دراسات

إبراهيم غرايبة

من الهرمية إلى الشبكية

وجهة الدول والمجتمعات في عصر اقتصاد المعرفة



الآن ناشرون وموزعون

من الهرميّة إلى الشبكيّة.. وجهة الدول والمجتمعات في عصر اقتصاد المعرفة

إبراهيم غرايبة (كاتب باحث أردني)

الطبعة الأولى 2020.



المدير العام: د.باسم الزعبي

الآن ناشرون وموزعون

الأردن، عمّان، شارع الملكة رانيا، عمارة البيجاوي (69)، ط3.

هاتف: 797162720، 65620722 (962+)

alaan.publish@gmail.com

alaanpublishers·com

المراجعة اللغوية: م. سامر المجالي

الإخراج والتنسيق الداخلي: م. سجود العناسوة

تصميم الغلاف: جهاد غرايبة

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية الأردنية: (2020/6/1922)

ISBN: 978-9923-13-265-4

إبراهيم غرايبة

من الهرميّة إلى الشبكيّة

وجهة الدول والمجتمعات في عصر اقتصاد المعرفة

دراسة



جدول المحتويات

«تعرفون الحق والحق يحرركم».

إنجيل يوحنا

مقدمة

الحديث عن المستقبل أو الحاضر المتشكل مؤخرا أو الغائب عن الإدراك مغامرة مزعجة للذات والآخرين، وخسارة في جميع الأحوال، وربما لا يكون لها فائدة إلا بعد سنوات طويلة، إذ بومة منيرفا بما هي الحكمة لا تحلّق إلا في الغسق؛ أي بعد انقضاء الأحداث، وأما الذين أدركوها من قبل، فلن يصدقهم أحد، أو يصدقهم الناس بعد فوات الأوان، وربما يكون الحكماء مخطئين فيظلون موضوعا للتندر والسخرية.

إن متواليات «الثورة الصناعية الرابعة» وتفاعلاتها الاجتماعية والسياسية تحلّ بسرعة أكبر مما تبديه الأمم (كثير منها) من اهتمام واستعداد كافيين للاستجابة والاستيعاب. وإذا كانت التقنية تهبط وتعمل بلا استئذان، فإن الاستجابات ليست تلقائية ولا هي متشابهة؛ هكذا تتحول الأسواق والأعمال تبعاً للتقنيات والموارد الجديدة. لكنَّ المؤسسات الاجتماعية والتنظيمية والإرشادية يغلب عليها التمسك بالوضع القائم والدفاع عنه، ومواجهة التحولات ومنعها. وإذا كان مفهوماً ذاك التخوف على القيم والإنجازات والمبادئ والمصالح التي تحميها المؤسسات وتواضعت عليها الأمم، فإن الدافع نفسه يدعونا للتأمل العميق في ما يمكن أن تُحِدثه، بل ما أحدثته بالفعل التحولاتُ التقنية.

ليست الشبكية مجرد تقنية تُطبَّق في الإصلاح أو التأثير أو التسويق، أو في أي اتجاه، بل هي منظومة جديدة تغيِّر الاتجاهات العامة والاجتماعية للناس، وتكرّس فلسفة ومفاهيم وقيماً جديدة، أو تعزّز قيماً ومُثلاً جميلة معروفة من قبل.

رغم أن الحياة تجري حقيقة في المستقبل، فالماضي انقضى، والحاضر يتسرب على نحو متواصل ليتحول إلى ماضٍ، فإن المعرفة العملية للإنسان بالمستقبل ضئيلة وملتبسة وغامضة، هكذا فإن التحديات والفرص والوعود التي تشكل حياتنا الواقعية وما يكتنفها من توقعات ومخاطر يحيط بها عدم اليقين والخوف، والأخطر من ذلك أن التجارب الإنسانية

وبخاصة في عالم العرب المعاصر يغلب عليها الانشغال بالماضي والغفلة عن المستقبل، ثم تزايدت المخاطر والصعوبات التي تحيط بحياتنا وتوقعاتنا بسبب التغيرات والتحولات الكبرى التي تجري في العالم في التكنولوجيا والموارد والأعمال، وتغير كل شيء تقريبا، فهل المستقبل بالفعل أمر غامض لا خيار لنا فيه، مثل إعصار أو منخفض جوي؟ أم يمكن التأثير فيه والتخطيط له أو حتى صياغته وتشكيله؟ وحتى في حال عجزنا عن الإحاطة به؛ ألا نملك الفرص للاستعداد له ومواجهته؟

لقد تطورت في العالم المتقدم المعارف والمهارات والقيم المستقبلية حتى صارت السمة الغالبة لعمل الحكومات والمؤسسات والشركات والأسواق بل الأفراد أيضا، وصار ممكنا إلى حدّ كبير أو معقول الإحاطة بالمستقبل وإدارته، حتى في ظل عدم اليقين الذي يحيط به، والحال أن القيمة العظمى للعمل والتفكير المستقبلي ليست في صحة التوقعات. لكن في العمل والاستعدادات والقدرات والقيم التي تتشكل بفعل التفكير والتخطيط المستقبلي. ورغم أن الدراسات والتقديرات التقليدية للمستقبل كانت قاصرة عن المعرفة به تمام المعرفة أو توقعه بدقة، لكنّ الاستعدادات والأفكار والبدائل التي تشكلت نتيجة هذه التقديرات كانت في أهميتها وفائدتها كما لو كانت التوقعات والاستنتاجات صحيحة، بل إن العجز عن التأكد من المستقبل أنشأ عالما من الإبداع والبدائل والخيارات تفوق في أهميتها وجمالها اليقين والمعرفة الأكيدة.

وهذه بالطبع قاعدة حاكمة في العالم والحياة، فلولا نقص المعرفة وعدم اليقين؛ ومن ثم السعي الدؤوب للمعرفة والمراجعة والشعور الدائم باحتمال الخطأ لما كان التقدم والاعتدال والتسامح، فالإنسانية تقدمت لأنها لا تعرف! والأمم تعاقدت على الاعتدال والتسامح وتقبّل الآراء والثقافات وتنوعها لأنها ليست متأكدة من الصواب، ولأن التنوع والتعددية في الأفكار والخيارات هو مصدر التجربة والتقبل المتبادل واحتمال الصواب والتقدم، وفي ذلك فإن الاعتدال والتسامح قيم وموارد مستقبلية، والتعصب عمليات

ماضوية، ففي هذا الشعور باحتمال خطأ الذات وصواب الآخر، والالتزام بقبول الأفكار والاتجاهات والثقافات تنشأ الفرص والوعود نحو حقول جديدة للصواب والتقدم وما هو أفضل، في التمسك بالواقع ورفض التغيير يكون الجمود ومن ثم الكراهية للآخر، وعلى نحو ما فإن التعصب هو التشابه، أو رفض التغيير أو التفكير فيه، والاعتدال هو التنوع بما هو احتمالات مفتوحة. إذن الاعتدال والتسامح ثروة أساسية للتقدم والإحاطة بالمستقبل، وفي عبارة، فإن المستقبل الأفضل هو الاعتدال، والفشل هو التعصب والاعتقاد بصواب الذات، يشمل ذلك الأفكار والثقافة والأعمال والموارد والتقنيات، فلو بقيت البشرية متمسكة بـ«تلغراف مورس» لما عرفنا الموبايل!

أمضت البشرية قرونا طويلة تنظر إلى المستقبل وتفكر فيه من خلال العرافين والكهنة والنجوم والكواكب والإشارات الخرافية والغامضة للعالم والحياة والكائنات المحيطة، وما زالت عمليات التنجيم والبصارة وتقديرات الأبراج تحظى بإقبال واهتمام واسع في كل الأمم والحضارات والثقافات وفي جميع الطبقات، لكننا نملك اليوم قدرا جيدا من الدراسات المستقبلية التي نضجت في عمليات بحثية طويلة ومتراكمة في الجامعات ومراكز الدراسات، إضافة لما أنجزه المفكرون والرواد، وصار في مقدور جميع المؤسسات كما الأفراد امتلاك المستقبل ومهاراته وقيمه على نحو علمي أصيل.

قدم الفيلسوف والاقتصادي الفرنسي برتراند دي غوفنيل في الستينات في كتابه «فن التخمين» الفكر المستقبلي بعد عقود من التأسيس والتأصيل العلمي والمؤسسي بدأت بـ«هربرت جورج ويلز» عام 1902 وتجلت مؤسسيا وعمليا بمؤسسة رند عام 1948؛ كثقافة عامة تقوم على ثلاثة مبادئ عملية، التقدير الاستقرائي للتجارب التاريخية، والاستفادة من النماذج التحليلية، والاستنطاق التنبؤي للخبراء.

وقدم روائي الخيال العلمي آرثر سي كلارك ثلاثة قوانين طريفة وعملية للتوقع: حين يصرح عالم بارز ومسنّ بأن أمرا ما ممكن، فأغلب الظن أنه مصيب، وحين يصرح بأن أمرا ما

مستحيل، فمن المرجح أنه مخطئ، والطريقة الوحيدة لاكتشاف حدود الممكن هي المجازفة قليلا خارج هذا الإطار نحو الاستحالة، ويتعذر التمييز بين التكنولوجيا المتقدمة والسحر.

إن البحث والتفكير في المستقبل يؤدي عمليا إلى تعريفه أو إعادة تعريفه، ففي عمليات الترجيح والتقدير والتوقعات التي نحوزها نؤثر في مساره وفي فرص تحقيقه أو استبعاده أيضا، هكذا أيضا فإن المستقبل ليس قدرا محتوما لكنه محصلة مؤثرات وتوقعات واستعدادات وتفضيلات وتأويلات، أو لنقل يمكن تحويله لصالحنا بقدر ما نملك من خيال ونية حسنة وإرادة للتقدم والخير.

ربما يكون مصطلح «تكنولوجيا المعنى» أفضل ما يصف التكنولوجيا الجديدة، إذ إنه ببساطة يختزل الاتجاه الأساسي للتكنولوجيا الجديدة ثم التحديات الحقيقية الناشئة، فالتكنولوجيا الحاسوبية والشبكية وما بعدها تحاكي الإنسان، وتؤدي معظم إنْ لم يكن جميع ما كان يعمله بنفسه، إنها لا تحلّ فقط مكان الإنسان في الأعمال والمؤسسات، لكنها أيضاً تنجز ما كان يتميز به الإنسان عن الآلة، وما كانت لا تستطيع أن تؤديه، فقد كرّس الإنسان لنفسه فكرة مركزية هي «المعنى» كالتفكير والتحليل والخيال والشعر والذكاء والتعلّم واتخاذ القرارات وتصميم السياسات والتوقعات، وكثير من الأعمال والمهن العادية والمتقدمة أيضا، كالتعليم والطب وقيادة الطائرات والقطارات والاستشارات والتحليل والتصميم والإعلام والمراقبة والأمن والدفاع، وبكفاءة مضاعفة، هكذا فإن الإنسان يواجه تحدياً حقيقياً في أهميته ومعنى وجوده، أو يجب أن يبحث عن معنى جديد يتميز به، ولا تستطيع التكنولوجيا الجديدة أن تفعله.

الحديث عن هيمنة التكنولوجيا على المعنى ليس توقعاً مستقبلياً ولا فكرة نظرية، لكنه أمر واقع يتشكل أسرع مما يتوقع معظم الناس، وربما يكون العالم بحلول منتصف القرن

الحالي عالماً آخر مختلفاً في تنظيمه ومؤسساته وأعماله وأفكاره وقيمه، ويمكن في هذه المساحة أن نفكر في مجموعة من القضايا والأفكار العملية والمطروحة في الفضاء العام.

ما الذي تؤدي إليه الطائرات المسيرة من دون طيار؟ ما وجهة الجيوش والصراعات؟ وماذا ستكون وظيفة وأعمال الطيارين؟ وكيف سيكون تنظيم الجيوش، وما دورها؟ بالطبع فإنها مسألة لا تقتصر على الجيوش والحروب ولكنها تمتد إلى النقل والشحن والبريد وخدمات التوصيل، كيف ستكون بعد ذلك وجهة الأعمال في النقل؟ وكيف تعمل إدارات الحدود والجمارك؟

وفي تشغيل منصات التعليم والتطبيقات التعليمية والتدريبية، التي صارت متاحة وممكنة بتكاليف أقل بكثير من تكاليف المدارس والجامعات والمراكز التعليمية والتدريبية، وبإمكانيات في المحتوى والمهارات تستوعب معظم العلوم والمعارف والتخصصات، إلى أين تمضي المؤسسات والمهن التعليمية؟ وكيف يجري تنظيم التعليم والمهن والإجازة بممارستها؟ هل ستظل العلاقة بين السلطات السياسية والتعليم والمؤسسات التعليمية كما هي الحال في «الدولة المركزية»؟ لقد بدأنا نشهد بالفعل هذه التحديات التي تواجه المؤسسات الإعلامية والإرشادية، إذ تحول الإعلام إلى فضاء مفتوح للتلقي والمشاركة بلا حدود ولا تنظيم، وتتشارك اليوم المؤسسات الإعلامية والإرشادية التقليدية مع عدد هائل لا يحصى من المنصات التي تقدم بسهولة ومن غير تكاليف ومن غير تنظيم قانوني أو سياسي ما تشاء من محتوى بالصوت والكلمة والصورة وبجميع اللغات ومن وإلى جميع أنحاء العالم، ماذا تفعل الأمم في إدارة وتنظيم هذا الفضاء؟ وكيف تحمي نفسها من الإشاعات والأخبار المزيفة وكيف توفر لمواطنيها وللعالم المعلومات والمعارف الضرورية واللازمة للإحاطة والعمل والتعليم والتدريب؟.. والمعنى أيضا!

وتلجأ الشركات والأعمال والمؤسسات التجارية بمختلف حجمها ومواردها على حماية مصالحها باستخدام التكنولوجيا الجديدة مشاركة ومنافسة أحيانا للمؤسسات

السيادية للدول، فشركات التأمين والبنوك على سبيل المثال تنشئ أنظمة للتحري والحماية والاستعلام، ولم يعد سراً ولا مستهجنا أنها تملك معلومات كثيرة وهائلة لا تقل إن لم تتفوق عن مؤسسات الدولة الأمنية والتنظيمية، وأتاحت البيانات الضخمة والهائلة على الشبكة الفرصة لشركات مثل «فيسبوك» وغيرها فرصاً وقدرات كبرى للتأثير في الاتجاهات والأفكار أو في توظيف المعرفة والمؤشرات الهائلة والدقيقة في أعمال ومصالح سياسية واقتصادية، ولم تعد المنافسة التجارية والانتخابية والسياسية تعمل بالقواعد التقليدية التي تواضعت عليها الأمم منذ نشوء الرأسمالية والاقتصاد الصناعي.

على المستوى التجاري والاقتصادي، فإن تكنولوجيا المعنى تعمل ببداهة وفق قاعدتين، هما الاستغناء عن العمالة البشرية ما دام ممكناً للآلة أن تفعل ذلك، ونشوء أعمال وفرص جديدة أنتجتها التكنولوجيا نفسها، وقد يبدو ذلك يعمل تلقائيا، لكنه مرتبط بالسياسات والمؤسسات القائمة مستقلةً عن هذه المتوالية، ذلك أن التكنولوجيا ومنذ الثورة الصناعية تنمو وتعمل بشكل رئيسي في الأسواق والشركات وبنسبة أقل في مؤسسات الدولة التعليمية والبحثية، أو أن هذه المؤسسات صارت تابعة لاتجاهات السوق ومصالحها.

يُفترض، بطبيعة الحال، أن تنشأ حول اقتصاد المعرفة أو الشبكية، بما هو التقنيات والموارد الجديدة (الحوسبة والتشبيك والتصغير والأنسنة والجينوم والروبتة والطابعات ثلاثية الأبعاد، والبرمجة الإدراكية والمعلوماتية...)، منظومة اجتماعية وثقافية. وبالطبع، تبدو التقنيات والموارد واضحة ومجمعاً عليها، لكن التشكل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي ليس واضحاً ولا حتمياً أو تلقائياً، وفي ذلك فإن الخطاب الإصلاحي يجتهد بالاستجابة للمرحلة «الشبكية/ المعرفية» ببناء منظومة فكرية وفلسفية يستمد منها برامج وأفكار واتجاهات في التعليم والعمل والعلاقات الاجتماعية والسياسية والقيم والثقافة والمدن.

إنها عمليات تكتنفها صعوبة الانقطاع عن الماضي «الصناعي» وغموض التشكل والاتجاهات، فما زلنا في مرحلة انتقالية من الصناعة إلى الشبكية أو ما بعد الصناعة، وهي مرحلة مليئة بالخوف وعدم اليقين والتغير المستمر، لكن وبطبيعة الحال يمكن تقدير اتجاهات ومبادئ للتفكير والاستشراف، منها إنشاء العلاقة الصحيحة والملائمة بين الموارد والتقنيات، والتشكلات والاستجابات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، ومواجهة العلاقات والتشكلات الخاطئة، وإعادة صياغة الأهداف والأغراض العملية للإصلاح، في ظل الفرص والتحديات الجديدة الناشئة عن هذه التقنيات والموارد، وأخيراً إعادة تعريف الإصلاح نفسه، والتمييز بين الإصلاح وضده، وملاحظة ما أنجز بالفعل، أو تلقائياً، من أهداف إصلاحية، بفعل التقنية والتحولات الجديدة، وما يجب إنجازه، وما يجب التمسك به، وما يجب التخلي عنه، وإعادة توزيع الأدوار والأعباء والشراكات والتحالفات بين فئات العمل الإصلاحي ومكوناته، فما كانت تقوم به، على سبيل المثال، وسائل الإعلام، صارت تشارك فيه المجتمعات على نحو فاعل ومؤثر.

ويمكن ملاحظة اتجاهات وقيم اجتماعية وثقافية تتشكل حول «الشبكية» مثل الفردية والتحولات في أسلوب الحياة ومهاراتها، والنزعة إلى المجتمعات والمدن المستقلة، وصعود الفنون الجميلة والإبداعية؛ مثل العمارة والشعر والموسيقى والتصميم والرواية والرسم، وصعود الفلسفة والتصوف، وظهور الإنسان الذي يعمل بنفسه ولنفسه. وبالطبع، فإنها مقولات وتقديرات تحتاج إلى توضيح وإثبات.

مؤكد أن الإنسان يبحث ويفكر في القيم الجديدة والناشئة، وتلك المتغيرة بفعل التحولات التي تجري في الأسواق والموارد، وبسبب سرعة هذه التحولات وجذريتها، فإن الأفراد والمجتمعات يعطون أولوية وأهمية لأسلوب الحياة، باعتباره التكيف الضروري الذي يجب اتباعه، فعلى سبيل المثال، عندما تصعد وتنتشر تقنيات التصوير والمراقبة وجمع البيانات، يتشكل فكر واتجاه اجتماعي لحماية الخصوصية وإعادة تعريفها. وكانت الفردية

ضريبة تؤدي في مجتمعات واقتصاد الصناعة، لكنها تتحول في اقتصاد المعرفة إلى فضيلة وضرورة اجتماعية، يحمي بها الإنسان نفسه من الانتهاك والخواء. وهكذا؛ تصعد قيم الفردية باعتبارها مبدأً أخلاقياً رفيعاً وحقاً جديداً للإنسان، ليحمي نفسه من هيمنة التقنيات الجديدة، وليرتقي بنفسه، ويحلّ فيها القيم والمعرفة والمهارات الجديدة، والعلاقات الاجتماعية نفسها تتعرض لتحولات وتحديات، ففي فرص العمل، في المنزل أو عن بعد، يقلّ الدور الاجتماعي لمؤسسات العمل، وهي نفسها تواجه الانحسار والتحول. وفي فرص التعلم الذاتي وعن بعد، يتغير وربما ينحسر الدور الاجتماعي للمدارس والجامعات. وهكذا؛ فإن الإنسان في حاجة إلى أوعية جديدة لتنظيم علاقاته وبناء الصداقة. كيف ستتكون قصص الحب والتعارف؟ وما حدودها وآفاقها في ظل فرص وإمكانيات التواصل الجديدة، واختفاء أو انحسار وسائل التعارف والعلاقات التقليدية؟

وصار الإبداع القوة الرئيسية المحركة لاقتصاد المعرفة وأسواقها، وهذا يجعله هدفاً أساسياً للتعليم والتدريب ومقياساً للتقدم المهني والاجتماعي، وجوهر التنافس على فرص العمل والقيادة. هكذا تصبح الفلسفة والثقافة والفنون والموسيقى والكتابة الإبداعية والشعر والرواية والقصة والعمارة والتصميم المحتوى الأساسي للمؤسسات التعليمية والتدريبية، لأنها المداخل الأساسية لتشكيل وتنمية الإبداع والخيال، باعتبارهما المهارات والقيم الأكثر أهمية، وما يجب أن تحوزه السوق والعاملون فيها.

ويعتمد التقدم العلمي والتقني الجديد على معرفة الإنسان وفهمه، ففي محاكاة التقنية للإنسان، تصعد علوم اللغة وعلم النفس والاحتمالات، فجوهر التقدم العلمي والتقني اليوم هو تحويل اللغة والإمكانات والمهارات العقلية والتحليلية والتذكر والتداعيات والترجمة والتفكير والإدراك إلى رموز وبرامج حاسوبية وأجهزة وروبوتات. وبطبيعة الحال؛ يصعد الشك ليحلّ بدلا من اليقين، وتصعد العلوم الإنسانية مثل الفلسفة واللغات والاحتمالات والمنطق، وتحتل موقعاً جوهرياً ومؤثراً في العلم والتقنية والحياة، وفي إعادة النظر في المعنى

والجدوى والوجود والمصير؛ يصعد التصوف، بما هو التأمل الفردي والبحث عن الإجابات والإلهام، أو «تخيل الحقيقة» ولأنه خيال فلا يحوله إلى معرفة متبعة سوى النزاهة والثقة، هكذا تتحول قيم النزاهة والثقة إلى المورد الأساسي للمعرفة!

وهذا الإنسان، بفرديته وإمكاناته الجديدة، في المعرفة والعمل، وقدراته على العمل بنفسه، يعيد تعريف المهن والحِرف، وتتغير تبعاً لذلك المدن والمجتمعات، وعلاقتها بالأفراد والدولة والسوق، ففي مدن الأفراد القادرين على العمل، بأنفسهم ولأنفسهم، الذين لم يعودوا في مواردهم يرتبطون بمؤسسات عمل محددة، وأنظمة عمل تقليدية، يتغير تخطيط المدن والطرق والبيوت، وتتغير أيضاً العلاقة مع السلطات والأسواق.. إنها مدن ومجتمعات أقرب إلى الاستقلالية والقدرة على تنظيم احتياجاتها وأولوياتها أو معظمها بلا حاجة كبيرة إلى السلطة المركزية، فتصعد أنظمة الحكم المحلي واللامركزية، ويدبر الأفراد وأهل المدن معظم احتياجاتهم وخدماتهم الأساسية، ما يجعلهم أكثر ولاية على أنفسهم واحتياجاتهم وخدماتهم، ويصبح للديموقراطية والحريات محتوى ومعنى جديد ومختلف.

البقاء والسلام:

موجز في تاريخ التقدم الإنساني

«الحياة هي الخوف

الخوف هو الانتظار

الانتظار هو التأمل

التأمل هو الطريق

الطريق هي اللانهاية

اللانهاية هي الحياة..»

تتكون الحضارة الإنسانية من تطور الموارد والتقنيات والأعمال ثم القيم والسلوك الاجتماعي والثقافة المصاحبة لهذه الموارد والتقنيات، فالتقدم الإنساني في أبسط وصف ممكن له هو عمليتا «البقاء وتحسين البقاء، والبحث والتأمل» ففي سعي الإنسان للبقاء حيا وتحسين بقائه أنشأ منظومات واسعة من الموارد والأعمال والأفكار، وفي البحث والتأمل كان يطور مكتسباته ويراجعها وينشئ أفكارا وموارد إضافية، وفي التفاعل بين العمليتين ينشئ منظومة من القيم والسياسات والأفكار التي تحمي الإنسان من نفسه، وتضمن (نسبيا بالطبع) أن تكون الموارد والتقنيات في خدمة السلام الذي يتطلع إليه الإنسان، وهكذا أيضا تشكلت سلسلة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية يمكن اعتبارها في المجمل **«التقدم الإنساني»**.

وبتتبع مسار التقدم الإنساني عبر العصور والمراحل نلاحظ كيف كان الإنسان على مدى التاريخ يحاول أن يطوّع الفرص والإبداع لتحسين حياته وتحقيق الرفاه والازدهار، وفي ذلك كانت الاختراعات والإبداعات تتطور وتتراكم، ثم يحميها الإنسان بمنظومة اجتماعية وثقافية من القيم والأخلاق والسلوك الاجتماعي والأفكار، لأنه من غير الوعي الكافي بأهمية وقيمة التقدم يهدر الإنسان الفرص للتقدم والحياة الأفضل.

وبالطبع فقد كانت على الدوام تنشأ قيم مضادة تفسد منجزات الإنسان وحضارته، بل وتختفي بسببها أمم ومدن كثيرة، مثل الكراهية والتعصب والتمييز والحروب والصراعات الأهلية، والعبودية والرق والسخرة وانتهاك حقوق الإنسان والتعذيب وغياب العدل التضامن والتنوع وعجز الناس عن العيش سوية.

يمكن النظر إلى التقدم على أنه وعي الإنسان وإدراكه لمعنى وجوده، فقد نشأت الحضارة وتطورت في متوالية من السعي الإنساني الدائم لأجل أن يكون للوجود معنى، وفي ملاحظة تاريخ الإنسان الاقتصادي الاجتماعي كانت الحياة تتقدم وتتحسن بقدر ما يحقق الإنسان المعنى الذي يسعى إليه. هكذا فإن المعنى يظل قيمة عليا تشغل الأمم والأفراد والمجتمعات والمؤسسات، وعلى سبيل المثال فإن جميع المؤسسات العامة والخاصة تبرر وجودها في صياغة مختصرة لرؤيتها ورسالتها، الرؤية بما هي ما نحب أن نكون، والرسالة بما هي ما يجب عمله لنكون ما نحب.

وعلى نحو عام؛ فإن المعنى الرئيسي الموجه للإنسان، كان في مرحلة ما قبل الزراعة حين كان يعتمد في حياته وبقائه على الصيد وجمع الثمار، هو القدرة على البقاء حيا، لكنه في تأمله العميق للحياة ومعناها أنشأ الساحات العامة التي كان يدفن فيها الموتى ويلتقي فيها الناس موسميا للاحتفال والبهجة وتنظيم الأعمال وتخزين الطعام، والكهوف التي كان يلجأ إليها للتأمل والعبادة (وليس الإقامة فيها) وفي ذلك فقد أسس للمدينة التي تشكلت حول الساحات العامة، وتؤشر الرسوم على جدران الكهوف في جمالها ودقتها على المعنى العميق للحياة الذي شغل به الإنسان.

لقد وجد الإنسان أن الحياة هي القيمة الأساسية والعليا، ولم يكن التاريخ الإنساني سوى «الحياة» وكل ما لدينا من إنجازات وتقدم وحضارات ومدن وثقافات وقيم ليست في واقع الحال سوى «حب الحياة» ولأجل أن تتكرس هذه القيمة الأساسية عبر الأجيال

جعلها الإنسان المعنى الأساسي الذي يمنحه الرضا والسعادة، ويحدد على أساسه الصواب والخطأ، والضرر والنفع، والقبيح والحسن (الحق والخير والجمال)

يتشكل السلوك الاجتماعي والثقافي أساسا وفق غرائز ودوافع بيولوجية قائمة على الخوف والبقاء وتحسين البقاء، وفي ذلك تتشكل وتتطور علوم البيولوجيا السلوكية والثقافية بما هي ملاحظة ودراسة اتجاهات ومواقف الأفراد والمجتمعات وفق ما تهديها غرائزها الأساسية لتحسين حياتها. هذا التفسير على صحته يبدو مجرد حقيقة بسيطة ومؤسسة لفهم التطور والتعقيد في سلوك واتجاهات الأفراد والمجتمعات، ولا يصلح عمليا للتفسير والمراجعة إلا بما تطورت المعرفة البيولوجية الثقافية لتواكب تطور الإنسان نفسه. لكننا نظل في حاجة مستمرة ومتواصلة لاستحضار تاريخ الأفكار وتشكلها وتطورها لأجل التصويب والمراجعة المستمرة لمنظومة الحياة والموارد والتشكلات الاجتماعية والسياسية المصاحبة لها.

لقد كانت الوفرة هي استراتيجية الإنسان لأجل تحسين الحياة والإنفاق على أعمال، إن لم تكن منتجة بالمعنى المباشر، تصلح لتطوير الإنتاج نفسه وتحسين الموارد. هكذا نشأت الثقافة بما هي عملية قدّر الناس الحاجة إليها لتحسين الموارد وتعظيمها وإدامتها وصيانتها، وهكذا أيضا تقيّم الثقافة بما هي وعي الذات.

يقسم المسار والتطور الإنساني إلى ثلاث موجات رئيسية، وهي الزراعة ثم الصناعة ثم المعلوماتية، وهو مسار يختزل بالطبع كثيرا من التحولات والتطورات في الحياة والقيم والأفكار، لكن الفكرة الحاكمة هنا هي أن المعنى الأساسي للحياة كان يتمثل حول المورد الرئيسي والأكثر أهمية في كل عصر أو مجتمع أو حضارة. ورغم الاختلاف والتنوع، فهو في الإجمال في العصر الزراعي يقوم على التضامن والانتماء والمشاركة، وفي الصناعة مستمد من العمل، وفي المعلوماتية يقوم على الثقة، وبالطبع فإنها رموز مختزلة لا تُظهر بوضوح كيف تتشكل الموارد والأعمال ثم الثقافة والقيم المحيطة بها.

يكثف مفهوم «الثقة» معنى الوجود الإنساني الذي بدأ بالتشكل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو يعني ببساطة أن الإنسان يستمد أهميته وسعادته من ذاته وليس من خارجه، كما في مجتمعات وحضارات الصناعة؛ إذ يمنح العمل الأهمية والمعنى والشعور بالرضا للإنسان، وليس من الجماعة كما في مجتمعات وحضارات الزراعة، وفي ذلك يعود الإنسان إلى المعنى الأصلي لوجوده وحياته الذي كان يحفز الإنسان وينظم حياته منذ وجوده، ولم يتغير هذا المعنى إلى الانتماء والمشاركة إلا عندما بدأت الزراعة قبل 12 ألف عام تقريبا، ثم تغير إلى العمل في عصر الصناعة قبل ستمائة عام على أبعد تقدير إذا اعتبرنا أن المطبعة في منتصف القرن الخامس عشر تؤسس لعصر الصناعة. ولكن الإنسان على مدى مئات آلاف الأعوام قبل الزراعة كان ينشئ حياته ومعناها بما هو فرد يحمي نفسه من الخطر.

ربما كان «السلام» هو القيمة المؤسسة للحياة الإنسانية، ويرمز إلى ذلك بقصة قتل الإنسان لأخيه الإنسان، وفي تصحيح هذا الخطأ جعل الإنسان السلام القيمة العليا لأجل الحفاظ على الحياة، وأن من يقتل نفسا فكأنما قتل الناس جميعا، وصار الناس يدفنون موتاهم في ساحة محددة مُنحت القداسة والاحترام، هذه القداسة التي مُنحت للمقابر هي في أصلها تقديس الحياة وإعلاء شأن السلام الذي يحمي الحياة ويصونها. وبدأ الناس يتجمعون في هذه الساحات المقدسة مرة أو مرتين في العام، تكون عادة في الربيع وفي نهاية الصيف، وتجري الاحتفالات والطقوس وعمليات تنظيم العمل وتخزين الطعام، والتقاضي والتفاهمات، ثم يعود كل إنسان ليمارس حياته على نحو مما يلهمه البقاء والتأمل.

وقدر رأينا أن الإنسانية في مواجهتها مع الوباء بما هو الخطر الأساسي الذي يهدد الحياة، تعود إلى القيمة المؤسسة للوجود الإنساني، كيف يحمي وجوده وحياته، ولا يعود معنى يسمو على الحياة نفسها.

أسست الوفرة الناشئة عن تربية المواشي والزراعة والصناعات الغذائية (الثورة الزراعية) للقرى المستقرة ثم المدن، وصار العدل هو القيمة العليا المركزية والمنظمة للحياة والمجتمعات، وهكذا تشكلت المؤسسات السياسية والقضائية، وصارت القيادة مستمدة من القوة والشجاعة والكرم، صار معنى الإنسان أو قيمته بخدمة المجتمع وحماية الناس، وتتشكل القيادات والنخب حول هذا المعنى.

وفي الثورة الصناعية حين استقل العلم عن الحكام والأرستقراطيين والمؤسسات الدينية، وصار جزءا من الأسواق والأعمال، صار المعنى مستمدا من العمل، إذ يتقدم الإنسان بما يحصل عليه من مهارات ومعرفة أو ما يضيف إلى حياة الناس ومواردهم، والحال أن الدول والمجتمعات الحديثة والمؤسسات المنبثقة عنهما تدور حول «العمل» بما هو قيمة مركزية للحياة ومعنى أساسي للإنسان.

يغلب على التاريخ الإنساني إلى ما قبل 12 – 15 ألف سنة أن الناس كانوا يعتمدون في حياتهم ومواردهم على الصيد وجمع الثمار، وكانت أهم المنجزات المادية والمعنوية في هذه المرحلة: النار، واللغة، الكهوف والرسوم والإشارات والنقوش على جدران الكهوف، والأدوات الحجرية، والساحات العامة التي اتخذت لدفن الموتى، واللقاء السنوي الذي يكون غالبا في فصل الربيع، وكانت تجري في أثناء ذلك احتفالات مبهجة وطقوس ومبادلات في السلع وتخزينها.

لقد ساعدت النار الإنسان في الطهو والتدفئة والدفاع عن النفس، وكانت تستخدم أيضا في التواصل بين الناس، وكانوا يوقدون النار في الأماكن المرتفعة المطلة ليراها العابرون والمحتاجون للمبيت والطعام، وكانت اللغة بالإضافة إلى أنها أداة للتواصل والتفاهم بين الناس وعاء معرفيا لتبادل المعرفة والخبرات والأخبار والذاكرة الشفوية للأمم والأفراد والأسر، واستخدم الإنسان لغة الجسد كالابتسام والرقص والغناء والإيماء والإشارات الكثيرة لأجل السلام والتفاهم والتواصل.

الموجة الأولى أو الزراعة

«مثلي لا يستطيع الهرب. بقري علمني أن أمشي الهوينى»
نعمان بياليك

يقدم دانيال آر. هيدريك «تاريخ التكنولوجيا في العالم» [1] تاريخا موجزا يساعد في فهم وتقدير التقدم الإنساني، وهناك أيضا مجموعة من الكتب المفيدة والمهمة اعتمد عليها هذا الفصل؛ مثل كتاب جارد دايموند «أسلحة، جراثيم» [2] وكتاب إيرين فرانك وديفيد براونستون «طريق الحرير» [3] وكتاب فيكتور سحاب «إيلاف قريش» [4] وكتاب باتريشيا ريسو «التجار والإيمان.. ثقافة المسلمين وتجارتهم في المحيط الهندي» [5] وكتاب فريد كزارا «التوابل التاريخ الكوني» [6] وكتاب مارك كيرلانسمي «تاريخ الملح في العالم» [7] وكتاب آدم ج. سيلفرشتاين «النظم البريدية في العالم الإسلامي قبل العصر الحديث» [8] وكتاب يوليوس ليبس «أصل الأشياء» [9].

بدأت صناعة الأواني الفخارية قبل 12 ألف عام، وبدأ الإنسان أيضا بتدجين الحيوانات ورعيها أو استخدامها في العمل، ثم زراعة النباتات. ويعتبر الشرق الأوسط من الأمكنة الأولى التي بدأ فيها الناس بإنتاج الطعام، حيث استفاد الناس من الطقس والأمطار والأنهار في العناية بالقمح والشعير ثم بدأوا بزراعتهما، وطحنهما لأجل الغذاء، ثم تسارعت الابتكارات.. كانت الزراعة ثورة أتاحت للبشر الاستقرار وإنشاء القرى والمدن، وبدأت صناعة النسيج لإعداد الملابس بدلا من الجلود، فنشأت عمليات استخراج الخيوط من القطن والصوف والكتان، ثم نسجها بـ«النّول». وبدأ السومريون في العراق قبل الميلاد بأربعة آلاف عام ببناء السدود، لتخزين المياه واستخدامها في الري، بدل الاعتماد الكلي على المطر، وحُفرت القنوات والخنادق لنقل الماء وتصريفه، وبُنيت الخزانات، وجُففت

المستنقعات، وبدأ الإنسان ينتج فائضا من الطعام (الوفرة)، ولعل ذلك كان مبتدأ الحضارة، فالوفرة هي التي ساعدت الإنسان على تحسين بقائه، والاهتمام بالفنون والتأمل والفلسفة.

وبدأت بالوفرة تتشكل المجتمعات الكبيرة التي يرتبط أفرادها بنظام سياسي اجتماعي من خلال المقايضة والضرائب أو العمل أو إعلان الولاء، واحترام القادة، وبدأت بذلك الكتابة والرياضة والتقويم الزمني والآداب والفلسفات، وبدأ بعض الناس يمارس أعمالا أخرى غير الرعي والزراعة، مثل القادة السياسيين والعسكريين والدينيين.

وبتطوير تقنيات الري والرصد والمساحة والبكرات والطواحين استطاع المصريون في الألف الثالث قبل الميلاد التحكم في الفيضانات والاستعداد لها، بل الاستفادة منها وتوظيفها، وأمكن بذلك إنشاء حضارة آمنة ودائمة، استمرت لأكثر من ثلاثة آلاف سنة. وفي وادي المكسيك ظهرت أكثر نظم السيطرة على الماء إثارة للإعجاب، فقد تعامل الناس هناك مع تدفق الأنهار من الجبال إلى المحيطات بإنشاء جزر صناعية من الطمي المحمي بأشجار القصب والصفصاف، وإقامة مزارع تقدم سبعة محاصيل في السنة، وإنتاج غلة من الطعام تفوق أي مكان آخر، وكانت مدنهم يصل عدد سكانها إلى مائة ألف نسمة، وهو رقم يزيد على عدد سكان أي مدينة أوروبية في القرن الخامس عشر، وكانت المدن مزودة بالماء عبر ممرات لتأمين الشرب والري، والتخلص من المياه المالحة.

ونقل التعدين الحضارة نقلة جديدة ومهمة (العصر النحاسي والبرونزي والحديدي) وعندما بدأ الإنسان باستخراج المعادن وصهرها وتشكيلها بدأت صناعة السيوف والخناجر والدروع وأسنّة الرماح، والمحاريث.

وتمثل الكتابة إحدى أهم التقنيات التي ورثناها من الحضارات الأولى، وابتكر السومريون أول نظام للكتابة، وبدأ استخدام الكتابة للأنظمة الإدارية والمالية والتوثيق، ثم تحولت إلى وعاء للآداب والفنون والنصوص الدينية والقانونية.

كان الحديد مع تدجين الخيل بداية لمرحلة جديدة ومهمة، أسهمت في نشوء الدول والجيوش والإمبراطوريات الكبرى، مثل الفرس والروم، وتبع ذلك الطرق والعربات وقنوات الماء والسفن، والحرف والهندسة الميكانيكية.

وأُنشئ نظام بريد مدهش ومعقد يتيح اختصار المسافة التي تحتاج من القوافل التجارية إلى ثلاثة أشهر إلى أسبوع، وذلك من خلال شبكة من الطرق والحصون والفرسان الذي يطوفون الإمبراطوريات ويتسلمون الرسائل ويسلمونها على نحو متواصل في الليل والنهار.

وكانت الطرق المرصوفة التي اخترقت العالم القديم، مثل طريق الحرير والطريق الملكي، بداية لمرحلة من التواصل وازدهار التجارة وتبادل السلع والمنتجات، وجهزت هذه الطرق بمحطات للبريد ونزل لراحة المسافرين والتزود باحتياجات القوافل والسفر، واحتل مهندسو الطرق وبناتها مكانة مرموقة. وبدأت بحلول الألفية الثالثة قبل الميلاد القوارب الصغيرة تبحر عبر البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي.

وبدأ الفينيقيون يجوبون البحر المتوسط ينقلون القمح والزيت والنبيذ بين الموانئ، وبدأت صناعة السفن الكبيرة والأشرعة والمجاديف لخوض البحار وزيادة سرعة السفن ومضاعفة حمولتها.

وأبدى العرب رغبة قوية في التعلم وتبادل الأفكار مع الشعوب والأمم، وأظهروا اهتماما بنظم الري والصرف، وأدخلوا تحسينات على السواقي، وجلبوا محاصيل من الصين والهند وشرق آسيا ونشروها في بلادهم، الخضار والفواكه وقصب السكر والقطن، وطوروا صناعة الورق والبوصلة، وعلوم الفلك والرياضيات والكيمياء والطب.

وفي القرن الثالث عشر الميلادي صنع العالم العربي أبو الحسن المراكشي ساعات شمسية قسم فيها اليوم ساعات متساوية، لكن الأوروبيين سبقوا بصناعة الساعات الميكانيكية التي تحركها الأثقال. وعرف الصينيون طرقا لرفع الحرارة في الأفران باستعمال مضخات هواء تدار بطاقة الماء، واستعملوها لتحويل حجارة خام المناجم إلى حديد خام،

وبأثر من الحاجة إلى الاحتفاظ بالأخشاب صار عمال الصين أول من استخدم الفحم وقودا للأفران.

وبتدجين الجمال التي كانت من آخر الحيوانات التي دُجّنت بدأت عمليات تنظيم القوافل التجارية، وأمكن عبور الصحاري الإفريقية وإقامة تواصل بين أجزاء العالم عبر الصحراء وشمال إفريقيا والشرق الأوسط.

و تطورت العمليات التنظيمية للتجارة، إذ تتضمن قوانين حمورابي الشهيرة قبل الميلاد بألفي سنة فصولا متعلقة بتنظيم التجارة، ما يشير إلى أنها وصلت إلى مرحلة حضارية متقدمة وأنها بدأت تشكل جزءا أساسيا من الحياة والموارد والإدارة والقضاء.

وباستئناس الخيول وتطوير سلالاتها، بخاصة الحصان العربي، انتقلت الحضارة الإنسانية إلى مرحلة جديدة، وصارت الطرق معبرا للجيوش المدربة والمنظمة، إضافة إلى القوافل التجارية، فمع الخيل والحديد أصبحت الحروب أكثر مؤسسية وتعقيدا، وبدأت فنون القتال والفروسية وصناعة السلاح، السيوف والخناجر والرماح والمنجنيق والأقواس، وتغير العالم رأسا على عقب، واندفعت الجيوش والأمم من الشرق إلى الغرب، وتطورت المهن والصناعات والحرف، صناعة العجلات والعربات والسلاح والحدادة والنجارة والسروج، وظهرت دول وإمبراطوريات بسطت هيمنتها على أجزاء واسعة من العالم، الأشوريون والصينيون والفرس والرومان ثم العرب والمسلمون والمغول.

كان طريق الحرير أحد أعظم الطرق التجارية في العالم وأكثرها أهمية لتبادل الأفكار والسلع، فمن خلال هذا الطريق انتقلت الكتابة والزراعة والنسيج والفروسية، وكان معبرا لانتشار الإسلام والبوذية والمسيحية والزرادشتية والمانوية واليهودية والمزدكية والكونفوشية والتاوية، وسار عليه على مدى القرون ملوك وأنبياء ودعاة ورحالة وفنانون ومتصوفون وفرسان وحرفيون، وبالطبع جيوش وقوافل تجارية.

وكانت الصين حتى القرن السادس الميلادي تحتفظ بسرّ إنتاج الحرير، وظلت لأكثر من ألفي سنة المصدر الوحيد للحرير، وفي المقابل كانت الصين تستورد من آسيا الوسطى الزجاج والخيول وغيرها من السلع، وهكذا تشكلت طريق الحرير ممتدة لأكثر من خمسة آلاف ميل عبر آسيا الوسطى وإيران والشرق الأوسط وتركيا وأوروبا.

وتسعى الصين اليوم بالتنسيق والتعاون مع 40 دولة لأجل إحياء طريق الحرير الجديد من خلال سكة حديد تعبر الطريق نفسه مؤدية الرسالة التي حملها الطريق على مر القرون، ولتواصل الأجيال عبوره كما فعل من قبل الإسكندر وملوك الروم والفرس وقادة الجيوش الإسلامية ثم جنكيز خان وهولاكو وتيمورلنك، والدعاة والمبشرون من المسلمين والبوذيين وسائر الأديان، والرحالة العظام أمثال شيان تسونج وابن بطوطة وماركو بولو، فقصة طريق الحرير قصة كل الشعوب التي سكنت صحاري آسيا وسهولها وجبالها، والقوافل التي فتح هذا الطريق العظيم الذي يمر من قلب القارة وأبقت عليه حيا..

ربما يكون قورش الملك الفارسي في القرن السادس قبل الميلاد أول ملك اجتاح أجزاء واسعة من العالم، غربا إلى الشام ومصر وشمال إفريقيا وسواحل بحر إيجة، وشرقا إلى الهند وأفغانستان، وأنشأ شبكة واسعة من الطرق، ومن أشهرها الطريق الملكي الذي ربط أجزاء واسعة من العالم ببعضها بعضاً، وتفرعت منه شبكة طرق أخرى امتدت في الأقاليم والجبال والصحاري والسهول، وأنشأ قورش أيضا خدمات البريد عبر الطرق، وظهر نظام الخدمة السريعة، فأمكن بناء نظام نقل بريدي يتيح للفرسان قطع مسافة 300 كيلو متر يوميا.

ومثل الإسكندر المقدوني الموجة الثانية في تشبيك العالم ببعضه بعضا، فقد اجتاح معظم أنحاء العالم في القرن الرابع قبل الميلاد، وأسس لحضارة عالمية ما زالت آثارها وتداعياتها قائمة حتى اليوم، وكان طريق الحرير المجال الرئيسي لأعمال وفتوحات

الإسكندر وخلفائه، فقد تشكلت سلسلة من المدن والأعمال الفنية والثقافية والمعمارية، إضافة إلى الفلسفة التي ما زالت حتى اليوم من مصادر المعرفة ومجالاتها.

وبدأت الطرق تتمتع بخدمات إضافية لتحسين وتطوير النقل، مثل المحطات على الطرق والمزودة بوسائل الراحة والإيواء والحماية والأسواق، وأنظمة الإرشاد والحماية والدبلوماسية على الطرق، وأدخلت أيضا الأنظمة المحاسبية والنقدية لإدارة التجارة.

وبدأت مملكة الصين في أوج قوتها تستكشف العالم المحيط بها في القرن الأول قبل الميلاد، وسعى ملكها للحصول على تقنيات وموارد الدول المحيطة من الخيول والنسيج، وأنشأ ملوكها في سبيل ذلك الحصون والقلاع والمحطات على الطرق والأنظمة الدبلوماسية والبريدية، في تلك المرحلة من التاريخ كانت الخيول والفروسية ومهارات القتال والأسلحة الحديدية (السيوف والدروع والرماح والخناجر) مصدر القوة والتفوق.

وكانت طريق الحرير في تلك المرحلة مسرحا لسلسلة متعددة ومختلفة من الحروب والتجارة والتعاون والتنافس، وتواصلت الصين مع الإسكندرية والبتراء، وبدأ يجري تبادل معرفي وحرفي بين المجتمعات والدول، وكان الحرير الصيني تلك السلعة الغالية النادرة التي تحتكرها الصين محور التجارة والعلاقات والتبادل.

كان الحرير صدمة للرومان، وفي عام 53 ق. م ارتبكوا أمام الرايات الحريرية المصبوغة بالألوان الزاهية في معركتهم مع البارثيين، وتعرضوا لهزيمة شديدة، ثم أقبل الرومان على الحرير، وبُهرت نساؤهم بهذا النسيج الشفاف المدهش، وصار هذا القماش يتدفق إلى غرب آسيا، وكان يصبغ بالأرجوان في المدن الفينيقية، ويوشى بخيوط الذهب والفضة فتتضاعف قيمته أضعافا كثيرة، وصارت شرائطه القرمزية والأرجوانية تميز النبلاء وأصحاب المراتب الرفيعة في البلاط الروماني. وصار طريق الحرير معبرا لتجارة التوابل التي تفوقت بسرعة على الحرير، وصارت المادة الأكثر أهمية وانتشارا للتجارة بين الشرق والغرب.

كان الجنود والتجار هم معظم المسافرين على طريق الحرير، لكن بدأ صنف جديد من المسافرين بالظهور، وهم الدعاة والمبشرون البوذيون، الذين بدأوا يتحركون من الهند منذ القرن الأول قبل الميلاد، إلى أن طلب الإمبراطور الصيني مقابلتهم في سنة 65 م، وكان ذلك أول اعتراف رسمي صيني بالبوذية، وبدأت البعثات التبشيرية البوذية تنشر الدين الجديد على امتداد طريق الحرير. وأصبحت الأنشطة الرئيسة على الطريق دينية بعد زمن طويل من الأنشطة العسكرية والتجارية والسياسية.

وأدى الصراع الطويل والمرير بين الإمبراطوريتين الفارسية والرومانية إلى انهيار تجارة الحرير وانتهاء صناعات النسيج والصباغة في الشرق الأدنى، وازدهرت طرق جنوبية بديلة لمواجهة الاحتكار الروماني، فازدهرت موانئ البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي.

وفي تلك المرحلة بدأت جماعة دينية جديدة تظهر في طريق الحرير، وهي المسيحية النسطورية التي لم تكن متفقة مع المسيحية البيزنطية، وساهم هؤلاء في إنشاء ثقافة وعلوم مهمة ومتقدمة في الفلسفة والطب والعلوم، وكانوا في ما بعد العمود الفقري للنهضة العلمية العربية الإسلامية، واستطاع هؤلاء (المسيحيون العرب والآراميون النسطوريون) اكتشاف سر الحرير ونقلوا صناعته وإنتاجه إلى مدنهم في الموصل وحلب وأنطاكية والرها وماردين ونصيبين وحران.

وبمقدار ما كان الإسلام حدثا عالميا عظيما أثّر في مسار العالم والحضارة الإنسانية تغير طريق الحرير بالقدر نفسه، فقد ورث المسلمون الحضارة الإنسانية لدى الفرس والسريان النسطوريين والآراميين ونقلوا حضارتهم عبر طريق الحرير وتفاعلوا مع الشرق تفاعلا كبيرا حول طريق الحرير إلى مسرح عظيم للتجارة والمعرفة والدعوة، وحدثت أيضا هجرة إنسانية عظيمة من الشرق إلى الغرب ومن الغرب إلى الشرق، وتحولت بغداد إلى مركز

للعالم، وكان انتقال المركز الإسلامي من دمشق في الغرب إلى بغداد في الشرق يحمل دلالات كبيرة في التفاعل والتبادل الحضاري والفكري والتجاري.

وصار الحج موسما عظيما للسفر عبر طريق الحرير، وفي المقابل ساهم التجار العرب والمسلمون في تطوير مدن وحضارات عربية وإسلامية في الشرق، وطورت الطرق وزودت بالآبار والحماية، وازدهر البريد كما لم يحدث من قبل.

ومثّلت الحروب الصليبية والمغولية مرحلة جديدة أخرى في طريق الحرير، ورغم ما تضمنته من موت ودمار فقد حملت أفكارا وخبرات جديدة في أنحاء العالم، أسست للمرحلة الحديثة المعاصرة في الحضارة الإنسانية، ودخل طريق الحرير في مرحلة ازدهار عبر تطور التجارة من وإلى شواطئ المتوسط إلى جميع أنحاء العالم.

ويُعتَبر **«إيلاف قريش»** من أهم النماذج الإنسانية لإدارة وتنظيم الحج والتجارة بين الهند وإفريقيا من جهة، والإمبراطورية البيزنطية من خلال الجزيرة العربية من جهة أخرى، فبعد قطع طريق الحرير في الصراع بين الإمبراطوريتين العظميين الروم والفرس لجأ الروم إلى العرب بقيادة قريش لتنظيم حركة التجارة والإمداد من خلال الجزيرة العربية بدلا من طريق الحرير البري الممتد من الهند والصين، وهكذا تطور وازدهر طريق حرير بديل أو إضافي.

كان «الإيلاف» هو المشروع القرشي العربي لتنظيم استثمار الخطوط التجارية بين الهند والصين واليمن وإفريقيا والجزيرة العربية والشرق العربي، ثم نشأت حوله بذور وحدة عربية اقتصادية ودينية وسياسية واجتماعية ولغوية، ثم جاء الإسلام ليتوج هذا المسار. وكان ذلك تطورا مهما، فقد تسلم العرب بموجبه إدارة وتنظيم الخطوط التجارية الدولية بين حوضي البحرين العظيمين، وعلى صعيد داخلي فقد كان الأساس للمشروع العربي الواحد، وهما أمران جعلا للإيلاف مكانة عظيمة في الوعي العربي. وفي ذلك لم يكن ظهور الإسلام في فراغ سياسي واقتصادي وثقافي واجتماعي، فقد كان القرن السابق لظهور الإسلام حافلا بأحداث غاية في الخطورة في منطقة الحجاز وأطرافها.

إن الإيلاف كان في أصله مجموعة من العهود السياسية والتجارية، تهدف إلى تفويض قريش بالتجارة عبر جزيرة العرب من الشمال إلى الجنوب ومن الجنوب إلى الشمال، وكان في مرحلة من التاريخ بديلا للخطوط التجارية المضطربة بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب عبر الأحمر والخليج العربي وامتداداتهما الصحراوية البرية، لكنه أيضا أنشأ حول المشروع التجاري علاقات ثقافية ودبلوماسية ودينية وسياسية ولغوية واجتماعية واسعة ومهدت لظهور الإسلام. وقد غضب قباذ ملك الفرس في أواخر القرن الخامس واوائل القرن السادس من استقلالية وحياد مكة وقريش، وردّ عليه عبد مناف بن قصي بن كلاب: «صارت الأديان بالملك. وأُذهبت نواميس الأنبياء. لا أتبع دينا بالسيف وأترك دين إسماعيل وإبراهيم».

لقد أكدت مكة بقيادة قريش أهميتها واستطاعت أن تفرض حيادها الديني والسياسي على الدول والإمبراطوريات الكبرى المحيطة بها، الفرس والروم والحبشة واليمن، وصارت تدير وتنظم مجموعة من الطرق والخطوط التجارية البحرية والبرية؛ من الشعيبة على البحر الأحمر إلى عدن والحبشة وأيلة. وإلى بصرى الشام ودمشق مرورا بيثرب فخيبر فتيماء فدومة الجندل فوادي سرحان، وإلى العراق وعدن ومدن وسواحل الخليج العربي.

وكانت هذه القوافل تجلب من الصين والهند الحرير، والبخور والزنجبيل والفلفل والقرفة والقرنفل والكافور، والسنبل والصندل والعنبر والمسك، ومن الحبشة واليمن الذهب والفضة والتبر والملابس والجلود وريش النعام والعاج والخشب، والحجارة الكريمة والسلاح والأدوات والبُرد وخضاب الشعر ودم الاخوين والبلسم والقرنفل، ومن الشام الحنطة والزيت والنبيذ والسكر، ومن خيبر التمور والمصوغات والسيوف والأدوات.

وقد صحبت الإيلاف منظومات للحج والشعر والتجارة والجدل الثقافي والديني (سوق عكاظ) فكان يُقام موسمان للحج والتجارة، أحدهما يبدأ في الربيع ويتوج برحلة الصيف،

والثاني في الخريف ويتوج برحلة الشتاء، إذ يلتقي الحجاج والتجار والشعراء والرواة، وتجري الطقوس والشعائر والمناظرات والمصالحات والصفقات التجارية. هكذا كان الحج مقصدا آمنا لجميع الناس للعبادة والمنفعة.

وكان لظهور الإسلام أثر بالغ في ازدهار حركة التجارة والثقافة والمعرفة بين الأمم، وكان العرب والمسلمون يديرون التجارة عبر الصحاري العربية والإفريقية، ويشاركون على نطاق واسع في النقل والتجارة البحرية عبر البحر المتوسط والخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهندي والسواحل والجزر الإفريقية.

ومن المؤكد أن الانتشار الإسلامي في شرق إفريقيا وجنوب الهند وأقصى شرق آسيا بدأ من خلال حركة تجارية سلمية. وقد انتشر الإسلام من خلال الدعوة والمعايشة عبر زمن طويل وأجيال متلاحقة، وتجارب متبادلة متراكمة. وأسس العرب مجتمعات تجارية في المدن المطلة على الموانئ وعلى امتداد السواحل والجزر الإفريقية والهندية. ونشأت في أثناء ذلك طبقات من العلماء والدعاة والمؤسسات التعليمية التي تقدم المعرفة في جميع مجالاتها. واستقطبت هذه المؤسسات أبناء النخب والتجار من الأهالي والسكان في المدن الإفريقية والهندية والآسيوية بعامة. وفي التواصل بين مسلمي الهند والصين، تشكل دور مهم للمسلمين في الملاحة البحرية في آسيا، وبسبب الطلب الصيني المتزايد على الخدمات البحرية التي يقدمها المسلمون الذين كانوا يصنعون أفضل السفن تطور العمل التجاري الإسلامي في القرن الحادي عشر الميلادي ليتحول إلى نظام عالمي في القرنين الثالث والرابع عشر. وصارت عمليات إنتاج ونقل وتجارة القطن والأرز والخزف والحرير والحديد الصلب والتوابل والبهارات أساسا للإمبراطوريات الإسلامية والصينية.

وكوّن المسلمون شبكات ملاحة بحرية موحدة، وتطورت عمليات الدعوة الإسلامية من خلال التواصل التجاري والاجتماعي مع التجار المسلمين. وقد ساهم انتشار الإسلام

في تطوير حركة التجارة والإنتاج. وهكذا فقد أسهم التجار المسلمون في إنشاء مجتمعات إسلامية واسعة ممتدة من الصومال إلى ماليزيا.

وتشير وثائق ومخطوطات إلى انشغال اليهود بالتجارة في المحيط الهندي، ونشوء مجموعة من التجار الكبار (تجار الجملة) ممن أطلق عليهم «الكاريميس». وكان سبب نجاحهم هو قدرتهم على إدارة تدفق تجارة التوابل والفلفل والبهارات عبر مصر باتجاه أوروبا، فقد قام «الكاريميس» بتنظيم قوافل للإبحار عبر البحر الأحمر إلى موانئ الهند الغربية. وقد وصف الرحالة المشهور ابن بطوطة في رحلته من المغرب إلى الهند في القرن الرابع عشر الميلادي السفن الناقلة التي يملكها تجار وسلاطين مسلمون، ورأى التجار القادمين من الخليج العربي. وبحلول القرن السادس عشر كان هناك ثلاثون إلى أربعين مدينة ساحلية مستقلة أنشأها المهاجرون العرب. وامتدت حركة التجارة إلى جنوب شرق آسيا، وأتاحت البوصلة البحرية المجال لتطوير النقل البحري، وأمكن للسفن الإبحار حتى في الأوقات التي لا يمكن رؤية النجوم فيها.

بدأت منذ القرن السادس عشر تظهر المشاركة والمنافسة الأوروبية، وقد تبنت الشركات الإنجليزية والهولندية في الهند الشرقية طرقا ونظما إدارية فاعلة، مكنتها من جذب قدر كاف من التجارة وتحويلها إلى البحر بدلا من البر. لكن بدأت تنتشر في القرن السابع عشر المجاعات والأوبئة، وتبع ذلك حالات واسعة من السخط والتمرد والاضطرابات السياسية وتعطيل القانون، وظهور عصابات اللصوص والقراصنة وقطاع الطرق.

تعلم الأوروبيون في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر ما كان العرب والمسلمون قد تعلموه من قبل، وهو كيفية استخدام أنظمة الرياح في المحيط الهندي. وتعلموا أيضا أنظمة الرياح في المحيطين الأطلسي والهادئ.

وكان نظام عالم اقتصادي جديد ينطلق من أوروبا. بدأ التركيز الأوروبي على آسيا بالبرتغال ثم هولندا ثم بريطانيا التي ورثت التجارة الآسيوية، وهيمنت عبر شركة الهند الشرقية ووجودها العسكري والسياسي والدبلوماسي في الهند والدول والمدن الممتدة على السواحل الآسيوية. ثم قوضت الثورة الهندية هذه الشركة العملاقة لتحل محلها إدارة استعمارية تحت سلطة العرش البريطاني. وفي الوقت الذي تبنّى العالم فيه التجارة الحرة، فقد فرضت بريطانيا سياسات جمركية جائرة على المنتجات الهندية لتتيح المجال للمنتوجات البريطانية لتنتشر في الأسواق الهندية. ثم حلت الثورة الصناعية والآلة البخارية، وأنشأت عالما جديدا، ووضعت نهاية لمرحلة تاريخية طويلة وممتدة.

وتمثل تجارة التوابل مزيجا من السياسة والتجارة والثقافة وأساليب الحياة في العالم وتاريخ الأفكار والتاريخ الاقتصادي والاجتماعي. كان للتوابل تاريخ طويل في آسيا قبل وصول الأوروبيين إلى تلك المناطق بوقت طويل، وألهمت معرفة الأوروبيين بالتوابل وتذوقهم لها أساطير وحكايا، وأوحت بأن تلك النباتات الغريبة كانت جزءا من عبير الفردوس، وفي الاقتصاد والتجارة كانت التوابل مصدرا للثراء وأساسا للتجارة العالمية والصراع أيضا.

ما التوابل؟ يعرف التابل بأنه عادة الجزء العطر من نبتة استوائية، سواء أكان في جذرها أم لحائها أم زهرتها أم بذرتها، وجميع التوابل ذات منشأ آسيوي، باستثناء الفانيلا والفلفل الحار والفلفل الحلو، والتوابل الرئيسة هي: القرفة، القرنفل، الفلفل الأسود، جوزة الطيب، والفلفل الحار، وهناك بالطبع توابل أخرى كثيرة، مثل الهال والزنجبيل والكركم.

عرف اليونانيون القرفة عن طريق الفينيقيين الذين كانوا يعملون في التجارة البحرية، وهي تستخرج من لحاء شجرة دائمة الخضرة من عائلة الغاريّات، وتتناسب القرفة مع عدد كبير من أطباق الحلوى، إضافة إلى الكعك والخبز، كما تتماشى مع التفاح والموز والإجاص وبشكل خاص مع الشوكولاتة، وفي المغرب تستخدم مع أطباق اللحم

والدجاج، وانتشرت زراعتها بسبب الطلب العالمي المتزايد في أنحاء واسعة انطلاقا من سيلان (سريلانكا). وأما القرنفل فيعود أصله إلى مجموعة جزر مولو كاس (جزر الملوك) التي تشكل اليوم جزءا من إندونيسيا، ويمكن استخدامه مع المأكولات الحلوة والحارة، ويُستخدم أيضا في الطب للشفاء من الآلام والأمراض، ويعود أصل الفلفل الحار إلى الأمريكيتين الوسطى والجنوبية وجزر الكاريبي، وكان الإسبان هم أول من جلب الفلفل الحار إلى أوروبا، وتعود جذور جوزة الطيب إلى جزيرة باندا الإندونيسية، وتنمو على شجرة دائمة الخضرة يمكن أن تصل إلى ارتفاع 20 مترا، وتُستخدَم حلوى، ومع الخضراوات واللحوم، وتعود أصول الفلفل الأسود إلى ساحل ماليبار جنوب الهند، ويستخدم في كثير من الأطباق الحامضة، ويمكن أن يكون جزءا من الأطعمة الحلوة مثل الخبز والكعك، ويمكن كذلك تقديمه مع الفاكهة.

كانت القرفة والقرنفل أكثر التوابل المرغوبة في العالم القديم، وسيطرت الصين على تجارة القرفة لفترة من الزمن، ثم شارك الفينيقيون والعرب في تجارتها ونقلها إلى أنحاء العالم، وتوسعت تجارة واستخدامات التوابل مع ازدهار الإمبراطورية الرومانية، لكن المصريين كانوا قبل ذلك بقرون يستخدمون التوابل في طعامهم وطقوسهم، وهناك دلائل تشير إلى أن السكان الأصليين في المكسيك بدأوا استخدام الفلفل الحار في الطعام قبل الميلاد بسبعة آلاف سنة. واتسعت تجارة التوابل مع صعود الدولة العربية الإسلامية ثم النهضة الأوروبية التي بدأت بالحروب الصليبية، وتبعها نشوء دول ومدن مزدهرة وقائمة على التجارة مع الشرق، وباتساع الدولة الإسلامية شرقا وغربا اتسعت تجارة ومراكز التوابل في العالم من إندونيسيا شرقا إلى الأندلس غربا، وتشير كتب وقصص الرحالة والتراث في تلك العصور مثل ألف ليلة وليلة وسندباد وابن بطوطة وماركو بولو إلى الحجم الواسع الذي تحتله التوابل في التجارة والحياة بعامة. ويعرض ابن خرداذبة في القرن التاسع الميلادي حكاية عن مجموعة من التجار يتكلمون العربية والفارسية واللاتينية والفرنسية

والإسبانية والسلافية، وكانوا يسافرون من الغرب إلى الشرق ومن الشرق إلى الغرب عن طريق البحر أحيانا وعن طريق اليابسة أحيانا أخرى.

بدأت هجرة كثير من الأطعمة والبهارات على نحو واسع إلى الغرب وصارت تحلّ في الموائد الأوروبية، واستخدم الأوروبيون التوابل علاجـًا وموادَّ حافظة. ومع مرور الوقت أصبحت التوابل مرتبطة بالاستهلاك الدوائي والغذائي. كانت التوابل القادمة من الشرق عبر المحيط الهندي تفرغ حمولتها في مضيق هرمز على الخليج العربي أو في عدن، ثم تنقل على ظهور الجمال إلى القاهرة والإسكندرية وعكا، وكان هناك طريقان من مضيق هرمز، أحدهما يتجه غربا على ظهور الجمال إلى البحر الأسود، والآخر شرقا عن طريق البحر إلى حلب وقبرص وأوروبا، وبرزت في هذه المرحلة مدينتان إيطاليتان هما جنوة والبندقية، وأصبحتا مركزين مهمين للتجارة، ودخلت المدينتان في منافسة وصراع وتعاون في بعض الأحيان، وصارتا مركزين لتبادل البضائع القادمة من الشرق والغرب، وأنشأ تجار جنوة شركات عائلية كانت تكلف وكلاء ثقات من العائلة يقيمون في المدن مثل القاهرة وصور وعكا وحلب لتأمين البضائع وشحنها.

وصارت التوابل جزءا أساسيا في نمو الاقتصاد الأوروبي، وكانت قيمتها نسبية، فقد استخدم الفلفل في القرن الحادي عشر وسيلةً لدفع رسوم دخول السفن في سوق السمك في لندن، وكانت حبات الفلفل مقبولة كوسيلة لدفع الإيجار والرسوم في بعض المدن الأوروبية.

ويعتبر الرحالة العربي المسلم ابن بطوطة من أوائل من سجلوا معلومات حول تجارة القرفة في سريلانكا ووصف الأطعمة والتجارة في الهند وآسيا.

وبدأت التوابل في القرن العشرين تتحول إلى اقتصاد ثانوي في أوروبا، وباستقلال الدول الآسيوية بدأت تدير وتهيمن على مواردها وتصدرها إلى العالم، وتسيطر اليوم فيتنام والهند وإندونيسيا وسنغافورة على تجارة التوابل العالمية، لكن استهلاك التوابل تضاعف

أضعافا كثيرة في العالم. وتدير اليوم تجارة وإنتاج وتصنيع التوابل شركات متخصصة في الصناعة، والتجارة، وبدأت تظهر سلاسل من المنتجات الغذائية والأطعمة في الولايات المتحدة وسائر أنحاء العالم، مثل ماكدونالدز وكينتاكي ووينديي وبرجر كينج وكرافت، وجنرال فودز، وهي شركات تستخدم كميات هائلة من التوابل، هذا إضافة إلى الاستخدامات المنزلية الواسعة، وأنشأ هذا الطلب الجديد سلاسل من الصناعات والمنتجات الجديدة وعمليات البحث والتقنية في مجال إنتاج الأطعمة والبهارات والتوابل. ووصلت التوابل اليوم إلى أعلى مرحلة من مراحل بلوغها، فقد تنوع استخدامها عبر القارات في مجالات تجارية عدّة غير الأطعمة، فمثلا تقوم شركة مولنتون براون البريطانية لمستحضرات التجميل والعناية بالبشرة بإنتاج عطر مجفف ووسائل استحمام بمزيج بهارات مثل الزنجبيل والكمون والكزبرة، ما يعطي للعطر وصفة رجولية دون أن يكون ذا رائحة لاذعة.

التوابل تاريخ وثقافة. في الكثير من المناطق ذات المناخ الحار في العالم تكون التوابل المستخدمة حارة أيضا، ففي جنوب الهند والمكسيك وأجزاء من إفريقيا تقدم أطباق كثيرة مطبوخة بالتوابل اللاذعة التي تحرق اللسان، وتجعل الحاجبين يتعرقان، أما نكهات العالم العربي فهي مزيج من التوابل التي توقظ الشهية دون أن تحرم الناس من الرطوبة التي تحتاج إليها هذه الأراضي الصحراوية الجافة.

وكان الملح حتى القرن التاسع عشر يعتبر هو المادة الأعز التي بذل الإنسان جهودا كبيرة للحصول عليها على مر العصور، وبرز الملح منذ الاستقرار البشري بوصفه مادة أساسية يُحتاج إلها للطعام، والتخزين، والصناعات الغذائية، والتحنيط، والأساطير والتراث، وأساسا للثورات الاستقلالية كما في الهند والولايات المتحدة وفرنسا، وقامت عليه مدن وحركة اقتصادية وتجارية عالمية.

يذكر المؤرخون أن أقدم مصنع للملح ظهر في الصين، ويعود أقدم سجل مكتوب عن إنتاج للملح إلى نحو 800 سنة قبل الميلاد، ويشير إلى أن إنتاجه بدأ قبل ذلك التاريخ بألف عام، وعرف الصينيون صناعة المخللات وحفظ الأطعمة بالتمليح. وتطورت مع الزمن صناعة الملح وتجارته، ونشأت حوله سلسلة معقدة من الحروب والثروات والاحتكارات والصراعات، فقد دار جدل طويل في الصين حول احتكار الدولة للملح والضرائب التي تُفرض على تجارته وإنتاجه.

وفي مصر استخدم الفراعنة الملح لحفظ الجثث، وظلت متماسكة محتفظة بجلودها ولحمها لنحو خمسة آلاف سنة، وعرف المصريون أيضا الأطعمة المملحة والخضار الممزوجة بالملح والصلصة، واستخدموا الملح لحفظ الأسماك، وكان هذا النظام في الحفظ يساعدهم على مواجهة تقلبات الطقس وظروف ندرة الطعام في بعض أوقات السنة.

وربما يكون الفينيقيون بخبراتهم التجارية قد ساهموا في نقل الملح عبر أنحاء العالم ومقايضته بسلع وخدمات أخرى، وعرفت قوافل نقل الملح باستخدام الجمال والسفن، وذكر ابن بطوطة أنه زار في العام 1352 مدينة تاغارا الإفريقية المبنية من الملح بما في ذلك مسجدها، وتحدث المؤرخ اليوناني بليني عن مناجم لصخور الملح والبيوت المشيدة من تلك المادة، وبعض المدن القائمة اليوم تستمد تسميتها من الملح مثل «سالتزبورغ»، وكانت ليفربول أهم مدينة بريطانية بعد لندن قد أقيمت أساسا عام 1207 على إنتاج وتجارة الملح الذي كان يعرف في جميع أنحاء العالم باسم ملح ليفربول.

وكان الملح جزءا من الإمبراطورية الرومانية، واستولى الرومان على مدن الملح وورش السالتيين والفينيقيين لإنتاج الملح، وطوروا وسائل حفظ الخضار والزيتون بالملح، وامتلأت شواطئ المتوسط بورش الملح، وورثها العرب والمسلمون بعد انسحاب البيزنطيين وتراجعهم.

وتحولت الطرق التي شقها الرومان في أنحاء الإمبراطورية لتأمين نقل الملح إلى مراكز تجارية وثقافية، وكانت السيطرة على مراكز الملح في مرحلة الإقطاع بعد انهيار روما تعني السيطرة على الموارد والنفوذ أيضا.

وفتحت عمليات صيد الحيتان وتجارتها المجال واسعا لصناعة الأسماك المقددة التي حمت أوروبا من المجاعة، وتوسعت تجارة الملح والأسماك في أوروبا وحوض المتوسط وأنحاء الإمبراطورية الرومانية اعتمادا على حملات الصيد الكبرى التي أبحرت بعيدا بلا خوف من تلف السمك.

وبدأ الملح يستخدم أيضا في صناعة الجلود وفي الدواء والطب، وكان يمثل رمزا للصحة والديمومة، وزينت الموائد الملكية في فرنسا بممالح على هيئة سفن، وكان وضع الملح على الطاولة من مظاهر الغنى.

وعندما وصل الأوروبيون إلى القارة الأمريكية وجدوا أهلها الأصليين يعرفون الملح وينتجونه على ضفاف الأنهار، وتعيد بعض القبائل قصة معرفة الملح إلى فيكستو سياتل التي نفيت إلى المياه المالحة من قبل إخوتها آلهة المطر، فاكتشفت الملح، ويقام احتفال في الشهر السابع من كل عام بذكراها، ولدى بعض القبائل آلهة للملح، وكانت تسند عمليات إنتاج الملح إلى عائلات دينية باعتبارها مهمة مقدسة، ودارت حروب بين القبائل والشعوب الأمريكية قبل مجيء الأوروبيين وكان الانتصار فيها يتوج بالسيطرة على الملح.

وقامت المراكز الحضارية في القارة الأمريكية تبعا لإنتاج الملح ووفرته، فكانت على سبيل المثال مدينتا كوزكو وبوغوتا، في كولومبيا، وتواصلت أهمية الملح وحروبه بعد وصول الأوروبيين الذين أطلقوا حملات واسعة لاستكشاف مصادره.

كانت مشكلة المستوطنين للقارة الجديدة الذين طوروا تجارة وحياة اقتصادية ومستقلة هي حاجتهم للملح المستورد من بريطانيا أو مستعمراتها. وتبنت طبقة التجار الأمريكيين مقولة توم باين بأن القارة الأمريكية لا يمكن حكمها من الجزر البريطانية، وبدأ البريطانيون

في عام 1759 يواجهون الميل الأمريكي للاستقلال بفرض تعريفات وضرائب عقابية على التجارة الأمريكية تطورت إلى حالة تمرد وحرب عام 1775، وفرض حصار بريطاني على المستوطنات الأمريكية المتمردة أدى إلى نقص فوري وخطير في الملح، واستهدفت المعارك والصراعات بين الجانبين مصادر الملح، وحاول كل طرف حرمان خصمه منها.

وبدأت الإدارة الأمريكية المستقلة على الفور في جملة من السياسات والإجراءات لتشجيع صناعة الملح ومواجهة النقص الحاد والحصار البريطاني، وشكل الكونغرس لجانا للمشورة في طرق ووسائل إمداد الولايات المتحدة بالملح، وأُعفي العمال العاملون في مجال الملح من الخدمة العسكرية، وواجه الصيادون والمزارعون أزمة خانقة في الحصول على الملح، وفي اتفاقية باريس من أيلول/ سبتمبر عام 1783 انتهت الثورة الأمريكية بالاستقلال، وولدت أمة جديدة مع ذاكرة مرة عما يعنيه الاعتماد على الآخرين للحصول على الملح.

وارتبطت الثورة الفرنسية أيضا بالملح، إذ كانت الضرائب التي تُفرض على الملح سببا في السخط والتذمر ثم الثورة، فقد أعاقت القوانين الضريبية الاتجار بالملح وزادت من كلفة إنتاجه، فانتشر تهريب الملح الذي قابلته الحكومة بقوات مسلحة للتفتيش والملاحقة، وتحول هؤلاء «الغابيلوز» إلى قوة غاشمة ترمز إلى العسف والظلم، وفي أواخر القرن الثامن عشر صدرت أحكام بحق أكثر من ثلاثة آلاف رجل وامرأة وطفل بالسجن أو الموت بسبب التهرب من ضرائب الملح.

وفي عام 1789 ثار الفرنسيون وألغت الثورة فورا ضريبة الملح «الغابيل» دون اهتمام بإيجاد مصدر دخل بديل لتمويل خزينة الدولة، وأُطلق سراح جميع المسجونين بسبب ضريبة الملح وأُعفي المطلوبون والمطاردون بسببها، وأُعدم الملك لويس السادس عشر وزوجته الملكة أنطوانيت.

لقد غيرت الكيمياء إلى الأبد نظرتنا إلى الملح، والحال أن اكتشافات في مجالات أخرى غيرت جذرياً دوره في العالم، وسيبقى الملح مستخدما في إعداد الأطعمة، ولكن هذا الدور تراجع بصورة مستمرة.

جاءت الضربة الأولى للملح على يد الطاهي الفرنسي نيقولاس أبير، الذي اخترع طريقة لحفظ الأطعمة بدون تمليح بتسخينها ووضعه في أوانٍ معدنية أو زجاجية مغلقة بإحكام «التعليب»، وكانت هذه الأطعمة المعلبة اكتشافا مذهلا للحملات العسكرية والسفن والأساطيل التجارية والعسكرية.

وجاءت صناعة الثلج لتوجه ضربة قاصمة للتمليح والملح نفسه، ثم انتشر تجميد الأسماك واللحوم والأطعمة لتتلاشى تقريبا الأسماك واللحوم المملحة والمقددة.

وشهدت صناعة الملح نفسها ثورات صناعية وتقنية طورت من عمليات تصنيعه وإنتاجه، ومع اكتشاف النفط والآلات البخارية تحولت صناعة الملح وتكريره إلى التقنيات الجديدة، ودخلت مراجل التبخير الميدان، وانتهت ورش ومدن وعائلات الملح وتحولت إلى جزء من التاريخ.

في أواخر العشرينات قاد غاندي ثورة الملح، بتحويل هذه المادة إلى قضية وطنية يتركز حولها الاستقلال، وبدأ غاندي مع 78 من معاونيه مسيرة على الأقدام لمسافة 520 كيلومترا للوصول إلى البحر لمواجهة القانون البريطاني واستخراج الملح، وعندما وصل إلى البحر بعد مسير 25 يوما كان برفقته الآلاف من كل طبقات الهنود وفئاتهم وطوائفهم، واستأنف شعب أوريسا صناعة الملح التي منع منها رغم ارتباطه بها آلاف السنين، وسمحت الإدارة البريطانية بعد حملة اعتقالات واحتجاجات واسعة لسكان الشواطئ بالتقاط الملح لاستخدامهم الخاص، ولكن حصل الهنود في النهاية على استقلالهم الكامل عام 1947

وكانت منظومة البريد أسرع وأهم وسيلة اتصال ونقل، ويمتد عملها إلى المهمات الدبلوماسية والتنظيمية والأمنية والاستخبارية، وكان البريد مؤسسات حكومية تحجب

خدماتها حتى عن أغنى الأغنياء من غير الرسميين، وكانت الرسائل غير الرسمية تنقل عبر القوافل العابرة أو أنظمة بريدية خاصة ومحدودة.

وبدأ البريد يدخل في مرحلة من الخصخصة بدءا بالقرن السادس عشر، ثم أسهمت تقنيات الاتصال الحديثة (أجهزة البرق والتلغراف) في تحولات كبرى وجذرية في أنظمة البريد وخدماتها، وأصبحت ما نعرفه اليوم (قبل الإنترنت).

ويظهر في التوراة «العهد القديم» أخبار وقصص عن البريد الفارسي والرسل والرسائل التي كانت تنقل ومعها الأخبار والمراسيم. وفي القرآن الكريم عن سبأ «وجعلها بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة، وقدّرنا فيها السير، سيروا فيها ليالي وأياما آمنين»

وأقيمت على الطرق محطات خاصة بالبريد، تحوي استراحات، وقُدّر فيها السير والمراحل والمسافات والوقت، وفي أحيان كثيرة كانت طرق خاصة بسعاة البريد تختصر المسافات والأوقات، واعتمدت فعالية النظام البريدي على مستوى الأمان في الطرق، وذلك يرتبط بمستوى العدل والقوة لدى الحاكم، وكان على الطرق حراس ومراقبون، وإدارات للإمداد والمؤونة، ومخصصات للسعاة وخيولهم من الطعام والشراب، وتضمنت الوظائف والأعمال المرتبطة بالبريد كثيرا من العمل الدبلوماسي والجاسوسية والحكمة والأدلة والحماية والأخبار والاستطلاع.

وفي الإمبراطورية البيزنطية أُدخل نظام النقل النهري والبحري في البريد، وكان هذا النظام البريدي أساسا للبريد الأموي في ما بعد، وتشير مصادر التراث العربي إلى أنظمة رسائل وبريد كانت متبعة في الجزيرة العربية، مثل رسائل النبي محمد صلى الله عليه وسلم إلى الحكام والقادة، ورسالة مسيلمة إلى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، والرسائل المتبادلة بين الخلفاء والقادة العسكريين في فترة المعارك والفتوح وما بعد ذلك، وتشير النقوش على سد مأرب إلى الأخبار والرسائل التي كان ينقلها السعاة، وهناك إشارات عدة في الشعر العربي القديم إلى البريد، يقول الشاعر العربي امرؤ القيس (500 – 540م):

ونادمت قيصر في ملكه فأوجهني وركبت البريدا

إذا ما ازدحمنا على سكة سبقت الفرانق سبقا بعيدا

وقد بدأ الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك في تخصيص مبالغ طائلة من بيت المال للاستثمار في البريد وتطوير أعماله وطرقه ومحطاته وموظفيه، وأدخل الممارسات المكتبية في إدارة البريد وتنظيمه، وأحدث أنظمة لتطوير وتهيئة دواب أكثر سرعة وكفاءة لاستخدام البريد (الخيول المضمرة والمحسنة السلالة)، وتطور البريد في العصر العباسي الأوسط على يد الخليفة المتوكل، الذي يُنسب إليه إنشاء ديوان البريد، وقد ساهم انتشار الورق وصناعته في تطوير الأنظمة البريدية والسجلات والوثائق، وارتبطت بالبريد شبكات الطرق والجسور والآبار والمحطات والنزل ومشكلات الطبيعة والجغرافيا من الطقس والجبال والصحاري، وأعمال الثورة والتمرد وقطع الطرق، وبخاصة أن البريد كان ينقل الأموال والأخبار، وواجه البريد باعتباره جزءا من حركة الطرق والقوافل الاعتداءات المتكررة من الثوار والمخربين، ويلاحظ أيضا أن ازدهار البريد رافق ازدهار جميع الاعمال والأنشطة التي تعتمد على الطرق، مثل التجارة والحج والرحلات العلمية، وقد استفادت الحركة العلمية والتجارية من خدمات البريد في البنى التحتية والخرائط والإرشادات والخبرات الملاحية التي أنشأها النظام البريدي، وصارت أعمال البريد وخدماته والطرق في الإنتاج الفكري جزءا من أعمال الخليفة والولاة ومسؤولياتهم.

ولعب التجار أنفسهم بطبيعة عملهم وتجوالهم دورا بريديا، ثم أصبحت أعمالهم التجارية بحاجة إلى شبكة بريدية، وربما تكون شبكة بريد التجار قد أسست للنظام البريدي التجاري.

ويشار إلى نظام البريد المغولي بـ«اليام»، وقد أنشأه جنكيز خان أهم قائد مغولي، والمؤسس للدولة المغولية، وكان يقوم على مجموعة تشكيلات من المبعوثين الذين هم في حالة ارتحال دائم، وهو نظام يتفق مع الطبيعة البدوية الارتحالية للمغول، وكان هؤلاء

المبعوثون يتمتعون بصفة دبلوماسية، ولديهم تفويض كامل من جنكيز خان ثم القادة الذين جاؤوا من بعده باعتبارهم ممثلين للقائد يتصرفون بالنيابة عنه، ثم تطور نظام البريد إلى تجاري وإداري مشترك، واستخدم في هذا النظام السعاة العداؤون الذين يسلّمون الرسائل والأخبار إلى آخرين في شبكة تشبه نظام الشعلة الرياضي، ويعتبر البريد المغولي أضخم نظام بريدي في التاريخ قبل العصر الحديث.

وتميزت أنظمة البريد الإسلامية بتمويلها الحميد البعيد عن السخرة والسلطة على أملاك الناس الخاصة، وتحولها إلى مؤسسة (ديوان) لها أنظمتها المالية والإدارية الخاصة بها، واستفاد النظام البريدي الإسلامي من الأنظمة السابقة في الحضارات الفارسية والبيزنطية والصينية إضافة إلى ما كان يملكه العرب واستخدموه في الجزيرة العربية.

وبحلول القرن التاسع عشر تحولت كل هذه الأنظمة البريدية إلى تاريخ وتراث بعيد، فقد أنشأت الثورة الصناعية الأوروبية أنظمة بريد واتصالات مختلفة كليا عن النظام البريدي الراسخ في التاريخ والتجارب الإنسانية لقرون طويلة.

المدينة محصلة التقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي

تعتبر المدينة تتويجا للجهد الإنساني على مدى آلاف السنين نحو السلام والازدهار، وتعكس نجاح الناس في قدرتهم على العيش معا، وتسمية الحضارة والتمدن بمعنى التقدم المستمد من المدينة والحضر. وتعني كلمة مدينة في جذرها وتاريخها اللغوي الآرامي والعربي العدل والقانون. وبدأت فكرة المدن حول الساحات التي كان يتخذها الإنسان في العصور الحجرية لدفن الموتى والاحتفالات الاجتماعية والدينية، والمقايضة، وتنظيم الصيد وجمع وتخزين الطعام، ويمثل الكهف مكانا آخر في بيئة إنسان العصر الحجري يلجأ إليه الإنسان للزيارة أو الإقامة، ولم تكن الكهوف للسكنى لكنها كانت مراكز للطقوس الدينية. ويلفت الاهتمام المستوى المتقدم للرسومات التي وجدت على جدران تلك الكهوف. وقبل الاستقرار في مكان واحد لفترة طويلة أو دائمة فقد أُنشئت ساحات وهياكل للتجمع والالتقاء لأجل الطقوس الدينية والمتعة الاجتماعية والتبادل التجاري. وما زالت مكة والقدس وروما وبنارس وبايينج وكيوتو ولورد تستهوي أفئدة الناس ليحجوا إليها. ومن المعلوم أن الاسم الأصلي لمدينة القدس هو أورسالم، أي مدينة السلام، وهي تسمية تعكس التقليد المتبع في الحضارات الإنسانية في التعاقد على مكان وزمان يستطيع فيه الناس جميعا الالتقاء والعمل وممارسة العبادة والتجارة والاحتفال في سلام، كما كان يحدث على سبيل المثال في أورسالم (القدس) ومكة في موسم الحج وسوق عكاظ، وفي البتراء في باحة العرب أو وادي عربة؛ حيث يوجد اليوم آثار قائمة تدل على طقوس وممارسات تشبه لدرجة التطابق شعائر الحج في مكة.

يعتبر كتاب لويس ممفورد «المدينة عبر العصور» [10] من أفضل المراجع وأهمها للاطلاع على تطور المدن وتشكلها، وهو المرجع الأساس في إعداد هذا الجزء. ومن المحتمل أن يكون الدور الثاني من مرحلة الاستقرار والاستئناس والتغذية المنتظمة قد بدأ منذ خمسة عشر ألف سنة، مصاحبا للزراعة وتقنياتها، واستخدام الحيوانات وتدجينها، وهي المرحلة الممكن تسميتها «الثورة الزراعية» فالاستئناس بجميع صوره ينطوي على تغييرين كبيرين، وهما دوام الإقامة واستمرارها مع ممارسة التحكم والتدبر في أمر عمليات كانت قبل ذلك تحت رحمة الطبيعة، وتسير مع هذا جنبا إلى جنب عادات الإنجاب والإرضاع والتربية. فصار للمرأة حضور مميز ودور أساسي في تربية الأطفال والعناية بهم، والمشاركة في العمليات الزراعية، لقد ترك وجود المرأة أثره في كل جزء من أجزاء القرية: البيت والفرن وحظيرة الماشية وصومعة الحبوب وصهريج الماء ومخزن الغلال، ثم المدينة: السور والساحات والمباني والأروقة.

هكذا تمثل المدينة سلسلة مطورة ومتراكمة من التقنيات والابتكارات التي نشأت في القرية، الأواني ومخازن الغلال وقنوات المياه. وقد صحب التحول الحضري من القرية إلى المدينة تغير في الوعي الباطن للمجتمع، وأصبحت القرى تحت إشراف وإدارة موظفين عسكريين ومدنيين وجباة ضرائب مسؤولين جميعا أمام الملك. وتشكلت طبقة الحكم والأرستقراطية على أساس القوة والشجاعة والبطولة.

وظهر في حوالي 3000 قبل الميلاد مجموعة من التطورات التكنولوجية التي أسست المدن، مثل زراعة الحبوب، والمحراث، والعجلة، وصناعة الفخار، والسفينة الشراعية، والنسيج اليدوي، وتعدين النحاس، والرياضيات البحتة، والمشاهدات الفلكية الدقيقة، وتقويم السنة، والكتابة.

لكن المدينة أسست أيضا للحروب والتقسيم الطبقي. وأفضى نمو الوعي في المدينة إلى ظهور السلوك الأدبي الناجم عن التدبر والروية. ومع ازدياد انشغال المجتمع بسبب

اتساع آفاق التجارة والصناعة باطراد أصبح الدور الذي كانت المدينة تقوم به بوصفها موئل القانون والعدل والحق والمساواة مكملا للدور الذي تؤديه بوصفها مظهرا دينيا يمثل الكون، ومن ثم أصبح يتحتم على من يريد التظلم من عادة لا يبررها العقل؛ أو من عدوان لا يقره القانون أن يلجأ إلى ساحة القضاء في المدينة...

لكن حين اتسع المجتمع الحضري الذي كان ينشأ صغيرا مكتفيا بذاته ليصبح ممالك وإمبراطوريات، وزاد عدد سكان المدن، تعيّن اللجوء إلى توسيع نطاق المساحة للأزمة لإنتاج القوت الضروري أو توسيع مدى وسائل التموين والاعتماد على مجتمع آخر عن طريق التعاون والمقايضة والتجارة أو عن طريق الجزية قسرا ونزع الملكية والإبادة، فكان على المدينة أن تقرر أن تلجأ إلى السلب أم التكافل، إلى الغزو ام التعاون؟

وشمل النمو الحياة الداخلية للمدينة، فازدهرت الآداب والفنون والموسيقى والشعر، وأصبحت مظاهر البهجة التي كانت تقتصر على الأعياد والمواسم جزءا من الحياة اليومية، ولم تعد المدينة مجرد نظام فعال للمصانع والمتاجر والثكنات والمحاكم والسجون، لكنها أيضا تعكس حلم الإنسان وتوقه إلى الارتقاء والسلام.

وفي تطور المدينة نشأت الأعمال، كما ظهر أيضا نظام تقسيم العمل؛ ما أنشأ الصنائع والحرف والوظائف المختلفة، لكن هذا التقسيم تحول إلى طبقات، وقد بلغ من تطرف الهند في الأخذ بنظام التخصص في العمل أنه وصل إلى تكريس طوائف مقسمة، ثم تغلغل هذا التقسيم في حياة الناس حتى صار الرق متقبلا لدرجة أن أفلاطون اعتبره حقيقة ماثلة من حقائق الطبيعة!

وقد نشأ عن تقسيم الناس إلى طبقات وفقا للمهن والطوائف أنه تكوَّن منهم في المدينة القديمة هرم حضري كان يبلغ ذروته في الحاكم المطلق، كانت القمة تتألف من الملك والكاهن والمحارب والكاتب، ومن تحته كانت الطبقات تتسع تدريجيا، وتتألف من التجار وأرباب الحرف والمزارعين والملاحين وخدم المنازل والأرقاء المحررين

والأرقاء، وكانت أحط الطبقات تقبع في ظل دائم، وكانت هذه التقسيمات تبدو في الملابس وفي أسلوب الحياة وفي الطعام وفي المسكن.

ثم نشأ تقسيم جديد للناس: أغنياء وفقراء، وهو تقسيم صحب ازدياد عدد السكان وزيادة الثروة ونظام الملكية، إذ لم تكن الملكية قائمة قبل المدينة. وتُظهر شرائع حمورابي 1700 ق. م عن الملكية الخاصة ونقلها وإعارتها وتوريثها أن هذا الوضع القانوني الجديد كان قد ظهر إلى الوجود.

لقد أعادت المدينة تكوين الإنسان، وظلت تنشئ أدوارا وحالات جديدة مع تعاقب الأجيال، ما جعل القيم والعمارة واللباس والطعام والقوانين والعادات تتطور وتتغير على نحو دائم ومتواصل. واستطاع الإنسان الحضري بالعمل والمشاركة وكذلك بالعزلة والتأمل أن يوفر لجانب أكبر من الحياة فرصة الإفادة من ممارسة الفكر والروح الجماعيين ونشاطهما باستمرار، فما بدا على هيئة صراع خارجي مع قوى الطبيعة العادية انتهى إلى دراما داخلية لم تكن خاتمتها أي انتصار مادي، بل ازدياد فهم الفرد لذاته وتطورا داخليا أوسع نطاقا، وبنشوء مجالس المدن والتحادث والدراما تشكل تنوع مهني وفكري واجتماعي، لم تعد المدينة مجتمعا يسوده التماثل التام. وازدهر المسرح والشعر والجدل والمناظرات.

شغل أرسطو بالمدينة، وقد تساءل متى يعتبر الناس الذين يعيشون في مكان بعينه مدينة واحدة؟ اتسعت بعض المدن حتى صارت أمة، ويقال إنه مرت ثلاثة أيام على سقوط بابل قبل أن يشعر بذلك جزء من أهلها. والواقع أن ما يجعل المدينة وحدة واحدة هو الصالح المشترك في العدالة ووحدة الهدف. هدف متابعة الحياة الهانئة. لكن بالنسبة للحجم والاتساع يحب أن تكون المدينة ليستطيع السكان أن يعيشوا في آن واحد عن سعة وفي حدود الاعتدال.

بدأت المدينة الرومانية بالسور على خلاف المدينة اليونانية، وكانت المدينة تتخذ شكلا مستطيلا لأسباب بعضها ديني وبعضها عملي. وكان الرومان يمتازون برصف الشوارع وموارد المياه، وكانت منازل الأغنياء في روما جميلة ومجهّزة بالمرافق والتهوية والتدفئة والإضاءة، لكن أغلب سكان المدينة التي كانت تفاخر بأنها فتحت العالم يعيشون في أحياء مكتظة كثيرة الضوضاء عديمة الهواء كريهة الرائحة موبوءة بالأمراض، ويدفعون إيجارات باهظة لمالكين نُزعت الرحمة من قلوبهم، ويكابدون من كل صنوف الإساءة والإرهاب ما زادهم خشونة وجعلهم قساة القلوب.

ولم يكن في وسع أحد الإخلال بسلام السوق دون التعرض للعقاب الشديد، فقد اعتُرف بأن السلام جوهري للتجارة، وذلك منذ أمد بعيد. لكن الدور الذي قام به التاجر في نشأة المدن كان دورا ثانويا، فالمدينة نفسها كانت مكان التعامل في المنتجات المحلية للزراعة والصناعات اليدوية، وظل التجار حتى أواخر القرن الحادي عشر لا يؤلفون سوى جزء يسير من سكان المدينة.

ومن الملفت في تطور المدن ما فعلته المدن الهولندية، فقد كان رجال أحرار من الصيادين والفلاحين يتجمعون معا عن طواعية واختيار للقيام بعمل كان لا يتم إلى ذلك الحين إلا تحت الإكراه العسكري القاسي والتنظيم الجماعي العنيف، وبدون الاستعانة بآلات سوى المجراف قاموا ببناء جسور عالية ومصاطب عظيمة من التراب كان من الممكن أن تقوم عليه مدينة بأكملها، ولقد كانت هذه الأعمال الباهرة التي تمت بفضل العمل الحر بمثابة تمهيد لانطلاق النشاط الصناعي الذي بلغ ذروته في القرن السابع عشر. وفي عام 1179 جفف الرهبان بحيرة بالقرب من روشفور وحولوها إلى مزارع عظيمة للكروم، وفي سعي الرهبان لتوفير الوقت والجهد ابتُكرت آلات ومصادر ميكانيكية للقوة والعمل للري وطحن الحبوب وصناعة الجعة والنسيج ومعالجة الأقمشة والدباغة.

صعدت الكنيسة والأديرة في أوروبا كقوة اجتماعية اقتصادية وأمنية في تنظيم المدن، فقد كان رجال الكنيسة فضلا على انهم جزء غير قليل من المدن والمجتمعات فإنهم يؤدون عبر الكنيسة دورا تعليميا، وترعى الجامعات والمدارس والفنون والموسيقى والعلاج والمستشفيات والزراعة والصناعات الغذائية والحرف والصناعات والعناية بالفقراء والمحرومين. ولم تنفصل هذه المؤسسات الحضرية عن الكنيسة.

وبعد الكنيسة كانت النقابات هي أوسع ممثلي الحياة الاجتماعية انتشارا وتأثيرا، وهكذا جمعت مدينة العصور الوسطى بين القاعدتين الأساسيتين للزمالة، وهما: العمل المشترك والعقيدة المشتركة. وعندما انفصل الحافز الاقتصادي عن الحوافز الأخرى للنقابة، وأصبح الشغل الشاغل الذي يستنفد كل جهودها تطرق الفساد إلى النظام الاقتصادي والاجتماعي والمدني أيضا، فقد تكونت في داخل النقابات طبقات عليا من أثرياء أقطاب الصناعة لكي تترك امتيازات لأبنائها، وتعمل على إقصاء الصانع الفقير والطبقة المتزايدة من العمال والكادحين، وعندما قضت الخلافات الدينية في القرن السادس عشر على روح الإخاء نفسها في أوروبا الشمالية قضت أيضا على الطبيعة التعاونية الاقتصادية.

وفي تراكم الثراء وصعود الأثرياء مع نمو حركة التجارة والصناعة ظهرت الفروق بين الطبقات، وتشكلت طبقات تورث المراكز مع الثراء، لكن قوتها لم تمنع اتصافها بالتهذيب وآداب السلوك واللهجة المميزة في النطق، وفي نهايات العصور الوسطى أخذ أفراد من الأثرياء يمنحون المدارس هبات من المال، ويشيدون ملاجئ للفقراء والايتام وكبار السن.

وتشكلت الجامعات في تطور للنقابات فقد كان هدفها الإعداد لمزاولة المهن وتنظيم القواعد التي بموجبها يؤدي اعضاء النقابات أعمالهم، وإن شملت في عملها الفلسفة واللاهوت والدراسات العامة والآداب، والحال أن الدراسات الإنسانية بدأت في الظهور في كليات عصر النهضة بمثابة تطعيم للشجرة الأصلية على يد الطبقات الراقية. وابتداء من بولونيا في سنة 1100 وباريس 1150 وكامبريدج 1229 وضعت الجامعات نظاما للتعاون في

ميدان العلم على أساس التبادل بين الأقاليم المختلفة، وكانت الجامعات تؤدي ثلاث وظائف: استيعاب الثقافة ونشرها وتزويدها بالإضافات الخلاقة.

كانت تنتظم الحياة في العصور الوسطى جماعات من العائلات والمهن والأعمال والطبقات، وكانت النقابات تنظم جماعاتها تنظيما اجتماعيا ومهنيا، وكانت البيوت غالبا هي ورشة عمل لصاحب العمل ويشاركه في البيت والطعام والاقامة العمال والخدم.

وكان السور يشكل جزءا أساسيا من المدينة، وكان إغلاق بوابات السور في الغروب ينشئ إحساسا بالوحدة والأمان لدى أهل المدينة، وهو الشعور نفسه الذي يسود اليوم في المدن والمجمعات العسكرية والمغلقة، وكانت بوابة المدينة مكانا للقاء بين عالمين، الريف والحضر، تستقبل الحجاج والتجار والعابرين، وكانت أيضا مركزا جمركيا ومكتبا للجوازات والمراقبة، وعلى مقربة منها كانت تبنى دور التخزين والفنادق والحانات والأسواق.

وكانت الكنيسة مركزا اجتماعيا للحفلات والمسارح ومنتديات للعلم والمناظرة، وساحاتها تستخدم أسواقا ولعرض السلع والبضائع والمناداة عليها، وكانت النقابات تقيم مسارحها وكان يجري إنزال العقوبة بالمجرمين والمرتدين عن الدين، وكانت تقام أيضا المباريات في المبارزة..

الموجة الثانية أو الصناعة

كانت الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر التي بلغت ذروتها عام 1830 إطلاقا للقوة الإنتاجية للمجتمعات البشرية، وربما كان هذا الحدث هو الأهم في التاريخ العالمي بعد الزراعة ونشوء المدن.

يحدد المفكر الاقتصادي والمستقبلي جاك أتالي[11] تسع موجات للنهضة الاقتصادية الصناعية المعاصرة، ويحدد بدايتها بالقرن الثالث عشر الميلادي، ويرمز إليها بعلامة اقتصادية تكنولوجية ومدينة تشكل مركز القلب لهذه الموجة الاقتصادية التكنولوجية، فكانت الموجة الأولى في مدينة بروج البلجيكية في الفترة من 1200 – 1350م، إذ نشأت في إيطاليا والفلاندر (بلجيكا وهولندا) طبقة اقتصادية جديدة خلّاقة، وأنشأت تقنيات جديدة للعمل وتنظيم التجارة والتمويل، مثل آلات النسيج والطواحين المائية، وتطوير السفن لتتمكن من الإبحار ضد تيارات الرياح، وتزويدها بالأسلحة، ما مكن هذه الدول من تطوير الاقتصاد والصناعات الغذائية، والتحكم بالممرات والطرق والتجارة البحرية.

وكانت الموجة الثانية في البندقية فينسيا 1350– 1500 التي أدارت عمليات تجارية واسعة في البحر المتوسط مع العالم الإسلامي والصين والهند، وتمكنت بذلك من بناء منظومة اقتصادية متطورة قائمة على صناعة السفن والبنوك.

ونشأت الموجة الثالثة 1500– 1560 حول الطباعة في مدينة أنفرس الهولندية (صارت جزءا من بلجيكا في ما بعد، وتبعد بضع كيلومترات عن الحدود مع هولندا) ونشأت حول المطبعة ثورة علمية وثقافية ودينية غيرت أوروبا والعالم، ثم صعدت موجة رابعة 1560– 1520 مركزها جنوة الإيطالية حول البنوك والأعمال المحاسبية المالية المتطورة بعدما

سمحت الكنيسة بأنظمة التمويل بالفائدة وتوقفت عن اعتبارها ربا محرما، فصعدت أعمال المضاربة والشبكات التجارية والأعمال الاقتصادية المغامرة.

ونهضت موجة خامسة 1620– 1788 مركزها أمستردام في هولندا قائمة على صناعة النسيج والغزل والصباغة، وتطوير صناعة السفن، إذ تمكن الهولنديون من إنتاج سفن الفلوت التي تعمل بطاقم يقل عن خمس طواقم السفن الأخرى وبسعة وقدرة تتفوق عليها بأضعاف عدة.

وحلت على العالم الموجة السادسة 1788– 1890 ومركزها لندن، ومزودة بالآلة البخارية التي أسست لثورة صناعية هائلة قلبت العالم والموازين والموارد والأعمال والمجتمعات والقوى رأسا على عقب، لقد غيرت لندن العالم إلى الأبد، وما زال العالم يحمل القيم والثقافات وأنظمة الحياة والعمل والسياسة التي بدأت ونضجت في بريطانيا بدءا بثورتها (المجيدة) في عام 1688 والتي أسست للديموقراطية والأنظمة السياسية الليبرالية، وصارت القوة العظمى في العالم. وتمكنت من تسيير البواخر والمصانع اعتمادا على الآلة البخارية، منشئة بذلك قوة صناعية جبارة وغير مسبوقة تنتج أضعافا مضاعفة بقوة بشرية عاملة قليلة، وتحرك السفن والقطارات في سرعة مضاعفة وقدرة هائلة على النقل، وكذا الأسلحة الجبارة التي أخضعت العالم. وانخفضت نسبة الضرائب في الدخل القومي من الثلث إلى العشر مطلقة تقدما سريعا وكبيرا في مستوى المعيشة والوفرة، ما أدى أيضا إلى موجة سياسية ديموقراطية جديدة.

وأخذت بوسطن –الولايات المتحدة الأمريكية– زمام المبادرة لتقود الموجة السابعة 1890– 1929 القائمة على صناعة السيارات والطائرات والمحركات الجديدة التي تعمل بالطاقة المستخرجة من البترول، وأصبحت بوسطن الميناء الأول في العالم، وسيطرت الولايات المتحدة من غير منافس على القارة الأمريكية وأجزاء واسعة من آسيا، وتطورت

على نحو مضاعف صناعات الصلب والمناجم وشركات البترول والطرق والبنوك وأنظمة التجارة.

وكانت الموجة الثامنة 1929– 1980 قائمة على الكهرباء ومركزها نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد غير المحرك الكهربائي بفضل تسلا وأديسون وجهة العالم، وصارت شبكات الكهرباء شريانه الحيوي والضروري، وصعدت الأجهزة المنزلية الكهربائية مغيرة الحياة والعمل والأسر والعلاقات الاجتماعية والإعلام والتواصل، وحلّ التمدن في العالم وصارت نسبة الريف أقل من المدن لأول مرة في تاريخ الإنسانية.

وكانت الموجة التاسعة في العام 1980 حتى اليوم في لوس أنجلوس في الولايات المتحدة أيضا لكن على الضفة الأخرى، وانتقل مركز العالم من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، وهي موجة الحوسبة والتشبيك والاتصالات والتصغير والروبتة والطابعات ثلاثية الأبعاد والطائرات المُسيّرة. وقد يصح تسميتها «الموجة الثالثة»، فهي على قدر من الضخامة والتأثير لا يقل عن الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، إنها موجة تستحق مساحة مستقلة!

تناولت عصر الصناعة مجموعة كبيرة من الكتب والدراسات، وقد اعتمد المؤلف أساسا على اريك هوبزباوم في مجموعته الرائعة عصر الثورة [12]، وعصر رأس المال [13]، وعصر الإمبراطورية [14]، وعصر التطرفات [15]، وكتاب كارل بولانيي «التحول الكبير» [16] وكتاب إريك وولف «أوروبا ومن لا تاريخ لهم» [17].

يعتبر إنتاج القطن أهم الصناعات في القرن الثامن عشر، وتحول القطن من سلعة مترفة مقتصرة على الأغنياء إلى النسيج الاقتصادي متعدد الاستخدامات، وفي عام 1764 ابتكر جيمس هارجريفر مغزلا ميكانيكيا، وتواصل تطوير آلات النسيج الميكانيكية. وفي عام 1794 اخترع الأمريكي إيلي ويتني آلة نسيج تفصل بذور القطن عن الخيوط، وبفضلها صارت الولايات المتحدة تنتج 80٪ من القطن المنتج عالميا، وبين عامي 1801–1805

ابتكر نساج الحرير الفرنسي جوزيف ماري جاكار نولاً يقدر على نسج أنماط معقدة ومتداخلة باستعمال خيوط حرير متعددة الألوان، وأدى منتجان آخران هما الفحم الحجري والحديد دورا أساسيا في تحويل بريطانيا إلى أمة صناعية، وقبل الثورة الصناعية قادت بريطانيا العالم في إنتاج وتصدير مدفع الحديد والبنادق وقطع الغيار. وبدأ عام 1712 إنتاج المحرك البخاري باستخدام قوة الضغط الجوي، وفي عام 1769 استطاع جيمس واط ابتكار جهاز ينشئ حركة دائرية بدلا من الصعود والنزول، وكان ذلك أساس الآلات الصناعية، وبدأ استخدام "واط" في المصانع والطواحين ومحالج القطن، وفي مطلع القرن التاسع عشر أمكن صنع محرك بقوة 100 حصان، أي ضعفي قوة محرك جيمس واط، ويمكن اعتبار المحرك البخاري الرمز الأكثر بروزا للتقدم التقني في مستهل ثورة الصناعة، وفي عام 1807 استخدم المحرك البخاري في دفع السفن، وأحدث ذلك ثورة هائلة في النقل البحري والنهري. وتمثلت الثورة الثانية في النقل في قطارات سكة الحديد التي بدأت تعمل في بريطانيا عام 1825، وانتقلت التجربة فورا إلى الولايات المتحدة، ففي عام 1840 مدت الولايات المتحدة قرابة خمسة آلاف كيلو متر من السكك، وفي عام 1870 امتلكت الولايات المتحدة 85 ألف كيلو متر من السكك. وابتُكر أول تلغراف بصري على يد كلود شاب، الذي استُخدم على نطاق واسع في إدارة الجيوش وفي نقل الرسائل، وبابتكار البطارية على يد أليساندرو فولتا في عام 1800 نشأت أنظمة اتصال تستخدم نبضات الكهرباء، ولتنشأ شبكات الاتصال السلكية، وصار العالم متصلا ببعضه بعضًا لاسلكيا بحلول عام 1870. وبدأ تأثير التصنيع في البيئة تأثيرا واضحا، من التلوث والتدمير والنزف.

بدأ استعمال الكهرباء عام 1879 للإضاءة، وبدأ أيضا استخدام الهاتف على يد ألكسندر جراهام بل، وتوسع استخدام الكهرباء في النقل والصناعية، وفي عام 1866 صنع الكيماوي السويدي ألفرد نوبل الديناميت، وهي مادة متفجرة أساسها مادة النيتروجليسرين، وفي عام 1909 اكتشف الكيماوي الألماني فريتز هابر طريقة لإنتاج الأمونيا، وهي مادة خام تُستعمل

في صناعة الأسمدة والمتفجرات، وبعد الحرب العالمية الأولى نجح اختصاصيو الكيمياء في تركيب المطاط والنايلون والبولي إثلين صناعيا، إضافة إلى مواد بلاستيكية أخرى ومنتجات صيدلانية مثل الأسبرين والفيتامينات والهرمونات. وابتدأ الإرسال الإذاعي عام 1920 ثم تكاثرت محطات الراديو في الولايات المتحدة وأوروبا، وتلقى البث الإذاعي معونة مادية من رجال الأعمال مقابل إعلانات عن منتجاتهم وخدماتهم، وبذا أسهموا في صنع ثقافة المستهلك، التي شجعت الناس على الإنفاق لشراء السلع التي تروّجها الإعلانات، وفي معظم البلدان سيطرت الحكومات على البث الإذاعي وموّلته من الضريبة، وأُذيعت برامج ثقافية وأخبار تقبل الحكومة ببثها. وكانت تقنية الاحتراق الداخلي أكثر التقنيات تأثيرا في القرن العشرين على حياة الإنسان، فقد فتحت المجال لصناعة السيارات والطائرات.

وقد تولت بريطانيا دور المبادرة في هذا المجال، ويمكن أن نتخيل التداعيات الهائلة والشاملة للصناعات والنقل والقوة العسكرية بعد تلك الثورة، فقد انطلقت صناعات النسيج والبناء والنقل العملاق عبر البحار وقطارات سكة الحديد، وانقلب رأسا على عقب شكل المدن والطرق والبيوت والحياة والتجارة والإنتاج والعمل والمهن والتعليم.

وكانت الثورة الفرنسية عام 1789 تعبيرا عن التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية التي صاحبت الثورة الصناعية، وظهرت الأنظمة الجمهورية في الحكم، وكانت تبدو فكرة متطرفة أقرب إلى الخيال.

وصعدت الطبقة الوسطى إلى واجهة الإصلاح والتأثير بعدما كانت المجتمعات مقسومة بين أغلبية فقيرة من الفلاحين والحرفيين ونخبة متسلطة من النبلاء والإقطاعيين.

وأخذت الحرب أبعادا جديدة، فقد انتشرت في كل مكان وعلى نحو متصل، وغيرت الانتصارات والهزائم خريطة العالم، وأعيد رسم خريطة أوروبا دون إبداء أي اهتمام

بتطلعات شعوبها، وامتد الاحتلال (الاستعمار) إلى جميع أنحاء العالم، وأخذت الحرب أبعادا سياسية وتحررية بالإضافة إلى كونها -أساسا- صراعا بين الدول والقوى.

بدأ الإقطاع يتجه إلى الانحسار والأفول لتنشأ طبقة جديدة من العصاميين التجار والمزارعين والمهنيين، أو بتعبير آخر بدأ المجتمع البرجوازي يحل محل المجتمع الإقطاعي، وبدأ مفهوم القوى العاملة يحتلّ مكانة واسعة في السياسية والاقتصاد.

وبدأ الاقتصاد الصناعي يأخذ مكانة هامة متنامية ليقود الاقتصاد بدلا من الزراعة ويهيمن على الاقتصاد العالمي لفترة لاحقة طويلة، فبدأت المعابر المائية الصناعية والطبيعية وسكة الحديد تشكل شبكة وشريانا من النقل وتبادل السلع والخدمات، وبدأت السفن البخارية تعبر البحار والمحيطات لتنشئ شبكة عالمية من الاقتصاد والهيمنة والتبادل الثقافي والتجاري، ثم بدأت موجة واسعة من الهجرة من الريف إلى المدن والمراكز الحضارية أو بين الأقطار والدول في العالم القديم أو باتجاه العالم الجديد.

أثرت فرنسا في هذه المرحلة بقوة وتفرد رغم أن الثورة الصناعية كانت بريطانية المنشأ، ولكن فرنسا أنشأت نظاما اجتماعيا وثقافيا وتجاريا جديدا يقود العالم، المتاجر الواسعة الضخمة التي تعرض شتى أنواع المنتوجات والبضائع، والدعاية التجارية، والتصوير، والتغليف، والخبرات الرأسمالية والمصرفية، والتمويل، والغاز والطاقة، وسكة الحديد.

وبدأت المهن تأخذ مكانة مهمة في الاقتصاد والحياة الاجتماعية والسياسية لتنشئ طبقات جديدة تحل مكان الأرستقراطية، وظهر مصطلح الطبقة الوسطى، كانت طبقة جديدة من العصاميين والمناضلين والمهنيين والمثقفين الذين واجهوا الحكم الأرستقراطي والكنيسة والبروليتاريا أيضا. وكانوا يزدادون ثراء وثقة بالنفس عاما بعد عام، أو كما يقول المؤرخ الاقتصادي إريك هوبز باوم: اجتمعت العناية الإلهية والعلم والتاريخ لتجعل الأرض لقمة سائغة لهم.

كان الإنجاز الأكبر للثورتين الصناعية والفرنسية أنهما مهدتا السبيل أمام المواهب، أو على الأقل أمام ذوي الطاقة والدهاء والمُجدّين. وتوقفت حالة أنه ليس أمام الأبناء سوى العمل في صنعة آبائهم، بل كان أمامهم فرص جديدة ليعملوا في التجارة والتعليم (الذي سيؤدي بدوره إلى أعمال جديدة في الحكومة والمهن والسياسة) والفنون والحرب، وارتفعت المكانة الاجتماعية للمسرح، ونشأت ظاهرة النجوم من المغنين والموسيقيين والممثلين.

وتحول الفقراء والكادحون الذين لم يستفيدوا من التحولات إلى ثوار ومتمردين، وبعضهم تعرض لكوارث اجتماعية واقتصادية بسبب عجزه عن مواكبة واستيعاب التقدم الصناعي والتقني الذي زاد من بطالته وقلل من أهميته في الاقتصاد والعمل. فانتشر إدمان الكحول الجماعي ليصبح ملازما لعمليات التصنيع والتحضر المتهورة، وأصبح الإغراق في الخمر وباء اكتسح أوروبا من أقصاها إلى أقصاها، وانتشرت الدعارة والانتحار والجريمة والتشرد، وعادت بسبب الإهمال والزحام أوبئة الكوليرا والتيفوس. وتضاعف عدد العبيد المجلوبين من إفريقيا بالقوة ووصل عددهم إلى نحو مليونين ونصف المليون شخص، وإن كان نظام السخرة والرق قد بدأ بعد ذلك بقليل يدخل مرحلة النهاية والأفول.

ولكن ذلك لم يكن المشهد كله، فقد امتدت التحولات إلى الأفكار والمعتقدات والآداب والفنون لتصعد العلمانية التي تقلل من دور الدين في الحياة والسياسة، فكانت الرؤى والنظريات الماركسية والليبرالية، وظهر مفكرون ما زالوا يقودون التفكير والنظريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مثل إميل دوركهايم، وماكس فيبر وأوغست كونت، وآدم سميث.

وازدهرت حركة الفنون والآداب، وما زالت الأسماء التي ظهرت في هذه المرحلة تقود الأدب والفن والفلسفة، مثل نيتشه، وديكنز، ودستويفسكي، وموتزارت، وبوشكين، وبلزاك، وغوته وشيللر وجان بول، وروايات لأمثال والتر سكوت، وفيكتور هوغو،

وأليساندرو مانزوني، وقصائد لشعراء مثل ليوباردي وألفريد دوفيني. وظهرت أعمال فنية من مسرحيات وروايات وقصائد خالدة ما زالت تُتداول على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم حتى اليوم.

وبحلول منتصف القرن التاسع عشر أصبح العالم عالما آخر مختلفا اختلافا كبيرا عن ما كان عليه من قبل. فقد تقدم العلم واتسعت آفاق المعرفة، واطلع الناس على ما يجري من تطورات، وظهرت اختراعات مذهلة حولت حياة الناس، المصانع والمختبرات، واستخدام الغاز والطاقة والكهرباء، وسكة الحديد والآلة البخارية والمحركات. وصحب ذلك تحول الأنظمة السياسية وظهور الجمهوريات وأنظمة الحكم الديموقراطية، وصعود الطبقات الوسطى، وظهور الاتحادات والنقابات المهنية.

وبدأ للمرة الأولى سكان المدن والحضر يتجاوزون سكان الريف لتنشأ المدن العملاقة، وتنمو مداخيل الطبقة الوسطى من سكان المدن ومؤسسيها وقادتها الجدد، وفي نهاية هذه المرحلة كانت القوة الأوروبية هي المهيمنة على العالم، فقد تهاوت أو بدأت بالتهاوي الإمبراطوريات الهندية والصينية والتركية العثمانية.

وقد اندلعت في عام 1848 ثورة اجتماعية كانت مقدمة للثورة الشيوعية بعد ذلك بأكثر من ستين سنة، فقد كانت هذه الثورة انتفاضة للكادحين والعمال. وحشدت الطبقات الاجتماعية في العواصم في وسط وغرب أوروبا، وعندما هدأت العاصفة وقف العمال ليطالبوا بالإضافة إلى الخبز والعمل بإقامة مجتمعات ودول جديدة، ولم تكن هذه أحداثا عابرة، بل كانت مقدمة لحدث كبير ينتظره جميع الناس ويدركونه ويتناقلون أنباءه عبر التلغراف الكهربائي.

وتطورت المؤسسات المالية التي تحرك كل هذا التقدم، مثل الشركات والبنوك وأعمال التأمين والبورصات والأسهم. ويلاحظ المفكر والمؤرخ الاقتصادي نيال فيرغسون[18] أن التقدم والأحداث الكبرى المشهورة في التاريخ يفسّرها النشاط الاقتصادي والمالي، فقد

كان المال ضروريا للتقدم والرخاء وإن أدى إلى حالات من الفقر والمقامرة والاعتداء على حقوق الفقراء، لكن المال مثل التكنولوجيا ساهم في تطور الحضارة منذ بابل القديمة حتى هونغ كونغ الحاضرة.

لقد كان المال هو السر وراء كل ظاهرة تاريخية عظيمة؛ فقد أوجد عصر النهضة ازدهارًا كبيرًا في سوق الفن والهندسة المعمارية لأن المصرفيين الإيطاليين جمعوا ثروات من خلال تطبيق الرياضيات الشرقية على المعاملات المالية، وتفوق الهولنديون بامتلاك أول بورصة عالمية، كانت أفضل من مناجم الفضة.

كان اكتشاف الذهب والفضة في القارة الجديدة في أوائل القرن السادس عشر تحولاً كبيرًا في الثروة والقوة، وقد استولت إسبانيا على 45 ألف طن من الفضة الخالصة بين عامي 1556–1783، وبذلك فقد وجّهت ضربة قاصمة للهيمنة العربية والإسلامية على سوق المال والتجارة، ولكن هولندا تفوقت على إسبانيا؛ عندما لم يستطع الإسبان فهم أن قيمة المعادن الثمينة ليست مطلقة؛ إذ تساوي القيمة التي يستعد الآخرون أن يدفعوها مقابلها.

في القرن الثالث عشر طور دي فيبوناتش أنظمة المحاسبة بإدخال الأرقام العربية التي تعرّف عليها في أثناء عمله وإقامته في بجاية في الجزائر، وتطور نظام الإقراض على يد التجار اليهود في إيطاليا حين كانت المسيحية تحرم الربا، واليهودية تبيح لليهود إقراض غير اليهود بالربا، واستحضرت مسرحية شكسبير «تاجر البندقية» تلك الظروف، وتؤشر المسرحية على إمكانية الإقراض بفوائد كبيرة وضمانات القروض المستخدمة ووجود محاكم لحل الخلافات.

كان يُنظر إلى المعادن الثمينة على أنها هي النقود، ويعبَّر عنها أحيانًا بسندات ورقية مالية، وبدون ذلك فهي «مزيفة». وفي عام 1971 أغلق الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون نافذة الذهب التي كان يمكن فيها مبادلة الدولارات في ظروف محددة بعينها بالذهب، واعتبارًا من ذلك التاريخ كُسرت الحلقة التي استمرت لقرون تربط بين المال والمعادن

الثمينة، وأدى ذلك إلى توسع نقدي غير مسبوق، رافقته زيادة كبيرة في الإقراض لم يشهد لها العالم مثيلاً.

بعد إنشاء البنوك للائتمان كان ميلاد السندات، وكان ذلك ثورة كبرى ثانية في صعود المال؛ فالحكومات والشركات الكبيرة تصدر السندات كوسيلة لاقتراض المال من مجموعة من الناس والمؤسسات اكثر اتساعًا من البنوك. ثم نمت البورصة من بدايات متواضعة في شمال إيطاليا قبل نحو 800 عام إلى حجم هائل؛ فالقيمة الإجمالية للسندات التي يتم التعامل فيها دوليًا في الوقت الراهن هي 18 تريليون دولار، وتبلغ قيمة السندات على المستوى المحلي 50 تريليون دولار.

الشركة أكثر الاختراعات أهمية في العصر الحديث؛ ذلك أنها تسمح لآلاف الأفراد بأن يجمعوا مواردهم للقيام بمشروعات طويلة الأجل تتسم بالمخاطرة وتتطلب استثمارات بمبالغ ضخمة من رأس المال قبل أن تحقق أرباحًا. وبقدر ما كانت الشركات اختراعًا عظيمًا فقد رافق مسيرتها دائمًا سلسلة من الاحتيال والأسواق غير العقلانية، ولمواجهة المشكلة نشأت سوق التأمين.

بدأ نوع من سوق التأمين يتكون في لندن اعتبارًا من أواخر القرن السابع عشر، وأُنشئت أول شركة للتأمين ضد الحريق عام 1680، وبدأت في الوقت نفسه سوق متخصصة بالتأمين البحري، ولم يكن التجار المؤسسين الحقيقيين للتأمين بل علماء الرياضيات، ولكن رجال الدين هم الذين حولوا النظرية إلى التطبيق، عندما أنشؤوا في إسكتلندا في القرن السابع عشر صندوقًا لإعانة أرامل وأيتام رجال الدين الذين يتوفون. وتطور نظام التأمين إلى نظام اقتصادي اجتماعي حكومي (دولة الرفاه).

كان امتلاك المنازل أساس الأرستقراطية البريطانية ثم صار أساس الديموقراطية «آمن كالمنازل» عبارة متداولة تعكس توق الناس إلى امتلاك البيوت، وتعني أيضًا أنه ليس أكثر

أمانًا من إقراض المال لأناس لديهم أملاك عقارية، ولذلك فإن أهم مصدر أموال للأعمال التجارية في الولايات المتحدة هو الرهن العقاري.

ولكن رغم الثقة بالعقار وتطور العمل المالي ومؤسساته ما زالت عمليات التمويل معرضة لخطر الأزمات كما كانت في أي وقت مضى، لقد وقعت الأزمة المالية العظمى بسبب الاستثمارات والرهون العقارية، وتسمى أحيانًا الفقاعة العقارية.

إلى أي مدى ساهمت العولمة والمعلوماتية في تشكيل الأسواق وأزماتها؟ وهي بالطبع أسئلة تكاد تكون مستجدة تمامًا في ظل الفرص والتحديات والعوالم الناشئة عن تقنيات الحاسوب والاتصالات والعولمة والتداخل والاعتماد المتبادل الذي ينشئ عالَمًا اقتصاديًا واجتماعيًا جديدًا ربما يكون منقطع الصلة بالماضي، وهناك اقتصاد جديد عملاق ومتنامٍ يقوم على المعرفة والإبداع، يغيّر جذريًا في الموارد وقوى الأسواق وعلاقاتها.

هناك اليوم أيضًا ظواهر اقتصادية جديدة وتبدو مفاجئة في الاقتصاد العالمي وتحدث للمرة الأولى –ربما– في التاريخ الحديث، مثل ما أشار إليه تقرير الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية من صعود قوى اقتصادية جديدة تؤثر في الاقتصاد العالمي، مثل: الهند والصين والبرازيل وإندونيسيا؛ فالجنوب اليوم يقود الاقتصاد بدلاً من الشمال الذي هيمن على قيادة الاقتصاد العالمي لأكثر من خمسمائة سنة!

لقد دخل العالم في مرحلة من التطور والتعقيد، وصارت السياسة تؤثر في الأسواق والاقتصاد والعكس صحيح أيضا، وغيرت التكنولوجيا في طبيعة الأعمال والمدن والمجتمعات، وتعقدت العلاقة بين الاقتصاد والمجتمعات، هكذا ظهرت على سبيل المثال الشيوعية والاشتراكية في مواجهة الرأسمالية، وتحول الخلاف الاقتصادي إلى انقسام سياسي عميق وخطير شمل العالم، ووقعت حربان عالميتان مدمرتان، الحرب العالمية الأولى (1914– 1918) والحرب العالمية الثانية (1939– 1945) وقتل في هذه الحروب عشرات الملايين، واختفت دول، وظهرت دول جديدة.

وطورت الآلات الأسواق إلى درجة التأثير في وجهة الدول والمجتمعات، وصعوبة تنظيم الأعمال والمصالح في داخل الدولة الواحدة أو بين الدول، وصار العمل جزءا كبيرا من الأعمال والأسواق، كما امتدت الأسواق إلى الأرض والمال والنقود، وصارت الأرض للمرة الأولى سلعة، وتطورت الشركات وأنظمة التمويل والبورصات والأسهم منشئة نظاما ماليا واقتصاديا معقدا ومستقلا عن الإنتاج. وصارت حاجة كبرى لتنظيم العمل وقوانين العمل والأجور وتنظيم حقوق وواجبات العاملين والمؤسسات، وصار العمل أساسا للدول والمجتمعات، واحدا من أهم واجبات الدولة. وظل الفقر والتهميش تحديا مزعجا للأمم. واتسعت المدن وصارت تستوعب معظم السكان لأول مرة في تاريخ الإنسانية، وبدأت تتدفق أعداد هائلة من الناس من الريف إلى المدن، وتضيق بهم الأماكن، وهم لا يجدون مأوى ولا عملا، لكن ربما كانت فضلات الشوارع أرحم من الريف البائس الذي عجز عن إطعامهم، فعندما حلت الثورة الصناعية قلبت كل شيء رأسا على عقب، فقد ارتفعت أسعار الحبوب والمواد الغذائية أضعافا مضاعفة، وانخفضت أجور العمال، واختفت طبقة صغار المزارعين، وبدأت الآلة تحل محل اليد العاملة على نطاق واسع، وضاقت المساكن في المدن بأصحابها، وانتشر التشرد والإدمان والجريمة على نطاق واسع. لماذا غابت الإشارات التي تنبئ بالتحولات الوشيكة والحتمية المصاحبة للصناعة؟ يتساءل المفكر الاقتصادي بولاني، بل ويؤكد أن المراقبين المعاصرين أيضا كثير منهم أغفل التحولات المصاحبة للصناعة في فهم التاريخ الاقتصادي والاجتماعي الذي تشكل وغير العالم، وذلك رغم الإجماع والبداهة اليوم على الأثر الذي أحدثته الصناعة في حياة العالم وموارده وتشكلاته الاجتماعية والثقافية.

كانت الآلة تغيرا جوهريا في المهن، إذ تزيد البطالة، ويجري استيعاب بطيء للأيدي العاملة في ظل الآلة واحتياجاتها وتعقيداتها، رغم التسهيلات الكبرى التي منحتها، اختفت مهن كثيرة، وكانت المهن الجديدة في حاجة إلى تأهيل وخبرات مختلفة لم يكن معظمها

متاحا للراغبين في العمل، وتطورت المدن والتجارة الخارجية تبعا لتطور الصناعة، لكن لـم يتشكل تفكير وتخطيط اجتماعي يستوعب هذه التحولات، فهذا الانسلاخ الكبير والفجائي عـن المـواطن الأصـلية في الأريـاف والقـرى والـدخول في عـالـم جديـد بأنظمتـه وعلاقاتـه وأسلوب حياته بدل كثيرا في المنظومـة الاجتماعيـة والثقافيـة التي كانـت، وعلـى نحـو غيـر منظور وربما غير مكتشف، تمنح الأفراد والمجتمعات قدرا كبيرا من الاحتياجات والأمـان والتنظيم، وكانت الخسائر الاجتماعية أكبر من المكاسب الاقتصادية.

تشكلت تجمعـات صـناعية جديـدة تمـنح أجـورا أعلـى وشـعورا أفضـل بتقـدير الـذات، وصحب ذلك موجة سخط كبير على الواقع المـتردي في الريـف، وكراهيـة شـديدة للزراعـة والأعمـال الزراعيـة، وكانـت المنـاطق الصـناعية تشـبه بـلادا جديـدة تجتـذب المهـاجرين بالجملة، وكانت العودة إلى الأوطان الأصـلية لـبعض الوقـت والنقـل المتبـادل بـين الريـف والمدن الصناعية الجديدة يشحن الناس بالإشاعات والآمال والأوهام، وهكذا بـدأ الريـف يخلو من ساكنيه، والمدن تنمو وتتضاعف في نموها، وصارت المدن العملاقة!! وفي الوقت نفسه، فإن المجمعـات الصـناعية كانـت تخلـو مـن التنظـيم والقـوانين والوضـوح، فالعمـال الذين يشتغلون اليوم بكامل طاقتهم قد يكونـون غـدا في الشـارع يتسـولون خبـزهم، وعنـدما تفقد مدينة صناعتها التي اشتهرت بها، فإنها تتحـول إلـى مجـاميع هائلـة ومشـلولة في الوقـت نفسه، ويتحول السكان فورا إلى عالة، وإذا عاد العامـل إلـى قريتـه فـإن المأسـاة تزيـد أيضـا، فقد تعلّم الناس أعمالا ومهنا لا مجـال لهـا في الريـف، ولـم يعـودوا قـادرين علـى العمـل في الزراعة.

اعتبر أهم مفكر اقتصادي في عصر الصناعة؛ آدم سميت ثراء الأمم إحدى وظائف الحياة الاجتماعية والطبيعة الأخلاقية، وقال إن القوانين التـي تـتحكم في الجانـب الاقتصـادي مـن الكون تنسجم مع مقدرات الإنسان كتلك التي تتحكم في الجوانب الأخرى، فليس هناك يد خفية تحاول أن تفرض علينا الطقوس الوحشية باسم المصلحة الذاتية، فكرامة الإنسان هي

في كونه كائنا أخلاقيا، الذي هو باعتباره عضوا في نظام مدني يضم العائلة والدولة «مجتمع الإنسان العظيم».

وبملاحظة الفرق بين الدولة والمجتمع قدم مؤسس الحركة التعاونية روبرت أوين (1771– 1858) أفكارا ومبادرات لتنظيم العلاقة بين المجتمعات والأسواق والدولة على النحو الذي يحمي المجتمعات ويحمي الأسواق وايضا المصالح العامة، فالطبقات الاجتماعية والعاملة لديها التصور الواضح للتأثير في بيئة العمل باتجاه توازن عادل ومعقول في الحقوق والأرباح، وبناء وحماية القيم العامة مثل الشجاعة والكرم، لكن المصالح العامة مثل حماية البيئة واستعمالات الأراضي، ونوعية الحياة والتعليم والصحة والتكافل الاجتماعي، والتخطيط لمصالح وحقوق الأجيال القادمة تحتاج إلى سلطة سياسية.

هكذا يمكن النظر إلى المعادلة على النحو التالي: تزدهر التجارة والأسواق، فتزيد فرص العمل للمجتمعات، وفي نمو الاقتصاد الوطني تكون العملة الوطنية في أمان، لكن طبقة التجار ورجال الأعمال لا تأخذ بالاعتبار الأخطار الناجمة عن استغلال القوة البدنية للعامل، والتفكك الأسري، وتقهقر البيئة المحيطة، وتحول الغابات إلى أراض جرداء، وتلوث المياه، وتردي مستوى الحرف، وانحلال طرائق الشعور والتفكير الشعبي.

الموجة الثالثة أو الحوسبة

ما زالت المرحلة الاقتصادية الاجتماعية المصاحبة لتكنولوجيا الحوسبة وما بعدها تتعدد تسمياتها ومفاهيمها؛ المعلوماتية، المعرفة، الشبكية، الرقمنة والديجيتال، الثورة الصناعية الرابعة، ما بعد الصناعة، الموجة الثالثة، وكلها بالطبع مستمدة من الرقمنة التي بدأت منذ منتصف القرن العشرين، وصارت تحول في الموارد والأعمال والفلسفة والقيم والأفكار والثقافة والعلاقات والتنظيم الاجتماعي والأخلاقي.

قدمت مجلة اليونسكو[19] مجموعة من المفاهيم والمصطلحات المتصلة بالمعلوماتية أو الشبكية، ويمكن للقارئ بالطبع أن يتجاوز هذه الصفحات إذا شعر بعدم الحاجة إليها. لكنها مفيدة لفهم أبعاد الموجة الثالثة دون حاجة لشرح وتوضيح تقني؛ إذ ليس هو موضوع الكتاب.

- **اتصاليّة جديدة**

نظرية تأسست في مجال العلوم المعرفية وعلوم الأعصاب. تهتمّ الاتصالية الجديدة بوضع نماذج معلوماتية تحاكي ظواهر التعلّم، باستخدام شبكات عصبية شكليّة. وقد تمّ وضع نظام هذه النماذج وطريقة تشغيلها بالتماثل مع النّظم العصبية الفيزيولوجيّة.

- **إنترنت الأشياء**

اتصال الأشياء والأدوات والأماكن الموجودة في العالم المادي، بشبكة الإنترنت. تقوم الأشياء المتصلة بجمع المعطيات من خلال أجهزة استشعار (حرارة، سرعة، رطوبة...) وإرسالها، عبر الإنترنت، كي يتمّ تحليلها بواسطة حواسيب. هذه الأشياء قد تكون سيارة نقل، أو ساعة، أو آلة صناعية، أو حتى مكانا في مأوى سيارات.

- **إنسان خارق**

الإنسان الخارق هو فرد تمّ إخضاعه لتغييرات بهدف تحسين قدراته، بفضل تدخّلات على جسمه تعتمد على مبادئ علمية وتكنولوجية. نصفه إنسان، ونصفه الآخر آلة، مما يجعله قادرا على الركض بسرعة أكبر، وعلى الإبصار ليلا، وتحمّل الألم، واكتساب قدرات ذهنية واسعة، ومقاومة المرض والموت.. الإنسان «المُرمّم» أصبح واقعا، والأعضاء الاصطناعية المتصلة في تحسّن مُستمر. وها أن الإنسان الخارق يُصبح شيئا فشيئا حقيقة، مع تطوير هياكل عظمية خارجية مُصطنعة تُستعمل لغايات عسكرية.

- **بيانات ضخمة**

مجموعة بيانات رقمية تتجاوز، في حجمها، حدس الإنسان وقدراته على التحليل؛ رسائل إلكترونية، فيديوهات، معلومات مناخية، علامات النظام العالمي لتحديد المواقع، صفقات على الخط، إلخ... ولا توجد أي آلة إعلامية تقليدية للتصرّف في قاعدة بيانات قادرة على معالجة هذا الكم من البيانات الضخمة، وكان لا بد من تطوير خوارزميات. جديدة للتمكّن من تخزينها، وتصنيفها وتحليلها.

- **تعلّم الآلة أو تعلّم آلي**

بفضل برنامج تعلّم آلي، تتعلّم الآلة كيف تحلّ المشاكل انطلاقا من أمثلة، لتصبح قادرة على مقارنة البيانات وتصنيفها، وحتى التعرّف على الأشكال المُعقّدة. وقبل ابتكار التعلّم العميق* سنة 2010، كان الإنسان هو الذي يُشرف على هذا الصنف من تعلم الآلة؛ إذ كان هو الذي يعيّن بوضوح إن كانت الصورة تتضمّن وجها بشريا، أو رأس قطّ، إلخ... ، حتى تتمكّن الآلة بالقيام بعمليّة التعرّف المطلوبة.

- **تعلّم عميق**

مجال مُتقدّم للتعلّم الآلي، وتسمح هذه التقنية للآلة بالتعرف، بذاتها، على مفاهيم مُعقّدة مثل الوجوه، والأجسام البشرية أو الصور، من خلال التدقيق في ملايين الصور

المُلتقطة من إنترنت، دون أن تكون تلك الصور قد تمّ توصيفها مُسبقا من طرف الإنسان. يعتمد التعلّم العميق على دمج خوارزميات التعلّم الآلي مع الشبكات العصبية الآلية* واستعمال البيانات الضخمة. وقد أحدث بذلك ثورة في الذكاء الاصطناعي. وله تطبيقات لا تُحصى: محركات البحث، التشخيص الطبي، سيارات ذاتية القيادة، إلخ. وبفضل هذه التقنية، تمكّن حاسوب ألفا-غو سنة 2015، من التغلّب على الإنسان في لعبة الغو.

- **تجميد أعضاء الجسم**

تقنية المحافظة، بعد وفاة شخص، على جسمه أو رأسه في مادة الأزوت السائل، بهدف بعثه للحياة من جديد في يوم ما.

- **تحميل العقل**

بحسب نظرية ما بعد الإنسانية*، فإن أحاسيسنا وأفكارنا وعواطفنا تقتصر على الترابط العصبي. وتحميل العقل (مايند أبلودنغ mind uploading) هو فكرة مؤيّدة لنظرية ما بعد الإنسانية، يُعتبر بمقتضاها العقل البشري قابلا للحصر في جملة من المعلومات يمكن ترجمتها إلى الرمز الثنائي الإعلامي، فيمكن تحميلها في حاسوب.

- **تمثيل دلالي للمعارف**

خوارزميات تُحوّل تركيب جملة مكتوبة في أي لغة كانت في شكل منطقي لتصبح قابلة للتأويل من طرف حاسوب. وبذلك تتمكن الآلة من القيام باستدلالات منطقية (على غرار الاستنتاج) تُمكّنها من ترتيب الكلمات في أصناف متعددة، ومن تحليل الجمل المعروضة عليها.

- **تهجين الإنسان والآلة**

عملية تسمح بالربط بين جسم الإنسان ونظام تكنولوجي. ويمكن أن يكون الربط هيكليا، مثل الذراع الاصطناعي المُسيّر بإيعاز ذهني، أو افتراضيّا مثل غوغل غلاسز، وهي

نظارات تُسيّر بالصوت وتسمح لمعلومات أو صور متعددة بالظهور في ركن من الزجاجات إضافة إلى نظرنا العادي.

- **حياة اصطناعية**

حقل من البحث العلمي يضم اختصاصات مختلفة، يهدف إلى خلق نُظم اصطناعية مُستوحاة من النّظم الحيّة، في شكل برامج معلوماتية أو رُوبوتات.

- **خوارزميات**

يعود أصل الكلمة إلى اسم عالم الرياضيات محمد بن موسى الخوارزمي (حوالي سنة 820 م)، الذي يرجع له الفضل في اعتماد الترقيم العشري في الغرب. وتعني كلمة خوارزميات اليوم سلسلة من التعليمات يُطالب الحاسوب بتطبيقها بصفة آلية. يتمّ استعمال الخوارزميات في المجالات كافة، من الاستعلامات بواسطة محركات البحث إلى البورصات المالية، مرورا بانتقاء المعلومات لتوصية مستخدمي الإنترنت.

- **ذكاء اصطناعي**

مكون من آلات قادرة على تنفيذ بعض المهامّ المضبوطة بشكل مُستقلّ لكن دون وعي، في إطار مُحدّد من طرف الإنسان وبقَرار منه لا غير. أما الذكاء الاصطناعي القوي أو العام فقد يكون آلة لها وعي وإحساس، قادرة على تقديم حلّ لأيّ نوع من المشاكل، وهو إلى حدّ اليوم، ضرب من الخيال.

- **سحاب معلوماتي (كلاود cloud computing)**

نظم معلوماتية مُتعددة مكونة من عدد كبير من الحواسيب المُتّصلة في ما بينها، تقوم بتبادل المعلومات بصفة آنية عبر الإنترنت. وبهذه الطريقة، يمكن أن تتولى شبكة من الحواسيب المُتصلة في ما بينها -التي تشكل هذا السحاب المعلوماتي أو كلاود- عملية حسابية أو جملة من المعلومات المُخزّنة من حاسوب آخر.

- **شبكة عصبية شكلية**

خوارزمية مُعدّة للاستخدام الحاسوبي، تشبه الاتصالات العصبية للدماغ. ورغم أن النُّظم الموجودة حاليا بسيطة جدّا بالمقارنة مع الذكاء البشري، إلا أنها قادرة على توقع سرعة السيارة اعتمادا على تحرّك دوّاسة السرعة ودرجة انحدار الطريق، أو تحديد صلابة مادّة ما اعتمادا على مكوّناتها الكيميائية وحرارتها عند إعدادها، أو معرفة قدرة مؤسسة على الوفاء بالدين اعتمادا على رقم معاملاتها، إلخ.

- **ما بعد الإنسانية**

يسعى أنصار هذه الحركة إلى الوصول إلى وضع «ما بعد الإنسانية»، وذلك من خلال التخلّص من الإعاقة، والألم، والمرض، والشيخوخة، والموت، بفضل التظافر بين تكنولوجيات النانو، والتكنولوجيا الحيوية، والذكاء الاصطناعي والعلوم المعرفية. وهم يدعون إلى ممارسة الاستنساخ البشري، والواقع الافتراضي*، والتهجين بين الإنسان والآلة*، وتحميل العقل*. أما المُعارضون لهذه الحركة، فإنهم ينتقدون فيها التخمين المفرط، والتأسيس لروحانيات جديدة تُؤلّه التقنية، وتخيّل «إنسان استثنائي» تستجيب مواصفاته لمتطلبات تحسين النسل.

- **واقع افتراضي**

محيط افتراضي من تنظيم الحاسوب، يغوص فيه المُستخدم بفضل أجهزة استشعار مُتعددة (نظارات، تركيبة حسّية، إلخ). وقد يثير الانغماس في الواقع الافتراضي اهتمام لاعب فيديو أو قائد طائرة في إطار تكوينه.

يمكن وصف الموجة الثالثة بما هي مرحلة اقتصاد المعرفة أو الشبكية تقنيا بأنها سلسلة من الحوسبة والتشبيك والتصغير والأنسنة، فالحوسبة بما هي محاكاة للإنسان وترميز رقمي للنصوص والصوت والصورة والمعارف والخبرات والمهارات أنشأت عالما جديدا

من الموارد والفرص والمهن والأعمال، وغيرت الحالة السابقة من القوى والعلاقات والمؤسسات والقيادات إضافة إلى المهن والأعمال، وأتاحت المجال واسعا للتأثير والتعليم والتدريب والاحاطة الواسعة لفئة واسعة من المجتمعات والطبقات لم يكن بمقدورها ذلك، أو كانت تحتاج إلى نفقات وأوقات طائلة.

وفي التشبيك وثورة الاتصالات أمكن اتاحة المعرفة والمحتوى الرقمي على شبكات الإنترنت والاتصالات؛ ما أتاح المجال بلا حدود لجميع الناس في الاطلاع والتواصل والإحاطة المعرفية والتدريب والتعليم والتعلم والتأثير والتجمع وتبادل المعلومات والخبرات والتسويق والبيع والشراء.. على نحو مدهش بتكاليف قليلة وبمهارات ممكنة لجميع الناس، لدرجة أن العالم القائم اليوم يمكن وصفه ببساطة «access» الوصول إلى الشبكة، فبمجرد الوصول إلى الشبكة يصبح الأفراد والشركات والمجتمعات والجماعات أعضاء متساوين (تقريبا) في التأثير والمشاركة.

وفي التصغير أمكن تقليل النفقات والطاقة التي يحتاجها التشغيل ونقل الأجهزة المتقدمة إلى أي مكان في العالم، ,صارت تقنيات المعرفة والحواسيب متاحة لجميع الفئات العمرية والاقتصادية، وبمزيد من التصغير (نانو تكنولوجي) أمكن أداء مجموعات واسعة من التطبيقات والأعمال والإنجازات في المعرفة والطب والصيانة، كانت تبدو متعذرة أو مكلفة جدا.

وبأنسنة التقنية، أي بمحاكاتها للإنسان، وبتصميمها وبرمجتها على النحو الذي يتيح لكل إنسان تقريبا وبمهارات وخبرات عادية وعامة دون حاجة لوساطة مختصين أو مساعدتهم أمكن لكل إنسان تقريبا أن يعمل بنفسه ولنفسه في الحياة والعمل والخدمات والتعليم والعلاج والتواصل والتسويق.. وأن يكون ما يحب وما يريد أن يكون عليه وأن يحظى بمساعدة وخدمات كبيرة ومتسعة ومتعددة يقدمها له الحاسوب أو الشبكة، وكانت

تحتاج من قبل إلى مكاتب ومساعدين ونفقات لا تقدر عليها إلا فئة قليلة من الناس وطبقات المجتمع والسوق والحكم.

في هذا المسار التقني وحوله يمكن ملاحظة منظومات واسعة من التحولات الكبرى والجذرية في العلاقات والموارد والتأثير والفئات الصاعدة والمنسحبة والمنقرضة. ويمكن وصف وإجمال هذه التحولات بمجموعة من المنظومات، مثل: من الصناعة إلى المعرفة، ومن الهرمية إلى الشبكية، ومن الحتمية إلى الاختيار، ومن التلقي إلى المشاركة.

في التحول من الصناعة إلى المعرفة صعدت الفئات العاملة في المجال الإبداعي والمعرفي، مثل التصميم والبرمجة والإعلام والنشر والبحث، وأصبح الخيال هو المورد الرئيسي الذي يقود التقدم والتحولات، وفي التحول من الهرمية إلى الشبكية تغير دور الدولة والنخب وعلاقاتها بالأفراد والمجتمعات. اليوم ثمة مساواة مدهشة، في الحصول على المعلومات وتبادلها وفي التأثير والتعليم والفرص، وفي التحول من الحتمية إلى الاختيار لم يعد الفرد والمجتمع ملزمين بما تقدمه لهم جهات إعلامية أو معرفية أو سياسية محددة، ولكنهم يغرفون من مصادر في جميع أنحاء العالم بلا حدود، وهم أيضا لا يتلقون فقط المعرفة والمعلومة والخبر ولكنهم يشاركون في تقديمها وعرضها ونشرها..

ثمّة تحوّلات كبرى وجذرية في الأسواق والأعمال، ناشئة عن «التحولات الرقمية»، تبدو حتى اليوم منشئةً للفوضى وفقدان الموارد وزيادة الفجوة بين الأمم والدول، وبين الفقراء والأغنياء في الدولة الواحدة، وتأتي بأغنياء جدد وفقراء جدد أيضـًا، ولا تبدو الوعود المنطقية في الرخاء والازدهار الناشئين عن «الرقمنة أو الحوسبة» تلقائيةً، وثمّة شكوك تحيط بها.

يُقصد بـ«التحولات الرقمية» التحولات الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن الحوسبة والتشبيك ومتوالياتهما في التكنولوجيا والأعمال، وخصوصـًا في العولمة والتصغير والهندسة الحيوية ومحاكاة الإنسان «الروبتة»، ورغم كثرة (وتكرار) الحديث والكتابة

والدراسات والتحليلات في هذا الشأن، ما زالت الأفكار الناشئة عن التحولات، ومحاولة فهمها غامضة جدلية، وأسوأ من ذلك أنها لم تنشئ في عالم العرب جدلاً إيجابياً وكافياً للاهتمام، والاستجابة للتحديات والفرص الناشئة. وفي ذلك، تتضاعف الخسائر، ويزيد هدر الوقت والجهد.

يرى الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، جوزيف ستيغليتز، أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الثلاثينيات، ثم الحرب العالمية الثانية، أنشأت أفكاراً اقتصادية مهمة، تصلح للاسترجاع والدراسة في الأزمة الحاضرة، والقائمة اليوم. ويقصد ستيغليتز ما قدمه كارل بولانيي، في أوائل الأربعينات، من دراسات وتصورات مهمة للعلاج والمراجعة، وخصوصاً كتابه «الأصول السياسية والاقتصادية لزماننا المعاصر». وبالطبع فإنها ليست اجابات مباشرة أو صالحة للتطبيق من غير تعديل، أو إعادة فهم، في ظل اختلاف التحولات، لكن التحولات، بما هي كذلك، تتشابه في متوالياتها وفهمها أيضاً، مهما اختلفت محركاتها والموارد والتقنيات المنشئة لها.

حلت الرأسمالية، كما يقول بولانيي، من دون إعلانٍ عن نفسها. ولم يطرح أحد نبوءةً عن الصناعة التي تستخدم الآلات، فقد جاءت مفاجأة للجميع. وكانت الأسواق، قبل زماننا، تشكل جزءاً ثانوياً من الحياة الاقتصادية، وكان النظام الاقتصادي مدمجاً بالنظام الاجتماعي، ولم تكن السوق ذاتية التنظيم معروفة. وفي الحقيقة، كانت فكرة التنظيم الذاتي للسوق تحولاً كاملاً عن تيار التطور المألوف. وفي ضوء هذه الحقائق فقط، يمكن، برأي بولانيي، فهم الافتراضات الاستثنائية التي يتضمنها اقتصاد السوق.

ويمكن قول الأمر نفسه كيف حلت الحوسبة من دون إعلان ومن دون توقع كاف أيضاً، ونتذكّر كيف كانت مقولات التحولات في السلطة والموارد والعلاقات الناشئة عن الحوسبة ومتوالياتها تثير السخرية، وحتى في «الربيع العربي» ومفاجآته لم تدرس التأثيرات

والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية للتكنولوجيا الرقمية على نحو كاف لفهم التحديات والاستجابة.

في المرحلة الصناعية امتدت آلية السوق إلى عناصر الإنتاج؛ اليد العاملة والأرض والمال، وكانت النتيجة الحتمية لدخول نظام المصنع في المجتمع التجاري أن تكون عناصر الإنتاج معروضةً للبيع، ولما كان أصحاب الأيدي العاملة ليسوا أرباب عمل، بل هم مستخدمون، فيتبع ذلك أن تنظيم اليد العاملة هو تعبير آخر عن أشكال حياة العامة من الناس، فهذا يعني أن تطور نظام السوق يصحبه تغيّر في تنظيم المجتمع نفسه، فأصبح المجتمع الإنساني ملحقاً بالنظام الاقتصادي. ولكن من أين أتى هؤلاء الفقراء، رغم الوعود القائمة والمحتملة للآلة؟

السؤال نفسه الذي نسأله اليوم شغل المفكرين في القرن الثامن عشر، عندما بدأت الآلة تأخذ مكانها في العمل والإنتاج والسوق، وقد تساعدنا إجابات جون كينز وكارل ماركس وآدم سميت وإميل دوركايم وماكس فيبر، لكنها ليست كافية، ولسوء أو حسن الحظ، فإن الناس جميعهم اليوم يواجهون التحدّي، وواجب البحث عن سؤال.. ولربما يكون لدى أحدهم، من غير توقع مسبق، إجابة مميزة تساعد العالم.

فدور الدول والحكومات يتعرض لتغيير كبير، وكذلك الأنظمة الاقتصادية والتشريعات، وقواعد تنظيم الحياة العامة والعلاقات الاقتصادية بين الدول، ويقترب العالم من مرحلة من التداخل والاعتماد المتبادل، والمشاركة في كثير من أدوات المعرفة والاتصال التي جعلت كثيرا من أدوات المعرفة والسيادة والإدارة معرضة للزوال أو التغير.

جعلت تقنية المعلومات والاتصالات الحياة شبكية وقوضت الهرم الذي ظل رمزاً وفلسفة ومنهاجاً، فقد كانت الحكومات والنخب والإدارات العليا في الشركات والمؤسسات تملك هذه المعلومات وتتحكم تماماً في طريقة بثها وتدفقها، وتحدد من تصل إليه المعلومة. وكانت جهة واحدة هي التي تتلقى جميع المعلومات ثم تقرر مصيرها.

ولكن المعلومات تصل اليوم عبر الإنترنت والأقمار الصناعية إلى أي شخص مهما كان موقعه في المجتمع والدولة، وتقبع أجهزة استقبال المحطات الفضائية ومواقع الإنترنت في مكاتب رؤساء الحكومات وقادتها كما هي تماماً عند الصحفي في بيته أو ربة المنزل. ولم تعد الرقابة على المطبوعات والمواد الإعلامية مؤثرة أو فعالة.

والشبكية نفسها تتحول إلى فلسفة في الحياة والإدارة والتعليم والسياسة والثقافة بديلة للهرمية القائمة أو التي كانت قائمة، فالناس في تعاملهم الشامل مع الشبكات للتعليم والتواصل والاتصال والعمل والتشاور والحصول على المعلومات والمعارف وتبادل الآراء والخبرات والمعارف وتحويل وتلقي المال والخدمات والسلع، يستبدلون بنظامهم الهرمي التاريخي في الحياة نظاما شبكيا قائما على المساواة والمشاركة المتحققة فنيا.

ومن الواضح أن دور الحكومات والدول يتغير، فالحكومات تنسحب من كثير من المواقع التي سيطرت عليها، وتتخلى عن أدوار كثيرة كانت تقوم بها كالتعليم والصحة وتنظيم الاقتصاد وتوجيهه والثقافة، ولكن بديل الحكومات ليس واضحاً ولا محدداً بعد، لقد كان يظن أنه الشركات والقطاع الخاص، وذلك يصلح في المجالات التي يمكن أن تكون استثماراً ومصدراً للربح، فإذا لم تكن كذلك فلن تقدم عليها الشركات والاستثمارات، فهل يعني ذلك تبخر كثير من الأعمال والبرامج والمشروعات غير الربحية كالثقافة مثلاً أو الرياضة في بعض المناطق؟ وهل يعني أيضاً حرمان الناس الذين لا يستطيعون أن يتعاملوا مع الخدمات كاستثمار، كالتعليم والصحة والاتصالات..

ولكن هذا السيناريو ليس هو الوحيد، فالمجتمعات والدول تعيد تنظيم نفسها على نحو (شبكي) قد لا يكون للشركات والاستثمارات فيه دور حاسم أو رئيس، فتنمو اليوم مؤسسات جديدة قد تتبلور في المستقبل على نحو أكثر فاعلية، هذه المؤسسات الاجتماعية والنقابات والاتحادات والتعاونيات والجمعيات التي تنتظم معظم الناس يمكن أن تطور من أدائها لتحقق للناس معظم احتياجاتهم بمعزل عن الحكومات والشركات الاستثمارية،

إنها صيغة شبكية تتفق مع المرحلة والتغييرات الجارية، وفرصة نجاحها مستمدة من كونها شبكية، بمعنى مشاركة جميع الناس في تمويلها والتخطيط لها.

يرتبط نمط المعيشة اليومي إلى درجة كبيرة بالكهرباء، فالأجهزة المنزلية كالراديو والتلفزيون والثلاجة والغسالة والمكنسة والهاتف هي محصلة مباشرة لاستخدام الكهرباء، فما هو نمط المعيشة المتوقع حدوثه حين يرتبط بشبكة الإنترنت؟

ستتغير طبيعة البيوت وتصاميمها لأنها يمكن أن تكون مقر العمل أيضاً، فالعمل في المنازل يتزايد، وقد يتحول إلى أصل، وتتقلص كثيراً مساحات المكاتب والمباني التجارية، وتتغير عادات واتجاهات النقل والسير وتصاميم الشوارع والطرق وأماكن السكنى والإقامة.. ستتلاشى المدن العملاقة وتزدهر الضواحي والقرى، وتقل الحاجة لوسائط النقل والطرق الواسعة، وتعود البيوت المنكفئة الواسعة، وتصبح العائلات كلها تعمل معاً وتنتج معاً «المشروعات العائلية والمنزلية».

وبطبيعة الحال فإن العلاقات الاجتماعية والعائلية ستأخذ طابعاً جديداً أقرب إلى الصورة التقليدية المتماسكة التي قضت عليها الحضارة الصناعية. وكأننا نعود إلى المجتمع الزراعي الممتد في الريف مع تقنية بالغة التقدم!

وثمة تحول كبير من الطباعة الورقية إلى الطباعة الإلكترونية يحمل أبعاداً جديدة تفوق بكثير التحول الذي حصل من الكتابة المخطوطة إلى الكتابة المطبوعة، فالأمر لا يقف فقط عند تخفيض التكاليف، ووقف النزف البيئي الناتج عن صناعة الورق من الأشجار، ولكن الإعلام الإلكتروني يقدم آفاقاً جديدة تعيد النظر في المفاهيم والأسس التي استقر عليها العمل الإعلامي طوال أكثر من 400 سنة.

فصحافة الإنترنت ليست مجرد استبدال للصحافة الورقية إلى صحافة إلكترونية وليست فقط تخطياً للزمن والجغرافيا واللغة، ولكن الصحيفة الإلكترونية يمكن أن تقدم النص والصوت والصورة الثابتة والمتحركة والربط والاستدعاء بين المعلومات والبيانات

ووسائل الإعلام، لتكون وسيلة إعلام جديدة تمزج بين الصحافة والإذاعة والتلفزيون، وهي في الوقت نفسه شيء مختلف عنها.

هذا الإعلام الجديد ليس بثـاً أحاديـاً وتلقيـاً إجباريـاً ولكنه تفاعل يختار فيه الناس احتياجاتهم ويشاركون هم في الوقت نفسه في الرأي والبث، وتستطيع بموجبه وسائل الإعلام أن تقدم لكل شخص ما يريد وتستمع لكل شخص أيضاً، ويمكن إتاحة مساحات لأي شخص أيضاً لينشر، إنه إعلام أشبه بمجلس أو ندوة يشارك فيها أشخاص على قدم المساواة، وهنا تزيد أهمية الفردية والخصوصية.

فالإعلام مجبر على أن يرضي كل شخص بمفرده، وتتراجع النمطية في الإعلام والخطاب، وتزداد أيضاً أهمية ثقافة المجموعات وأفكارها، وتجد الفرصة للتعبير عن نفسها وإمكانية التفاعل مع الثقافات الأخرى، أي أن الإعلام سيكون تعددياً بلا حدود حتى يستطيع البقاء والاستمرار.

ويؤدي هذا الإعلام متعدد الوسائط دوراً جديداً غير القراءة والخدمة والتثقيف والتسلية، فهو أيضـاً وسيلة تعليم وتدريب قد يكون بديلاً أو منافساً قوياً للمدارس والجامعات ومراكز التدريب التي يجب أن تعيد النظر في دورها ووجودها، إذ يمكن الحصول على معظم ما تقدمه بتكاليف لا تقارن في انخفاضها بتكاليف هذه المؤسسات.

وباختصار فإن الإعلام القادم هو مؤسسات جديدة تختلف كثيراً عما عهدناه في وسائل الإعلام التقليدية، إنه ليس إعلام صحفيين وكتاب وقراء، ولكنه مجتمع متفاعل يتبادل فيه الأعضاء خدماتهم ويحصلون على احتياجاتهم الأساسية ويمارسون أعمالهم اليومية!

وبدأت الثروة تأخذ مفهومـاً رمزيـاً جديداً مختلفـاً عمّا استقرت عليه طوال القرون الماضية، فقد كانت في السابق عنصراً بسيطاً هو الأرض بموادها الظاهرة «الزراعة» ثم تحولت مع الثورة الصناعية إلى أوراق «نقود أو سندات أسهم» تعبر عن ممتلكات الإنسان. وبتنامي قطاع المعلومات لم تعد الثروة تعبر عن موجودات صلبة ملموسة

(أراض أو مصانع) فلا أحد يشتري سهم «مايكروسوفت» أو «آي بي إم» بسبب الأصول المادية للشركة ولكن ثروة هذه الشركات مستمدة من إمكانات معرفية، فالمساهم لا يشتري أصولاً واضحة، ولكنه يشتري القدرة التنظيمية والتسويقية والفكرية لهذه الشركات.

وحتى الأوراق التي كانت تعبر عن الممتلكات والأصول بدأت تحل محلها «نقود إلكترونية» فبطاقات الائتمان المحوسبة يجري بموجبها تدفقات مالية هائلة عبر الإنترنت وشبكات المعلومات والاتصال. هذه البطاقات خفضت كثيراً من سلطات الدول ومزايا البنوك التي لم تعد قادرة على التمتع بالأموال المتأتية من خلال تحصيل الشيكات ومقاصاتها، وبدأت البنوك بدلاً من ذلك تستثمر أموالها في البطاقات وصارت تنافس الشركات المصدرة لهذه البطاقات.

البنوك المركزية أيضاً تضعف سيطرتها بسبب هذه النقود البلاستيكية التي تصدرها شركات مستقلة عنها، دون التزام بالضوابط والأنظمة التي تضعها عادة البنوك المركزية، وقد تؤدي إلى رفع معدل التضخم وتغير السياسات النقدية دون إرادة حكومية مركزية.

وباختصار فإن رأس المال بمعنى الثروة التي يتم تشغيلها بهدف زيادة الإنتاج يتبدل بشكل مواز للنقود ويتخذ كلاهما أشكالاً جديدة. فالنقود تتحول إلى نبضات إلكترونية متغايرة تنتقل وتتحول لحظياً ويتم متابعة تدفقاتها على شاشة تلفزيونية.. إنها ليست سوى معلومات، وكذلك رأس المال. وهكذا تحول رأس المال تدريجياً من شكل واقعي ملموس إلى شكل رمزي، وحالياً إلى شكل بعد الرمزي.

وبالطبع فقد صاحب هذا التحول تغير آخر في القياس والمفاهيم، فبعد أن مُنحت الثقة للذهب والفضة ثم الورق، توصل العالم اليوم إلى الاقتناع بأن الإشارات الإلكترونية متناهية الصغر والزائلة يمكن مقايضتها مقابل سلع أو خدمات. إن ثروتنا بعد الرمزية هذه تعتمد عليها السلطة والموارد والعلاقات وقد تتحول هي الأخرى إلى ما بعد الرمزية.

وانتشرت تطبيقات صناعة المعلومات في كل اتجاه ومجال للحياة في المصانع والحقول والمنازل ومكاتب الإدارة وسفن الفضاء وفصول الدراسة وغرف العمليات، وبمستويات من التطبيق تراوح بين المهارات الدنيا وتصل إلى أدقها وأعلاها، كالترجمة ومعالجة المعلومات وتشخيص الأمراض وقراءة الخرائط والتدريب، والتعليم الذاتي، وقيادة وتوجيه السيارات والقطارات والطائرات والمصانع، والتسلية..

إن هذه التطبيقات الجديدة في التقنية ستنتقل بحياة الناس الاقتصادية والاجتماعية والعلمية إلى آفاق جديدة، وستطرأ عليها تغيرات جوهرية فينقرض جزء منها وتزداد أهمية أجزاء أخرى، وتتغير صيغ الإدارة والعلاقات والقيم والهياكل والبنى التنظيمية والاجتماعية والتشريعات والأنظمة.

فالعمل تغيرت طبيعته وأهميته، فكان يغلب عليه حتى أوائل القرن العشرين الطابع الزراعي، ثم تقدمت الصناعة وصارت هي الغالبة، واليوم تتفوق الأعمال في مجال المعلومات والمعرفة على ما سواها من قطاعات. ويقصد بالعمالة في مجال المعلومات أعمال الكمبيوتر والاتصالات والنشر والإعلام والتخطيط ونظم المعلومات، والتأليف..

وتتدفق المعلومات اليوم على نحو يشبه الانفجار، وهو تدفق يغير العلوم والمعارف والمعلومات بسرعة تجعل نصف ما تعلمه المهندس عفى عليه الزمن خلال خمس سنوات، وتجعل التعليم المستمر وإعادة التأهيل جزءاً مستمراً وضرورياً من برامج المؤسسات والأفراد.

لقد أصبحت المعلومات والمعرفة مصدر القوة الأساسية، وستكون معياراً اجتماعياً ووسيلة ارتقاء ومورداً اقتصادياً، وتتأكد قيمة احترام الملكية الفكرية، والحرص على البيانات والأمانة العلمية.

وتغير أيضا الترتيب أهمية العلوم، فكان تطوير الصناعة يعتمد على الفيزياء والرياضيات وتطبيقاتها الهندسية، ولكن تقنية المعلومات زادت أهمية الإحصاء والاحتمالات وعلم

الحياة وعلم النفس واللغة والاجتماع لإعادة وتطوير فهم الإنسان والعقل فبرامج الذكاء الاصطناعي تعتمد على مقدرة الإنسان على ضبط هذه العلوم وتحويلها إلى قواعد ومناهج قابلة للحوسبة.

ولما كان الإنسان يتعلم كل لحظة ويزداد علمه ويعيد النظر باستمرار في ما تعلم فسيتجه العلم باتجاه التعلم الذاتي والنسبية دون التفات إلى الحقائق المطلقة وتتحول خصائص الحياة والعمل والعمران من الديمومة والثبات إلى التغير والزوال والجدة.

يقول المدير الأسبق لمختبر معهد العلوم في جامعة ماساتشوستس؛ مايكل دورتوزوس[20]: تحيط بنا الحواسيب في منازلنا وأعمالنا وأينما ذهبنا، وتضاعفت سرعتها عشرات آلاف المرات وتتضاعف أيضا سرعة الاتصال بين الحواسيب عبر الشبكات لتتدخل في مجالات واسعة من حياتنا وأعمالنا، ولتندمج في معظم إن لم تكن جميع أدوات العمل والحياة، من الأجهزة المنزلية إلى السيارات إلى الاتصالات والأعمال والمكاتب والحياة اليومية، وهذا ليس جديدا. ولكن الجديد هو تبسيط برامج العمل ولغاته لتكون أكثر عملية وسهولة، ولنكون أقدر على التحكم بها وإدارتها، وقدرة هذه الأجهزة على التواصل في ما بينها في البيوت والمكاتب والطرق والمدن وعبر قارات العالم، وستتطور البرامج لتكون غير مقيدة بأجهزة معينة، ليكون الجهاز الواحد قادرا على أداء أعمال عدة، كان يلزم أجهزة متخصصة عدة لأدائها مثل البث والاتصال والاطلاع على الإنترنت، وأن تكون هذه الأجهزة قادرة على التنقل (محمولة).

يتواصل اليوم المليارات من الناس اليوم عبر أجهزتهم والشبكة، يشترون ويبيعون، ويتبادلون المعلومات وخدمات المعلومات، وكل ما يمكن للمرء أن يتخيله من صحف وكتب وأفلام وموسيقى ومسرحيات، والمراجعات والاستشارات الطبية والقانونية والمهنية، وأعمال التسويق والصيانة والعقود والرهن والتأمين والتعلم والتعليم، إنها سوق من تريليونات دولار سنويا، ولا تقل عن ربع الاقتصاد العالمي.

ثمة مشكلات تحتاج إلى حل، فالإنترنت لم تصل بعد إلى جميع الناس، وهذا يزيد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ويحرم أغلبية الناس من القدرة على الإفادة من السوق المعرفية والمعلوماتية العملاقة، وهذا يقتضي تصميم حواسيب بسيطة وقليلة التكلفة يمكن استعمالها من قبل أي فرد مهما كانت مهاراته محدودة، ويمكن أيضا للفقراء أن يمتلكوها. والقضية الأخرى الملحة هي تبسيط برامج الحاسوب وتطوير عمله في الوقت نفسه ليكون أكثر ذكاء وأقل تعقيدا.

لقد كانت الحوسبة مشغولة ببنية المعلومات بدلا من انشغالها بالمعنى، ولكن الصعود إلى المعنى هو العمود الفقري للخطة الرئيسة للحوسبة المتمحورة حول الإنسان، وهو تحد يواجه مصممي النظم الحاسوبية ومستخدميها.

هل تؤدي الإنترنت والأتمتة والتقانات الحاسوبية إلى زوال وظائفنا؟ بالطبع فإن تحولا كبيرا سيحدث في الوظائف كما حدث من قبل في الثورة الصناعية، وسيكرر التاريخ نفسه، فتختفي وظائف وتظهر أخرى جديدة، وستكون الوظائف المفقودة هي التي تستطيع الآلة القيام بها.

وعلى سبيل المثال فقد بدأ الحاسوب يقوم بمجموعة كبيرة من الأعمال التي كانت تؤدى بشريا، مثل تسجيل أسعار الأسهم، وسمسرة الأوراق المالية، وحسابات البنوك الشخصية، وطلبات القروض، ومطالبات التأمين، والاستمارات المكتبية، وحجوزات الفنادق والسفر، ومعرفة حالة الطقس وحركة المرور، وتبادل المعلومات الأساسية مع الهيئات الحكومية.

يقول ما يكل ديرتوزوس: هناك قوتان بشريتان تحددان ما سيحدث للإنسان، هما: النزوع للبحث، والبقاء. وكما لاحظنا قدرة الإنسان الصياد على الارتقاء بنفسه من خلال هاتين النزعتين فإن إنسان الحاسوب أيضا سيواصل حماية نفسه والارتقاء بها، إذ ستدفعنا نزعتنا للبحث تجاه أتمتة أكبر، ونواصل ابتكار مقاربات جديدة تخفّف أعباءنا، إلا أننا إذا

بالغنا في هذا الطلب وتنازلنا عن سلطتنا للآلات بدرجة أكثر مما ينبغي فإن غريزتنا الأخرى القديمة كل القدم وهي غريزة السيطرة سوف تكون على أهبة الاستعداد لمحو أي شيء يهدد بقاءنا، بما في ذلك الأتمتة.

وسوف ينبثق من هاتين القوتين المتعارضتين توازن جديد يقوم بين المهام التي نحتفظ بها لأنفسنا وتلك التي نفوضها لآلاتنا، وهذا التوزيع الجديد للعمل بين البشر والآلات سوف يتحدد بواسطة عصر المعلومات، كما أنه سوف يحدد هذا العصر.

الناس لديهم حاجة متأصلة إلى الروحانية التي توازن بين شعورنا بالعجز إزاء كثير من الأسرار المحيطة بنا، فهل سيبقى التعليم مقيدا بالقراءة والحساب والعقل؟ ماذا عن الصداقة والحب والزواج والطلاق والصراع والموت والهدف؟ كيف ستتغلب على مشكلة الأطفال الذين يلجؤون إلى العنف لدرجة القتل؟ ماذا سنفعل عندما تتمكن الهندسة الوراثية من تغيير شخصية الجنين؟ كيف ستتعامل مع الجرائم العابرة للحدود على الإنترنت؟

لا تستطيع التقانة الخالصة أن تحل هذه المشاكل، كما لا تستطيع ذلك النزعة الإنسانية الخالصة ولا الإيمان الخالص، نحن بحاجة إلى أن نعيد ضمها كلها سوية إذا كنا نريد أن نجد طريقنا خلال تلك المتاهة من العالم الذي يتزايد تعقيدا.

سينتج عن التقانات المتمحورة حول الإنسان أن تصبح الحواسيب أكثر قربا منا وتعطينا القدرة على أن نؤدي ما هو أكثر بفعل ما هو أقل، ولكن المعنى الأسمى للتمحور حول الإنسان وفائدته القصوى لنا سيتحددان بما يفعله لإنجاز ما نضعه من أهداف إنسانية، وستكون حالنا أفضل إذا التمسنا هذه الأهداف باستخدام كل أبعادنا الإنسانية في تناغم.

ويمكن اليوم تأمل قائمة قصيرة من بعض التسهيلات التي تتيحها تقنيات المعلومات وأصبحت شائعة جدا: الحواسيب الشخصية في المنازل والمكاتب، بطاقات الائتمان والصرف الآلي، الصرافة عن بعد، المعاملات المالية عن بعد، عمليات الحجز على

خطوط الطيران وفي الفنادق عبر الإنترنت، قواعد بيانات المنازل والسيارات المعروضة للبيع حول العالم، عروض العمل وفرصه، أنظمة الطلبيات، أنظمة الكشف الحاسوبي على أسعار السلع الاستهلاكية المشفرة، مجموعات النقاش على الإنترنت، التعلم والتعليم عن بعد، الهواتف النقالة، أنظمة الأمن والمراقبة.

والواقع أن المعلومات تغير كثيرا في المجتمعات والدول إلى حد يمكن القول إنها تعيد صياغتها، فقد أدت الوفرة الهائلة في المعلومات وإنتاجها واستهلاكها وسهولة الاتصالات إلى تداخل المجتمعات وزيادة تأثيرها على بعضها البعض، وتجري الآن دراسات حول التصويت الإلكتروني ومسح الرأي العام عبر الإنترنت، فإذا أضيف إلى ذلك عمليات الحوار والاتصال عبر الإنترنت وشبكات الاتصال فإن الديموقراطية في العالم تدخل في مرحلة جديدة قائمة على الانتشار ومزيد من الرسوخ والتغلغل في حياة الناس وقراراتهم.

إن التقنيات الجديدة تسهل جمع المزيد والمزيد من المعلومات. ويمكن تصوير مرور الزمن لمراقبة الحركات في المحيطات، وكيفية انتشار الغازات المنبعثة من البراكين، وكل هذا من شأنه أن يسلط الضوء على ثروة من المعلومات الجديدة عن البيئة التي نعيش فيها وعن النباتات والمخلوقات التي تسكن هذه البيئة، ولا يعطي معظم هذه المعلومات سببا للقلق، فجزء كبير من هذه المعلومات سيمكننا من تحسين الطريقة التي يمكن أن نعيش بها.

ويمكن للحكومات اليوم في عصر المعرفة تطور إدارة المعلومات لتقديم وتطوير خدمات التعليم والصحة والضمان والتوظيف وإنجاز المعاملات. وتشجيع المنافسة، ودعم البحوث، وتحديد التأثير على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، والرقابة على المواصفات والخدمات. وتجري الحكومات الغربية اليوم ربطا للمكتبات والمدارس والجامعات والمؤسسات في شبكات تسهل تبادل الخدمات والمعلومات وتقلل التكرار

والازدواجية. وتتيح المعلوماتية فرصا لإعداد مجموعات كبيرة من الوثائق والمواد يمكن إتاحتها بأسعار مخفضة للمواطنين والمكتبات العامة والمؤسسات التعليمية [21].

يكمل كتاب «Power Shift»[22] الذي تُرجم إلى العربية بعنوان "تحولات السلطة" ثلاثية لمؤلفَيه ألفين وهايدي توفلر التي بدأت بكتاب «صدمة المستقبل»[23] الذي صدر في السبعينات ثم كتاب «الموجة الثالثة»[24] في الثمانينات، وقد لقيت هذه الكتب رواجاً واهتماماً كبيرين، وهي ظاهرة تؤكد جدية الموضوع، فأن تُباع عشرة ملايين نسخة من كتاب ليس روائياً ولا جنسياً ولا سياسياً فذلك يشير إلى أهمية الموضوع الذي يتناوله توفلر ومدى شغل الناس به.

وكان كتاب تحول السلطة تتويجاً لجهد استغرق خمسة وعشرين عاماً حاول فيها توفلر استكشاف التغيرات التي يعلن عنها القرن الحادي والعشرون، وفي كتاب «صدمة المستقبل» عرض للتغيرات التي تحدث وطرق تأثيرها على البشر والمنظمات، وفي كتاب «الموجة الثالثة» يعرض اتجاهات هذه التغيرات وأبعادها، فالسرعة المتزايدة للأحداث وتسارع ردود الأفعال تؤدي إلى تأثيرات تنحني لها الأمم والدول وتحتاج معها إلى معرفة صحيحة بالتكيف والاستجابة لهذه المتغيرات.

تعبر فكرة الموجة الثالثة عن مرحلة جديدة رئيسية تمر بها البشرية بعد الموجة الأولى وهي الثورة الزراعية التي بدأ معها الإنسان التحول من الصيد والرعي إلى الاستقرار ثم إقامة الحضارات والمجتمعات والعلاقات المتعددة، وكانت الموجة الثانية مع الثورة الصناعية في القرن السابع عشر الميلادي التي صحبتها تحولات سياسية واقتصادية وحضارية غيرت العالم كله، واليوم تبدو موجة ثالثة تتشكل معتمدة على تقنيات المعلومات والاتصالات.

ذُهل العالم في نهاية الثمانينيات، بسبب انهيار أعظم إمبراطورية وأشدها قوة عسكرية وهي الاتحاد السوفيتي والمنظومة الشيوعية في أوروبا الشرقية، غير أن هذا الحادث لم يكن

وحده مما تشكل من ظواهر وأحداث في السنوات الأخيرة تنبئ عن مراجعات شاملة وتحولات جذرية تجري في العالم والحضارات والمجتمعات.

فحتى سنوات قليلة مضت كانت شركة جنرال إلكتريك إمبراطورية مالية وحتى سياسية، وهي اليوم تصارع لأجل البقاء، وصارت شركة مايكروسوفت التي بدأت عملها قبل سنوات قليلة تصوغ حياة الناس وحتى أحلامهم، ويملك اليوم بيل غيتس مدير مايكروسوفت أكثر من سبعين مليار دولار، ومن بين أغنى خمسين شخصية في العالم فإن أكثر من ربعهم يشتغل بالمعلومات التي لم تكن حتى فترة قريبة سوقاً يعتد بها، واختفى أباطرة ماليون وبليونيرات عرفهم العالم.

وفي خلفيات ملاعب المونديال لاحظ جمهور كرة القدم إعلانات لشركات ترعى هذه المباريات لم يسمع بها من قبل، من تلك التي تعمل بالمعلومات والاتصالات إلى جانب الشركات التي ملأت الأفق، ولم يكن يعلم الكثيرون أن هذه الشركات التي كانت شبه مجهولة تبلغ قيمة العقد الواحد من عقودها مليارات الدولارات. ومحطات التلفزيون المشهورة والتقليدية التي كانت محدودة العدد وتحتكر الجمهور تبدو اليوم وكأنها تعمل في غابة من المحطات والقنوات الكثيرة جداً، فأصبحت فرصة المشاهد في الانتقال والانتقاء من بينها أسهل بكثير من اختيار المجلات والصحف. ويتدفق عبر الإنترنت من الأموال والرسائل والمعلومات والعقود والندوات ما يجعل سلطة الدول ورقابتها المالية والفنية شكلاً من الماضي العتيق.

ثمة تحولات كبيرة وجذرية في السلطة والموارد يجب الالتفات إليها وملاحظتها قبل فوات الأوان، فسلطة المعرفة والمعلومات بدأت تحتل مكانة متفوقة على سلطة المال والسلاح، والقوة العسكرية التي كانت أساساً مستمدة من السلاح والهيمنة أصبحت تعتمد تماماً على تقنية المعلومات ولم تعد الطائرات والصواريخ والغواصات بدون أجهزة

الكمبيوتر سوى كتل من الحديد لا تفيد شيئًا، بل إنها توصف بأنها أجهزة معرفية تجري مليون استنتاج منطقي في الثانية الواحدة وأن قوتها مستمدة من قدرتها المعرفية والذهنية.

ويقول الخبراء إن تقنيات المعلومات والاتصالات هي الآن في مرحلة بدائية، وأنها تتطور بسرعة كبيرة ليبدو حديثنا اليوم عن آثارها وتحولاتها وصدماتها وتداعياتها ساذجًا بدائيًا أيضًا لأنها ستكون بعد عقود من الزمن على درجة من التقدم والتداخل في حياة الناس يصعب تصورها أو تخيل إمكانية تطبيقها. ولكن يمكن اليوم ملاحظة كيف أن المعرفة والمعلومات تحولت من عامل مساعد للسلطة أو مكسب إضافي إلى أنها جوهر السلطة، ومن ثم فإن الصراع على السلطة سيكون صراعًا على المعرفة، ولهذا السبب فإن قوانين الملكية الفكرية تأخذ اليوم أولوية قصوى في السياسة الدولية، وسيكون التنافس أيضًا في توزيع المعرفة وإمكانية الوصول إليها، وإذا لم نفهم كيف تنتشر المعرفة ومن هم الذين يتلقونها فلن نستطيع أن نحمي أنفسنا من استغلال السلطة ولا إقامة المجتمع الذي نريد، وستكون السيطرة على المعرفة هي العنصر الحاسم في الصراع العالمي والمحلي.

الاقتصاد الجديد يزهر في ظل قدر أكبر من حرية التعبير وتغذية ارتجاعية أفضل بين الحكام والمحكومين ومشاركة شعبية أوسع في صنع القرارات قد يفرز حكومات أقل بيروقراطية وأكثر لامركزية ومرونة، كما قد يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقلال الذاتي للفرد ويؤدي إلى تحول السلطة بعيدا عن الدولة، ليس بهدف تعجيزها ولكن من أجل إضفاء صبغة إنسانية عليها.

ويربط توفلر بين البعث الديني المنتشر في العالم كله وأتباع جميع الأديان والكمبيوتر، وقد بدأت هذه التحولات بجماعات الهيبيز التي شنت هجمات ساخطة على القواعد الثقافية للعصر الصناعي بما في ذلك علمانيته، كما زادت في الغرب موجات التصوف والحكمة وديانات غريبة غير معروفة، وبالطبع فإن العلمانية التي ارتبطت بالمرحلة

الصناعية ستتعرض للانهيار مع أفول نجم المرحلة الصناعية وبدء مرحلة جديدة لتحل محلها ثقافات جديدة، وتتلاقي جميع الموجات الدينية على العداء للعلمانية ورفضها.

ورافق أيضا الموجة الثالثة (موجة المعلوماتية) تنامي العمل البيئي، مثل جماعات الخضر وحماية البيئة والعودة إلى الحياة التقليدية في اللباس والزراعة والطعام لأجل حماية البيئة والموارد وتخفض التلوث، أو ما يمكن تسميته "أصولية بيئية" التي يأخذ بعضها أبعادا متطرفة تجاه كل منتجات الحضارة الحديثة. ويمكن أن نلاحظ ايضا ذلك الإقبال الكبير الذي تشهده برامج التداوي بالأعشاب الذي بدأت تتبناه جامعات ومؤسسات أكاديمية وشركات كبرى لتصنيع الأدوية. وكذلك الإقبال على اليوغا والبرامج والاتجاهات الروحية الجديدة.

وكانت الظاهرة الثالثة الجدية هي تنامي موجة القوميات والتعصب الوطني وتفشي كراهية الأجانب، وقد استطاع حزب الحرية النازي في النمسا أن يحصد أكبر حصة في الانتخابات النيابية، وتعد الحركات اليمينية المتطرفة والمعادية للأجانب أكبر منافس على الحكم اليوم في بلدان أوروبا وأميركا.

وبالطبع فإن هذه الموجات والظواهر مرشحة للتنامي والتطور في صيغ مختلفة فهي ما زالت في بداية مسارها وستكون أنظمة الحكم والسياسة من أول ضحايا هذا التطور والتغير، فإلى أين تتجه الديموقراطيات الغربية العريقة على سبيل المثال؟ وقد رأينا كيف شرعت قوانين في الولايات المتحدة تبيح الاعتقال بدون أدلة علنية وبدون محاكمة، وهو أمر كانت الدعوة إليه أو مجرد الحديث عنه في الغرب يعد جنونا لا يمكن الإصغاء إليه.

ومن أهم تجليات هذه التحولات وتطبيقاتها هو التقدم الياباني المذهل والقائم على المعرفة، وكيف استطاعت أوروبا بعد أن كانت في المؤخرة وتحتضر اقتصاديا وتقنيا أن تلتقط هذه التحولات فتبني وحدة أوروبية قائمة على العمل الاقتصادي والسياسي والعسكري، وكان واضحا كيف بدأت تستقل أوروبا عن الولايات المتحدة، بل تتحداها

في اتجاه يبشر بقطبية جديدة قد يكون طرفاها أوروبا والولايات المتحدة، وكانت أوروبا إلى عهد قريب كيانا تابعا للولايات المتحدة ومتطفلا عليه.

إن نتائج وتأثيرات ظاهرة المعلوماتية والعولمة والاتصالات ما زالت في بدايتها وتدهشنا وتفاجئنا كل يوم بأحداث وتحولات جديدة وغير متوقعة، ولكنها صحيحة ومؤثرة وتعيد النظر في كل ما استقرت عليه الدول والمجتمعات والأفراد والقوى الإقليمية والعالمية من تقاليد وأدوات عمل وتنافس وضغط.

تبدو أدوات الفهم والتقدير للعالم المتشكل اليوم مرتبكة بل ويغلب عليها العجز والفشل، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في الكتابات الصحفية والمعالجة الإعلامية، إذ يغلب عليها الغيبوبة أو الغموض أو الهذيان! ذلك أنه تخرج تقريبا كل المبادئ والأفكار التي أسست لعالم الصناعة أو تلك المرحلة التي تبلورت منذ القرن السابع عشر وبدأت في التراجع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، واليوم فإنها توشك على الانحسار. المجتمعات التي ورثت الإقطاع والمؤسسات الدينية لتتولى بناء القيم والأهداف السياسية والتنشئة والضبط والتنظيم الاجتماعيين ضعفت أولا لصالح الدولة المركزية، ثم تفتت وانحسرت لصالح الشركات والأسواق. والدولة المركزية التي ورثت الإمبراطوريات وأنظمة الحكم المحلي والمديني، تسلطت عليها الشركات والأوليغاركيات وحولتها إلى مؤسسات لجمع الأتاوات، ثم انحسرت الشركات والبنوك التقليدية والمؤسسات التعليمية والإعلامية والنقابية التي هيمنت على الأسواق والدول والمجتمعات لتحل مكانها أجيال جديدة من الأعمال والمؤسسات. وعلى سبيل المثال فإن «نت فليكس» تزيح شركات الإنتاج السينمائي والتلفزيوني التقليدية وتغير جذريا في أداء ومعنى السينما والتلفزيون، وفيسبوك وشبكات التواصل تزيح المؤسسات الإعلامية والصحفية وتغير في معنى الإعلان والعمل الصحافي والإعلامي، وغوغل تغير عميقا في الجامعات والمدارس والمكتبات ومراكز الدراسات، وميكروسوفت وأنظمة البرمجة تغير المهن والنقابات والأعمال والوظائف

والأنظمة والمؤسسات الإدارية والبيروقراطية، وأمازون وعلي بابا تغير جذريات في عمليات الأسواق والبيع والشراء والتداول، وتحاول أو تقترب «بلوك تشين» من تغيير النقود وأنظمة البنوك المركزية والتجارية والتسجيل والتنظيم لملكيات العقارات والأصول المالية بل ومعنى هذه الأصول.

وكذلك تتغير الأفكار والفلسفات والمنظومات المعرفية التي شكلت عالما ينقضي أو يكاد ينقضي، فما لدينا اليوم من تراث معرفي وعلمي وثقافي هو ما بدأ بالتشكل والظهور مع الثورة الصناعية، ففي علم الاجتماع والسياسية والفلسفة مثلا ظهر دوركايم وماكس فيبر وكارل ماركس وسبينوزا وجون لوك وجان جاك روسو وفولتير وشوبنهور وهيغل ونيتشه وديوي، وفي الرواية والثقافة والفنون ظهر تولستوي وتشيخوف وفيكتور هوغو وغوته وديستويفسكي وغيرهم بالطبع من آلاف المفكرين والعلماء والفنانين والأدباء والفلاسفة، ولا بدّ أننا على موعد مع فلسفات وأفكار وفنون وآداب جديدة ومختلفة عن تراث الصناعة والمطبعة بقدر اختلاف هذه عن فلسفات وآداب وفنون عصر الورق! ومع مدارس وجامعات جديدة مختلفة بقدر ما اختلفت هذه عن المدارس وأنظمة التعليم السابقة، ومع أنظمة تمويل جديدة مختلفة عن البنوك السائدة بقدر اختلاف هذه عن أنظمة الصرافة والمرابين السابقة، وكذا الثقافة والقيم والأخلاق والعلاقات والأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وهذا أمر طبيعي؛ فالتكنولوجيا والموارد تعيد على مدى التاريخ والجغرافيا صياغة الأمم والحضارات، ومن الضروري أن نفكر ونواصل ونعيد التفكير في التحولات والاستجابات الاجتماعية للتكنولوجيا، وأن نلاحظ ما يجب أن ننشئه وما يجب أن نتخلى عنه، وما يمكن أن يبقى وما يمكن أن يتغير، تقول عالمة الاجتماع الكندية تشيري توركل: «الكمبيوتر لا يقدم لنا الأشياء فقط، إنما يجعل منا شيئا ما»

ولـم يعـد جديـدا الجـدل في تغيـر الأعمـال والمؤسسـات بسـبب شـبكات الإنترنـت والتواصـل الاجتمـاعي، وأسـوأ مـا يمكـن أن تقـع فيـه المؤسسـات أن تعتقـد أن الإنترنـت والحوسبة تمثل حلا تلقائيا للمشكلات أو أنها تؤدي تلقائيا إلى التقدم وتحسين بيئة العمـل والإنجاز. يقول الفيلسوف الفرنسي بيير ليفي: الإنترنت ليست مصدرا للأخبار، لكن يمكن لمنصـات الأخبـار أن تسـتعملها، ولا يـؤدي الاسـتخدام الجيـد للإنترنـت ولا حشـد المعلومات إلى حل عام للمشكلات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية.

وأصبح في مقدرونا اليوم أن نملك قدرا هائلا من البيانات والمعلومات، لكنها ثـروة لا تكفي ولا تغني عـن الدراسـات والنظريـات والأفكـار، حتـى التحليـل الإحصـائي للبيانـات والمعطيات والذي يغطي عالم اليوم لا يكفي ولا يقدم شيئا مـن غيـر مجهـود متقـدم فكريـا ومنهجيـا وعلميـا، لقـد أصبـح بيـن يـدي البـاحثين والمثقفيـن والمـواطنين مصـادر واسـعة للمعلومات، لكن ذلك لا يضيف شيئا من غير إعـادة إنتـاج وتصـنيع هـذه المعلومـات علـى هيئـة دراسـات وأفكـار وسياسـات واستشـراف وتـأثير سياسـي واقتصـادي واجتمـاعي، وفي المحصلة تحسين الحياة. وفي ذلـك نحتـاج كمـا يقـول ليفـي إلـى أن نفـتح عيوننـا لاكتشـاف المشكلات الجديدة، ذلك أن الهدف الحقيقي هو أن نكتشـف ذواتنـا وهـذا الهـدف هـو مـا يجب أن نلاحقه دائما، وما يتوارى بقدر ما نلاحقه، لكنه يظل يوجه مسارنا.

كتب الفيلسوف الفرنسي غاستون باشلار في عـام 1934 قـائلا إن العلـم يخلـق الفلسـفة، والواقع ليس أبدا ما نعتقـده، لكـه دومـا مـا يجب أن نفكـر فيـه. ولـذلك نتسـاءل ويجب أن يتساءل كل إنسان؛ كيف تخلق التكنولوجيا الفلسفة؟ كيف تكون الرقمنة مشيئة للواقع؟

في كتابـه عـن «التقنيـة» عـام 1958 يقـول الفيلسـوف جيليبـرت سيموندن: "مـا يوجـد في الآلات هو من الواقع الإنساني، ومن الحركات الإنسانية المثبتة والمتبلورة في بنى تعمـل". فـالآلات التقنيـة كانـت ومـا زالـت دائمـا آلات فلسـفية، مـاذا يمكـن أن يقـول الفلاسـفة والمفكرون اليوم وقد انتقل الجزء الأكبر من الأنشطة الإنسانية إلى العوالم الرقميـة؟، وقـد

تطورت الحواسيب الشخصية والإنترنت والهواتف الناقلة على نحو يغير جذريا علاقتنا بالعلم والحياة؟ يقول أستاذ الفلسفة بجامعة نيم الفرنسية ستيفان فيال في كتابه «الكينونة والشاشة»[25]: "نحن في حاجة إلى مفاهيم جديدة أكثر قدرة على إدراك التعقيد الحقيقي للظاهرة الرقمية؛ ويمكنها أن توضح بمزيد من العمق معنى ما نشعر به أمام واجهات الحاسوب". ويصف كتابه بالقول إنه تأمل في التقنية والإدراك، يُدرَس فيه الرقمي بوصفه ظاهرةً؛ أي ما يظهر ويقدم نفسه للذات من خلال واجهات الحاسوب وبفضلها. لكنها تقنية تبدو أكثر تعقيدا من أيّ وقت مضى، بل هي ظاهرة ذات تعقيد لا نهائي لا يمكن الإحاطة به.

يمكن في هذا السياق الإشارة إلى ظاهرتين نعيشهما في ظل الرقمنة؛ موسوعة ويكيبيديا، وكيف أمكن لشبكة من المتعاونين والمتطوعين أن ينشئوا هذه القاعدة المعرفية الهائلة! والظاهرة الأخرى هي اللجوء غير العادي إلى التكنولوجيا الرقمية لأجل كل شيء. يقول الباحث الروسي في علم الاجتماع التكنولوجي يفغيني موزروف ساخراً: لحفظ كل شيء؛ اضغط هنا! إنه جنون البحث عن حلّ تكنولوجي!

في أحد الأفلام السينمائية يحتضن العاشقان بعضهما بعضاً بحميمية وهما في الوقت نفسه يتبادلان الرسائل النصية عبر موبايلاتهما! يعكس المشهد في الفيلم كيف صارت المشاعر تتشكل في الشبكة على نحو أكثر دفئا وتأثيرا عاطفيا من اللقاء الفيزيائي. يُذكّر ذلك بزمن التلفزيون وكيف شُغل جميع رواد المطعم والعاملون فيه بمتابعة النجمة الجميلة لدرجة أنهم لم ينتبهوا إليها وهي تتناول الغداء في المطعم، وحتى عندما دفعت الفاتورة لم ينظر إليها موظف الصندوق وظل مشغولا بصورتها في التلفزيون!.. الشبكة تتحول إلى واقع، وفي ذلك فإن الأنظمة السياسية والاجتماعية السائدة تتعرض لضغط كبير لأجل إعادة صياغتها، فقد حان الوقت كما يقول كارن روس مؤلف كتاب «الثورة بلا قيادات» [26] لبناء أنظمة سياسية واجتماعية جديدة يشارك فيها جميع الناس بدلا من الديموقراطية التمثيلية، فالديموقراطية تتعرض لأزمة كبرى كما الأنظمة الاستبدادية، كما جميع المؤسسات

والأنظمة التي تنتمي إلى المرحلة الهرمية الصناعية. هل يمكن أن يتولى الناس جميعهم السلطة؟

ثمة فرصة واقعية اليوم تتيحها الشبكية ليشارك الناس جميعهم في التأثير في السياسة واتجاهات الإنفاق العام، إذ يمكن بناء جدالات حول التشريعات وسائر الشؤون المؤثرة في حياة الناس، وأن تكون القرارات مستمدة من مشاركة أوسع بكثير من المجالس التمثيلية المنتخبة، لقد أصبحت العودة إلى الناس جميعهم ممكنة تقنياً، وأكثر ضرورة في ظل الأزمات والتحديات التي تعصف بالمجتمعات والدول، وقد جرت على سبيل المثال في إحدى المدن البرازيلية نقاشات حول موازنة المدينة شارك فيها عشرات الآلاف من أهل المدينة.

لقد تكشفت العولمة ونهاية الحرب الباردة عن وعود وقيم وضرورات جديدة، ولكن ثبت أنها قيم على أهميتها لا يمكن تحقيقها بالأدوات والمنظومات القائمة التي أنشأتها معطيات سابقة لم تعد موجودة، وبات واضحا كما يقول كارن روس أن نظام احتكار السلطة من قبل الأقوى كما في الأنظمة الاستبدادية الفردية يمتد إلى الأنظمة الديموقراطية، ففي الولايات المتحدة الأميركية على سبيل المثال تتفوق جماعات الضغط والشركات على مجالس النواب المنتخبة وتهيمن عليها، وأظهرت الأزمة المالية العالمية في العام 2008 عجز النظام العالمي السائد عن إدارة شؤونه وأزماته المتغيرة، بل إنه نظام يضيف الفساد إلى العجز، فقد أظهرت الأزمة والأحداث والمعلومات المتسربة أكثر بفضل الشبكة أن الأغنياء يسددون ضرائب أقل من الفقراء.

وفي المظاهرات التي جرت في نيويورك رافعة شعار «احتلوا وول ستريت» لم يطالب المتظاهرون بقادة جدد وسياسات جديدة كما هي العادة في التظاهرات والاحتجاجات السياسية في الغرب، لكن المطالب كانت حوارات وقرارات شاملة للجميع، وثقافة قائمة على التعاون والتشارك، فلم تعد عمليات انتخاب قادة يجتمعون في غرف مغلقة تعبر عن

ولاية المواطنين وأن الأمة مصدر السلطات، وكما أن ديوك الحبش لن تصوت لمصلحة عيد الشكر، أو الخراف لعيد الأضحى فإن المؤسسات القائمة لن تصلح نفسها ما دام واقعها القائم يعكس مصالحها ومكاسبها، ولم يعد مؤمّلا ان تؤدي السياسات الحكومية إلى حلّ مشكلات جذرية مستعصية مثل التغير المناخي أو التلوث أو الاغتراب الجماعي.

لقد أتاحت الشبكة للأفراد القدرة على التأثير وإسماع الصوت بالكفاءة التي كانت تتمتع بها أحزاب ومنظمات كبيرة أو مؤسسات إعلامية متقدمة، وفي ذلك أزمة تتشكل أزمة شخصية وسياسية، يقول روس: "لقد فقدنا الوكالة وعلينا أن نستعيدها، أصبحنا منفصلين عن القرارات الأكثر أهمية بالنسبة إلينا، وأسهم ذلك في ترسيخ السأم من الحياة الحديثة، ومن أجل تجاوز هذه الأزمة لا بد أن تنشأ منظومات مختلفة لإدارة الحياة والأعمال مستمدة من ضرورة وقدرة جميع الأفراد بلا استثناء على المشاركة والتأثير".

لقد انتقل الجزء الأكبر من الأنشطة الإنسانية إلى العوالم الرقمية، وقد تطورت الحواسيب الشخصية والإنترنت والهواتف الناقلة على نحو يغير جذريا علاقتنا بالعلم والحياة. وكما غيرت الزراعة في المجتمعات والدول والحضارات بانتقال البشرية من الصيد والرعي، وكما غيرت الصناعة في موازين القوى والعلاقات الدولية الاستراتيجية والاقتصادية، فإن تكنولوجيا المعرفة تغير معظم إن لم يكن جميع المنظومات الاقتصادية والتنموية والسياسية والاستراتيجية.

يقترح مؤلف كتاب المستقبل الأقصى؛ جيمس كانتون[27] أهم عشرة اتجاهات للمستقبل بأنها الطاقة، واقتصاد الابتكار والتكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا المعلومات، وتكنولوجيا النانو، التكنولوجيا العصبية، وتحولات العمل والقوى العاملة، وطب إطالة العمر، وملاحظة التغيير الجاري والمتوقع في حياتنا الثقافية والاقتصادية، والمخاطر والتأمينات الجديدة والإرهاب والسيطرة على العقل، ومستقبل العولمة والخوف من

تصادم الثقافات، والتغير المناخي، ومستقبل الفرد، ومستقبل أميركا والصين. ويقترح عوامل خمسة تحدد المستقبل، وهي السرعة، والتعقيد، والخطر، والتغيير، والمفاجأة.

وينمو بسرعة اقتصاد الابتكار القائم على المعرفة، وهو مزيج من الموارد والحرية والعدالة والتكنولوجيا والتجارة، وأدواته هي تكنولوجيا المعلومات والشبكات والتكنولوجيا الحيوية والنانو، ويقتضي ذلك بالضرورة إعادة تخطيط التعليم لأجل إعداد الأمم والمنظمات والأفراد، وسوف يؤدي إلى خفض الفقر في العالم، والإصلاح ومزيد من العولمة والانفتاح العالمي.

وربما يكون في مقدور العالم في العقدين القادمين القضاء على الفقر، وإتاحة التعليم مجانا عبر الشبكات الإلكترونية، وزيادة التفاهم العالمي وتخفيض التوتر والنزاع وزيادة معدلات العمر والثروة، وتكون الاتصالات والإنترنت متاحة لجميع الشعوب.

وبحسب كانتون سوف يعتمد ثلثا الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية على صناعات الابتكار، وتقود تكنولوجيا المعلومات أكثر من ثلثي انتاجية العمل، وتولد صناعة النانو اقتصاداً بقيمة تريليون دولار وتشغل مليون عامل، وتزدهر المجتمعات التي تتمتع بالعدل والتسامح والتنوع.

يجادل جون مايكل ثويت وأدريان وولدريج في كتابهما «الثورة الرابعة: السباق العالمي لإعادة اختراع الدولة» [28] بأن التطورات العلمية والتكنولوجية التي يسميانها «الثورة الصناعية الرابعة»، تفرض على العالم أن يعيد النظر في طبيعة ودور وعلاقات الحكومات والمجتمع والأسواق والأفراد؛ وأن الدولة الحديثة التي صاحبت الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر تتعرض للتهديد وربما الزوال، أو بعبارة أصح: تغير في طبيعتها ودورها.

وبالطبع، فإنها ليست فكرة جديدة. فهذا موضوع يشغل عددا لا يُحصى من الكتب والدراسات والتقارير الدولية، مثل البنك الدولي والأمم المتحدة، والرسالة باختصار هي: «إذا لم تنفّذ الدول إصلاحا جذريا، فإن الديموقراطية مهددة»، يقول ثويت وولدريج.

ويلاحظان أن الأنظمة الاستبدادية أكثر ابتكارا وتحديثا لنفسها، وتوظيفا للتقدم العلمي والتحولات الناشئة عنه.

يعتبر كتاب «ليفياثان»، من تأليف توماس هوبز، في القرن السابع عشر، مؤشرا رئيسا يؤرخ له في استيعاب التحولات والتكيف السياسي معها. ثم جاء جون ستيورات ميل ورفاقه في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، بالتأسيس للحريات الفردية. وكان الجيل الثالث من الدولة تعكسه نظريات دولة الرفاه، ومن رواد الفكرة بياتريس ويب.

لقد تضخمت الدولة في العالم؛ سواء المتقدم أو غيره. وقد بذل المحافظون في الثمانينات (رونالد ريغان ومارغريت ثاتشر) جهودا لخفض الإنفاق العام. لكن عادت الدول تطور وتزيد إنفاقها في الرعاية الصحية والاجتماعية، وتعيد النظر في السياسات الضريبية لصالح الطبقات الوسطى، وإن كان المناضلون الاجتماعيون يلاحظون في سياسات الدول انحيازا جديدا للأغنياء والشركات الكبرى.

هناك اليوم نموذج الدول الاسكندنافية التي تزاوج بين ضبط الإنفاق العام وتفعيل الرعاية الاجتماعية والخدمات الأساسية. وهناك، أيضا، نموذج سنغافورة، مع تحفظ المؤلفين ثويت وولدريج عليه، ولكنه يقدم دروسا للعالم في أنظمة التعليم الحكومية والتأمينات الاجتماعية، واجتذاب النخب والأكثر كفاءة للخدمة في الوظائف العامة، فقد كان أسوأ ما أصاب الدول في سياسات الخصخصة هو هروب الكفاءات العلمية والإدارية من القطاع العام.

فكرة «الثورة الصناعية الرابعة: السباق العالمي لإعادة اختراع الدولة»، ببساطة، هي كيف يمكن الجمع بين تضاؤل الثروات وسياسات التقشف والحفاظ على الرعاية والرفاه للمواطنين؟ هل انتهى عصر دولة الرفاه، أم انتهت مسؤولية الحكومة وحدها عن الرفاه، وصار يجب التفكير في أنظمة اقتصادية اجتماعية جديدة يتشارك فيها الأفراد والسلطة والمجتمعات والشركات (المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص)؟ ثمة إعياء واضح في

الأداء العام، وإن كان المثالان الصيني والسنغافوري يبدوان ردا على هذه المقولة، إلا أن أحدا لا يستطيع المراهنة على قدرة الصين في الاستمرار في حالتها القائمة، ولعلها مجبرة على مراجعات استراتيجية، أو تواجه أزمة كبرى تشبه أزمة الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينات. وهناك أيضا تحديات ماثلة بوضوح تتعامل معها الدول المتقدمة منذ حوالي خمسين سنة، حدثت فيها تطورات عظيمة لم نلتفت إليها؛ بسبب نعومتها وتدرجها.

كانت العولمة أكثر موضوع شغل الفكر والسياسة في عقد التسعينات، وربما يكون تراجع الاهتمام بالعولمة أنها أصبحت جزءا بديهيا وتلقائيا في الحياة والسياسة، وفي كتابه العالم مسطح [29] يعرض توماس فريدمان أبعاد العالم الجديد الذي يتشكل على نحو «مسطح» يفرض طريقة جديدة في التفكير مختلفة عما كان في الماضي، فلم يعد مجال المنافسة مقتصرا على البلدان المتقدمة، بل اتسع ليشمل البلدان الصغيرة التي باتت الآن قادرة على دخول حيز المنافسة واللعب مع الكبار، بل والتغلب عليهم إذا أحسنت استخدام أدوات هذا العالم المسطح.

يتحدث فريدمان عن ثلاث موجات للعولمة، في الموجة الأولى كانت الدول هي القوة المحركة، وفي الثانية كانت الشركات، وفي الثالثة التي بدأت في السنوات القليلة الأخيرة كانت القوة الجديدة مكونة من الأفراد، فيمكن أن يشارك ويتنافس فيها اليوم أي شخص، فأنت تجد اليوم مئات الآلاف من عقود المحاسبة للشركات الأمريكية تتم في الهند، ومخططات لتصميم البيوت اليابانية تعد في الصين، ومخططات لأنظمة التدفئة والتبريد في العمارات الخليجية تعد في الهند، وهناك أعداد هائلة من المشروعات والمجتمعات قائمة على تقديم خدمات لجهات أخرى بعيدة يتم تأمينها عبر شبكة الإنترنت، وتعد نظام الحجز لشركات طيران مجموعات من ربات البيوت، ويسوق مندوبون السلع والمنتوجات من أي مكان وإلى أي مكان في العالم عبر شبكة الإنترنت، ويشارك الجندي في الميدان مع القائد

الأعلى في المركز والضباط والمحللين في مختلف الوحدات التشاور وتبادل المعلومات بالنص والصوت والصورة عبر شبكات الاتصال.

هناك عشرة أحداث وقوى برأي فريدمان ساهمت في تسطيح العالم، هدم جدار برلين في 9/ 11/ 1989، عندما أتيحت الإنترنت وأنظمة البريد والتصفح عبر الشبكة العنكبوتية في 9/ 8/ 1995، وتطبيق برامج تدفق العمل التي تحوّل الأعمال والتطبيقات المختلفة إلى أنظمة حاسوبية وشبكية أيضا، وتطوير أدوات البحث والتحرير والتعاون والمحادثة والنشر عبر الشبكة من خلال المواقع العملاقة والصغيرة للبحث والإعلان والنشر والتسويق والمعرفة، وتبادل المعرفة والبرامج مجانا أو بأسعار رمزية، وهي الظاهرة التي يمكن تسميتها «المصادر المفتوحة» التي توفر المعلومات والموسوعات والبرامج والخدمات، وتلزيم الأعمال إلى الخارج الذي يتيح تنظيم الأعمال والعقود والخدمات من خلال الشبكة، ونقل الأعمال من بلد إلى آخر بسهولة، وبخاصة مع دخول الصين إلى السوق العالمي وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وسلاسل التوريد، وإتاحة الخدمات (مثل الصيانة) من مصادرها في أي وقت وفي أي مكان، وجلب المعلومات عبر مواقع ومحركات البحث مثل غوغل، وياهو، وإم إس إن، وإمكانية الاتصال والعمل بين الأجهزة نفسها «الذكاء الصناعي»

لكن لا يكفي لزيادة الإنتاج وتطوير العمل معرفة واستخدام الحواسيب وأنظمة الاتصال والمعلوماتية، بل يجب أن يرافقها منظومة من المهارات والثقافة الجديدة التي توظّفها وتدمجها في السعي البشري الدائم نحو الأفضل، وفي المرحلة القادمة التي سيبدع فيها الجيل القادم الذي نشأ في هذه المنظومة فإن تطوير الاقتصاد والحياة لن يتم عبر المسؤولين والحكومات ولكن عبر شبكة من الأفراد، وحتى مجموعة الدول الثمان ستتراجع أهميتها لصالح الأفراد الذين يكيفون أنفسهم بسرعة مع التقنية أكثر مما تفعل الدول والمؤسسات.

العالم المسطح يتيح أيضاً المجال ويسهل كثيراً من الأعمال غير القانونية، مثل التصوير بالهاتف الخلوي والغش في الامتحانات لطلبة المدارس والجامعات، والاستبداد السياسي، والإرهاب والتهريب والجرائم الجنائية، بل واستخدام التقنية لأهداف مناقضة تماماً للانفتاح العالمي ولكن لتكريس الانغلاق والتخلف والعزلة أيضاً.

وثمة جانب كبير من العالم يمثل الأغلبية لا يشارك في هذه التحولات الكبرى الجارية، بل هو مشغول بالبقاء على قيد الحياة، ويواجه لأجل ذلك المرض والفقر والجهل والتخلف والحروب والصراعات.

وربما يكون العالم غير مسطح أكثر مما هو مسطح، أو هناك عالمان، أحدهما صغير مسطح، والآخر وهو الأكبر غير مسطح، والتحدي الذي يواجه العالم هو كيف يتحرك على نحو صحيح نحو مصالحه وكيف يجعل هذه المصالح ضمانة للسلام والسعي الدائب نحو التقدم.

إن التجارة كما يصفها السياسي البريطاني ريتشارد كوبدن (1857) دبلوماسية إلهية، وليس من طريق غيرها لتوحيد الناس في وشائج السلام، وعندما يتحرك العالم ويتسطح باتجاه هذا الهدف فإنه سيكون قادرا أو على الأقل سيعرف كيف يجعل العالم كله مسطحا لأغراض السلام والتقدم.

لا يمكن حرمان «القاعدة» من الإنترنت إلا بحرمان العالم منها، ولكن تكريس التعاون وجعله غالبا هو السبيل الممكن لمواجهة المخاطر ولبناء عالم جديد، وربما لا يكون ثمة إجابة علمية محددة ومنضبطة، ولكن كما يقول آينشتاين فإن الخيال أهم من المعرفة.

يعالج أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة جون هوبكنز، وصاحب الأطروحة المشهورة «نهاية التاريخ» فرنسيس فوكوياما في كتابه «مستقبلنا بعد البشري، عواقب ثورة التقنية الحيوية»[30] التداعيات السياسية والأخلاقية لتطور التقنية في المجالات الحيوية وفي

الهندسة الوراثية، وما يمكن للدول والعالم فعله تجاه الأخطار المتوقعة بسبب الاستخدام الخاطئ والإرهابي لمثل هذه التقنية.

أدت التقنية المتطورة وصعود العنف إلى ظهور تحدٍ يتمثل في أن أخطر تهديد تمثله التقنية الحيوية المعاصرة هو احتمالية أن تقوم بتغيير الطبيعة البشرية، ومن ثَمّ تنقلنا إلى مرحلة «ما بعد البشري» من التاريخ. ما الذي يجب علينا فعله إزاء التقنية الحيوية التي ستخلط في المستقبل بين الفوائد العظيمة المحتملة وبين تهديدات قد تكون مادية واضحة، أو روحية وخفية؟

الإجابة واضحة علينا أن نستخدم سلطة الدولة لتنظيمها، وإذا ثبت أن ذلك يفوق القدرة التنظيمية لأي دولة وطنية منفردة، فلا بد من تنظيمها على مستوى دولي.

علينا من الآن أن نبدأ التفكير واقعيا حول كيفية بناء المؤسسات التي يمكنها التفريق بين الاستخدامات الجيدة والسيئة للتقنية الحيوية وتطبيق هذه القوانين بفعالية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

إن فكرة إيقاف تقدم التقنية أو التحكم فيها هي ببساطة فكرة خاطئة، فنحن في الواقع نتحكم في جميع أنواع التقنيات، وفي العديد من أنماط البحث العلمي، فلم يعد الناس أحرارا في إجراء تجاربهم على تطوير أسلحة بيولوجية جديدة، بأكثر من حريتهم في إجراء التجارب على البشر دون الحصول على موافقتهم الناتجة عن إلمامهم التام بفحوى التجارب.

وحقيقة أن هناك بعض الأفراد أو المنظمات التي تنتهك هذه القوانين أو وجود دول لا توجد فيها مثل هذه القوانين أو لا تؤخذ على محمل الجد ليست مبررا بعدم وضع تلك القوانين من الأساس.

ومن المهم وضع بعض السيناريوهات لأنماط المستقبل المحتملة التي تقترح عددا من النتائج التي قد يكون بعضها مرجحا، وربما بدأ ظهوره في أيامنا هذه، بينما قد لا يتحقق

البعض الآخر أبدا في نهاية المطاف، فقد حققت التقنية الحيوية الحديثة بالفعل تأثيرات سيكون لها عواقب على السياسة الدولية في الجيل التالي، حتى لو فشلت الهندسة الوراثية في إنتاج الطلب قبل ذلك.

ربما كان المفكر الذي تعرضت أعماله لأعظم صعود وانهيار خلال القرن العشرين هو مؤسس التحليل النفسي فرويد، والذي وضع فرضيات تنادي بأن المرض العقلي بما في ذلك أمراض خطيرة مثل الهوس الاكتئابي والفصام ذو طبيعة نفسية في المقام الأول. أي أنه نتيجة اختلالات وظيفية عقلية تحدث في مكان ما فوق الركيزة البيولوجية للدماغ، وقد قوض هذه الفكرة دواء الليثيوم، الذي اكتشفه بالمصادفة عالم النفس الأسترالي جون كيد عندما أعطاه للمرضى النفسيين المصابين بالهوس الاكتئابي، وشُفي عدد من أولئك المرضى.

وتزامن ظهور الأدوية نفسية التأثير مع ما أطلق عليه اسم ثورة الناقلات العصبية؛ أي زيادة هائلة في المعرفة العلمية بخصوص الطبيعة الكيميائية-الحيوية للدماغ وعملياته العقلية.

أما الموجة الثانية من الأدوية العصبية لثورة التقنية الحيوية، فقد جاءت بالفعل تهدر من حولنا، عندما أنتجت أدوية للتحكم في الأطفال اجتماعيا، وهي حبوب تبدو أكثر فعالية بكثير مما حققته التنشئة الاجتماعية في الطفولة المبكرة والمعالجات الفرويدية التي تعتمد على الحديث، والتي ظهرت في القرن العشرين.

وقد شاع استخدامها بين الملايين من الناس حول العالم مع نشوء قدر كبير من الخلاف حول عواقبها الصحية المحتملة على المدى البعيد على الجسم، لكننا لا نكاد نجد جدلا حول ما تعنيه ضمنيا بالنسبة إلى الفهم التقليدي للهوية والسلوك الأخلاقي.

ويوضح انتشار الأدوية النفسانية التأثير في الولايات المتحدة الأميركية وجود ثلاثة اتجاهات سياسية قوية ستعاود الظهور مع الهندسة الوراثية، أولها رغبة الناس في معالجة

أكبر قدر ممكن من سلوكياتهم، ومن ثَمّ التقليل من مسؤوليتهم عن أفعالهم، والثاني هو ضغوط أصحاب المصالح الاقتصادية القوية للمساعدة في هذه العملية كالمدرسين والأطباء ومزودي الخدمات الاجتماعية.

وأما الاتجاه الثالث فهو ينزع إلى توسيع المجال العلاجي ليشمل عددا أكبر من الحالات باستمرار، وهذا كله يدعو إلى القلق حول ما إذا كانت التقنية الحيوية الحديثة ستتحول عما قريب إلى عمل يوفر طرقا بيولوجية مختصرة جديدة وقوية للوصول إلى أهداف لائقة سياسيا.

وهناك سبيل ثالث ستؤثر به التقنية الحيوية المعاصر على السياسة، وهو إطالة الحياة، ما يستتبع ذلك من تغيرات ديموغرافية واجتماعية، وكان من بين أعظم إنجازات الطب بالولايات المتحدة الأميركية في القرن العشرين ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة من 48.3 سنة للنساء عام 1900إلى 79.9 سنة عام 2000.

كان علم الشيخوخة، أي دراسة عملية التقدم في السن، هو واحد من الميادين الأكثر تأثرا بالتطورات في علم الأحياء الجزيئية، فإذا كان هناك سبيل وراثي للخلود فإن السباق للعثور عليه قد بدأ بالفعل في أروقة صناعة التقنية الحيوية، عندما قامت شركة جيرون باستنساخ براءة اختراع وتسجيلها للجين البشري للتيولوميراز.

كما أنها تملك برنامج نشطا يستهدف الخلايا الجذعية الجنينية، هي خلايا الجنين في أولى مراحل تطوره، وتمتلك الخلايا الجذعية القدرة على التحول إلى أي خلية أو نسيج بالجسم، ومن ثمّ تعد بإنتاج أجزاء جديدة تماما من الجسم تحل مكان تلك التي تبلى بفعل عملية الشيخوخة.

وقد أدى ارتفاع مستوى العمر إلى نشوء قضايا متعلقة بالتقاعد والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي لكبار السن، وبالطبع فإن للمسألة أبعادا سياسية، فماذا على سبيل المثال لو بقي فرانكو ديكتاتور إسبانيا على قيد الحياة؟

وفي مجال الهندسة الوراثية فإن التقنية الحيوية المعاصرة لا تزال بعيدة عن القدرة على تعديل الجينات البشرية بالطريقة التي تعدّل بها جينات الذرة على سبيل المثال، فالجينيوم البشري يتكون من نحو ثلاثة مليارات زوج من القواعد.

ولا يعني التعرف البسيط على الجينات الموجودة في الجينوم أن أحدا يعرف مهمة هذه الجينات، لكن الخطوة الأولى نحو منح الآباء قدرا أكبر من التحكم في التركيب الوراثي لأبنائهم لن تأتي من الهندسة الوراثية، بل من التشخيص والتحري الوراثي، فقد أمكن فحص العيوب الخلقية في الأجنة مثل التليف الكيسي.

وستكون الجائزة الكبرى للتقنية الوراثية الحديثة هي «طفل بحسب الطلب» أي أن اختصاصيي الوراثة عندما يتمكنون من تحديد الجين الخاص بصفة الذكاء والطول ولون الشعر والعدوانية أو احترام الذات يمكنهم أن يستخدموا هذه المعرفة لصنع نسخة أفضل من الطفل.

وبعيدا عن الجدل في هذا المجال وفرصه التقنية والأخلاقية والقانونية فإن ما تحقق من تطور في التقنية الوراثية وعلم الأدوية العصبية وزيادة سنوات الحياة ستؤثر كثيرا على سياسات القرن الحادي والعشرين.

تستمد الحقوق من جهة المبدأ من ثلاثة مصادر: الحقوق الإلهية، والحقوق الطبيعية وما يمكن للمرء أن يسميه الحقوق الوضعية المعاصرة التي توجد في القانون وفي العرف الاجتماعي.

وأبسط وسيلة لتحديد مصدر الحقوق هي أن ننظر حولنا لنرى ما يعتبره المجتمع نفسه حقا، من خلال قوانينه وإعلاناته الأساسية، وقد أدت المؤسسات البشرية المتطورة والترتيبات الثقافية إلى إنتاج مواقف إنسانية وأخلاقية متباينة، لكن الطبيعة تضع قيودا على أنواع التعديل الذاتي التي أمكن تحقيقها حتى الآن.

وبعد مائة عام من وفاة نيتشه لم نستوعب بعد سوى القليل مما تنبأ به عن الإنسان المتفوق، وذات مرة وبخ نيتشه جون ستيورات ميل ووصفه بأنه «ساذج» لأنه اعتقد أنه من الممكن أن يمتلك الفرد ما يشبه الفضيلة المسيحية في غياب الإيمان برب المسيحيين. ومع ذلك ففي أوروبا وأميركا اللتين أصبحتا علمانيتين ما زالت هناك بقية من إيمان بمفهوم الكرامة الإنسانية الذي اقتلع حاليا من جذوره الدينية تماما، فالنظام الأخلاقي بقي متماسكا وقويا بعد التخلي عن الدين في الغرب لأن النظام الأخلاقي ينبع من داخل الطبيعة البشرية ذاتها، وليس شيئا تفرضه الثقافة على الطبيعة البشرية.

بعض التقنيات الحيوية الحديثة يثير الرعب منذ البداية، ويخلق إجماعا فوريا على الحاجة لإقامة ضوابط سياسية على تطويرها واستخدامها، وتبدو بعض التقنيات الحديثة الأخرى أكثر لطفا بكثير، ومن ثمّ فلن تخضع إلا لقليل من التنظيم.

ويجب على الدول تنظيم التقنية وتطويرها واستخدامها سياسيا، وإنشاء مؤسسات تقوم بالتمييز بين التطورات التقنية التي تعزز الازدهار البشري، وبين تلك التطورات التي تمثل تهديدا للكرامة والرفاهية الإنسانية.

ولكن هل يمكننا التحكم في التقنية؟ يتساءل فوكوياما، ويجيب بأن الطريقة الوحيدة للتحكم في انتشار التقنية هي إيجاد اتفاقيات دولية بشأن القواعد المقيدة للتقنية، وفي غياب مثل هذه الاتفاقيات الدولية فإن أي أمة تختار تنظيم نفسها ستمنح ببساطة الفرصة للدول الأخرى لتتفوق عليها. فهناك الكثير من التقنيات الخطرة أو المثيرة لجدل أخلاقي، التي أخضعت للسيطرة السياسية الفعالة، فقد قام المجتمع الدولي بتنظيم إجراء التجارب على البشر، ورغم الزلات التي تقع فإن المجتمع الدولي قادر في الواقع على فرض قيود فعالة على الطريقة التي يتم بها إجراء البحوث العلمية، بطرق توازن بين الحاجة لإجراء الأبحاث واحترام كرامة البشر الخاضعين لتلك الأبحاث.

ويفترض كثيرون أن عالم ما بعد البشرية سيكون أفضل في الحرية والمساواة والرخاء والرعاية والتعاطف والرفاه والصحة والذكاء، ولكنه أيضا قد يزيد الصراعات الاجتماعية. إن الحرية الحقيقية تعني حرية المجتمعات السياسية في حماية أغلى قيمها، وتلك الحرية التي نحتاج إلى ممارستها في ما يتعلق بثورة التقنية الحيوية اليوم.

يقدم كتاب «مستقبل العلوم خلال النصف الأول من القرن 21» 25 مقالة تدور حول ما سيشهده مجال العلوم والتكنولوجيا من تقدم، وتركز على التطورات التي تؤثر في حياة جميع الناس، مثل أبحاث الخلايا الجذعية، والاستنساخ، وسلسلة الجينوم البشري، والذكاء الاصطناعي، وعلم الأحياء الفلكية، والحوسبة الكمية، ويلاحظ محرر الكتاب جون بروغمان أن اضطرار العلماء إلى الكتابة بلغة يستطيع زملاؤهم ممن ينتمون إلى علوم أخرى فهمها يتيح للقراء أصحاب الخلفية التعليمية العامة اللحاق بالركب، والنظر بعيون أفراد هذه الجماعة، وهم يتناولون أسئلة الساعة. والعلماء المشاركون في هذه الأعمال لا يكتبون تبسيطات بهدف تسلية الجمهور، بل يكتبون لأقرانهم في فروع العلم الأخرى، ويشركونهم في المناظرات التي نشهدها في يومنا هذا، وليس الهدف تبسيط العلم، بل محاولة تقريب آخر الأبحاث العلمية، إذ يستطيع فهمها المنتمون إلى المجتمع العلمي ذاته، وجمهور عريض على السواء[31].

ينتظم مقالات الكتاب سؤال عن الـ«50 عاما المقبلة» في مختلف المجالات التي ينتمي إليها واضعوها، كيف ستغير الإنجازات العلمية على مدى نصف القرن المقبل؟ ما التطورات التي يمكننا توقعها في كل مجال أو علم معين، وكيف يمكنها أن تؤثر في فروع العلم الأخرى وتسمو فوقها؟ أي التوقعات الحالية لن يتحقق، وأيها سيمثل تحولات مفاجئة في الإدراك. وهؤلاء العلماء المشاركون، هم: علماء الأحياء ريتشارد داوكينز، وبول دبليو، وبرايان جودوين، وستيوارت كاوفمان، وروبرت سابودسكي، والكيماوي بيتر أتكينز، وعلماء النفس بول بلوم، وميهالي شيكزنتميهالي، ونانسي أتكوف، وأليسون

جونبيك، وجوديت ريتش هاريس، وجوفري ميلر، وعالم النفس والكمبيوتر جون إتش هولاند، وعالم النفس الباحث في الذكاء الاصطناعي رودني بروكس، والرياضيان إيان ستيوارت، وستيفن ستروجاتز، والفلكي مارتن رينز، وعالما الفيزياء النظرية بولد ديفيتز، ولي سمولين. ويقسم الكتاب إلى قسمين، أحدهما «المستقبل نظريا» يتناول التقدم المتحقق في علم الكونيات، واستخدام النظم غير الواقعية والافتراضية في الرياضيات، والاتجاهات الجديدة في نظرية التعقيد، والتأملات في معنى أن يكون الشيء حيا، وفي كيفية تعلمنا وتفكيرنا وطبيعة وعينا وشعورنا وفي ما إذا كنا وحدنا في هذا الكون تمثل صورة فريدة من صور الذكاء. ويغطي القسم الثاني «المستقبل عمليا» موضوعات من قبيل سلسلة الحمض النووي، وماذا سنعرف عن أنفسنا من خلاله، واستكشاف المريخ، والبحث عن حياة خارج كوكب الأرض، وسيطرتنا على المادة، وتفاعلنا الحميم مع آلاتنا، خاصة الحواسيب، والتصورات المستقبلية للفضاء المعلوماتي، وعلم الأعصاب، وطريقة تربيتنا لأطفالنا وآفاق مواصلتنا لرفاهتنا البدنية والذهنية. المستقبل نظريا يعرض لي سمولين (مستقبل طبيعة الكون) الأسئلة الكبرى في السنوات الـ 50 الماضية، وهي: ما طبيعة القوة الكبيرة التي تحافظ على تماسك الأنوية الذرية؟ وما طبيعة القوة الضئيلة المسؤولة عن الانحلال الإشعاعي؟ هل نظرية الحالة المستقرة الخاصة بالكون على صواب، أو هل كان هناك انفجار كبير على النحو الذي تكهّن به جامو وغيره؟ هل للبروتونات والنيوترونات أي بنية داخلية؟ لم للبروتون والنيوترون كتلتان مختلفتان اختلافا طفيفا في حين أن الإلكترون أخف كثيرا من أي منهما؟ ولم لا توجد كتلة للنيوترينو؟ وما الميون، ومن الذي رتّبه؟ ما العلاقة بين النسبية العامة ونظرية الكم؟ ما الطريقة الصحيحة لفهم نظرية الكم؟ يقول سيمون إننا نعرف الإجابة عن الأسئلة الأربعة الأولى، وإن كنا نواصل طرحها، ولم ننسها، وما زلنا نحاول الإجابة عن الأسئلة الثلاثة الأخيرة. ويتوقع مارتن ريز (التحديات الكونية: هل نحن وحدنا وأين؟) أنه سيكون في السنوات القليلة المقبلة ممكنا دراسة سطح

المريخ وزحل وغيرهما من الكواكب والأقمار في المجموعة الشمسية بواسطة أسطول من المجسات الفضائية الممكن إرسالها. لقد أمضى آينشتاين السنوات الـ 30 الأخيرة من عمره باحثا عن نظرية موحدة توفق بين نظرية الجاذبية (النسية العامة) ومبدأ الكم الذي يحكم العالم المصغر للجزيئات دون الذرية، ولكنه لم يتوصل إلى نتائج مجدية، وربما نتوصل يوما ما إلى نظرية مقنعة تقول لنا ما إذا كانت هناك أكوان متعددة أم لا، وإذا ما كان بعض ما يسمى قوانين الطبيعة مجرد قوانين داخلية محدودة في رقعتنا الكونية حتى قبل أن نتوصل إلى مثل هذه النظرية، يمكننا اختبار ملاءمة «الانتخاب الإنساني» بطرح سؤال عمّا إذا كان كوننا الفعلي نموذجا للمجموعة الفرعية التي يمكن أن نكون نشأنا فيها. وفي علم الرياضيات يتوقع إيان ستيوارت (رياضيات عام 2050) أنه سيشهد ثورات كبرى، بفعل التأثير المتزايد للكمبيوتر والتحديات الجديدة التي تطرحها العلوم البيولوجية والقطاع المالي، ولكن التنبؤ الوحيد المأمون هو أن كثيرا منها سيكون من النوع الذي لا يمكن التنبؤ به. تستمد الرياضيات قوتها من ائتلاف مصدرين، العالم الحقيقي والخيال البشري، وقد وضع ديفيد هيلبرت شيخ الرياضيين في عصره 23 مسألة مهمة ليتم حلها مستقبلا، وتم حسم معظمها الآن، وهذا يؤشر على التقدم في الرياضيات، وبعض هذه المسائل ظل معضلة محيرة لمئات السنين، وقد عرض معهد كلاي للرياضيات في كيمبردج بولاية ماساتشوسيتس عام 2000 سبع جوائز قيمة؛ الواحدة منها مليون دولار أمريكي تمنح لمن يجد حلولا لسبع مسائل رياضية عسيرة مستعصية على الحل، ويتوقع ستيوارت أن معظم هذه المسائل سيحل في أثناء الـ 50 سنة المقبلة. وسوف يتأصل في رياضيات عام 2050 الميل إلى استخدام الكمبيوتر كمساعد تفسيري في البراهين، وستوجد أنظمة «لا واقع افتراضي» تمكن الرياضيين من «زيارة» بنى مفاهيمية مجردة مثل الهندسات اللاإقليديسية أو سلاسل الأعداد الأولية العملاقة والتحكم بها كما يريدون دون جهد يذكر، تماما كما نستخدم اليوم الآلات الحاسبة في الأعمال الحسابية، وسيرتبط علم الرياضيات كثيرا

بفيزياء الكم، وأما ما سيكون أعظم أثرا وأكثر راديكالية فهي الرياضيات المستلهمة من العلوم الحيوية، وهي الرياضيات الحيوية، وستكون لدينا بحلول عام 2050 نظرية رياضية قوية حول الظواهر الناشئة والديناميكا عالية المستوى للأنظمة المعقدة، وستؤدي إلى مفاهيم لم تخطر على بال حتى الآن، ولكن ستؤدي إلى فهم جديد لمحدودية النمذجة الرياضية في العلم، وستحدث ثورة في الرياضيات المالية والتجارية من خلال التخلي عن النمذجة «الخطية» الحالية وإدخال نماذج تعكس بنيتها الرياضية العالم الحقيقي بدقة، وستساعدنا الرياضيات على فهم أنماط الكون من منظور هذه الأنماط نفسها، وليس فقط من منظور مليارات الأرقام المتراقصة التي تنشأ عنها هذه الأنماط وكأنها نوع من المعجزات. وفي محاولته لدراسة الحاضر واكتشافه كاملا قدر المستطاع يرى برايان جودوين (في ظل الثقافة) أن ما يبرز بوضوح اليوم هو التحالف القوي بين العلم والتكنولوجيا والأعمال، الذي أسفر عن ثقافة عالمية تستند مبادئها الرئيسة إلى التنبؤ والسيطرة والابتكار والإدارة والتوسع، أما مرتكز هذه المبادئ فهو العقلانية والقوة اللذان دافع عنهما فرنسيس بيكون باعتبارهما السبيل إلى فهم الطبيعة، واستخدام تلك المعرفة لتحرير الإنسان من الرقّ، وقد نجحت هذه الاستراتيجية نجاحا غير عادي، وأصبحنا نملك بالفعل وسائل تحرير البشر من الجوع والفقر بتوليد الثروة والسلع، ولكنا أيضا انزلقنا على خلاف المتوقع إلى هوة عصر مظلم بسبب التلوث والنزف في الموارد والتغير المناخي. ويشير هنا إلى أحد العناصر التي انضمت إلى الأجندة العلمية، وهي أصل الوعي وطبيعته، ومحاولة الإجابة عن السؤال «من أين يأتي الوعي؟ ومن أين تأتي المشاعر؟». المستقبل عمليا في تساؤله عما هو آت وكيفية التنبؤ به يقرر جون إتش هولاند أن من المحتمل أن يكون المصير لهذه التنبؤات إن لم يكن المتنبئ نفسه محفوفا بالمخاطر، ولكنه كما يقول تحدّ يصعب تجاهله، وبرأيه فإن أهم عامل في دقة التنبؤ هو مستوى التفاصيل، وفي مهمته للتنبؤ يبدأ بوصف التغيرات التكنولوجية المرجح حدوثها في مجالات عدة متشابكة مثل

الحوسبة والروبوتية والبيولوجيا والنقل واستكشاف الفضاء، ثم يستنتج بعض التأثيرات الناجمة عن هذه التغيرات، أي تأثيرها على السكان والتخطيط والتعليم والخصوصية والطب وعصر جديد من الاستكشاف. ستؤدي عمليات الدمج والتصغير والتطوير في الحواسيب إلى اختراع جهاز اتصال عالمي في حجم ساعة اليد، يضم كاميرا فيديو وكمبيوتر وجهاز تحريك صور وجهاز تحديد موقع وكمبيوتر محمول وشاشة عرض ثلاثية الأبعاد، ويوفر خيارات تحكّم شاملة، وسيكون انتشار هذا الجهاز بمثل شهرة ساعة اليد، وستطور برامج الكمبيوتر نحو مزيد من المرونة والذكاء والتعلّم بالمستوى الذي يتمتع به البشر أو يقترب منه أو يشبهه، وسيكون هناك تأكيد مستمر على البرامج التي تعدل ذاتها بناء على التجربة لأجل الوفاء بالمتطلبات الخاصة بكل مستخدم على حدة. ويؤدي ذلك في الحياة والتطبيق إلى تدهور وسط المدينة، والتقلبات في التجارة العالمية والطب وسائر مجالات الحياة، وربما تختفي وسائل العلاج التي كانت متبعة في القرن الـ 20، فسيؤدي تطور فهمنا للحياة والمرض وتطوير الأجهزة وتصغيرها إلى ثورة في العلاج والطب، وفي مجال النقل الذي تأخر فيه التغيير، فقد حررت السيارات التي ظهرت في القرن الـ 20 من الارتباط بالمكان، ولكنا ما زلنا نعاني من اكتظاظ الطرق، وربما يمكن تطوير وسائل للنقل خالية من الضوضاء وأقل تلوثا وأقل تكلفة. ويرى هولاند الآن الأولوية القصوى على مستوى الـ 50 عاما المقبلة هي تقليص عدد السكان إلى مستوى يتلاءم مع الموارد، ولمواجهة نقص الإنتاج الغذائي وتقلص الغابات والنقص في الطاقة، وهناك مشكلة أخرى وهي الخصوصية وحرية السلوك دون مراقبة، فالقدرة العالية على تصوير الفيديو والتواصل السريع تحول كل إنسان إلى مراسل إخباري، ورغم ما في ذلك من إيجابيات مثل مواجهة الجرائم والمظالم، ولكن الحرية الشخصية أصبحت مهددة بالانتهاك والتطفل. وسيساعدنا تطور علم الأحياء على التحكم بالمرض والتحرر من الألم، وتقوية المناعة ضد المرض وفي المقابل ربما يكون ممكنا شنّ حروب بيولوجية،

ووقوع أخطاء في الهندسة الوراثية. ويتوقع رودني بروكس (اندماج الجنس البشري والآلات) أن الـ 50 سنة المقبلة تحمل تهديدا كبيرا للإنسانية، وقد تنشب حروب فكرية ودينية، وفي المجال التقني فإنه يتوقع أن تجري عمليات دمج للتكنولوجيا بجسم الإنسان، وسيكون ممكنا زراعة أجهزة بصرية وسمعية وغيرها تؤدي وظائف أعضاء الجسم أو تطورها، وسيكون ممكنا التواصل مع أجهزة الكمبيوتر أو الأجهزة المحوسبة بمجرد التفكير أو بجهد قليل جدا، ويساعد ذلك المصابين بالشلل والإعاقات الشديدة على التواصل وأداء كثير من الأعمال، ويمكن زرع رقاقات داخل الأجسام لتوجيه الأعصاب والتحكم بالوظائف الأساسية لدى المصابين بالسكتة الدماغية والشلل الرعاشي (باركنسون) والشلل الرباعي. وسنبدأ في تحقيق تحسينات بيولوجية في جسم الإنسان، وقد نمتلك قدرات بيولوجية جديدة يبدو بعضها اليوم خياليا، مثل تطوير الذاكرة، والتحكم بالجنين من في ذكائه وقدراته وطوله وشكله، وستنشر قطع الغيار البشرية لتعديل الأجسام وتعويض النقص والفقد في أجسام الناس، وستستخدم الكائنات المعدلة في تطوير المصانع. ومع استمرار العمل العلمي والتقني ستواجهنا دائما المجموعة نفسها من الأسئلة المزعجة، ما معنى أن تكون حيا؟ ما الذي يجعل شيئا ما إنسانا؟ وما الذي يجعل شيئا ما «شبه إنسان»؟ ومن هو الإنسان السوبر؟ وما التغيرات التي يمكن أن نقبلها في الإنسانية؟ هل من الأخلاق التغيير في الحياة البشرية؟ وهن الأخلاق التغيير في الحياة البشرية بطرق تصحيحية معينة؟ ومن سيضع معايير التصحيح؟ ومن سيضع معايير «الحياة» «البشرية»؟ وما المسؤولية التي سيتحملها العلماء تجاه أشكال الحياة التي سيتلاعبون بها أو يعدلونها؟ هل سنزداد ذكاء؟ يتساءل روجر سي. شانك، هل الذكاء مطلق؟ هل يزيد ذكاء الجنس البشري بمرور الوقت؟ ستزداد قدرة وسهولة حصول الإنسان على المعلومات، وبزيادة قدرة الآلات على توفير الإجابات والمعلومات والعمليات الفكرية والعلمية، وستحل المدارس الافتراضية محل المؤسسات الحالية، وتجذب إليها الطلبة بسبب ما

تمنحه من خبرات ومعارف، وقد يمكّن ذلك الطلاب من الالتحاق بالجامعات قبل الـ 18 بفترة طويلة، وعلى أي حال فإن التعليم في معناه العميق كان يعني دوما العمل وليس المعرفة، وقد يعود هذه المعنى من جديد، فيتلقى الإنسان الخبرة اللازمة التي يحتاج إليها ويعمل على أساسها بلا حاجة إلى أنظمة تعليمية شاملة ونمطية، هل سنصبح مجتمعا أكثر ذكاء بفضل هذه الابتكارات؟ ربما لا نكون أكثر ذكاء ولكن خبراتنا ومعارفنا ستكون أكثر. وفي مجال السيطرة على المرض يتوقع بول دبليو. إيوالد أنه بات محتملا في السنوات القليلة القادمة معرفة أسباب كثير من الأمراض ومن ثَمّ معالجتها، ومن هذه الأمراض المتوقع السيطرة عليها: السكري، والسرطان، والزهايمر، وانفصام الشخصية، والاكتئاب، ولكنا سنظل نواجه في الـ 50 عاما المقبلة المرونة الجينية للفيروسات، فالفيروس المتسبب بمرض نقص المناعة «الإيدز» يتمتع بمرونة جينية تمكنه من تطوير مقاومته لمضادات الفيروس والإفلات من محاولات العلاج والمقاومة.

الكتاب يثير الأسئلة أكثر من الإجابات ويمنح التوقعات أكثر من المؤكد، ولكنها لم تعد قضية ترفيه وإنما تمس حياتنا ومصائرنا وأعمالنا، وعليه فإن الثقافة العلمية المتقدمة والمعقدة تتحول إلى حياة يومية وثقافة شعبية تؤثر في الأعمال والقرارات والموارد، وليست الأهمية المقصودة هنا هي المعارف والآفاق المعرفية، ولكن في الحث على المتابعة والتفكير الدائم في التحولات الناشئة عن التقدم العلمي والمصاحبة لها، والتي تغير حياتنا ومواردنا وأفكارنا، وكل شيء تقريبا.

المراجع

1. تاريخ التكنولوجيا في العالم. تأليف: دانيال آر. هيدريك ترجمة: أحمد حسن مغربي. كلمة (هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث)، أبو ظبي، 2010.
2. أسلحة، جراثيم، وفولاذ. تأليف: جارد دايموند. ترجمة: مازن حماد. مراجعة: محمود الزواوي. الأهلية للنشر والتوزيع، عمان. الطبعة: الأولى، 2007.
3. طريق الحرير. تأليف: إيرين فرانك وديفيد براونستون. ترجمة: أحمد محمود. المركز القومي للترجمة، القاهرة.
4. إيلاف قريش «رحلة الشتاء والصيف». تأليف: فيكتور سحاب، بيروت الدار البيضاء: لمركز الثقافي العربي، 1992.
5. التجار والإيمان.. ثقافة المسلمين وتجارتهم في المحيط الهندي. تأليف: باتريشيا ريسو ترجمة: أحمد عبد العزيز العباسي أبو ظبي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، كلمة، 2010.
6. التوابل التاريخ الكوني. تأليف: فريد كزارا. ترجمة: ايزاميرالدا حميدان، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث (كلمة).
7. تاريخ الملح في العالم. تأليف: مارك كيرلانسمي: ترجمة: أحمد حسن مغربي: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2005.
8. النظم البريدية في العالم الإسلامي قبل العصر الحديث. تأليف: آدم ج. سيلفرشتاين. ترجمة: عزيز صبحي جابر، كلمة، أبو ظبي، 2010.
9. أصل الأشياء. تأليف: يوليوس ليبس، ترجمة كامل إسماعيل، دار المدى، 2006.
10. المدينة عبر العصور. تأليف: لويس ممفورد، القاهرة: المركز القومي للترجمة.
11. قصة موجزة عن المستقبل، تأليف: جاك أتالي، ترجمة: نجوى حسن، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013.

12. عصر الثورة (1789 – 1848). تأليف إريك هوبز باوم. ترجمة: فايز الصياغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2007.
13. عصر رأس المال. تأليف: إريك هوبز باوم. ترجمة: فايز الصياغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة.
14. عصر الإمبراطورية. تأليف: إريك هوبز باوم. ترجمة: فايز الصياغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة.
15. عصر التطرفات. تأليف اريك هوبز باوم. ترجمة: فايز الصياغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة.
16. التحول الكبير – الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر. تأليف: كارل بولاني. ترجمة: محمد فاضل طباخ. بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2009.
17. أوروبا ومن لا تاريخ لهم. تأليف: إريك وولف. ترجمة: فاضل جتكر. المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2004.
18. صعود المال: التاريخ المالي للعالم. تأليف: نيال فيرغسون، ترجمة: محمود عثمان حداد
19. The Ascent of Money: A financial History of the World Washington Rules: America’s Path to Permanent War
20. https: //ar. unesco. org/courier/2018-3/lexicon-artificial-intelligence
21. ثورة لم تنتهِ.. حواسيب محورها الإنسان وما يمكن أن تؤديه لنا، مايكل ديرتوزوس، ترجمة: مصطفى إبراهيم فهمي، مراجعة: وائل معلا. المنظمة العربية للترجمة، بيروت. الطبعة الأولى، 2006.
22. انظر كتاب مايكل هيل «أثر المعلومات في المجتمع: دراسة لطبيعتها وقيمتها واستعمالها» الذي صدر في عام 2004 مترجما إلى العربية عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبو ظبي.

23. تحول السلطة والموارد، تأليف: ألفين توفلر، ترجمة: لبنى الريدي، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1995.

24. صدمة المستقبل: المتغيرات في عالم الغد. تأليف: ألفين توفلر. ترجمة: محمد علي ناصيف. القاهرة، الجمعية المصرية لنشر الثقافة والمعرفة، 1974.

25. حضارة الموجة الثالثة. تأليف: ألفين توفلر، ترجمة: عصام الشيخ قاسم. بنغازي (ليبيا) الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1990.

26. الكينونة والشاشة: كيف يغير الرقمي الإدراك. تأليف: ستيفان فيال. ترجمة: إدريس كثير. المنامة: هيئة البحرين للثقافة، 2018.

27. الثورة بلا قيادات، كيف سيبادر الناس العاديون إلى تولي السلطة وتغيير السياسة في القرن الحادي والعشرين. تأليف: كارن روس. ترجمة: فاضل جتكر، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2017.

28. المستقبل الأقصى: أهم الاتجاهات التي تعيد تشكيل العالم في السنوات العشرين القادمة، تأليف: جيمس كانتون، دار العين، 2012.

29. https://www.nytimes.com/2014/06/29/books/review/the-fourth-revolution-by-john-micklethwait-and-adrian-wooldridge. html

30. عالم حار ومسطح ومزدحم، تأليف: توماس فريدمان، ترجمة: هاني تابري ونورما نابلسي، أكاديميا ومؤسسة محمد بن راشد المكتوم، 2016.

31. مستقبلنا بعد البشري، عواقب ثورة التقنية الحيوية. تأليف: فرانسيس فوكوياما. ترجمة: إيهاب عبد الرحيم محمد. أبو ظبي، مركز للدراسات والبحوث الإستراتيجية. الطبعة الأولى، 2006.

32. الخمسون سنة المقبلة: مستقبل العلوم في منتصف القرن 21- مؤلف جماعي، تحرير: جون بروغمان. ترجمة: فاطمة غنيم، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2009.

من اليقين إلى الشك.. فلسفة الشبكية

«فِي الْبَدْءِ كَانَ الْكَلِمَةُ، وَالْكَلِمَةُ كَانَ عِنْدَ اللهِ، وَكَانَ الْكَلِمَةُ اللهَ. هذَا كَانَ فِي الْبَدْءِ عِنْدَ اللهِ. كُلُّ شَيْءٍ بِهِ كَانَ، وَبِغَيْرِهِ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِمَّا كَانَ. فِيهِ كَانَتِ الْحَيَاةُ، وَالْحَيَاةُ كَانَتْ نُورَ النَّاسِ، وَالنُّورُ يُضِيءُ فِي الظُّلْمَةِ، وَالظُّلْمَةُ لَمْ تُدْرِكْهُ... كَانَ النُّورُ الْحَقِيقِيُّ الَّذِي يُنِيرُ كُلَّ إِنْسَانٍ آتِيًا إِلى الْعَالَمِ. كَانَ فِي الْعَالَمِ، وَكُوِّنَ الْعَالَمُ بِهِ، وَلَمْ يَعْرِفْهُ الْعَالَمُ».

إنجيل يوحنا

سواء كانت الفلسفة تعني المبادئ والأفكار الأساسية للعلوم والمؤسسات، أو كانت منظومة معرفية مستقلة لإدراك حقائق الأشياء، والإحاطة بمعنى الحياة والوجود والموت فإنها تأخذ أبعادا وتحولات جديدة في عصر الشبكية. إذ تسود العالم حالة عدم يقين؛ ليس فقط بسبب الانتقال والتحولات، لكن لأن العلوم والتقنية الجديدة في مضاهاتها للإنسان تكون غير يقينية، إذ تصمم البرامج والروبوتات غير مكتملة لكنها تعلّم نفسها وتكتشف أخطاءها، هكذا يتحول عدم اليقين إلى مورد وفلسفة حياة، وحتى في السياسة والاجتماع يكون عدم اليقين مؤسسا للأنظمة والعلاقات والعيش معا؛ باعتبار أن أحدا لا يعرف ولا يملك الصواب، وليس لدى الناس سوى أن يتقبلوا بعضهم بعضا ويُنشئوا بثقافة التنوع والاختلاف اتجاهات جديدة في السياسة والحياة والفكر.

وفي ظل عدم اليقين وغياب الحقيقة وتغيرها ستصعد بالتأكيد الاتجاهات الفلسفية التي تنظر إلى الحقيقة من هذا الجانب، وتنسحب نظريات المعرفة التامة، ولا يعود فقط نقص المعرفة هو سبب غياب المعرفة، بل يكون التغير هو الحقيقة الأساسية، ويعبر إدراكنا للحقيقة عن اللحظة التي جرى فيها هذا الإدراك، ويمتد هذا التغير أو الزوال إلى السلع

والمنتجات والأبنية؛ إذ يجب أن تكون قابلة للتعديل والمراجعة. وتزيد أهمية الدراسات المستقبلية وملكات الخيال والإبداع، إذ يكون الخيال والاستشراف هو أفضل ما يقود الناس والمنتجات والمؤسسات والأسواق، ويكون المستشرفون والمبدعون الأكثر أهمية في الأعمال والمجتمعات. وقد يبدو ذلك عودة بتقنيات ومعارف متقدمة إلى أزمان قديمة عندما كان الشعراء والعرافون يحتلون موقعا مهما ومتقدما في المجتمعات، لكن متنبئي وشعراء المستقبل مرشدون معرفيون وروحيون وملهمون يساعدون الأفراد والمجتمعات على تنظيم معرفتهم ومهاراتهم وتحويلها إلى موارد وحياة أفضل.

إن الإنسان رغم أنه كائن مفكر؛ لكنه أيضا تحركه دوافع روحية ونفسية وأهواء ومصالح غير عقلانية لا يمكن تنظيم حياته وأفكاره واتجاهاته وفق قواعد علمية وعقلانية منضبطة، ولكن يجب إدراك هذا العالم المشهود والحقائق المحيط به أخذا بالاعتبار كل ما يكون الإنسان ويحركه ويؤثر فيه، هكذا فإن إدراك القيم الأساسية المنشئة للفلسفة؛ الحق (تمييز الصواب من الخطأ) والخير (تمييز الضار من النافع) والجمال (تمييز القبيح من الحسن) تمضي باتجاه متعدد وغير يقيني، وبالطبع فهذا ليس جديدا في الحياة الإنسانية وتاريخ العلوم والأفكار، لكن الجديد (ربما) أن عدم اليقين ينشئ منظومة معرفية وحياتية قائمة على عدم اليقين باعتباره فضيلة وأساسا للموارد والحقيقة نفسها، وليس ضريبة لا مفر منها!!

وكما أعيد تعريف أو إنشاء أفكار وقيم مؤسسة للفلسفة؛ مثل العدل والحرية والمساواة والكرامة، فلا بد أن يعاد تعريف هذه القيم العليا المؤسسة وفق التجارب الإنسانية الجديدة، ففي هذه المساواة التي تنشئها الشبكية يتغير معناها أيضا، كما تغيرت من قبل، فلم تكن الحرية بمعناها المتداول اليوم والذي يبدو بديهيا تحمل المعنى نفسه قبل النهضة المرافقة للصناعة، لم تكن في واقع الحال سوى عكس العبودية أو الرقّ، ولا تجد من معنى لمفهوم «حرّ» في التراث سوى أنه ليس عبدا. والأمر نفسه ينطبق على مفاهيم واتجاهات تبدو اليوم راسخة وبديهية، مثل حقوق الإنسان، والتعذيب، والبيئة، وعمل المرأة

وتمكينها، وضرب الأطفال في البيوت والمدارس، وتنظيم الأسرة، ثمة قائمة طويلة يصعب الإحاطة بها من القيم والأفكار والتشريعات السائدة اليوم لم تكن معروفة أو متقبلة، فلم يكن في مقدور المرأة في الأردن أن تطلب الطلاق قبل عام 2001 إلا في ظروف وحالات قليلة جدا، وكان ضرب الأطفال متقبلا بل ومطلوبا، لكنه تحول إلى جريمة، وصارت الاعتبارات البيئية مكونا تشريعيا وأخلاقيا وسياسيا، وأما العبودية فهي قصة طويلة، فلم يكن ممكنا القضاء على هذا السلوك المشين لولا التقنيات الزراعية والصناعية الحديثة، ولم يتحول الرق والاتجار بالبشر إلى جريمة إلا قبل فترة قصيرة بالنسبة لتاريخ الإنسانية الحافل بالطبقية والاستغلال والقتل والتعذيب، وأصبحت الحروب مرفوضة بعدما كانت مصدرا للاعتزاز والبطولة والمجد، كيف تحول الإنسان إلى تمجيد السلام بدلا من الحرب والقتل؟ وكيف صارت البيئة أيديولوجيا سياسية، بل وروحية أيضا؟ وكيف صار الرق جريمة؟

وبطبيعة الحال يجب أن نتساءل في الوجهة الفلسفية للحضارات والمجتمعات، ما الذي سيتحول إلى فضائل مما كان مرفوضا؟ والعكس أيضا ماذا سيتحول إلى مرفوض مما كان متقبلا أو مرغوبا؟

إن التفكير ويتبعه الذكاء والإبداع والخيال ليس سوى حيلة يواجه بها الإنسان عجزه وقصوره عن إدراك الحقائق أو حل المشكلات، وبطبيعة الحال فإن الحاجة تقلّ إلى التفكير عندما لا يكون لدينا مشكلة، فالفضيلة والتقدم في إدراك المشكلات، لأنها لا تكون «ليست موجودة» إلا في غياب الوعي بها أو العجز عن الإدراك، وفي ذلك فإننا في أزمة وجودية متلبسة، إذ يضعنا إدراك المشكلة أمام أزمة وتحديات، كما أن عدم إدراك المشكلة بما يعني عمليا عدم وجودها ومن ثم غياب الأزمة، لكنه إنجاز يشبه المصيبة!

في تأمل المبادئ والأفكار الأساسية الجديدة للحياة والموارد، أو في إدراك حقائق الأشياء والمعاني والمفاهيم التي تدور حولها الحياة المتشكلة نجد أن قيم العدالة والحرية المؤسسة للحضارة الإنسانية تتعرض أكثر من أي فترة ماضية لإعادة البحث والتأمل،

ويتبعها بطبيعة الحال جدالات طويلة ومراجعات عميقة للمجال العام المنظم لتفاعل الثقافات والأفكار والقيم، أخذاً بالاعتبار التداخل والتعدد الذي أحدثته العولمة، والفرص الناشئة عن تدفق المعرفة وتشكلها وإتاحتها، بعيداً عن المؤسسات التقليدية التي كانت تتحكم بالمعرفة مثل المؤسسات الإعلامية والتعليمية والإرشادية والدينية.

لقد شهدت المعرفة في العقود القليلة الماضية عمليات تنظيم واسعة ومعقدة، ولكنها ظلت تعمل وتتحرك في فضاء مفتوح يتجاوز المدارس والجامعات والصحف والمعابد، وتنشأ اليوم أفكار مستقلة ومختلفة تدور حول الإنسان الذي يعلم نفسه بنفسه، ويعمل بنفسه لنفسه، ويداوي نفسه بنفسه، وفي الوقت نفسه فإنها عمليات معرفية وتعليمية يحيط بها الغموض والفوضى وضعف الثقة، ولا نعرف بعد كيف ندير وننظم مجالاً عامـًا يشارك فيه جميع الناس، ففي عالم استقر على أن تعلم فئة من المتخصصين فئة أخرى من طالبي المعرفة والتعلم، يتعلم الناس اليوم معـًا، بلا وضوح أو تمايز بين المعلمين والمتعلمين، أو بعبارة أخرى فإن الطبقات الجديدة الملهمة لم تظهر بعد، ولم تعد المؤسسات والطبقات السائدة تصلح لقيادة الأجيال وإلهامها.

لكن وفي الوقت نفسه، يتسع عالم المعرفة والأفكار بسرعة هائلة ويتشكل مثل قارات تتمدد في أنحاء شاسعة ومجهولة، وصارت المعرفة السابقة لعصر الشبكية ضئيلة وضحلة ومنتهية الصلاحية، وتبدو مثيرة للسخرية والأسى جموع المثقفين والأكاديميين والباحثين والكتاب وطلبة الجامعات والدراسات والعليا، وهي تجتر معرفة صارت تاريخية، وتتجاهل أو لا تعلم عن المعارف والمهارات والأفكار الجديدة الناشئة والمتشكلة في الشبكة وحولها. هكذا يتشكل عالم جديد، وتنشأ فيه أجيال جديدة حياتها وأفكارها وقيمها، مستقلة عن عالم اليوم المتجه إلى الأفول والانحسار.

الشباب الذين يتعلمون اليوم من الشبكة مستقلين عن المدارس والجامعات، والذين يبيعون ويشترون من خلال الشبكة، بعيداً عن الوكالات والمحلات والمكاتب التجارية والمولات القائمة، ويتبادلون الآراء والمعارف والأفكار ويتحاورون ويتجادلون، بعيداً عن

الصحف والإذاعات والتلفزيونات، والذين لا يقرؤون الكتب التي تنشر والصحف التي تطبع في بلادهم، كما لا يستمعون إلى إذاعاتها وتلفزيوناتها، لكنهم في الوقت نفسه منخرطون في عمليات تفاعل ونقاش وإنتاج واستماع وقراءة وتعلم وتعليم وتصميم وبيع وتسويق ولعب وحوار، مستقلة ومختلفة عما يجري في عالم الواقع أو في مؤسسات وشبكات الجيل السابق، هم في واقع الحال ينشئون عالماً جديداً مختلفاً، ويشكلون أفكارهم وعلاقاتهم المختلفة والمستقلة عما تشكل في عمليات مركزية وتنظيمية للمجتمعات والأسر والمدارس، والحال أن ثمة حضارتين اليوم تعملان في فضاء واحد، لكنهما مختلفتان عن بعضها البعض. وحتماً فإن الحضارة الجديدة الزاحفة والمتشكلة تزيح الحضارة السائدة. وبطبيعة الحال، فإن إنساناً جديداً يظهر ويسود، ويختفي إنسان اليوم.

لا نجزم وليس لدينا اليوم سوى توقعات ومقترحات عن أخلاق العمل وما يفكر فيه الجيل القادم من المعلمين والمبرمجين والأطباء والممرضين والصيادين والحرفيين، وهي أخلاقيات لا نعرف إلى أي مدى يساهم في صياغتها وتكريسها الفلاسفة، وفي عبارة أخرى، فإننا نتوقع فلسفةً أخلاقيةً جديدةً وفلاسفةً جدداً، يقدمون أفكاراً وقيماً للمساواة والحريات والعدالة، وتنظيم العلاقات وحلّ المشكلات والخلافات، فهي في عالم طاقة الرياح، مثلاً، ليست هي في الطاقة النفطية، وفي مزارع البكتيريا وتجارتها، ليست كما هي في مزارع الإبل والبقر والغنم، يمكن أن نلاحظ مثلاً، كيف صار الأثر البيئي مرجعاً تشريعياً وأخلاقيا في تنظيم الأعمال والمؤسسات.

المعنى الجديد للوجود الإنساني

يمكن النظر إلى التقدم، على أنه وعي الإنسان وإدراكه لمعنى وجوده، فقد نشأت الحضارة وتطورت في متوالية من السعي الإنساني الدائم، لأجل أن يكون للوجود معنى. ويدير الإنسان حياته وينظمها وفق قاعدتين أساسيتين: البقاء وتحسين البقاء، والبحث والتأمل، فكل ما يفعله في الواقع وتدور حوله حياته هو أن يعيش ويتجنب الخطر والموت، وفي ذلك فإن المجهود الإنساني يتركز حول الغذاء (لقمة العيش) والدواء والسكن، وفي البحث والتأمل أنشأ المهارات والمعارف والقيم والأفكار التي تحمي وجوده وتحسنه.

لقد وجد الإنسان أن الحياة هي القيمة الأساسية والعليا، ولم يكن التاريخ الإنساني سوى «الحياة»، وكل ما لدينا من إنجازات وتقدم وحضارات ومدن وثقافات وقيم ليست في واقع الحال سوى «تقدير الحياة» ولأجل أن تتكرس هذه القيمة الأساسية عبر الأجيال جعلها الإنسان المعنى الأساسي الذي يمنحه الرضا والسعادة، ويحدد على أساسه الصواب والخطأ، والضرر والنفع، والقبيح والحسن (الحق والخير والجمال).

كان المعنى في عصر الزراعة مستمد من التضامن والانتماء والمشاركة، وفي الصناعة مستمد من العمل، لكنه في المعلوماتية يقوم على الثقة، وبالطبع فإنها رموز مختزلة لا تظهر بوضوح كيف تتشكل الموارد والأعمال ثم الثقافة والقيم المحيطة بها.

يكثف مفهوم «الثقة» معنى الوجود الإنساني الذي بدأ بالتشكل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو يعني ببساطة أن الإنسان يستمد أهميته وسعادته من ذاته وليس من خارجه، كما في مجتمعات وحضارات الصناعة؛ حيث يمنح العمل الأهمية والمعنى والشعور بالرضا للإنسان، وليس من الجماعة كما في مجتمعات وحضارات الزراعة، وفي ذلك يعود الإنسان إلى المعنى الأصلي لوجوده وحياته الذي كان يحفز الإنسان وينظم حياته منذ وجوده، ولم

يتغير هذا المعنى إلى الانتماء والمشاركة إلا عندما بدأت الزراعة قبل 15 ألف عام تقريبا، ثم تغير إلى العمل في عصر الصناعة قبل ستمائة عام على أبعد تقدير؛ إذا اعتبرنا أن المطبعة في منتصف القرن الخامس عشر تؤسس لعصر الصناعة. ولكن الإنسان على مدى مئات آلاف الأعوام قبل الزراعة كان ينشئ حياته ومعناها بما هو فرد يحمي نفسه من الخطر، ويتأمل في وجوده وفي الكون حوله.

ربما كان «السلام» هو القيمة المؤسسة للحياة الإنسانية، ويرمز إلى ذلك بقصة قتل الإنسان لأخيه الإنسان، وفي تصحيح هذا الخطأ جعل الإنسان السلام القيمة العليا لأجل الحفاظ على الحياة، وأن من يقتل نفسا فكأنما قتل الناس جميعا، وصار الناس يدفنون موتاهم في ساحة محددة منحت القداسة والاحترام، هذه القداسة التي منحت للمقابر هي في أصلها تقديس الحياة وإعلاء شأن السلام الذي يحمي الحياة ويصونها، وبدأ الناس يتجمعون في هذه الساحات المقدسة مرة أو مرتين في العام، تكون عادة في الربيع وفي نهاية الصيف، وتجري الاحتفالات والطقوس وعمليات تنظيم العمل وتخزين الطعام، والتقاضي والتفاهمات، ثم يعود كل إنسان ليمارس حياته على نحو مما يلهمه البقاء والتأمل. وكانت هذه الساحات المقدسة نواة المدن في ما بعد.

وبطبيعة الحال، فإن الأفكار الكبرى والمنشئة للأعمال والمؤسسات تتحول غالباً إلى بديهيات تتعرض غالبا للنسيان والإهمال، أو تنشأ على نحو لا تدركه المؤسسات، أو لا تريد أن تعترف به روايات وأفكار جديدة تستقل مع الزمن عن الرواية المنشئة التي لا يعود يتذكرها إلا قليل من الناس، وقد يبدو ذلك جيداً أو معقولاً ما دامت المؤسسات والقيم والأفكار تعمل لصالحنا، فلا أحد يحب تغيير فكرة أو واقع يعمل لصالحه، بل سيقاوم التغيير، لكن تحدث أزمات ومراجعات كبرى عندما تحدث تحولات كبرى أو خطيرة، مثل أن تستأثر بالمنفعة قلة من الناس، فتصير الأعمال والمؤسسات مصلحة لفئة قليلة وليس جميعهم، إن الجميع هي كلمة السر في الرواية المنشئة والمبررة للأعمال والمؤسسات

والتشريعات والقيم والأفكار، وهي ببساطة أن تعود بالفائدة على جميع الناس في مجالها، وألا تحتكرها قلة من الناس، وقد تحدث الأزمة أيضاً عندما تتغير البيئة المحيطة بالأعمال، وتنحسر الأفكار والمصالح المنشئة لها، التي لم نعد نتذكرها، هكذا تصبح العودة إلى الرؤية والرسالة مواجهة حاسمة مع الذات، لأننا نكون أمام حقائق تعمل وتغير، وربما تكون قد مضت شوطاً طويلاً ونحن لا نعرف، أو لا نريد أن نعرف.

وعلى نحو عام فإن المعنى الرئيسي الموجه للإنسان كان في مرحلة ما قبل الزراعة حين كان يعتمد في حياته وبقائه على الصيد وجمع الثمار، هو القدرة على البقاء حياً، لكنه في تأمله العميق للحياة ومعناها أنشأ الساحات العامة، التي كان يدفن فيها الموتى ويلتقي فيها الناس موسمياً للاحتفال والبهجة وتنظيم الأعمال وتخزين الطعام، والكهوف التي كان يلجأ إليها للتأمل والعبادة (وليس الإقامة فيها)، وفي ذلك فقد أسس للمدينة التي تشكلت حول الساحات العامة، وتؤشر الرسوم على جدران الكهوف في جمالها ودقتها على المعنى العميق للحياة الذي شُغل به الإنسان.

وأسست الوفرة الناشئة عن تربية المواشي والزراعة والصناعات الغذائية (الثورة الزراعية) لازدهار القرى المستقرة ثم المدن، وصار العدل هو المعنى الأساسي المنظم للحياة والمجتمعات، وهكذا تشكلت المؤسسات السياسية والقضائية، وصارت القيادة مستمدة من القوة والشجاعة والكرم، صار معنى الإنسان أو قيمته بخدمة المجتمع وحماية الناس، وتتشكل القيادات والنخب حول هذا المعنى.

وفي الثورة الصناعية، حين استقل العلم عن الحكام والأرستقراطيين والمؤسسات الدينية، وصار جزءاً من الأسواق والأعمال، صار المعنى مستمداً من العمل، إذ يتقدم الإنسان بما يحصل عليه من مهارات ومعرفة أو ما يضيف إلى حياة الناس ومواردهم، والحال أن الدول والمجتمعات الحديثة والمؤسسات المنبثقة عنهما تدور حول «العمل»، بما هو قيمة مركزية للحياة ومعنى أساسي للإنسان.

تشكلت أفكار الإنسان بما هي تصوراته عن ذاته وعن الحياة والكون والموت والمصير بعد الموت وما نشأ عنها وحولها من معرفة وعلوم وتقنيات عن العلاقة الجدلية الدائمة بين موارد الإنسان وأسئلته وحاجاته ووجوده، وفي إدارته للخوف والبقاء وتحسين البقاء وتحولاته في ذلك من الصيد إلى الرعي إلى الزراعة إلى الصناعة أنشأ منظومته المعرفية والفكرية.

يبدأ تاريخ الأفكار بالفلسفة؛ بما هي السؤال؛ ثم الدين بما هو إجابات مقترحة لما عجزت الفلسفة عن إجابته، ثم الاجتماع الإنساني بما هو استيعاب تطبيقي وحياتي للسؤال والجواب؛ أو ما أنتجته الفلسفة والأديان، ثم اللغة بما هي وعاء الأفكار والمعرفة وترميزها وتنظيمها، ثم العلم بما هو إدراك الأشياء كما تفهمها الحواس (التجربة)، ثم الفنون والآداب بما هي التعبير المحسوس عن الأفكار والمشاعر، ثم التاريخ بما هو تسجيل التجارب الانسانية على النحو الذي ينظم الأفكار في ما يحب الإنسان أو يريد أو يجب أن يكون عليه.

هذه الأفكار بما هي محاولة الارتقاء بالذات منحت الإنسان فعاليته الاجتماعية والروحية، ويفترض تبعا لذلك أن يصيبه الخواء عندما يحدث الانفصال بين الواقع وتصوراته عن الواقع، أو هو يرقى بذاته وموارده بقدر ما تقترب تصوراته التي أنشأها من الواقع. لكن وفي مسار آخر عندما تغيرت العلاقة بين الموارد والأفكار، حاول أهل الأفكار وبخاصة رجال الدين أن ينشئوا الواقع أو يشكلوه وفق تصوراتهم، ومنحوا الخواء شعورا بالزهو والطمأنينة واستعلاء على الواقع بما هو المعنى والتصور الحقيقي للحياة وجدواها، ودخلت العلاقة بين الموارد والأفكار في متاهة جديدة، فأهل الفكر من الفلاسفة والكهنة والمثقفين والشعراء والعلماء (كان المشتغلون في العلوم والطبيعة في ذيل القافلة، لدرجة أن غاليلو كان يدرّس الفيزياء في الجامعة بأقل من عُشر ما يتقاضاه أستاذ الفلسفة، وكانت أجرة

الطبيب تتساوى مع أجرة الحداد) صاروا يحددون لأهل الموارد الأساسية تصوراتهم واحتياجاتهم، وفي الوقت نفسه كانوا يعتمدون عليهم في رزقهم ومعاشهم.

حدث التحول في العلاقة بين الموارد والأفكار مصاحبا لتحولها بين المدينة والصياد، ففي توظيف الصيادين الأقوياء والمهرة في الأمن والدفاع صاروا حكام المدينة، وفي حاجة الحكام إلى المال والقبول والشرعية تشكل التحالف غير الطبيعي بين الصيادين (الحكام) والتجار والكهنة، وتحولت هذه الطبقة من أجراء لدى المزارعين والمنتجين في القرى والمدن إلى سادة يملكون كل شيء.

لم تكن النهضة المعاصرة بما هي الحرية سوى الاستقلال بين الحكم والدين والتجارة، وكسر التحالف والاحتكار الذي هيمن على العالم كله بلا استثناء سوى حالات وفترات محدودة لأكثر من خمسة آلاف عام.

وفي واقع الحال لم يكسر التحالف وإنما خفف من حدّته وغلوائه، فقد منحت الثورة الصناعية فرصا جديدة للأوليغاركيا لتجدد مكاسبها واحتكاراتها، وإن حصلت المجتمعات والطبقات على حريات ومكاسب اقتصادية اجتماعية مهمة ومتقدمة، ألغيت العبودية، ونظمت الأعمال والأجور والأسواق تنظيما أكثر عدالة، وانحسرت الهيمنة السياسية والدينية في معظم أنحاء العالم، وتحسنت صحة الناس وفرصهم في زيادة الدخل والتعليم والغذاء والسكن.

لكن الثقافة والأفكار ظلّت وبنسبة كبرى تتبع الأسواق والمجتمعات والسلطات على النحو الذي يعكس طموحاتها وأهواءها، وإن كانت أيضا تعبّر عن توق الإنسان الأصلي للارتقاء والمعرفة، وظلّ الغثاء والخواء ضريبة تستهلك معظم فضاء الثقافة والمعرفة للحصول السمو والتطور الروحي والاجتماعي، بل إن الثقافة والفنون تحولت بنسبة كبيرة لترسيخ الاستهلاك غير الضروري أو الضار والتلوث والشعور بالتميز والاستعلاء وترويح العنف والقتل، وتبرير التفاهة، ودفع الناس إلى غير أو ضدّ مصالحهم وأهدافهم في الحياة،

وصار المثقف متسولا بالضرورة، يعتمد في معيشته على السلطة أو الشركات، إلا في حالة أن تكون الثقافة سلعة متداولة في السوق بقدر من العرض والطلب ينشئ اقتصادا ثقافيا. لكنه لم يكن إلا قليلا اقتصادا مستمدا من سموّ الناس وتطلعاتهم إلى الارتقاء، وهكذا فإننا نستدل على التقدم والفشل بالقدر الذي تؤشر إليه الثقافة والفنون والمعارف من إدراك سليم للواقع والموارد، وما تقدمه لهما من نمو وتحسين وإدامة وارتقاء. لكن هل تتشكل اليوم في صعود الشبكية أو الثورة الصناعية الرابعة معانٍ وعلاقات جديد للموارد والثقافة والأفكار؟ هل نحتاج اليوم إلى معنى جديد بسبب امتداد التكنولوجيا إلى عمل الإنسان الذي تميز به وشكل معنى وجوده ورؤيته لنفسه على مدى قرون من الزمان؟ أم نحتاج لإدراك الأعمال الجديدة الناشئة لأجل أن نستوعبها ونواصل قدرتنا على العمل؟ يجب أن ندرك ما يجري اليوم على الأعمال من تحولات، ونعرف أو نقدر ما يختفي أو سوف يختفي منها، وما يتغير أو سوف يتغير، وما ينشأ أو سوف ينشأ من أعمال جديدة، وبطبيعة الحال نحتاج إلى ملاحظة الأزمة في الانتقال والتحولات، لأنها ليست عمليات تلقائية، إذ تقاوم التغير والتحول (وهذا طبيعي ومتوقع) المصالح المستفيدة من الواقع القائم حتى وهو يتداعى، فالأطباء الجراحون لن يعجبهم أن تحلّ مكانهم أجهزة ذكية تُجري العمليات الجراحية، حتى لو كانت هذه التكنولوجيا تجري العمليات من غير جراحة أو أخطاء أو مخاطر، وعلى سبيل المثال فإن جهاز «جاما نايف» يجري أدق العمليات الجراحية في الأورام والدماغ والأعصاب في وقت زمني قصير جداً ومن غير حاجة إلى جراحة. والكتاب والصحفيون يفقدون أهميتهم ودورهم في ظل تدفق المعرفة والمعلومات وتداولها وإمكانية التأثير والمشاركة فيها لأي شخص، وهذان مثالان يشكلان غيضاً من فيض الأعمال والمهن والوظائف التي تتبخر أو تتغير جذرياً بسبب التكنولوجيا.. وبالضرورة فإن المعنى يتغير.

إذا كنت تملك معرفة واسعة، وتفكر بمنهجية صحيحة وقادرا على التحليل؛ فربما تكون روبوتا أو برنامجا حاسوبيا، فقد تفوق الحاسوب على الإنسان في الإحاطة بالمعرفة وتنظيمها وتحليلها، وعندما تتواصل الحواسيب في ما بينها بدون تدخل أو وساطة إنسانية (إنترنت الأشياء) فإن معظم إن لم يكن جميع ما يفعله الإنسان أو يتميز به سيكون الحاسوب وامتداداته (الإنترنت والروبوتات والطابعات ثلاثية الابعاد، والنانو تكنولوجي، والتقنية الحيوية..) قادرا على أدائه بكفاءة أفضل، وبمزايا إضافية خارقة، مثل الوصول إلى أماكن ليس في مقدور الإنسان الوصول إليها، وإنجاز الأعمال بسرعة تفوق سرعة الإنسان أضعافا مضاعفة، والإحاطة الشبكية الشاملة في وقت واحد كما تفعل الشبكات اليوم وفي المستقبل القريب، ومواصلة العمل على مدار اليوم والساعة.

وبطبيعة الحال فإن تغيرات عميقة تجري على وعي الإنسان بذاته ومركزه في الحياة والكون، ومعنى العمل والمكان والزمان، وجدوى المؤسسات الاجتماعية والتنظيمية التي أنشأها الإنسان في مرحلة الدولة المركزية وما قبلها، ثم القيم والأفكار التي أحاطت بالحضارة الإنسانية.

يقول الفيلسوف الفرنسي بليز باسكال (1623– 1662) ليس الإنسان سوى ريشة، هو أوهن شيء في الطبيعة، قطرة ماء واحدة تكفي لقتله، لكن إذا كان الكون يسحقه فإنه يظل أنبل من الذي قتله، لأنه يعلم أنه يموت والكون لا يعرف شيئا عن الميزة التي يتفوق بها عليه. لكن باسكال هو نفسه من قوض هذه القاعدة عندما صنع آلة لإجراء العمليات الحسابية. وربما لم يدرك الإنسان التحول العميق الذي أسست له الآلة الحاسبة، حتى تقدم آلن تورينغ (1912– 1954) بفكرة ترميز المعرفة وتحويل قدرات الإنسان المعرفية إلى رموز رقمية، وإمكانية تعليم الحاسوب المنطق والذكاء بكفاءة عالية جدا تفوق كفاءة الإنسان على نحو يجعله ضئيلا بالنسبة للآلة!

ربما يكون مواليد ما قبل العام 1990 الجيل الأخير الذي يلاحظ الفرق بين عالم الشبكة والعالم المادي، ولم يعد مصطلح «افتراضي» يعكس بصحة العالم الذي يتشكل، إذ إنه يتحول إلى عالم واقعي، ويشهد هذا الجيل انتقالا من بيئة غير متصلة بالشبكة إلى بيئة متصلة، وربما لن يرى الجيل القادم أو يلاحظ فرقا بين البيئتين، وفي واقع الحال لن يكون سوى بيئة واحدة، هي التواصل الدائم مع الشبكة.

فالمجتمعات والمؤسسات والأعمال يتزايد اعتمادها أكثر فأكثر على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأداء عملها الاعتيادي ولتحقيق النمو؛ وسوف تتزايد قدرة المعالجة، في حين أن أسعارها سوف تنخفض؛ وسوف يبلغ كمّ البيانات قدرا لا يمكن تصوره؛ وسوف تنمو قيمة فائدة شبكتنا الحاسوبية نموا يكاد يكون عموديا.

لكننا (الإنسان) نفقد (مرجح) مكانتنا المتميزة والفريدة في عالم التفكير المنطقي، ومعالجة المعلومات، والسلوك الذكي، فأجهزتنا الرقمية تنفذ مزيدا ومزيدا من المهام الفكرية، وفي ذلك نتخلى عن موضع كنا نظن أنه «فريد من نوعه»، لقد صدم تورينغ العالم إلى درجة أن نظاما سياسيا متقدما ديموقراطيا وعقلانيا (بريطانيا) دفع به إلى السجن والانتحار! لكن العالم اعترف لتورينغ وردّ له اعتباره بعد موته (قتله) بخمسين سنة، لقد كان يجسد قصة حارس الفنار الذي حذر قائد البارجة، كان الحارس البسيط بما يملكه من معرفة ومنطق أقوى من البارجة والجنرال، وعندما أصر الجنرال على اعتقاده أنه بسلطته وقوته أقوى من الحارس تحطمت السفينة! وحتى لا نكرر مأساة السفينة والفنار فإننا في حاجة إلى أن ننشئ عالمنا الجديد المختلف والمستقل عن عالمنا القائم ونلاحظ بوعي وإحاطة كل ما يجري حولنا وأن ندخل في عمليات استماع طويل وعميق إلى التاريخ والحاضر والمستقبل.

ربما يكون مصطلح «تكنولوجيا المعنى» أفضل ما يصف التكنولوجيا الجديدة، إذ إنه ببساطة يختزل الاتجاه الأساسي للتكنولوجيا الجديدة ثم التحديات الحقيقية الناشئة،

فالتكنولوجيا الحاسوبية والشبكية وما بعدها تحاكي الإنسان، وتؤدي معظم إنْ لم يكن جميع ما كان يعمله بنفسه، إنها لا تحلّ فقط مكان الإنسان في الأعمال والمؤسسات، لكنها أيضاً تنجز ما كان يتميز به الإنسان على الآلة، وما كانت لا تستطيع أن تؤديه، هكذا فقد كرّس الإنسان لنفسه فكرة مركزية هي «المعنى» كالتفكير والتحليل والخيال والشعر والذكاء والتعلّم واتخاذ القرارات وتصميم السياسات والتوقعات، وكثير من الأعمال والمهن العادية والمتقدمة أيضا، كالتعليم والطب وقيادة الطائرات والقطارات والاستشارات والتحليل والتصميم والإعلام والمراقبة والأمن والدفاع، وبكفاءة مضاعفة، هكذا فإن الإنسان يواجه تحدياً حقيقياً في أهميته ومعنى وجوده، أو يجب أن يبحث عن معنى جديد يتميز به، ولا تستطيع التكنولوجيا الجديدة أن تفعله.

الحديث عن هيمنة التكنولوجيا على المعنى ليس توقعاً مستقبلياً ولا فكرة نظرية، لكنه أمر واقع يتشكل أسرع مما يتوقع معظم الناس، وربما يكون العالم بحلول منتصف القرن الحالي عالماً آخر مختلفاً في تنظيمه ومؤسساته وأعماله وأفكاره وقيمه، ويمكن في هذه المساحة أن نفكر في مجموعة من القضايا والأفكار العملية والمطروحة في الفضاء العام.

ماذا تؤدي إليه الطائرات المسيرة من دون طيار؟ ما وجهة الجيوش والصراعات؟ وماذا ستكون وظيفة وأعمال الطيارين؟ وكيف سيكون تنظيم الجيوش، وما دورها؟ وبالطبع فإنها لا تقتصر على الجيوش والحروب ولكنها تمتد إلى النقل والشحن والبريد وخدمات التوصيل، كيف ستكون بعد ذلك وجهة الأعمال في النقل؟ وكيف تعمل إدارات الحدود والجمارك؟

وفي تشغيل منصات التعليم والتطبيقات التعليمية والتدريبية، والتي صارت متاحة وممكنة بتكاليف أقل بكثير من تكاليف المدارس والجامعات والمراكز التعليمية والتدريبية، وبإمكانيات في المحتوى والمهارات يستوعب معظم العلوم والمعارف والتخصصات، إلى أين تمضي المؤسسات والمهن التعليمية؟ وكيف يجري تنظيم التعليم

والمهـن والإجـازة بممارسـتها؟ هـل سـتظل العلاقـة بـين السـلطات السياسـية والتعلـيم والمؤسسات التعليمية كما هي الحال في «الدولة المركزية»؟ لقـد بـدأنا نشـهد بالفعـل هـذه التحديات التي تواجه المؤسسات الإعلامية والإرشادية، فتحول الإعلام إلى فضاء مفتـوح للتلقي والمشاركة بلا حدود ولا تنظيم، وتتشارك اليوم المؤسسـات الإعلاميـة والإرشـادية التقليدية مع عدد هائل لا يحصى من المنصات التي تقدم بسـهولة ومـن غـير تكـاليف ومـن غـير تنظـيم قـانوني أو سياسـي مـا تشـاء مـن محتـوى بالصـوت والكلمـة والصـورة وبجميـع اللغات ومن وإلى جميع أنحاء العالم، ماذا تفعل الأمم في إدارة وتنظيم هذا الفضاء؟ وكيف تحمي نفسها من الإشاعات والأخبار المزيفة وكيف تـوفّر لمواطنيهـا وللعـالم المعلومـات والمعارف الضرورية واللازمة للإحاطة والعمل والتعليم والتدريب؟.. والمعنى أيضا؟

تلجأ الشركات والأعمال والمؤسسات التجارية بمختلف حجمها ومواردها إلى حماية مصالحها باستخدام التكنولوجيا الجديـدة مشـاركة ومنافسـة أحيانـا للمؤسسـات السـيادية للـدول، فشـركات التـأمين والبنـوك علـى سـبيل المثـال تنشـئ أنظمـة للتحـري والحمايـة والاستعلام، ولـم يعد سراً ولا مستهجنا أنها تملك معلومات كثيرة لا تقل إن لـم تتفـوق عـن مؤسسـات الدولـة الأمنيـة والتنظيميـة، وأتاحـت البيانـات الضـخمة والهائلـة علـى الشـبكة الفرصـة لشـركات مثـل «فيسـبوك» وغيرهـا فرصـاً وقـدرات كـبرى للتـأثير في الاتجاهـات والأفكار أو في توظيف المعرفة والمؤشـرات الهائلـة والدقيقـة في أعمـال ومصـالح سياسـية واقتصادية، ولـم تعد المنافسة التجارية والانتخابية والسياسية تعمل بالقواعد التقليدية التـي تواضعت عليها الأمم منذ نشـوء الرأسـمالية والاقتصـاد الصـناعي في القـرن الخـامس عشـر الميلادي.

علـى المسـتوى التجـاري والاقتصـادي، فـإن تكنولوجيـا المعنـى تعمـل ببداهـة وفـق قاعدتين، همـا الاسـتغناء عـن العمالـة البشـرية مـا دام ممكنـاً للآلـة أن تفعـل ذلـك، ونشـوء أعمال وفرص جديدة أنتجتها التكنولوجيا نفسها، وقد يبدو ذلك يعمل تلقائيا، لكنـه مـرتبط

بالسياسات والمؤسسات القائمة مستقلة عن هذه المتوالية، ذلك أن التكنولوجيا ومنذ الثورة الصناعية تنمو وتعمل بشكل رئيسي في الأسواق والشركات وبنسبة أقل في مؤسسات الدولة التعليمية والبحثية، أو أن هذه المؤسسات صارت تابعة لاتجاهات السوق ومصالحها.

ظل الرق نظاما متقبلا في كل الحضارات والمجتمعات والأديان حتى عهد قريب. لكن لم يعد متقبلا اليوم أن يقال إن الرق مباح، وأنه لا مانع شرعا من شراء العبيد والجواري وسبي نساء الأعداء؟ ومن ثم فإن كل التراث الفقهي لدينا عن العبيد والإماء لم يعد له لازمة، المثال لتوضيح كيف ارتقى فهم الإنسان وتطور للدين والنصوص دون أن تتغير اللغة والنصوص نفسها، والواقع أن الإنسان يرقى بنفسه وبخاصة في مرحلة المعرفة إلى درجة غير مسبوقة (ربما) ولا بأس أن نتجاوز لأغراض الدراسة والفكر (فقط) عن حالات التخلف القائمة اليوم، فذلك متفق عليه بالتأكيد، ولكني سأحاول أن أعرض حالات وإمكانات ارتقاء الإنسان بنفسه إلى مستويات غير مسبوقة في الفكر وأسلوب الحياة وفي رؤيته لنفسه وللحقوق والواجبات والحريات والمساواة، ولا بأس من تكرار المثال الحاضر بقوة اليوم، وهو انتخاب باراك أوباما رئيسا للولايات المتحدة، فسيبقى ذلك مثالا على الارتقاء الإنساني المدهش.

ورغم الكتب والدراسات الكثيرة والتي ألفها علماء محترمون ولهم اعتبار عن فرص واحتمالات تطوير الإنسان لذكائه وصحته وقدراته وجماله، وعن فرص وتداعيات الهندسة الوراثية والتقنيات الحيوية والاستنساخ والأدوية العصبية والنفسية وما تغيره في سلوك الإنسان النفسي والاجتماعي، فلنؤجل ذلك، ولننظر في المكتسبات الإنسانية المجمع عليها اليوم، فالإنسان أطول عمرا من قبل، فقد تزايد معدل عمر الإنسان المتوقع من 45 عاما في أوائل القرن العشرين إلى أكثر من 80 عاما في نهاية القرن، وأمكن مواجهة حالات الوباء التي كانت تحصد أرواح أعداد هائلة منهم، كالطاعون والملاريا والكوليرا

والحصبة والجدري وشلل الأطفال، والإنسان اليوم أكثر طولا وضخامة وقوة جسدية من قبل، هل سيتواصل ارتفاع معدل عمر الإنسان، وإلى أين سيصل؟ هل سيصل إلى الخلود، حلمه الأزلي الأبدي؟

التقدم الإنساني المؤثر والجوهري لم يكن في الاكتشافات التقنية، ولكن في الفكر والثقافة والعلاقات والأعمال الناشئة عن هذه التقنية وحولها، ففي الغرب توقفت النزاعات المسلحة والحروب وحتى الصراعات والاختلافات السياسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ونشأت منظومات للحريات والعدالة والحقوق والمساواة والتضامن والرعاية الصحية والاجتماعية لم تصل إليها البشرية من قبل، التقاعد والتأمين الصحي. يا لروعة هذا الاكتشاف الإنساني العظيم!

وإذا نظرنا اليوم حولنا في التداعيات الإنسانية والاجتماعية والسياسية والثقافية الناشئة عن المعلوماتية فيمكن بسهولة ملاحظة كيف يتشكل عالم جديد، واقتصاد جديد ومجتمعات جديدة وثقافة جديدة وأعمال جديدة، وإنسان جديد.

العمل باعتباره جوهر رأس المال والقيمة المضافة إلى السلعة، هل بقي قائما على العلاقة بين العمال والموظفين وبين أرباب العمل؟ نلاحظ اليوم أنماطا جديدة متزايدة من العمل، الإنسان الذي يعمل بنفسه ولنفسه أو للآخرين ولكن بدون نظام العمل الذي ساد في عصر رأس المال، الذين يعملون من منازلهم في مجالات عدة وحيوية ومتقدمة كانت تحتاج من قبل إلى مكاتب ومؤسسات وتقنيات وتراتيب معقدة، والعمل من بعد في مجالات عدة، كالطب والتصميم والاستشارات والصيانة والصحافة والإعلام والتسويق، والعمل حول العالم، فلم يعد العمل مرتبطا بدولة وحدود جغرافية، ولكن يستطيع كل إنسان أن ينشئ علاقات عمل مع أي مكان في العالم، كل فرد اليوم يملك مؤسسة عالمية أو متعددة الجنسية للعمل والأعمال والتصدير والاستيراد، كل إنسان اليوم يكاد يكون قادرا على إنشاء محطته الفضائية وصحيفته وإذاعته الخاصة به.

تعمل اليوم أعداد كبيرة متزايدة من الناس في المنازل، ويتوقع أن تشمل الظاهرة في المستقبل أغلبية العمل والعاملين، وأما عدد الذين يقومون بأعمال إضافية أو جزئية من منازلهم فهو كبير جداً يصعب تقديره، ولكنه يشكل نسبة قد تمثل أغلبية القوى العاملة في العالم، وقد بدأ العمل من المنزل تتسع آفاقه وفرصه ليشمل أعمالاً ومِهَناً كان يصعب أداؤها من المنزل، فقد أنشأت الإنترنت وشبكة الاتصالات عالماً من الأعمال والمهن، وفرص العمل من المنزل جعلت هذه الظاهرة واحدة من أهم التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية، التي تغيّر في طبيعة الأعمال والموارد وإدارتها، بل وفي شبكة العلاقات الاجتماعية، وأنماط الحياة والثقافة.

لقد كان العمل من المنزل هو القاعدة الأصلية في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، فقد كان معظم الناس يعملون في منازلهم أو قريباً منها مثل: أعمال النجارة والحدادة، والصيانة والحرف المختلفة من النسيج والخياطة والصناعات الخفيفة، وقد بدأت صناعة الساعات السويسرية الشهيرة في المنازل، وكانت المصانع والمؤسسات اليابانية والصينية وما زالت تعدّ ترتيبات وعقوداً لإعداد وتصنيع كثير من اللوازم والمنتجات مع النساء والأسر والقرى في الريف والضواحي المحيطة بالمصانع والمدن.

ولكن المعلوماتية قدّمت عالماً جديداً من العمل من المنزل لأهداف تجاوز الجغرافيا والمسافات البعيدة، فيمكن إنجاز مجموعة كبيرة ومعقدة من الأعمال مثل: التصميم والترجمة، والتحرير، والاستشارات، والبرمجة، والمحاسبة، والصيانة، والتسويق، والوساطات التجارية، والتعليم، والاستعانة بالخبرات النادرة أو العادية في جميع أنحاء العالم، ويمكن أيضاً بذلك تقليل تكاليف المكاتب وتشغيلها، ولم يعد ثمة حاجة لإنشاء مكاتب كبيرة في المدن، فيمكن أن تكون في الضواحي والأرياف، ولا يعود ثمة حاجة للسفر أو الإقامة في المدن أو قريباً من العمل، ولنتخيل تداعيات ذلك على اتجاهات العمل والحياة.

فعندما يمكن العمل من أي مكان يمكن أيضاً الإقامة في أي مكان، وسيجعل ذلك من الريف وضواحي المدن والمناطق البعيدة أماكن تصلح للإقامة والحياة لكثير من أصحاب الأعمال والمهن، ويمكنهم بذلك القيام بأعمال أخرى مثل: الزراعة وممارسة وتسويق الهوايات، ويمكنهم أيضاً البقاء لفترة أطول مع عائلاتهم وأقاربهم، وفي بلدانهم الأصلية لتنشأ بذلك شبكات جديدة من العلاقات الاجتماعية والحياة الأسرية، وربما يُنشئ ذلك اتجاهات جديدة في التمدّن والتحضّر فتزدهر المدن الصغيرة، وتخف الوطأة على المدن والمراكز الكبرى، وتقل الهجرة إليها، ويقل الضغط على النقل والطرق والمرافق العامة، ويمكن السيطرة على البيئة والتلوّث، والطاقة وإدارة الموارد على نحو جديد.

وبتحول المنزل إلى مكان عمل فإن تصميمه سيتغير تبعاً لدوره ليكون ملائماً للعمل، فيتجه إلى الانكفاء والاتساع ليحقق الخصوصية والهدوء، والقدرة على العمل، ولما كانت المجتمعات تنشأ حول الأعمال فإن العمل من المنزل سيُنشئ مجتمعات وثقافات جديدة ومختلفة.

التقديرات المستقبلية تشير إلى تزايد ظاهرة العمل من بعد وفي المنازل، ويتوقع أن تشكل نسبة العاملين عن بعد في السنوات القليلة القادمة حوالي ثلثي القوى العاملة، وهي تقديرات منطقية تشجع عليها فرص العمل من خلال شبكة الإنترنت، والأزمات المرورية، والزحام في وسط المدن، والتكلفة المرهقة للعمل في المؤسسات؛ إذ تستهلك مكافآت العاملين أجور النقل والطعام..

ولكن ألا يعني نشوء هذه الظواهر عودة إلى المجتمعات والحضارات الزراعية وبخاصة إذا أضيف إليها ظواهر أخرى مثل الاقتصادات غير المنظمة أو غير المسجلة التي تتنامى في الدول والمجتمعات المتقدمة كما هي على الدوام في المجتمعات الزراعية والبدائية؟

ربما يكون أسلوب الحياة الذي ينشئه ويسلكه الجيل الجديد أهم أدواتنا الفاعلة لتخمين المشهد المستقبلي، باعتباره أفكاراً وفلسفات واضحة وملموسة، أو تتبلور على نحو أكثر وضوحًا من المكونات الرئيسة الأخرى للأمم، مثل الموارد والأسواق والأعمال، وفي مقدور كل واحد منا أن يتأمل في أسلوب حياة الأجيال، ممن ولدوا في بداية الألفية الثالثة أو قبلها بقليل. وقد بدأ هذا الجيل يتخرج من الجامعات ويدخل سوق العمل، وبطبيعة الحال، فإنه سيكون بعد ذلك بسنوات قليلة (بحدود 2030) شريكًا في تخطيط وتصميم السياسات والمؤسسات والاتجاهات العامة، ثم سيكون الجيل المؤثر والمهيمن بشكل رئيسي على السياسات والأسواق والثقافة (بحدود 2040)

هكذا يمكن أن نسأل ببساطة ما هي اتجاهات الجيل الجديد في الطعام واللباس والسكن والسلوك الاجتماعي والاستهلاك والعلاقات الشخصية والأسرة والمجتمع والعادات والتقاليد والقيم ومهارات الحياة والعمل. ثم نقدر ونخمن العالم القادم أو المتشكل!

يغلب على الجيل عدم الالتزام بقواعد وتقاليد محددة في الطعام واللباس والنوم والاستيقاظ والعلاقات الاجتماعية والعمل، ليس بمعنى الرفض للثقافة الاجتماعية السائدة، لكنه أيضًا يراجع ويتأمل، كما أنه يطلع على أساليب حياة وثقافات أخرى، بل ويشارك فيها أيضًا. وهنا يمكن الحديث عن اتجاهين في التأسيس للثقافة وأسلوب الحياة، أولهما عدم وجود قواعد محددة ومتوقعة للسلوك، وهي على الأرجح حالة مؤقتة، فالناس يفضلون ألا يفكروا في كل مرة ومناسبة ماذا سيفعلون، والاتجاه الثاني هو العولمة الثقافية، أو اقتراب الأمم والحضارات من بعضها بعضًا والمعرفة الواسعة التي يمتلكها الجيل اليوم بالثقافة وأسلوب الحياة في العالم، لكنها ليست عولمة بمعنى «التشابه» وإنما التنوع والاختلاف والتقبل، بمعنى التفاعل والتعايش بين الثقافات وتجاورها وتعددها في الفضاء الواحد. فقد تراجعت العولمة بمعنى الهيمنة أو التنميط للأمم والمجتمعات، وتحلّ مكانها

عولمة اجتماعية تقوم على عدم اليقين، بمعنى أن كل فكرة يمكن أن تكون صوابـًا أو خطأ، ومن ثم يجب أن تأخذ حقها في التجربة والبقاء.

تعكس أنظمة الطعام واللباس والعمارة والآداب والفنون بوضوح اتجاهات اجتماعية وفلسفية يؤمن ويلتزم بها أصحابها، وفي ظل صعود الفردية وانتفاء القواعد المنظمة والمتوقعة، فإنها أساليب تعكس الفرد وليس المجتمع، هكذا فإن الأسواق والأنظمة الاقتصادية والعملية المتصلة بالطعام واللباس والسكن سوف تتغير وتطور نفسها باتجاه تلبية احتياجات وطلبات متعددة ومتنوعة بلا حدود، ونلاحظ اليوم كيف تتلاشى عادات الأسر في المائدة والطهو، إذ تختلف وتتعدد الرغبات والمواعيد، وتنمو خدمات تقديم الوجبات الجاهزة إلى أي مكان وفي أي وقت، ويزيد الإقبال أيضـًا على تحضير وجبات وأطعمة سريعة لا تعكس هوية أو التزامـًا اجتماعيـًا، فالمائدة بتقاليدها في ما يقدم ومواعيدها تتراجع في حياة الأسر، وإذا أعيدت فسوف تعكس على الأرجح تعدد الاتجاهات والأفراد.

وقد بدأ اللباس منذ مطلع القرن العشرين يعكس الفرد، ولم يعد يعبر عن طبقة أو مجتمع أو مكان أو وظيفة أو اعتقاد ديني إلا في حالات ومجالات قليلة، ويتوقع بالطبع أن تزيد الفردية في اللباس واختياره، ومن ثم تتغير الأسواق والمهن المتصلة باللباس لملاءمة كل فرد، فتعود أو تتنامى خدمات أعمال التوصية والتصميم الخاص للملابس لتعكس العلامة أو الإشارة أو الهوية الخاصة بالفرد. وتنشأ اليوم أسواق وأعمال متسعة لتصمم علامات أو رسومات أو تصاميم خاصة أو متاحة فقط عند طلبها والتوصية عليها.

ماذا سيكون مصير المؤسسات التي تراجع الطلب عليها لدى الجيل القادم؟ يمكن بالإجابة عن هذا السؤال أن نقدر كيف ستدار الأعمال والمؤسسات الإعلامية والتعليمية والإرشادية، ففي إقبال الجيل على شبكات التواصل وعزوفه عن المؤسسات التقليدية

سوف تتحول شبكات التواصل إلى منصات إعلامية وإرشادية وتعليمية، وتنحسر أو تتغير المؤسسات القائمة اليوم!

ومن خلال الاهتمام بالهواتف المحمولة تتطور برمجيات وقدرات وتطبيقات ليكون الإنسان قادراً على تلبية كل ما يبحث عنه ويريده، لقد تحول الهاتف المحمول إلى عالم للعمل والقراءة والاطلاع والتواصل والتسلية، ثم تنشئ فرص الأعمال والتواصل من خلال الهاتف سلسلة من الأعمال وأنظمة العمل، وقد يكون العمل من بعد هو الأصل أو الغالب على الأعمال والوظائف، وتنشأ متوالية أخرى معقدة في البناء وتخطيط الأحياء والمدن والبلدات والبيوت، فتقلّ الحاجة إلى المكاتب والمباني، وتزيد الحاجة إلى إعادة تصميم البيوت لتلائم العمل والتعليم والمكوث الطويل فيها، وتقلّ الحاجة للإقامة في المدن أو قريباً من العمل، ويكون في مقدور الإنسان أن يقيم حيث يشاء طالما أنه قادر على العمل والتواصل من أي مكان. وبعبارة أخرى فإن الشبكة تتحول لتكون مدينة الإنسان، ولا تتوقف بالطبع سلسلة التحولات والتشكلات.

ليست البدائل في الاقتصاد والطب والإعلام والتعليم والعمل والنضال أمرا جديدا في الحياة البشرية، لكنها تأخذ اليوم مرحلة من الازدهار والنمو، ولم تعد تنشط في الأقبية السرية، بل إنها تصعد لتشكل بديلا حقيقيا، وربما تقترب من النصر والغلبة على المنظومة المؤسسية التقليدية، وإن لم تلغها فإنها تهزها من جذورها، وتعيد تعريفها.

الصحف والمؤسسات الإعلامية ستواجه حقيقة أن الإعلام الشخصي «المدونات» تقدم مصادر للمعلومات والمعرفة والتواصل ربما تتفوق عليها، والتعليم عبر الإنترنت يغير كثيرا من معنى ودور المدارس والجامعات والأساتذة، والسفارات والديبلوماسية تأخذ أدوارا ومفاهيم جديدة في حالة التعولم الاتصالاتي والمعلوماتية السائدة، فالإنترنت والفضائيات تمكّن من الاطلاع على الصحف ووسائل الإعلام في أي بلد على النحو الذي يلغي وظائف كثير من الديبلوماسيين، وفي الأنظمة الإلكترونية المتاحة يمكن تنفيذ كثير من

الخدمات والأعمال الحكومية التي تلغي أو تغير دور القنصليات، وكذا الحال بالنسبة للعلاقات الثقافية والتجارية، بل كثير من أعمال التجسس فإنها لم تعد تحتاج إلى سفارات وغطاء ديبلوماسي، وفي العولمة الجارية تلغى أو تغير أدوار ووظائف الجمارك والبنوك المركزية والرقابة المالية والإعلامية وتنظيم ومراقبة تدفق الأموال وتحويلها، والمهن وأنظمة العمل والمؤسسات بعامة تواجه تحديات وإغراءات وفرص أعمال جديدة بلا أنظمة ولا أمكنة، ومن ثم فإن قوانين العمل والعلاقة بين العاملين وبين أرباب العمل والمؤسسات تواجه أسئلة جديدة عن معناها وجدواها.

والحال أن الحديث عن بدائل تلوح في الأفق في الإعلام والتعليم والعمل والموارد وكل شيء تقريبا أصبح شيئا من الماضي أو يكاد يكون كذلك، ولكنه واقع جديد يتشكل، ويفرض نفسه، ويعمل في حياتنا القائمة كلها تغييرا وإلغاء على نحو جذري، ففي الإعلام لم تعد الصحف والمؤسسات الإعلامية (ورقية أو فضائية أو إلكترونية) تحتكر الخدمات الإعلامية والتثقيفية والإعلانية، ولكن ثمة مواقع ومدونات شخصية توفر أو تكاد توفر كل ما تقدمه الصحف والإذاعات، ومعظم هذه المواقع إن لم تكن جميعها لا تقوم على مؤسسات ومكاتب وعاملين، ولكنها شبكات من المتطوعين والأفراد الذين يعملون في منازلهم أو في المقاهي.

والتحدي الذي تنشئة البدائل في الإعلام والنشر الورقي على سبيل المثال لن يكون فقط في التحول إلى الإنترنت ووسائل الإعلام والنشر الإلكترونية بدلا من الورقية، ولكن في فلسفة وأهداف ومحتوى وتنظيم مؤسسات الإعلام والنشر؟ لست سعيدا بهذه التحولات، وينتابني قلق كبير، ولكن كل الصحافيين والأساتذة والأطباء يجب أن يشعروا اليوم بقلق كبير على مستقبلهم وأعمالهم.

وإذا انتقلنا بالفكر والنظر إلى مجال التعليم والصحة فإنهما أيضا يتعرضان لثورة تزيد على ثورة الإعلام، الإنترنت والوسائط المعلوماتية توفر للإنسان اليوم قدرا كبيرا من

المعرفة والتعليم والتدريب تجعله قادرا على الاستغناء عن المدارس والجامعات والأساتذة والكتب والمناهج الدراسية، ولنفكر في متوالية هذه الحالة على قطاع واسع من الميزانيات والموارد والأعمال والمهن والمؤسسات الحكومية والخاصة، وفي الطب عندما يكون الإنسان قادرا على تعليم نفسه كثيرا من المهارات والخبرات التي يحتكرها اليوم الأطباء، وعندما تقدم الأجهزة الجديدة والمرتبطة بمراكز طبية هي نفسها آلية أيضا كثيرا من الخدمات والاستشارات الطبية والعلاجية.

هل سيبقى العمل وسيلة للرزق والموارد؟ أم أن الإنسان سيعمل لنفسه وبنفسه، ويوفر احتياجاته الأساسية؟ باختصار فإن الإنسان متجه ليكون قادرا على تعليم نفسه بنفسه وكذلك مداواتها، وأن يحصل بنفسه أيضا على المعلومات والأخبار والتواصل مع العالم كله وعلى قدر من الكفاءة والمساواة التي تمنحها المؤسسات المعقدة والمطورة، وكأنه يحقق حلم فريدرك نيتشه عن «الإنسان الكامل» أو السوبر أو المتفوق، أليس انتخاب أوباما رئيسا للولايات المتحدة الأميركية يعطي دليلا على ترقي الإنسان إلى مرتبة عظيمة لا تقل عما كان يتمتع به أو يقدر عليه هرقل وأخيل، هل كان ممكنا تصور انتخاب أوباما قبل عقود قليل أو حتى سنوات من الزمن؟ أليس انتخابه تعبيرا عن مرحلة «المعرفة» وما يتصل بها؟

أتاحت المطبعة للسلطات السياسية والنخب أن تضع للمجتمعات والأفراد الصورة التي تتبعها، كان في مقدورها باحتكارها للمطابع والصحف ومحطات الإذاعة والتلفزة والمدارس والجامعات والمعابد ان تنشئ أو تتخيل الهوية والأفكار والثقافة والدين والخطاب والمعنى ثم تلحق بها المدن والأسواق والتلاميذ في المدارس وقراء الصحف ومشاهدي التلفاز ومستهلكي السلع، والمؤمنين المتدينين والجيوش والموظفين كما العمال والفلاحين والموظفين. لكن النخب اليوم تتداعى بفعل توهمها أن بمقدورها الاستمرار في اللعبة، لا تريد أن تلاحظ أنها نجحت بذلك بفضل المطبعة وأن الإنترنت

تحول قلاعها وهياكلها إلى تلال من الرماد، بل إنها تثير الضحك والسخرية وهي تواصل إدارتها للمناهج التعليمية والمؤسسات الإعلامية والشؤون الدينية، وتهدر الموارد والضرائب التي تجمعها من أقوات المواطنين في الفشل والخواء. هل تعتقد إدارات المحطات الإذاعية والتلفزيونية في عالم العرب وهي تنفق البلايين وتوظف عشرات الآلاف أن أحدا يستمع إليها أو يصدقها؟ وهل يعتقد وزراء الأوقاف الذي يوزعون خطبة الجمعة على المساجد ويلزمون الوعاظ بقراءتها أنهم بذلك قادرون على التأثير في المصلين وتوجيههم نحو أهداف السلطة وأحلامها أو ما يقولون إنه الحق والصواب؟

قال بيكاسو معلقا على لوحته التي رسم فيها الكاتبة الأمريكية جيرترود شتاين إنه يعلم أنها لا تشبهها، لكن مع مرور الوقت سوف تشبه جيروترد اللوحة، وعندما نحت مايكل أنجلو تمثالين يفترض أنهما لأميرين من أسرة ميديتشي قيل له أن التمثال لا يشبه الأميرين فقال بعد سنوات طويلة لن يعرف أحد الفارق. صحيح بالطبع أن الذات تظل تتبع صورتها في كل العصور والمراحل، لكن هذه الصورة تتحول إلى صناعة ذاتية، فلكل فرد في عصر الشبكية صورته التي ينشئها ثم يتبعها ولم يعد لسلطة أو جهة القدرة على احتكار هذه الصورة أو فرضها، فهذا الطفل الذي يشاركه أصدقاء آخرون في جميع أنحاء العالم في الألعاب والصداقة، ويتبادل معهم الحوار والأفكار يحدد هويته التي يتبعها بعيدا عن المدارس والكتب المدرسية والأسرة والمسجد أو الكنيسة، وهو بلوحه الإلكتروني الذي يحمله يشارك مستقلا في العالم ويتلقى منه بلا وساطة أو وصاية أو قدرة على التدخل في شأنه.

وعندما ترفض النخب السياسية والاقتصادية استيعاب التحولات الكبرى التي تغير الاتجاهات والافكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أو تحاول تحديها أو تجاهلها، وكأنها ليست موجودة، أو تظن أن في مقدروها احتكار التأثير فيها، فإنها تضيف إلى الفشل أزمات سياسية واجتماعية، وتهدر الوقت والموارد، فكل فرد اليوم يرى نفسه على نحو

مستقل عما تراه النخب ويسلك أيضا باتجاه وعيه هذا بعيدا عما تريده السلطات والنخب، وفي عدم اكتشاف ذلك فإن النخبة تنشئ بوعي أو بدون وعي حالة من الانقسام الاجتماعي والكراهية.

يبدأ الاستيعاب بالاعتراف والإدراك الكافي والملائم للتحولات وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها في المؤسسات والمجتمعات والعلاقات الناشئة أو المتوقعة بين السلطة والأسواق والمجتمعات، ثم الدخول وفي سرعة ونية حسنة في عمليات استماع وملاحظات حرة ومبدعة واسعة للمسار المتوقع للمؤسسات والأفكار والموارد والقيم المنظمة للسياسة والاقتصاد والثقافة.

لا أحد يملك في هذه التحولات التي تقترب من كونها فوضى شاملة أن يعتقد أنه يقدم تصورا وفهما صحيحا، ففي انقطاعها عن الماضي ليس ثمة معطيات كافية للتقدير والاستشراف، لكنا نملك أن نفكر ونتخيل ونقترح، ونقتبس منتجات الانشغالات الواسعة في العالم في فهم واستيعاب العصر الجديد (عصر الشبكة أو المعرفة) فما يجري من فوضى وارتباك في بلادنا ليس مختلفا عما يجري في العالم حولنا. لكن الفرق يكمن في أن العالم مشغول بجدية وعمق.

لقد خسرت النخبة الموارد الناشئة عن احتكار المعرفة، صارت مشاعاً، وبذلك فإنها تفقد قدرتها على احتكار تنظيم التعليم والإعلام والثقافة والدين، وتتجه الطاقة أيضا إلى ان تكون موردا فرديا ينتجها كل فرد بنفسه ولنفسه، وتتجه الاتصالات التي تتحول إلى احتواء الأعمال والمعرفة والعلاقات وإدارة الاموال والمؤسسات والخدمات الحكومية والخاصة لتكون مرفقا مشاعيا مثل الطرق والجسور، ويجب أن تعيد الدول والمجتمعات والأسواق إدارة علاقاتها وشؤونها على أساس هذه الحقيقة الجديدة، وكلما تأخرنا في ذلك نطيل عمر الفشل والأزمات والصراعات.

تقوم فكرة الذكاء الاصطناعي على تحويل الوعي بالذات الإنسانية وفهمها إلى تكنولوجيا، لكن ذلك ينشئ متوالية من التفاعلات التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية، فالآلة الذكية (الحاسوب والروبوت والطابعة الثلاثية الأبعاد..) بما هي محاكاة للإنسان في التفكير والتحليل، وربما لاحقًا الإدراك والتداعيات، تغير وعي الإنسان لذاته، ومن ثم وبطبيعة الحال، فإن الآلة نفسها سوف تتغير أو تنشأ أجيال جديدة منها تحاكي هذه التغيرات. وهكذا فإن الإنسان يغير في نفسه وفي وعيه وإدراكه كلّما تقدم في الذكاء الاصطناعي، على نحو لا نعود معه قادرين على التمييز (ربما) هل الآلة تغير في وعي الإنسان وإدراكه للمعنى والجدوى، أم أن الإنسان يستنسخ نفسه على نحو متطور ومتغير في آلات ذكية واعية؟ لكن من المؤكد أن الإنسان في مغامرته هذه يغيّر في ذاته على نحو سريع وعميق، والحال أن الإنسان يتطور ويتغير كثيراً، لكنه في هذه المرة قد يمضي بوعيه وقيمه إلى مرحلة جديدة مختلفة، إلى درجة أن المرحلة الحاضرة سوف تكون «الإنسان السابق»، ورغم ما في ذلك من صدمة عميقة لا نكاد نحتملها، فإنه يجب أن نتذكر أن الإنسان تغيّر كثيراً في وعيه وتقييمه للأفكار والمسائل، وعلى سبيل المثال فقد كان الرق متقبَّلاً لدى الفلاسفة والعلماء على مدى القرون، ولم يراجع الإنسان نفسه ويغيّر من موقفه من الرق حتى القرن الثامن عشر. وينبغي أن نذكّر أنفسنا أن إلغاء الرق تحول إلى فكرة إنسانية راسخة وعميقة بفضل المكائن والآلات الزراعية! وكذا قيم السلام وحقوق الإنسان والمساواة والتنوع والبيئة.. فإنها لم تكن بهذا الحضور والتأثير قبل مئة سنة، وكان تمجيد الحرب وقتل الأعداء فضيلة وبطولة، وصار الإنسان اليوم يتبرأ منها! ويمكن أن نتذكر في قيم الحياة اليومية والتنشئة والعمل كيف تحولت عادات وممارسات مثل ضرب الأطفال إلى جريمة بعدما كانت سائدة ومتقبلة. إننا نلاحظ اليوم كيف تكرست هذه القيم، لكننا لا نلاحظ إلا قليلاً علاقتها بالتطور التكنولوجي وما تبعه من تحولات اجتماعية وسياسية وثقافية.

تقوم برامج الذكاء الاصطناعي على مجموعة من الخصائص والسمات، مثل التمثيل الرمزي، والتعبير عن التصورات العليا والمعقّدة برموز تجعل محاكاة اتخاذ القرار والتفكير ممكنة حاسوبياً، ما يجعل الحاسوب قادراً على عمليات أكثر تعقيداً، مثل التشخيص الطبي. وقدرة البرنامج على الاختيار والترجيح (الاجتهاد) بين القرارات والبدائل، وهكذا يستطيع الحاسب بما يمتلكه من سرعة هائلة أن يجرّب عدداً كبيراً جداً من الاحتمالات والطرق ويغير ويبدل في عمليات المعالجة والتحليل، ليتوصل إلى نتيجة نهائية، ويمكن بذلك الدخول في مراحل وعمليات جديدة غير خاضعة لمناهج وقواعد منضبطة، وهكذا يصعد علم الإحصاء والاحتمالات. لكن أيضاً أمكن للإنسان أن ينشئ آلة أكثر قدرة منه على حل المسائل العلمية المعقدة، وقد كان الإنسان يظن أنه يتميز بعقله وتفكيره، بعدما نجا من صدمة صناعة آلات وأجهزة تتفوق عليه في قدراته وإمكانياته الجسدية، لكنه اليوم يواجه صدمة عميقة، تجعله يرتد إلى غرائز البقاء والخوف أكثر من مواهب البحث والتأمل، وهذا ما دفع الساسة البريطانيين إلى تدمير «آلة تورينغ» رغم أنها وجهت المعركة لصالحهم وساعدتهم بشكل حاسم على الانتصار في الحرب العالمية الثانية، لكنهم لم يقدروا على استيعاب وجود آلة تفكر. إنها الصدمة نفسها التي واجه بها قادة المجتمعات والدول المطبعة وآلات النسيج..

ويمكن لبرامج الذكاء الاصطناعي التوصل إلى حلول للمسائل حتى في حالة عدم توفر جميع البيانات اللازمة لاتخاذ القرار، وهي بالطبع عمليات معرضة للخطأ وليست قائمة على اليقين كما يحدث مع الإنسان في العمل والحياة اليومية، لكنها أكثر كفاءة من الإنسان وتحسِّن كفاءتها باستمرار لتقترب من الصواب أو تتطابق معه. وهكذا لم يعد اليقين أساساً لفهم المسائل والحياة والعمل والعلم والفلسفة والاعتقاد، فالإنسان ينشئ من اللايقين منظومةً من التقدم التكنولوجي والفكري والفلسفي والمعرفة والحكمة. ويمكن أيضاً لبرامج الذكاء الاصطناعي التعامل مع بيانات متناقضة مع بعضها، وهو ما يفعله الإنسان

بالطبع، لكن البرامج الحاسوبية التقليدية تجعل من إمكانية بناء خطوة أكثر تطوراً وتعقيداً أمراً ممكنـاً، إذ يمكن بسرعة معالجة وتجريب وبناء مصفوفات عملاقة للمعلومات والبيانات. كما يمكن للحاسوب أو البرنامج أن يعلم نفسه ويطور ويغير قدراته، ويغذي برنامجه بكل المعلومات والمدخلات التي يمكن الحصول عليها وجمعها، وهكذا يكون قادراً على الإحاطة والتغيير والاستيعاب، كما يحدث على سبيل المثال في متابعة حالة الطقس وحركة المرور والملاحة الجوية والبحرية.. وهنا تصعد علوم النفس والمنطق، لأن محاكاة الآلة للإنسان في هذه المرحلة هي الأداء المعرفي من دون إحاطة تامة بها.

هل نحتاج اليوم إلى معنى جديد بسبب امتداد التكنولوجيا إلى عمل الإنسان الذي تميز به وشكل معنى وجوده ورؤيته لنفسه على مدى قرون من الزمان؟

يؤسس عالم النفس النمساوي فيكتور فرانكل [1] للعلاج بإدراك وتمثل معنى الحياة، وفي ذلك كما يقول يكون الإنسان قادرا على مواجهة التحديات والتكيف مع متطلبات الحياة. لكن المعنى الذي يقترحه فرانكل علاجا للإنسان ليس أفكارا عامة، وإنما اتجاهات محددة تخص الفرد على نحو متميز، فكل شخص كائن إنساني مختلف ومتفرد ومتميز. ولا يمكن مقارنة إنسان بآخر، وليس هناك موقف يعيد نفسه بالضبط كما كان. بل إن كل موقف يستدعي إجابة مختلفة.

فنجد في بعض الأحيان أن الموقف الذي يجد الإنسان نفسه فيه قد يستلزم منه أن يسعى إلى تشكيل قدره أو مصيره بأفعاله، وفي أوقات أخرى قد يكون أكثر نفعا بالنسبة له أن يفيد من فرصة التأمل وأن يحقق وجوده وقوته بهذه الطريقة. وقد تستلزم الحياة ببساطة من الإنسان في بعض الأحيان أن يتقبل قدره ويصدع له، إن كل موقف يتميز بتفرده، ومع ذلك توجد دائما إجابة صحيحة واحدة فقط للمشكلة التي يفرضها الموقف الراهن.

هذا التفرد الذي يميز كل فرد عن غيره والذي يعطي الفرد معنى لوجوده؛ ينطوي على عمل إبداعي، بقدر ما ينطوي على الحب الإنساني، وحينما يتحقق الشخص من استحالة أن

يحلّ أحد في مكانه فإن هذا يسمح بظهور المسؤولية بكل ضخامتها وأبعادها مما يحمله الشخص لأجل وجوده واستمراره وبكل ما يحمله من عظمة، إن الإنسان الذي يصبح واعيا بالمسؤولية التي يحملها إزاء إنسان آخر ينتظره بشوق وحنان أو إزاء عمل لم يكتمل لن يكون قادرا أبدا على التفريط في حياته. فهو يعرف سبب وجوده ويشعر بالغاية من وجوده. ومن ثم يكون قادرا على تحمله بأي شكل من الأشكال.

يركز المعنى على المستقبل، وأن يبحث الإنسان عن القوة الدافعية الأولية أو إرادة المعنى، وفي هذا البحث ينشئ الإنسان قوته وإرادته وخصوصيته، إن إرادة المعنى لدى معظم الناس هي حقيقية وليست مجرد اعتقاد. وفي ذلك يفسر فرانكل التعصب بأنه رغبة مرضية لدى المتعصب في التقليل من طموحات وإنجازات الآخرين.

يلتبس المعنى أحيانا بالرغبات، وفي هذه الحالة يفقد المعنى طبيعته الباعثة على التحدي والعمل، ولا يعود ذلك يدفع الإنسان إلى أن يحشد طاقاته وينطلق إلى التقدم. وفي ذلك يبحث الإنسان عن وجوده بإدراك الوجود ذاته، وأسلوب الوجود المميز للإنسان، ومعنى الوجود، والسعي للتوصل إلى معنى محسوس ملموس في الوجود الشخصي؛ اي إرادة المعنى. وهنا قد ينشأ العصاب المعنوي من الصراعات المعنوية الأخلاقية، أو من المشكلات «الروحية» وليس كل صراع بالضرورة عصابيا، فمقدار من الصراع سوي وصحي، وليست كل معاناة ظاهرة مرضية، وقد تكون المعاناة إنجازا إنسانيا طيبا، خاصة إذا كانت تنشأ من الإحباط الوجودي. ذلك أن التوترات الداخلية الناشئة عن البحث الإنساني عن المعنى ضرورية ومطلوبة، فلا يمكن أن يساعد الإنسان بفاعلية على البقاء حتى في أسوأ الظروف مثل معرفته بأن هناك معنى في حياته. هكذا فإن التوتر الناشئ عن الفجوة بين واقع الفرد وما ينبغي أن يصير عليه كامن في الوجود الإنساني ولا غنى عنه بالنسبة للصحة النفسية. يقول نيتشه: «إن من عنده سبب لأن يعيش من أجله فإنه غالبا يستطيع أن يتحمل في سبيلة بأي شكل من الأشكال»

ويقترح فرانكل ألا نبحث عن معنى مجرد للحياة، فلكل فرد رسالته الخاصة في الحياة التي تفرض عليه مهاما محددة عليه أن يقوم بتحقيقها، وفي ذلك لا يمكن أن يحل شخص محل شخص آخر، فيجري كل إنسان سؤاله ويستطيع أن يستجيب إلى الحياة بالإفصاح عن مسؤوليته والتعبير عنها، وهكذا فإن العلاج بالمعنى يرى في الالتزام بالمسؤولية الجوهر الحقيقي للوجود الإنساني.

إن التقدم والازدهار اليوم يقوم على وعي جمعي وشامل بمتطلبات تكنولوجيا المعنى والمعرفة، وملاحظة الفرص والتحديات والتقاطها في اللحظة المناسبة قبل فوات الأوان.

صعود الروبوت.. والفرد أيضاً

تعكس قدرة الناس جميعا على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم التعليمية والاجتماعية على استخدام الحواسيب والموبايلات الذكية والمتقدمة «البداهة» في تصميم هذه الأجهزة والبرامج ليكون في مقدور الإنسان العادي استخدامها دون حاجة إلى متخصصين أو إلى خبرات تقنية وعلمية معقدة. عبقرية «البداهة» القائمة على تطوير الأجهزة والبرامج وتبسيط عملها في الوقت نفسه لتكون أكثر ذكاء وأقل تعقيدا تجيء محصلة لمعرفة الإنسان بنفسه ثم تحويل هذه المعرفة إلى تقانة مطبقة؛ ما اقتضى بالضرورة تداخلات في العلوم والتخصصات، ثم نشأت لدينا إضافة إلى تلك الأجهزة المدهشة مكتبة علمية تقدم العلوم المعقدة في لغة وأوعية يستوعبها المثقف العام البعيد عن مجالات هذه التخصصات، ورغم أنها مكتبة وجهت ابتداء للعلماء والمتخصصين ليكون في مقدورهم الاطلاع الكافي على العلوم والتخصصات الأخرى، فقد أنشأت بطبيعة الحال ثقافة علمية هائلة ومتقدمة في محتواها ولكنها في هيئة تبدو مبسطة ومتاحة تمكن جميع الناس تقريبا من استيعابها بكفاءة.

هذه «البداهة» صارت تُغيِّر في خريطة العلوم والتخصصات وفي تقديمها وانتشارها لتتحول إلى ثقافة عامة متداولة بمقدار أو قريبا من تداول الحواسيب والموبايلات... ولكن الأكثر أهمية وخطورة في ما يحدث، أو سوف يحدث، هو أن تُقدَّم المنظومات المعرفية والدينية والثقافية والعلمية في تطبيقات «بدهية» تمكن المستخدم من استيعابها وتطبيقها بالقدرة نفسها على استخدام الموبايلات والألواح الإلكترونية؟ ماذا يحدث للعالم عندما يقدم الدين بـ«بداهة» علمية وتقنية تجعل فهمه واستخدامه وتطبيقه متاحا لكل أتباعه والباحثين في شأنه؟

تقنية «المعنى» تنشئ المعنى بطبيعة الحال، ولن يكون هذا المعنى بالضرورة هو المعنى الذي كان قائما قبل استخدام التقنية، ومن هنا فسوف تكون المنظومة الفلسفية والدينية مفتوحة لسؤال المعنى والجدوى والبقاء والبحث؛ الفلسفة والمعاني وحقائق الأشياء، وكذا الدين ورجال الدين ومؤسساته إلى محتواه وتطبيقه، ومن ثم علاقة الأفراد والسلطة والجماعات والمجتمعات بالأفكار والقيم المنظمة للحياة والأعمال والعلاقات، والمنشئة للمعنى. ويبدو بديهيا أن الشأن الديني يتحول أو يعود شأنا فرديا خالصا لا علاقة به للسلطة والمجتمعات والجماعات، ذلك أنها وببساطة علاقة تاريخية وليست ضرورية ولا بنيوية نشأت من الحاجة إلى فهم الدين، فقد كان هؤلاء الكهنة والمفتون والعلماء والأئمة والدعاة والواعظون والخلفاء والحكام والقادة الاجتماعيون والسياسيون يكتسبون مواقعهم وأهميتهم ومواردهم وسلطاتهم من حاجة الفرد إلى الدين وعجزه عن تحقيق حاجته هذه، المعرفة وحاجة الفرد إليها جاءت بكل هذه المتوالية العملاقة الصلبة المتماسكة، لم تكن سوى ما يشبه تشكل الصخور القوية الراسخة من الغبار!

هذا الاستغناء الفردي عن المؤسسات ليس مقتصرا على الدين، فتقنيات المعنى والمحتوى تغير في الحكومات والمدارس والجامعات وفي الحاجة إلى مهن وأعمال كثيرة في الإدارة والتعليم والرعاية الصحية والصيانة؛ فالإنسان القادر على أن يعمل لنفسه وبنفسه أو المتجه إلى ذلك يعيد تشكيل المعابد والوزارات والمؤسسات والوظائف الدينية والاجتماعية، ولكنه وبالتأكيد في فرديته هذه سوف ينتج معنى وفهما وتطبيقا جديدا للدين مستمدا من معرفته وحاجاته الذاتية وما يتوقعه.

وغالبا فإن المصممين والمعدين للبرمجيات الدينية سوف يكون معظمهم من غير رجال الدين، وقد لا ينتمون إلى الدين الذي يعدون برامجه وتطبيقاته الحاسوبية والشبكية، وفي ذلك فإن حريتهم النقدية ستجعل «المُسْتَخْدِم» يعيد بداهة محاولة تمييز المقدس وغير المقدس والإنساني والديني وينشئ أيضا فقها وتأويلا جديدا ومختلفا للمقدس مستمدا من

معرفته الجديدة والمختلفة، ولم يعد صعبا تقدير هذا الفهم للدين في نسخته الناشئة عن الحوسبة والأنسنة.

تبدو «الروبتة»، بما هي مشاركة الروبوت في الحياة، والعمل في تحولاتها وتأثيراتها الاجتماعية، صعوداً للفرد، رغم صحة ما يقال من منظور آخر، إنها تهديد للفرد في العمل والفرص. ولكن ما من شك في أن الفرد يصعد اليوم مستقلاً عن الدولة والمجتمع والشركات، بل متحدياً لها، أو ببساطة أجمل وأوضح، «الإنسان الذي يعمل بنفسه ولنفسه، ويعلم نفسه بنفسه، ويداوي نفسه بنفسه». وقد تبدو طرافة مؤلمة أن الإرهاب نفسه يتطور إلى حالة فردية، ولم يعد فقط جماعات منظمة، وهي الظاهرة التي تسمى اليوم في دوائر الإعلام والدراسات «الذئب المنفرد»، وقد تكون مثالاً على صعود الفرد والفردية، والحال أن الإرهاب كان دائماً أكثر التقاطاً وإدراكاً لفرص التقنية وتحولاتها، فالجماعات الإرهابية من أكثر، إن لم تكن أكثر، القطاعات توظيفاً للحوسبة والإنترنت والتقنيات الحديثة الفائقة.

يكاد الروبوت، اليوم، يحل مكان مهن وأشخاص كثيرين، إن لم يكن يشارك فيها بنسبة كبيرة غالبة، ويمثل تهديداً للأطباء والمحامين والمعلمين والصحفيين والمصممين والمبرمجين والطيارين والباحثين والمترجمين والممثلين والمخرجين، إضافة إلى الأعمال الأقل مهارة في الأمن والحراسة والمراقبة والتسلية والمجالسة والمساعدة في العمل المنزلي. ويمكن أن نمضي في التخيل الواقعي لمصير وتحولات الجيوش والأجهزة الأمنية الاستخبارية والحروب والصراعات والسينما والنقل وقيادة المركبات والطائرات والقطارات، ما يجعل أفلاماً مثل ماتريكس وروبوت1 قصة واقعية ممكنة التطبيق.

ولكن الإنسان ينشئ بذلك اليوم موارد وأعمالاً وفرصاً جديدة، ويحسن حياته، ثم يستقل بنفسه، ليجعل من بيته وذاته مجالاً للعمل والتواصل والتأثير والتعلم والمشاركة، وكما كانت التقنية غالباً تعمل لصالح الإنسان، فإن «الروبتة» وبطبيعة الحال «الفردية»

ليست بالضرورة أمراً سيئًا، بل تبدو أمراً مفضلاً وملائمـًا أكثر للطبيعة الإنسانية ونزعة التفرد والخصوصية. كانت الفردية تبدو ضريبة مؤلمة لعصر الصناعة، لكنها تبدو اليوم مطلبًا وفضيلة لعصر المعرفة.

لم يعد هذا الحديث توقعـًا مستقبليًا، لكنه تطبيقات واقعية تحل في الحياة والعمل، وبعضها أصبح من الماضي الذي تكيفنا معه، ولنتذكّر ما صرنا نفعله ذاتيـًا بالتعاون مع الحواسيب، من دون تدخل من الموظفين والمؤسسات. الحجز والسفر وإجراءات المطار والمعاملات الحكومية والمصرفية والبيع والشراء والتسويق وخدمة العملاء، ورعاية الأسرة وكبار السن والأطفال وتعليمهم، والاستعلام والبحث والاسترجاع والتخزين والتنظيم، ومتابعة الحالة الصحية ومراقبتها الأطفال وجميع الناس، بل وملاحظة الإعياء ونسبة السكر والحرارة والكحول في أجسامنا، وربما التدخل لمنع أحد من العمل، أو السواقة تحت تأثيره، وحتى الاتصال بالإسعاف والمستشفيات والبوليس، وتزيد إمكانية كشف الجرائم ومعاقبة المخطئين وتصحيح الأخطاء والكشف عن الكذب والتزوير. والنزاهة والشفافية والكفاءة المطلقة التي ترقى بالإنسان، ثم إطالة العمر والمعالجة الذاتية للأمراض والتلف في الأعضاء.. وصولاً إلى الخلود!

ويمكن على هذا الأساس النظر في التحدي القائم، اليوم، في صعود الإرهاب الفردي، الذي ينشئ مخاطر وأفكاراً وربما قوانين وأنظمة جديدة، فقد كان الصراع تاريخيـًا بين الدول، وكان ينظمه القانون الدولي والمصالح والعلاقات الدولية وموازين القوة والصراع بين الدول، لكنه تحول إلى صراع مع جماعاتٍ لا تنطبق عليها قوانين الدول ومؤسساتها وجيوشها. اختفت الحروب بين الدول، ولكن الصراع، وخصوصـًا في الشرق الأوسط، زاد حدة وخطورة. وها نحن ندخل، اليوم، في صراع جديد مع الأفراد، بين الدولة والأفراد. كأن الفرد يتحول إلى كيان مستقل يشبه الدولة أو الجماعة، ولم يعد ثمة مجال سوى بناء

تفاهمات وتوازنات جديدة بين الدولة والأفراد، وبين المجتمع والأفراد، وبين الشركات والأفراد، وبين الأفراد بعضهم بعضا.

لست متحمساً للنظر في النصوص الدينية وتفسيرها، وإعادة تفسيرها وفق التطور العلمي والحضاري والاجتماعي، لكن مصطلح «العالمين» في القرآن، بمعنى البشر، يبدو ملفتاً ومغرياً، بالنظر إليه في عصر الحوسبة والروبتة، فالبشر بما هم العالمين، أي جمع عالم، وكأن الفرد عالم قائم بذاته، كان يبدو ذلك غير مفهوم، أو مفهوماً أنه الإنسان الفرد في حدود ما أمكن القارئ أن تزوده المعرفة والتقنية المتاحة، لكن الفرد يبدو اليوم بالفعل عالماً، وربما يكون في مقدروه أن يضع قانونه وسيادته، ويحدد علاقاته مع السلطة والعوالم الأخرى، كما تتحدد العلاقات بين الدول، وقد تنشئ السلطات مع الفرد بما هو كذلك اتفاقيات ومعاهدات، ويتلاقى الأفراد مع بعضهم، أو مع الدول والهيئات والمنظمات، بما هو كل واحد منهم سلطة مستقلة بمواردها وقوانينها وسيادتها، ويتعاملون مع بعضهم بعضاً كما الدول والهيئات. ولكن، وعلى نحو عملي واضح، فإن المواطنة تمضي نحو تعريف جديد، يغير جوهرياً في دور السلطة وعلاقتها بمواطنيها، ويمنح للجغرافيا معنى جديداً، وإن شاء أحد أن يردّ على هذه المقولة بحالة البشر الذين تقتلهم المتفجرات والطائرات والصواريخ القادمة من حيث لا يعلمون، أو الذين يرزحون تحت الاحتلال، فإنها مقولة، على صحتها ووجعها، يمكن الردّ عليها بتجاور التقدم التقني والمعرفي القائم مع البداءة التي لم تغادر بعد مرحلة الإنسان الأول.

ربما كانت المجتمعات والأنظمة السياسية والاجتماعية والثقافية المتشكلة أو التي سوف تتشكل حول اقتصاد المعرفة بحاجة أكثر من أي فترة ماضية إلى فئة من الناس يمكنهم أن يلاحظوا الفوضى والعيوب في ما هو سائد، أو أولئك الذين وصفهم كولن ويلسون[2] بـ«اللامنتمي» وهو ذلك الشخص الذي يدرك ما تنهض عليه الحياة الإنسانية من أساس واهٍ، وهو الذي يشعر بان الاضطراب والفوضوية أكثر عمقاً وتجذراً من النظام الذي

يؤمن بهِ قومه، انه ليس مجنونـًا، هو فقط أكثر حساسية من الأشخاص المتفائلين صحيحي العقول. واللامنتمي هذا كان ضرورة لتشكيل حالة القلق والشعور بالخطل في الحضارة والمجتمعات الصناعية، كان بمثابة النذير الذي يدلنا على العيب والنقص في حياتنا، وكان في قلقه مصدرا للإبداع. لكنه اليوم يكاد يكون خبيرا أساسيا يقدم المهارات الضرورية في حالة الفوضى والأسئلة والتوقعات التي تتواصل وتتوالى حول الأعمال والموارد والقوة والنفوذ. فهل سنرى على سبيل المثال بحوثا دينية فقهية حول أداء الحج والعمرة من خلال شبكة الإنترنت؟

شبكة الإنترنت تتحول إلى بيئة «حاسوبية» عالمية يمكن أن تكون مستودعا لكل شخص يحتوي جميع ملفاته وأعماله، وبذلك فإنه من أي مكان أن يدخل إلى ملفاته ويواصل عمله كما لو أنه في مكتبه أو أمام كمبيوتره المحمول، وسيكون هذا مفيدا ومهما بشكل أساسي لطلاب المدارس والجامعات، بالإضافة بالطبع لرجال الأعمال والمندوبين والصحفيين والأشخاص الذين يتطلب عملهم الانتقال، وتتحول الإنترنت إلى بث عام مثل بث الاتصالات يمكن الحصول عليها في أي مكان تقريبا.

وهذا يقتضي أنسنة الحواسيب، الفكرة التي شغل بها ما يكل ديرتوزوس في كتابه الجميل «ثورة لم تنته» فيتحدث مدير مختبر العلوم في جامعة ماساشاسوتس عن تبسيط برامج ولغات الكمبيوتر ليكون استخدامها سهلا ومبسطا وقائما على طريقة الإنسان في العمل والتفكير، فيتفاعل الكمبيوتر مع نظر المستخدم وعينه، ويكون الكمبيوتر قادرا على القيام بأعمال كثيرة مثل التلفزيون والهاتف والخدمات الطبية.

وفي المجال الطبي تجري المعلوماتية تحولات تغير جذريا أساليب عمل المستشفيات والأطباء، فالصور الطبية الممكن نقلها إلى أي مكان في العالم من خلال شبكة الإنترنت التي تتيح للأطباء والمستشفيات العمل والمعالجة من أي مكان في العالم لأي شخص في العالم.

وما زالت الحواسيب تتطور وتتضاعف قدراتها مغيرة كل وسائل الحياة والعمل، ماذا يحدث حين تحوسب الأجهزة، وتصغر إلى درجة ميكروسكوبية مع قدرات هائلة تفوق الأجهزة الكبرى، وحين تندمج في عملها مع شبكة الاتصالات والإنترنت، أو تتواصل مع الإنسان نفسه؟

يمكن لجهاز كمبيوتر متطور أن يكون على هيئة زر قميص أو قطعة صغيرة مثبتة على ربطة العنق أو يكون جزءا من بنية الملابس، وتكون هذه الكمبيوترات بالغة الرخص فيمكن شراؤها من البقالات ورميها في النفايات عندما تنتهي الطاقة المخزنة أو يمكن أن تستمد الطاقة من حركة الجسم الذاتية، ويمكن تزويد النظارات بجهاز كمبيوتر متفوق ومرتبط بالإنترنت، ومع تطور البرامج مثل غوغل إيرث، يمكن بسهولة مراقبة العالم أو أي مكان في العالم بتلقائية ومن أي مكان ويكون ذلك متاحا لأي شخص بالكفاءة نفسها التي تتمتع بها اليوم الأقمار الصناعية والأجهزة الهائلة المرتبطة بها التي لا يقدر على امتلاكها وتشغليها سوى الحكومات والدول الغنية، ويمكن أن تتحول «الفلاش ميموري» الشائعة الاستخدام اليوم إلى شرائح صغيرة جدا وتستطيع حفظ قدر هائل من المعلومات لا يقل عن أجهزة الكمبيوتر الشخصية، وقد بدأت مثل هذه التطبيقات بالفعل، فليس الحديث هنا عن خيال علمي، وبدأت حتى الأجهزة الحكومية المتخصصة تعتمد على برنامج غوغل إيرث أكثر من إمكانياتها الذاتية.

وأمكن الاستغناء عن أدوات التواصل مع الكمبيوتر عبر الفأرة والمفاتيح إلى اللمس والصوت ليكون الكمبيوتر أكثر سهولة وبساطة في استخدامه وفي تلبية الطلبات، وباندماج مجموعة كبيرة من الخدمات والتقنيات مع الحاسوب، مثل خطوط الاتصالات والأقمار الصناعية والأجهزة الطبية والتسوق والمؤسسات الخدمية، فيمكن لجهاز الكمبيوتر المدمج بالموبايل أو المثبت في الملابس أو أجزاء الجسم توفير قدر كبير من الخدمات مثل الوصول إلى محطات الإذاعة والتلفاز والإنترنت والربط بالأسواق

والخـدمات والمراكـز الحكوميـة والمستشـفيات وخـدمات الطـوارئ، والمراقبـة الآليـة والتلقائية للإنسان مثل الحرارة والأمراض والإعياء ونسبة السكر والكحول والمخاطر الصحية والأمنية، مثل ضغط الدم أو أو نوبات قلبية أو حوادث مرورية أو جنائية أو اعتداء أو سرقة.

وتتطور البطاقات الذكية لتتجاوز الاستخدام المحدد في البنوك والاتصالات لتتحول إلى شريحة شاملة وهائلة، يمكن تزويدها بالسيرة الذاتية والمعلومات الشخصية والحالة الطبية وربما الخريطة الجينية للشخص، ويمكن بث وتزويد هذه المعلومات وتبادلها بسهولة وتلقائية.

ليس الجديد في هذه التقنيات وجودها بالفعل، ولكن انتشارها على نطاق واسع وبأسعار مخفضة، بل وتحولها إلى مواد وسلع استهلاكية مثل بطاقات الاتصالات والمناديل الورقية، وتحولها من إمكانيات سرية وتقنيات يحرسها «كهنة» من الأكاديميين والاستخباريين لتتحول إلى منتج يومي يستخدمه جميع الناس، ألم تكن الكتابة على سبيل المثال قبل فترة قليلة من الزمن مهارة خاصة ومحدودة وسرية، بل كان يجري منع تداولها، وقبل أقل من مائة وخمسين عاما كان السود في الولايات المتحدة الأمريكية يعاقبون بالإعدام إذا تعلموا القراءة والكتابة!

اللامنتمي يتحول إلى مهنة أساسية وضرورية اليوم لندرك الواقع قبل تشكله أو حين تشكله، ولا بأس بمعرفته أيضا بعد تشكله. ويتحول التفكير المستقبلي للأعمال والموارد والتشكلات السياسية والاجتماعية في أغلبه إلى المراجعة الاستراتيجية للأفكار والمؤسسات، بمعنى ردها إلى مبررات وفلسفة وجودها، وملاحظة قدرتها على الاستمرار أو جدوى هذه الاستمرارية، وبالطبع فإنها عمليات تنطوي على آلام وأفكار وجودية، كما أنها تهز من الأعماق كل ما تعودنا عليه وألفناه، وتتناقض أيضاً مع مصالح كبرى وفاعلة

(لن تظل فاعلة) تستمد وجودها وأهميتها من الواقع القائم، لكنها ولشديد الأسف تصارع لأجل البقاء المشكوك في استمراره إن لم يكن مستحيلاً.

يبدأ (بدأ) التحول في بناء المستقبل بإعادة النظر في موقع الفرد ودوره في إدارة وتنظيم الأعمال والمصالح والقيم والأفكار، ففي حين كان الفرد في مرحلة التنظيم المركزي للدول والمجتمعات يشكل مكوناً غير متميز في السياقات والمكونات الاجتماعية والمؤسسية، مثل المدارس والجامعات والنقابات والشركات والمنظمات الاجتماعية والسياسية والروابط القرابية والدينية، يتلقى ويشارك من خلال عمليات مركزية، مثل منتجات المطابع والإعلام المركزي الحصري والتوجيه والإرشاد المؤسسي والتنظيمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهرمية والتراتبية، وتجري أيضاً عمليات التنظيم والضبط والارتقاء الاجتماعي والمؤسسي من خلال هذه الأدوات المركزية، لكن اليوم في ظل الشبكية يشارك الفرد، ويتلقى بصفته فرداً مستقلاً عن انتمائه المهني أو الأسري أو المؤسسي أو الوطني والجغرافي، ويتحمل وحده مستقلاً مسؤولية أفكاره ومعتقداته، وينشئ وحده مستقلاً وجوده ومعنى وجوده.

هكذا فقد صعد «رأس المال الإنساني» باعتباره المورد الاقتصادي الأكثر أهمية اليوم باعتبار أن أفضل ما تقدمه الدول والأمم والمجتمعات والأسر أن تنشئ إنساناً صالحاً يتمتع بالمعرفة والمهارات والصحة اللائقة والكافية لتمكينه كفرد من تدبير أعماله واحتياجاته، وأنْ يملك الفرص الكافية للريادة والإبداع والمشاركة في عالم لم نتيقن بعد من تشكله ومآلاته، لكنا ندرك أننا نخوضه بشكل أساسي أفراداً لا تساعدنا البيئة المحيطة إلا بالقدرات والمعارف التي تزودنا بها، لكنها لم تعد المنظم الأساسي أو المركزي للاتجاهات والقيم والأفكار، وفي عبارة أخرى، فإن كل فرد يتخذ موقعاً مركزياً في الشبكة -بما هي الإطار التنظيمي الجديد للأمم بدلاً من أو مع التشكيلات التنظيمية والمركزية

التقليدية- مساوياً لكل متواصل مع الشبكة، سواء كانت نقطة التواصل والمشاركة هذه مؤسسة كبيرة أو صغيرة، وفي أي مكان في العالم تعمل وتتواصل فيه.

وهكذا أيضاً نواجه أنماطاً جديدة من التحديات والأزمات غير المألوفة، مثل الجرائم الإرهابية والجنائية الفردية، التي يقوم بها أفراد لا تربطهم بالجماعات والمنظمات الإرهابية والجنائية صلة تنظيمية معروفة، وهو ما يسمى في الأدبيات الإعلامية والسياسية «الذئاب المنفردة»، أو بعبارة أخرى جرائم متوقعة ومنفذون غير متوقعين.

وبصراحة فإني لا أملك جواباً كافياً ومقنعاً لتصور مرحلة اجتماعية وأخلاقية يضمنها الأفراد بدلاً من المجتمعات والمؤسسات، لكني أعتقد أن الفرد الفاعل أو الذات الفاعلة أو الإنسان الصالح، يمثل حجر الزاوية في الإطار الاقتصادي والاجتماعي القادم.

وربما تكون الأجيال الجديدة أقدر على الإجابة والتأمل والتركيز أفضل من الأجيال السابقة، إننا في مرحلة من تاريخ الإنسانية يعلم فيها الأبناء الآباء، وكما نلجأ ببساطة إلى أبنائنا ليرشدونا في استخدام الحواسيب والهواتف النقالة أو يعلمونا على استخدام التطبيقات الكثيرة، فإننا في حاجة (ربما) أن نلجأ إلى أبنائنا لإنشاء فلسفة جديدة للحياة والسياسة والاقتصاد.

ربما يكون مأزق الفردية في ما يفترض أنه مصدر ضرورتها وأهميتها، وينطبق ذلك على الليبرالية والديموقراطية، في أنها ليست أيديولوجيا كما العلمانية أو الأصولية الدينية على سبيل المثال، ولكنها فلسفة تشكلت مع نشوء المدن، وينبثق عنها أسلوب حياة ليست بالضرورة متعارضة أو منسجمة مع الدين والمجتمع والثقافة السائدة، ولا يطلب منها ذلك، يستطيع المتدينون أن يوفقوا بين فردانيتهم وبين التدين، ولكن سيكون من العبث المنهجي الانشغال بالتوافق أو التعارض بين الدين والفردانية، لأنها ترتبط حتما بالتمدن وفي غيابها تتحول التجمعات السكانية إلى قرى عملاقة، وإنها حينئذ كارثة عظيمة تؤشر على عجز المدن والطبقات الوسطى وجماعات الأعمال والمصالح عن تشكيل حياتها

وأعمالها في مسار دائري من التراكم فالاستيعاب فالإبداع فالتراكم من جديد، أو ما يمكن وصفه بالتقدم والتطور، كيف!

إن الطبقات الوسطى المشكلة للمدن والتمدن تملك في العادة (أو يجب أن تملك) رؤية واضحة واعية للحياة والمكتسبات التي تريدها، وبسبب الفجوة الكبيرة بين ما ترغب فيه وبين الإمكانيات المادية للفرد من أبناء الطبقة الوسطى فإن المجتمعات والطبقات تتصالح وتتعاون على منظومة من التشريعات والبرامج والمؤسسات والسلوك وأسلوب الحياة، وعقد اجتماعي ينظم ويدير هذه المنظومة وفق ما يحقق أهداف الفرد وسعادته ويحميه من الاستبداد والظلم ويضمن حريته، وهكذا كانت الديموقراطية والثقافة والفنون والجمعيات والنقابات والأحزاب والمبادرات الفردية والإبداع، وكانت أيضا حالات من القسوة والتطرف والجريمة والانحراف، ولكن يفترض أن نظام المدينة يصلح نفسه بنفسه، فإذا ترك العقد الاجتماعي المنبثق أساسا من الفردية يعمل فإنه ينتج حلوله الخاصة بقدر من الحيوية والتطور والتراكم يجعل المشكلات والعيوب تتناقص، وقد تبدو مقولة بحاجة لتفسير وإثبات وجدال وإن كانت في نظر أنصارها بديهية مقبولة، ولكنها في عالم العرب تبدو مناقضة إلى درجة الصدمة.

يستطيع الأغنياء بفائض الموارد لديهم أن يوفروا لأنفسهم وأسرهم أفضل مستويات من التعليم والصحة والسكن والمعيشة والخصوصية، وأن يشتروا حرياتهم، ولكن الطبقات الوسطى تحتاج أن تنشئ نظاما اجتماعيا وسياسيا يحقق تطلعاتها ورؤيتها واحتياجاتها بأفضل مستوى ممكن، ولأجل ضمان هذه المنجزات وتطويرها أنشئت المجالس البلدية المنتخبة والأحزاب السياسية والجمعيات المهنية، ونشأ المجتمع المدني ليوفق بين مطالب الفرد وحمايته وبين وجهة الحكومات والشركات، ولأجل أن تحقق الضرائب التي يدفعها المواطنون عائدا حقيقيا في حياتهم وتطلعاتهم، ولكن ضمانة حماية هذا العقد الاجتماعي وتحقيق أهدافه تأتي من الفردانية، فالأغلبية المعبرة عمليا عن الديموقراطية يجب أن تحمي

الأقليات والأفراد وتتيح لها العمل والنشاط لأنها بمبادراتها وبقائها على الأقل تضمن عدالة الديموقراطية والأغلبية، وتجعل النظام قادرا على الرقابة والتغيير والإصلاح، فتغييب الفرد يؤدي حتما إلى الاستبداد وفساد الديموقراطية نفسها.

«قد تخطئ الأغلبية في اعتقادها، وقد يصيب إنسان فرد، ولو أن البشرية بأسرها أجمعت على رأي وخالفها فيه شخص واحد، فلا حق للبشرية في أن تخمد صوته، تماما كما أنه ليس من حق هذا الفرد أن يخمد صوت البشرية، فإخماد الصوت في حد ذاته يضر بالجنس البشري بحاضره ومستقبله، كما يضر بقامعي الرأي وذلك أنه لو كان رأي ذلك الفرد سليما لحرم الناس بقمعه من فرصة تصحيح الخطأ، ألا وهو الرؤية الأوضح للحق الناجمة عن صراعه مع الباطل. ذلك أنه حتى لو كانت عقيدة الأغلبية هي الحق المطلق، فإن حرمانها من فرصة إثبات نفسها على حساب الباطل يجردها من أسسها العقلانية، ويحجب الأسباب التي أحالتها من رأي إلى معرفة قطعية» [3].

وعلى الضفة الأخرى تصعد قضيتا «الشعور بالوحدة» و«فن البقاء وحيدا» بالنظر إليهما تحديا يجب مواجهته أو إدارته؛ بقدر ما هما في الوقت نفسه فضيلة أو حق يجب أن يتمتع به كل إنسان.

يعاني 45 في المائة من البريطانيين من الشعور بالوحدة، ويعيش 9 ملايين بريطاني وحدهم، من بينهم مليونان تزيد أعمارهم على 75 عاما، وقد أعلنت الحكومة البريطانية تكليف الوزيرة تراوسي كرواتش بتولي مسؤولية التعامل مع مشكلة الوحدة، وبالطبع فإن المثال البريطاني ليس وحيدا أو نادرا.

تلاحظ أوليفيا لاينغ مؤلفة كتاب أو رواية أو الكتاب الروائي «المدينة الوحيدة» أن موضوع الوحدة شغل كتّاب الأغاني أكثر من علماء الاجتماع والنفس، وتسرد على نحو مؤثر سِيَرا لعدد من قادة الفن والثقافة أمضوا حياتهم وحيدين على نحو مريع، ومن هؤلاء آندي وارهول مؤسس مجلة «انتر فيو» والذي قتل في عام 1987، وكان قد تعرض لإطلاق

نار عام 1968 على يد فاليري سولاناس، وهي تمثل أيضا حالة متطرفة للشعور بالوحدة والتهميش، وكانت قد نشرت قبل ذلك بسنة كتابها «بيان الحثالة» وكانت في حياتها وسيرتها مثالا صارخا ومحزنا للموهبة والتمرد اللذين يقتلهما التهميش والوحدة، وكانت حادثة اغتيال وارهول المحور الرئيسي لفيلم «Shot Andy Warhol I» في عام 1996 وكذلك أغنية لو ريد «I Believe» في عام 1990. يقول وارهول: س هو أي أحد يساعدني على تمضية الوقت. س هو أي أحد وأنا لا أحد[4].

لكن الوحدة أكبر بكثير من أزمة لفنانين ومثقفين أو فقراء ومهمشين، إنها قضية متصلة بوجودنا وشعورنا بهذا الوجود وتقييمنا له أيضا. الوحدة مكان مميز جدا. كما في أغنية دينيس ويلسون في ألبومه pacific ocean blue وقد منحت الشبكية معنى جديدا للوحدة، إنها قدرتك على أن تكون كما يجب أو تحب أن تكون بلا مساعدة أو وصاية من أحد أو مؤسسة. إنك الإنسان الذي يعمل بنفسه ولنفسه ويداوي نفسه بنفسه ويعلم نفسه بنفسه، وأنت في الأصل وحيد.. تولد وحيدا، وتفكر وحيدا، وتؤمن أو لا تؤمن وحيدا، وتنسى أو تتذكر وحيدا. وتتألم تستمتع وحيدا، وتجوع أو تشبع وحيدا، وتموت وحيدا، وتلاقي الله وحيدا!

وقد تكون وحيدا وانت بين الجموع، مثلما أنك وحيد وأنت تعيش وحدك. وربما يكون القناع في الحفلات التنكرية استعادة لهذه الوحدة، حرية شخصية بلا حدود في السلوك والتصرف.. وفي ذلك فإن النقاب يمثل ضرورة وحاجة مهمة، لكن مؤكد أن النقاب كما القناع يمثل اعتداء على الفضاء العام، اعتداء المتوحد على شؤون الناس بدلا من انزوائه بعيدا عنهم، ولذلك منحت الحضارة فرصا ومناسبات محدودة ومحددة في أعياد الهالوين وبعض الحفلات التنكرية لأن تكون وحيدا وتتصرف تسلك كما لو أنك وحيد.

كيف لا تكون وحيدا عندما تكون مع الناس؟.. لعلها أيضا أزمة المتطرفين والذئاب المتوحدة، وربما تفسر انشغالنا النرجسي بشبكات التواصل، إنه انشغال يعكس الشعور

العميق بالوحدة، تقول أوليفيا لاينغ: كـم سـأكون ضـائعة ووحيـدة بـدون الموبايـل[4]. لكـن وعلى نحو ما فإن هؤلاء المتوحدين (ويشمل ذلـك المتطـرفين والقتلـة والمعتـدين) «هـم» من يمنحون «نا» التضامن لمواجهة «الأعـداء»، وهـم الـذين بـدونهم سـوف نواجـه التشـتت والضياع! تقول لاينغ «ما يحافظ على المدينـة الكبيـرة المتروبوليـة ويجعلهـا متماسـكة مـن الـداخل هـم جماعـات مـن المهمشـين والغربـاء والمتشـردين في تفـاعلاتهم وعلاقـاتهم الديموقراطية وحاجاتهم الملحة للألفة والحنـان»[4] وربمـا يكـون المتطرفـون والإرهـابيون سـواء كـانوا متوحـدين أو جماعـات يعـبرون في حـربهم علـى العـالم بـرغبتهم في الانتمـاء والمشاركة وأن يكونوا جزءا من هذا العالم يتقبلهم ويقتبلونه!

الإنسان الجديد وتفويض الآلة

عندما يفوض الإنسان الآلة بالعمل الفكري والذهني والترفيه، هل سيكون هو نفسه الإنسان الذي نعرفه اليوم أم سيتغير وإلى أين يمضي بنفسه والعالم؟ لقد أسست الآلة البخارية نسقاً تقنياً صناعياً هو العالم الحديث الذي نعيشه، والمختلف بفارق كبير عمّا قبل الصناعة، فما النسق الذي تقودنا إليه «الرقمنة» أو الحوسبة؟ ورغم أنه نسق قيد الإعداد ولم يتشكل بعد على نحو واضح، فإن أبعاداً تطبيقية بدأت تتشكل فعلاً، كما أن المستقبل بدأ يكشف عن نفسه ولو قليلاً، وكما قضت المكننة الصناعية على التشغيل الزراعي، فإن الحوسبة تقضي على التشغيل الصناعي، وبدأ العمل يأخذ اتجاهات وتطبيقات واضحة، إذ تنحسر مهن وأعمال وتتغير أخرى، وتنشأ أعمال ووظائف ومهن جديدة لم تكن موجودة قبل سنوات قليلة. وكما نشأ فارق كبير في التشكيل الاجتماعي والقيادي وفي وعي الذات بين إنسان الزراعة وإنسان الصناعة، فإن إنسان الرقمنة ينشئ (لا بد أن ينشئ) وعياً جديداً لذاته، ومعنى جديداً لوجوده.

إن القيمة العظمى للمنتجات المتداولة اليوم تكمن في فكرتها وتصميمها، ولا تمثل كلفة الإنتاج المادي نسبة تذكر في قيمتها النهائية، وبطبيعة الحال يتقدم المصمم والمفكر والمبدع، هكذا أيضاً تصعد الفلسفة والفنون والآداب باعتبارها البيئة الحاضنة للإبداع والخيال والتصميم والتفكير النقدي، وتصعد الفردانية كقيمة عليا تحل محل المجتمعية، ويصبح الفرد لا المجتمع هو ضامن القيم والأخلاق، ويعمل التنظيم الاجتماعي والأخلاقي في ظل ومن خلال ثقافة شبكية مفتوحة لا تخضع لمجتمع ولا لمؤسسة، وتسود قيم الثقة والإتقان كمرجعية عامة وعليا تحكم علاقات الناس ومصالحهم.

وفي هذه العمليات الذكية والقادرة ذاتياً على تسيير نفسها من غير تدخل إنساني، لم تعد معظم الأعمال والوظائف والمهن التي نعرفها اليوم ضرورية، والحال أن أزمة التشغيل التي نعيشها اليوم ليست متصلة بالسياسات الاقتصادية أو بأزمة قطاع إنتاجي، لكنها أزمة بنيوية ونسقية وعامة، ولا نعرف بعد إلا قليلاً من الأعمال الجديدة المتولدة، لكننا ندرك نهاية الأعمال القائمة، ما يحدث اليوم هو نمو اقتصادي من غير نمو في الوظائف والأعمال، إنه ليس اقتصاداً تشغيلياً، وربما نتخلى عن معيار التشغيل والوظائف المستحدثة للمشاريع والقطاعات والاستثمارات، وربما لن يعود العمل بشكله الحالي يملك الأهمية والمعنى ذاتهما اليوم، فالأعمال ستكون قليلة وغير منظمة، لكن ستصعد أعمال أخرى كثيرة ذاتية، بعضها كان سائداً في مرحلة الزراعة وما قبلها وبعضها جديد وناشئ؛ تدور حول فكرة الإنسان الذي يعمل بنفسه ولنفسه، ويداوي نفسه بنفسه، ويعلم نفسه بنفسه، إذ سيكون في مقدور الإنسان، مستعيناً بالمعارف والتكنولوجيات الحديثة والمتقدمة والذاتية أن ينشئ لنفسه معظم احتياجاتها الأساسية في الغذاء والدواء والسكن والملبس، ولن يحتاج لشراء السلع والخدمات على نحو ما يجري في عالم اليوم، وقد تزدهر المقايضة، مقايضة السلع والخدمات مستخدمة الشبكة وفرصها في التفاعل والتبادل بين الناس، وتنحسر النقود بمعنى السندات والأوراق، لكنها ستكون أرصدة جديدة من الثقة والسلع والخدمات والمعارف والمهارات، وهو معنى للمال والثروة أكثر منطقية وأقرب إلى الحقيقة والواقع من ترميزه بأوراق نقدية ومستندات حكومية، هكذا وبطبيعة الحال فإن التنظيم الاجتماعي والسياسي للأمم ينتقل من «الدولتية» إلى «المدينية» لأن عالم الناس ومواردهم وأعمالهم سيكون قائماً في دائرة صغيرة من الناس والأمكنة، وسيكون في مقدورهم ضمن هذه الدائرة إدارة وتنظيم معظم، إنْ لم يكن جميع، احتياجاتهم وخدماتهم، ستكون الدولة مؤسسة تنسيقية أو مظلة للمدن والمجتمعات، كما كانت الحال قبل نشوء الدولة المركزية الحديثة.

وفي هـذه القـدرات الواسـعة للأفـراد وفـرص العمـل والتنظـيم الجمـاعي والشـبكي للخدمات والاحتياجات تصعد المساواة بين الناس لتقترب من المثالية، ففي مقدور الناس جميعـًا أن يتواصلوا جميعـًا ويفكروا ويقرروا ويصوتوا ويتخذوا القـرارات مـن غيـر حاجـة لمكان أو تنظيم مؤسسي، المؤسسات نفسها تأخـذ أبعـاداً شـبكية ولا تحتـاج إلـى أن تكـون قائمة ماديًا في مبنى أو مكان، بل إن معنى المكان نفسه يتغير، إذ تكون الشبكة نفسها مكانـًا أيضـًا.

لكن ماذا سيحدث في ظل قدرة الآلات على التواصل في ما بينها أو مع الشبكة والتنسيق والعمل من غير حاجة لدور إنساني؟ وحين يكـون في مقـدورها اتخـاذ قـرارات مـن غيـر إذن الإنسان أو الحاجة إليه؟ ثم إذا تجـاوزت الإنسـان نفسـه أو منعتـه مـن فعـل شـيء أو ألزمتـه بفعل شيء؟ إلى أي حد سيكون في مقدور الإنسان استمرار ولايتـه وسـيادته علـى الآلات؟ هل ستصبح شريكة للإنسان؟ هـل ستنافسـه؟ هـل سـتملكه أو تسـيطر عيـه؟ هـل سـيكون في مقدور الآلة أو الإنسان أتمتة المشاعر والعواطف والأفكار والتداعيات والمعتقـدات؟ وفي تلك الحالة هل ستنشأ علاقات عاطفية بين الآلة والإنسان؟

لم يعد الإنسان يتميز بالتفكير، وإذا كنت تملك معرفة واسعة، وتفكر بمنهجية صحيحة وقادرا على التحليل؛ فربما تكون روبوتا أو برنامجـا حاسـوبيا، فقـد تفـوَّق الحاسـوب علـى الإنسان في الإحاطة بالمعرفة وتنظيمها وتحليلهـا، وعنـدما تتواصـل الحواسـيب في مـا بينهـا بدون تدخل أو وساطة إنسـانية (إنترنـت الأشـياء) فـإن معظـم، إن لـم يكـن جميـع مـا يفعلـه الإنسان أو يتميز به، سيكون الحاسوب وامتداداته (الإنترنت والروبوتات والطابعات ثلاثية الابعاد، والنـانو تكنولـوجي، والتقنيـة الحيويـة..) قـادرا على أدائـه بكفـاءة أفضـل، وبمزايـا إضافية خارقة، مثل الوصول إلى أماكن ليس في مقدور الإنسان الوصول إليها، أو العمـل في ظـروف لا يقـدر عليهـا الإنسـان، وإنجـاز الأعمـال بسـرعة تفـوق سـرعة الإنسـان أضـعافا

مضاعفة، والإحاطة الشبكية الشاملة في وقت واحد كما تفعل الشبكات اليوم وفي المستقبل القريب، ومواصلة العمل على مدار اليوم والساعة.

وبطبيعة الحال فإن تغيرات عميقة تجري على وعي الإنسان بذاته ومركزه في الحياة والكون، ومعنى العمل والمكان والزمان، وجدوى المؤسسات الاجتماعية والتنظيمية التي أنشأها الإنسان في مرحلة الدولة المركزية وما قبلها، ثم القيم والأفكار التي أحاطت بالحضارة الإنسانية.

فالمجتمعات والمؤسسات والأعمال يتزايد اعتمادها أكثر فأكثر على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأداء عملها الاعتيادي ولتحقيق النمو؛ وسوف تتزايد قدرة المعالجة، في حين أن أسعارها سوف تنخفض؛ وسوف يبلغ كم البيانات قدرا لا يمكن تصوره؛ وسوف تنمو قيمة فائدة شبكتنا الحاسوبية نموا يكاد يكون عموديا.

لكننا (الإنسان) نفقد (مرجح) مكانتنا المتميزة والفريدة في عالم التفكير المنطقي، ومعالجة المعلومات، والسلوك الذكي، فأجهزتنا الرقمية تنفذ مزيدا ومزيدا من المهام الفكرية، وفي ذلك نتخلى عن موضع كنا نظن أنه «فريد من نوعه».

ماذا سيحدث عندما يبدأ الجيل Z الذي ولد في الألفية الثالثة يهيمن على التخطيط والقيادة للسياسات والأعمال والمصالح؟ إن العواصم الكبرى والمدن الهائلة لم تظهر كما نعلم إلا في الحضارة الصناعية والدول المركزية التي صحبتها، ولم تكن تمثل مصلحة اجتماعية أو اقتصادية كبرى، لكنها تعكس أدوات التنظيم المركزية، ولأنها أدوات تتلاشى فإن الدول تعود كما كانت أقرب إلى فيدراليات المدن، فلم يعد ثمة حاجة لهذه المدن العملاقة ولم يعد يريدها أحد. وفي انسحاب المجموعات والمؤسسات المهيمنة على الموارد والمجتمعات من التزاماتها التنظيمية والتمويلية معتقدة أنها تقلل التكاليف والجهود فإنها بطبيعة الحال تترك الأفراد والجماعات ليعيدوا تشكيل أنفسهم وأعمالهم

ومواردهم بعيدا عنها. هذه الفوضى وإن خسر الناس في ظلها أعمالهم ومدنهم وحياتهم هي أيضا تخفي النخب والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية.

كانت الحضارة الصناعية المعاصرة تحولا من الشمول إلى الانتظام، ومن الخضوع للدين إلى الخضوع للقانون والسلطة السياسية، وفي ذلك أنشئت المدن وأنظمة العمل والتمويل لصالح التحالف الجديد من السياسيين والصناعيين والبنوك. واليوم وقد فقدت النخب المهيمنة القدرة (والرغبة أيضا) على الاحتفاظ بالمدن والأسواق والمؤسسات وتظن أن في مقدورها أن تخرج من المجتمعات، لكن ذلك لن يكون سوى لعب في الوقت الضائع، لأن الأمم والمجتمعات في بحثها عن الفرص الجديدة تتحول إلى كائنات وحضارة معلوماتية، تنشئ عالمها وأسواقها ومواردها، وقادتها ونخبها أيضا.

يقول لويس ممفورد إن المتخصصين في هندسة الطرق والقائمين على المدن وقعوا تحت تأثير الإقبال الشديد على استعمال السيارة الخاصة، وشعروا بأن الواجب يقتضيهم معاونة شركات صناعات السيارات على الازدهار حتى لو كانت النتيجة هي الفوضى وتعطيل جميع أساليب النقل المختلفة اللازمة لنظام صالح.. وقصروا وسائلنا على السيارة الخاصة على حين أنهم كدسوا في المدن سكانا لا تستطيع السيارات الخاصة أن تفي بخدماتهم ما لم تدبر المدن ذاتها لتهيئة المجال اللازم لحركة السيارات وتخزينها. وتحولت الضواحي من مبان قائمة في وسط الحدائق إلى مبان قائمة في ساحات مواقف السيارات. وبذلك خسرت الضواحي ميزتها الوحيدة، إذ إنها نشأت حول المدن أو قريبا منها بدافع اعتزال الناس مثل راهب والعيش مثل أمير مع القدرة على التمتع بمزايا المدينة.

سوف تختفي المدن والأسواق والأعمال والمصالح القائمة والتي أنشأتها قدرات وضرورات سياسية وتنظيمية؛ فهذا الثبات والتماسك في تخطيط المدن والمباني والمؤسسات يعكس رغبة في عدم التغيير، لكن التقنية الجديدة متغيرة زوالية، ولم يعد

ممكنا سوى التفكير في أعمال ومؤسسات ومدن قابلة للتحول والتغير والاختفاء والظهور في سرعة وبدون كلفة.

والحال أن المدن كانت في منشئها في عصور الزراعة وما حولها من دفاع وتجارة سريعة الحركة والتغير والارتحال، تكاد تكون بلا حدود، ولعلها تلائم الشبكية الصاعدة أكثر من المدن والمؤسسات المعاصرة، فقد كانت المدن تُنشِئ مراكز حضرية جديدة أو توسع من حدودها، وقد تُغيِّر موقعها وتنتقل إلى موقع جديد، وكان نسقها العام عبارة عن عدد وفير من المدن الصغيرة والقرى التابعة لها على اتصال لا ينقطع بالمدن المجاورة والموزعة على نطاق واسع، وكان يؤخذ بالاعتبار حاجة الناس وهم يسيرون على اقدامهم أو مع الدواب، وكان عدد السكان يتراوح بين بضعة آلاف وأربعين ألفا، وكان من الخارج عن المألوف أن يتجاوز عدد سكان المدينة مائة ألف.

سؤال الأخلاق والعدل

ثمة سؤال بديهي عن الأخلاق والقيم المتوقعة في ظل الشبكية وبخاصة مع صعود الأزمات الاجتماعية والسلوكية اليوم على نحو غير مسبوق، وهي ظاهرة كما الأزمات الأخرى الجديدة لا يمكن فصلها عن التحولات والارتباكات المصاحبة للشبكية، لقد تحولت ظاهرة السلوك غير الاجتماعي في الحياة اليومية والعلاقات الشخصية والمؤسسية وقيادة السيارات إلى تحديات مزعجة للسلطات والمجتمعات والأفراد، ويبدو واضحا أن عمليات التنظيم القانوني لم تنجح في تحقيق سلوك اجتماعي مدني يخفف من الأزمات والضغوط التي صارت تؤثر في حياتنا وشعورنا بالرضا والأمان، والحال أن الملاحقة القانونية للمخالفات والجنح وإن كانت تشكل رادعا وتقلل بطبيعة الحال من الفوضى والاعتداءات، فإنها لا يمكن أن تنشئ ثقافة سلوكية اجتماعية تحول الاحترام المتبادل والحفاظ على البيئة والفضاء المشترك والحقوق والخصوصيات والتضامن إلى عمليات ذاتية مستقلة عن السلطات والقوانين والخوف والحوافز، إذ هي لم تكن في مرحلة الصناعة سوى عمليات لبناء الثقة بالنظام.

الأخلاق بما هي تقدير والتزام عقلاني بفعل الصواب وتجنب الخطأ بدون حافز مادي أو قانوني أو ديني ليست سوى حرية فردية. فلا يكون هذا الفعل أخلاقيا إلا إذا كان حرّا، ولا يعود الفعل نفسه خلقا حين يكون التزاما قانونيا أو دينيا، وإن ظل بالطبع فعلا للخير أو الصواب وتجنبا للشر أو الخطأ. وفي ذلك فإن الأخلاق هي الحرية الخالصة لذاتها بلا خوف أو منفعة. والحرية هي الخير الخالص بما هو كذلك مستقلا عن الحوافز.. وهي أيضا جوهر الإنسان ومبتدأ تنظيم الدول والمجتمعات والسلطات والتشريعات، أي اعتبار

الانسان كائنا حرا يسعى إلى الخير دائما بما هو في جوهره وحقيقته خير خالص وجميل، وأن الخطأ أو فعل الشر هو استثناء.

إن أسوأ ما وقعت فيه السلطات السياسية والاجتماعية وما نتج عنها من قيم وسياسات وتشريعات وأفكار هو اعتبار الإنسان كائنا تحركه المحفزات أو عدم الافتراض أنه ينزع إلى الخير بطبعه وجوهره وأسوأ من ذلك بالطبع افتراض أنه ينزع إلى الشر أو في عبارة عملية تغليب الاستثناء على الأصل.. وهذا لا يعني بالطبع عدم ردع أو محاسبة المخطئ. لم يكن ذلك الافتراض السلطوي سوى تطبيق توسعت النخب في ظل الفرص التنظيمية التي أتيحت للدولة المركزية، المدارس والمعابد والمطابع ووسائل الإعلام المركزية التي احتكرتها الدولة، لكن ذلك كله صار هباء منثورا!

وأنشأت السلطة السياسية والشركات الكبرى (مثل البنوك والكهرباء والاتصالات والمياه والتأمين) حالة من العداء بينها وبين المواطنين، تجعل مشاعرهم ومواقفهم تراوح بين الخوف والسلبية والإفشال وعدم التعاون، بل ويفسر ذلك تحول السلوك غير الاجتماعي وانتهاك القوانين والثقافة الأخلاقية والسلوكية العامة إلى أفكار واتجاهات احتجاجية مقبولة، وفي ظل المد الديني السائد فإن هذه السلبية وعدم التعاون مع السلطة والشركات تتحول إلى قيم وفضائل اجتماعية دينية واجتماعية، وأصبح مألوفا ومتداولا القول إن الغش والتهرب الضريبي على سبيل المثال هما عمليتان احتجاجيتان على الظلم والاحتكار.

إن الوظيفة الأساسية للأخلاق هي أن تخرج الانسان من أوهام الندرة والبقاء والتهديد لأنه من الممكن أن يظل أسيرا لها في مشاعره ومعتقداته حتى مع الوفرة.. هكذا فإن الاخلاق هي تجاوز الخوف.. الكرم مثلا ليس سوى تجاوز الخوف من الجوع أو الفقر أو الحاجة، والشجاعة ليست سوى تجاوز الخوف من الموت، والمحبة والتسامح ليست

سوى تجاوز الشعور بالتهديد، وفي المقابل فإن البخل والجبن والكراهية ليست سوى الخوف!

والشبكية اليوم بما تتيحه من مجالات واسعة للعمل والتداول بعيدا عن التنظيم السلطوي والاجتماعي تجعل الثقة هي المنظم الأساسي للحياة، وفي ذلك فإن القيم والأخلاق الصاعدة مستمدة من تحرر الفرد بما هو حر ومستقل بذاته، وتكون العقلانية الاجتماعية والاخلاقية أو الاخلاق بما هي عمليات عقلانية أن يتحرر الانسان من الخوف ويدير غرائزه واحتياجاته الأساسية وفق التقدير العقلاني للحياة والبقاء والارتقاء بالحياة.

تتغير كثيرا وظيفة الدولة، وتتخلى عن كثير من الأدوار والخدمات التي كانت تؤديها، لكن الأزمة لا تقف عند هذا الحدّ، بل ربما يكون انسحاب الدولة أقل الأزمات كارثية، فالدولة كانت تؤدي أيضا دورا اجتماعيا وأخلاقيا! وما يحدث اليوم حولنا من أزمات اجتماعية تؤشر إلى تفكك التنظيم الاجتماعي والأخلاقي. هكذا فإن الفرد الذي ظل يناضل في مواجهة التنظيم والتنميط الاجتماعيين والأخلاقيين لم يعد يعرف ماذا يفعل وكيف يفكر ويميز وحده من غير مرجعية مؤسسية أو اجتماعية بين الصواب والخطأ وبين القبيح والحسن. وهكذا أيضاً يمكن فهم وتفسير الأزمات الاجتماعية والسلوكية الجديدة.

نحتاج إلى تأمل طويل لملاحظة التحول أو التشوه الذي أصاب الإنسان على نحو متراكم بفعل التنشئة الاجتماعية والسلسلة الطويلة المتراكمة من الشرائع والمنظومات الاجتماعية والمؤسسية، كيف يستعيد ذاته وينعتق من كل هذا الركام ويكون في الوقت نفسه أقدر على تحقيق السلام وحماية وتطوير العقد الاجتماعي؟ كيف يحل الضمير محل الدولة والمجتمع في التنظيم الاجتماعي والسياسي والبناء الإيجابي للعلاقات الاجتماعية؟ كيف ينظم الناس أنفسهم ومصالحهم من غير أحزاب ومنظمات اجتماعية، أو ليكن السؤال كيف تعمل المنظمات الاجتماعية الجديدة في ظل قيم الفردية؟

لقد أنشأت الحضارة الإنسانية بمركزية الدين ثم الدولة والمجتمع منظومة من القيم والأخلاق مليئة بضدها، صحيح أنها منظومة حسّنت الحياة إلى مستويات مدهشة، لكننا في حاجة اليوم لنعرف ماذا أصاب الفرد من تشوه، وما الذي يجب التخلص منه أو التمسك به، فكثير مما كان يبدو خلقاً جميلاً صار رذيلة يجب التخلص منها، كانت السلطة والمجتمعات تحمي حياة الناس وتقدم المعرفة أيضاً، أو تنظم الحصول عليها، لكن الإنسان الفرد تحول إلى تابع.

وحولت السلطات والمجتمعات توق الإنسان إلى الارتقاء والمعرفة والمعنى والجدوى إلى جموع منظمة تمضي في حماسة وصدق وذكاء إلى النشوة بدلاً من المعنى، والترفيه بدلاً من المعرفة، والاكتفاء بالانتماء بدلاً من الغايات والجدوى، وصناعة الوهم بدلاً من الحكمة. وأصبح ذكاء الفرد وتفرده عبئاً على المؤسسات الاجتماعية والسياسية، فلا تستطيع أن تظل فرداً كما أنت، لأنك لا تقدر على الانتماء والمشاركة إذا لم تشبه الجموع المنتظمة والمتشابهة والمتحمسة على نحو يجعلك مختلفاً أو خارجاً عن السياق وربما مجنوناً، فيتخلى الفرد لأجل أن يبقى ويتقدم عن براءته الفطرية لينشئ استجابات وتكيفات تلقائية مع القيم التنظيمية السائدة والمعدة لأجل الطاعة والولاء أكثر مما هي للإبداع والانسجام. وفي ما يحسبه تحايلاً ذكياً للتوفيق بين انتمائه وحكمته المستقلة، يحول صدقه ونزاهته إلى وهم وتُقْيَةٍ، ويحسب أنه قادر على التظاهر بالانتماء وهو متفرد، أو أنه يسير في رحلتين متوازيتين؛ رحلة الذات ورحلة الجماعة، لكنه أنشأ قيماً هائلة ومطورة من البلاهة والندم ليحمل نفسه على الانتماء والتكفير في الوقت نفسه عن خطيئته، وكان ذلك أفضل وأهم ما حصلت عليه المؤسسات والنخب السياسية والدينية، إذ يتحول إلى كائن متوقع ومندمج!

هكذا تمضي متوالية تشكيل الفرد لذاته، فيحمي مصالحه مع الجماعة المهيمنة بالتقية، ويحمي ذاته بالتخلي عن الكرامة، وحين يطلب منه أن يعمل ويواجه مخالفاً ضميره

وفكرته عن الحياة والكون يستعين بالكراهية، فإذا كانت الإساءة والظلم خطأ فإنه يصير يعتقد أن هؤلاء الذين يغشهم أو يظلمهم لا يستحقون العدل والعطف، يصبح العدل يخص الجماعة وليس قيمة حياتية مطلقة ومستقلة! فيكون بذلك قادراً على المشاركة في سياسات الظلم والتمييز وفي الوقت نفسه يكون محباً للحياة وأسرته وأطفاله ومواطنيه وجماعته.

وأخيراً تجد أنك لن تكون قادراً على العمل والاندماج وأنت أنت، ولن تحظى بالبركة والأمان وأنت غير قادر على أن تكون غير أنت، فلا تعود تعرف ذاتك إلا بالجماعة، ولا حيلة لك سوى ان تقلل من شأن نفسك أو أن تكون ما تتوقعه منك السلطات والمجتمعات، وقد تحصل على متعة عابرة رديئة متاحة أو على وعد بالنعيم المقيم بعد الموت!

الحوسبة تقدمت بالبشرية إلى مرحلة تبدو متطابقة مع مرحلة مبكرة في تاريخ البشرية، عندما كان الناس جميع الناس أنبياء يتلقون من الإله المعرفة والحكمة، ألم يخلق الله آدم على هيئته؟ إنه نص إسلامي وتوراتي أيضا، هل يستعيد الإنسان اليوم حالة آدم وهيئته؟

ما الثقافة التي يفترض أن تتشكل حول اقتصاد المعرفة؟ وما العلاقات الاجتماعية والسياسية المتوقع قيامها حول الاقتصاد الجديد القائم على موارد مختلفة عما تعودت عليه الحضارات والمجتمعات والدول، التي أنشأت ثقافة ومدنا وعلاقات ونخبا حول نظام اقتصادي لم يعد أغلبه موجودا؟ فهل ستختفي هذه المدن والنخب والثقافات كما اختفت على سبيل المثال المدن التي نشأت حول طرق القوافل التجارية؟

تعود الأدوات والنظريات والمؤسسات التي تنظم الحياة المعاصرة إلى الثورة الصناعية، الدول الحديثة والدساتير والتشريعات، والمدارس والجامعات، والنظريات الاجتماعية، فعلم الاجتماع القائم يعود إلى المفكرين (أوغست كونت، إميل دروكهايم، كارل ماركس، ماكس فيبر..) الذين شغلوا بالتحولات الكبرى التي صاحبت الثورة الصناعية والثورات السياسية، ولكنها نظريات ومعارف لم تعد كافية وربما غير ملائمة

لفهم وتنظيم الثقافة والمجتمعات الجديدة التي تتشكل حول اقتصاد المعرفة، وبدأت بالفعل تُظهر تحديات ومآزق كبرى تجعل هذه المعرفة الهائلة والمتراكمة على مدى قرنين من الزمان شيئا تاريخيا ربما يمضى إلى المتاحف مع الاحترام والتقدير، مثلها مثل السيوف والرماح، أو كتاب القانون في الطب لابن سيناء، أو نظريات وقوانين إسحق نيوتن في الفيزياء، ولذلك فإنه يتشكل اليوم نظريات «ما بعد الحداثة» في إعادة استيعاب لنظريات ومعارف «الحداثة» التي تشكلت في القرون الأخيرة حول الثورة الصناعية ومتواليتها السياسية والاجتماعية.

ونلاحظ اليوم سيادة وانتشار مفاهيم تعبر عن هذه التحولات وضرورات استيعابها من قبيل «ما بعد» و«نهاية» نهاية المكان، نهاية الجغرافيا، نهاية التاريخ، نهاية الدولة، نهاية الأيدولوجيا، نهاية الكتاب، نهاية المؤلف، نهاية المدرسة، نهاية القومية، نهاية المدينة، نهاية العمل والوظيفة، نهاية الطبقة الوسطى، نهاية الوسطاء، نهاية الذاكرة، أو ما بعد الصناعة، ما بعد الحداثة، ما بعد السياسة، ما بعد النفط، ما بعد المعلوماتية، ما بعد الإنترنت، ومنها مصطلحات النفي، مثل مصانع بلا عمال، ومدارس بلا مدرسين، مكتبات بلا كتب، وموظفون بلا مكاتب، أفلام بلا ممثلين، تعليم بلا معلمين، وهي مصطلحات يصفها الدكتور نبيل علي [(5)] في كتابه «الثقافة العربية وعصر المعلومات» بأنها ليست عشوائية ولكنها ذات دلالة وتداعيات كثيرة وعميقة.

ويعتبر عالم الاجتماع الفرنسي جون بودريار [(6)] والذي يعتبر من أهم المنظرين في مدرسة ما بعد الحداثة أن وسائل الاتصال الإلكترونية قد دمرت العلاقة التي تربطنا بماضينا، وأنشأت حولنا عالما من الخواء والفوضى، ويرى بودريار أن القوى الاقتصادية التي شغل بها كارل ماركس لم تعد مؤثرة في تشكيل المجتمع، ولكن ما يؤثر في المجتمعات اليوم هو الإشارات والصور، والمعاني والدلالات تستمد من تدفق الصور على نحو ما نشاهده في برامج التلفاز، حتى إن الجانب الأكبر من عالمنا قد غدا يمثل كونا موهوما

ومصطنعا نستجيب فيه ونتفاعل مع صور إعلامية لا مع أشخاص وأحداث وأمكنة واقعية حقيقية، وقد غدونا نتأثر بـ«المشاهد» التي «تُعرَض» علينا عن الأحداث والكوارث والمشكلات أكثير بكثير من تأثرنا بالمضمون الحقيقي لهذه الوقائع، وهكذا فإن الحياة بمنظور بودريار تحل وتذوب في إطار شاشات التلفاز.

ويقول أولريخ [7] صاحب نظرية «مجتمع المخاطرة» إن المجتمع الصناعي بدأ بالاندثار مفسحا المجال لمجتمع جديدة تسوده الفوضى، وتغيب فيه أنماط الحياة المستقرة ومعايير السلوك الإرشادية، ويرى عالم الاجتماع الإسباني مانويل كاستلز [8] أن مجتمع المعلومات المعاصر يتميز بظهور «الشبكات» و«اقتصاد الشبكات» والنظام الاقتصادي الرأسمالي السائد اليوم إنما يقوم على ثورة الاتصالات العالمية، ولم يعد قائما كما كان يفكر كارل ماركس على الطبقة العاملة أو على إنتاج السلع المادية، بل إنه يقوم على التقدم في شبكات الاتصال والحوسبة التي أصبحت هي الأساس لتنظيم عملية الإنتاج.

وبدأت تتشكل حول اقتصاد الشبكة والحوسبة والمعرفة والمعلوماتية منظومات سياسية واجتماعية واقتصادية يمكن أن تؤسس لعدالة اجتماعية واقتصادية أفضل من السابق، إذ يمكن الملاحظة كيف صعد نموذج «الطريق الثالث» أو الليبرالية الاجتماعية كمزيج من الاشتراكية والليبرالية، ولا يغير من أهمية هذه التيارات أن تكون الأمم الأوروبية والأميركية قد جنحت أخيراً نحو اليمين. ثم طورت الديموقراطية الليبرالية نفسها من مفهوم الحماية إلى التنمية , وذلك على أساس الفردية والتمايز الاجتماعي والتعددية وإزالة العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة والمجموعات الاقتصادية والاجتماعية والإثنية في الحياة السياسية , فالمشاركة السياسية ليست ضرورية فقط لحماية الأفراد , بل ولإيجاد كتلة مواطنين ملتزمة ومتطورة , وترسيخ الحقوق الفردية بخاصة

حرية الفكر والشعور والذوق والنقاش والنشر في بيئة قائمة على المجتمع المدني المستقل , واقتصاد السوق القائم على المنافسة.

ما الجديد في هذه الديموقراطية؟ وما الاختلاف عن الديموقراطيات السابقة؟ نحن نتحدث عن نموذج يتبلور منذ فترة وجيزة (نسبيًا) ويوظف التحولات الاقتصادية القائمة على الانتقال إلى المعرفة وما تبعها من صعود جديد لاقتصاديات وثقافات وأفكار في تغيير دور النخب والمجموعات المختلفة، فقد زادت فرص المرأة في العمل والتقدم، وزادت أهمية الأفراد على الشركات والمجتمعات، ووجدت الثقافات والمجموعات الإثنية فرصًا جديدة في التشكل والحضور السياسي والاجتماعي.. لكن ما الذي يعنينا من ذلك؟ تنجح الانتخابات بمدى ملاءمتها وتكيفها مع الشروط والبيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها، ونحتاج إلى التوقف كثيراً عند نتائج الانتخابات والعوائق الموضوعية التي تجعل من الانتخابات غير ذات تأثير حاسم في الوجهة الاقتصادية والاجتماعية. فالأصل في الانتخابات أنها تعيد تركيب النخب والاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أيضًا وتفكيكها، وإذا كانت النخب القائمة والمؤثرة في الحياة السياسية والاقتصادية منفصلة عن المجتمع، فإن صراعًا عميقًا يجري بين المجتمعات من جهة، والنخب والمؤسسات الاقتصادية والسياسية من جهة أخرى.

المسألة على نحو عملي أن هذه العلاقات تتخذ طابعا أقرب إلى التسوية مستمدا من وعي الأطراف بمصالحها وأهدافها وقدراتها، هكذا على سبيل المثال تمكنت السلطة بفضل المطبعة أن تنشئ وعيا مركزيا بمجموعة من القيم والأفكار والاتجاهات، واستبعدت مجموعة أخرى من القيم والمعارف والاتجاهات التي لا تلائمها، وأمكنها أن تنظم هذه العمليات وتسيطر عليها بفعل سيادتها على حدودها وترابها، ثم ساعدتها وسائل الإعلام (الصحافة والإذاعة والتلفزة) والمدارس والجامعات على تكريس وتنظيم المجتمعات والمدارس والسيطرة على عمليات التنشئة والتوجيه. لقد انتهى ذلك كله

اليوم، وتشكلت حاجة ملحة لإعادة تنظيم القيم والاتجاهات وفق مؤثرات وفرص جديدة تملكها أطراف فاعلة غير السلطة السياسية، العالم الخارجي، والمجتمعات والشركات والأفراد.

السؤال على نحو واقعي وواضح، كيف تحدد السلطة اليوم القيم المنظمة للسياسة والمجتمعات والأسواق؟ وبالطبع فإن الفاعلين الاجتماعيين الآخرين من المجتمعات والأفراد والجماعات والنقابات والتجمعات والمدن والمحافظات والمهمشين والمستبعدين من جنة السلطة وطبقتها المتحكمة يفكرون كيف يؤثرون في القرارات والاتجاهات والسياسات ويغيرون في اللعبة باتجاه مصالحهم وأهدافهم؟

تنظم السلطة المجتمعات والأسواق والأفراد بالقوة والمال والمعنى (الثقة والقيم)، كيف تجري هذه العمليات في ظل التحولات التقنية والاقتصادية والاجتماعية الجارية اليوم؟ المسألة ببساطة أن العقد الاجتماعي الجديد بما هو تسوية وتنظيم العلاقات بين الفاعلين في المجال العام (الحكومات والجماعات والمجتمعات والنقابات والشركات والأفراد، والاتجاهات والطبقات والمصالح، والقيم والأفكار..) على نحو يتحدد بالقوة والفرص والتأثير لذي يمتلكه كل فاعل في هذا المجال، ولما كان لا أحد يريد أو يستطيع ابتداء ان يهيمن على المجال العام؛ فإن العقد الاجتماعي هو قواعد تنظيم التأثير والعلاقات والمصالح بين هؤلاء الفاعلين، ثم القيم والمبادئ التي تجعل هذا العقد يعمل على نحو تلقائي.

ما يدعو إلى ذلك ليس بالطبع حدثا واحدا كبيرا ومفاجئا، لكنها سلسلة من التحولات التقنية والاقتصادية والاجتماعية والعالمية، جعلت الحياة العامة والسياسية والمصالح والعلاقات والقيم أيضا في حاجة إلى إعادة تنظيم وتقييم؛ فالدولة التي أنشأت واقعا مستمدا من مركزيتها لم تعد مركزية، والحال أن كل ما يحدث حولنا وبيننا من صراعات وأزمات وتطرف واتجاهات وأعمال جديدة وأخرى راحلة إنما يعكس أزمة الدولة والعقد

الاجتماعي، وما نتجادل حوله اليوم إنما يتجادل الغرب حوله منذ أواخر الستينيات، ثم بلغ ذروته في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، كتاب صدمة المستقبل من تأليف ألفن توفلر ظهر في العام 1974، وقد ترجم إلى العربية بعد صدوره بفترة وجيزة ولقي في حينه اهتماما عالميا وعربيا كبيرا ومؤثرا، وصدر كتاب أولريخ بك «المجتمع العالمي والأمان المفقود» في الثمانينيات، ثم كتاب توفلر «الموجة الثالثة»، ثم أصدر فرانسيس فوكوياما مجموعة من الكتب والدراسات، مثل «نهاية التاريخ»، و«الثقة (الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار)»، و«مستقبلنا بعد البشري: عواقب الثورة التقنية الحيوية»، و«الطبيعة البشرية وإعادة بناء النظام الاجتماعي»، و«النظام السياسي والانحطاط السياسي»، وأصدر صمويل هتنغتون مجموعة مهمة من الكتب والدراسات مثل «صراع الحضارات»، و«النظام السياسي في مجتمعات متغيرة»، و«الثقافات وقيم التقدم»، و«الموجة الثالثة: التحول الديموقراطي في أواخر القرن العشرين»، ومانويل كاستلز: مجتمع الشبكات.. وتؤشر تقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي بكثافة وإلحاح على هذه التحولات الاقتصادية والتقنية. وبالطبع فقد جرت سلسلة من الأحداث الكبرى، مثل انهيار الاتحاد السوفيتي وانحسار الشيوعية، وتفكك كثير من الدول والأمم كما يجري في عالمنا العربي اليوم، وكذلك الحروب الأهلية المدمرة، وانتهاء الحروب بين الدول.

وبطبيعة الحال يفترض أيضا أن ينشأ خطاب إصلاحي جديد مستمد من التشكل الحضاري والاجتماعي المصاحب لهذه الموارد والتقنيات، فكما نشأت فلسفة وأفكار مصاحبة للاقتصاد الصناعي يتوقع/ يجب أن تنشأ أفكار وفلسفات «شبكية»، وأن يستمد منها خطاب إصلاحي.

تبدو التقنيات والموارد واضحة ومجمعًا عليها، لكن التشكل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي ليس واضحًا ولا حتميًا أو تلقائيًا، وفي ذلك فإن الخطاب الإصلاحي يجتهد بالاستجابة للمرحلة «الشبكية/ المعرفية» ببناء منظومة فكرية وفلسفية

يستمد منها برامج وأفكار واتجاهات في التعليم والعمل والعلاقات الاجتماعية والسياسية والقيم والثقافة والمدن. إنها عمليات تكتنفها صعوبة الانقطاع عن الماضي «الصناعي» وغموض التشكل والاتجاهات، فما زلنا في مرحلة انتقالية من الصناعة إلى الشبكية/ ما بعد الصناعة، وهي مرحلة مليئة بالخوف وعدم اليقين والتغير المستمر، لكن يمكن تقدير اتجاهات ومبادئ للتفكير والاستشراف والحكمة!

والشبكية نفسها تتحول إلى فلسفةٍ في الحياة والإدارة والتعليم والسياسة والثقافية، بديلة للهرمية القائمة، أو التي كانت قائمة، فالناس، في تعاملهم الشامل مع الشبكات، للتعليم والتواصل والاتصال والعمل والتشاور والحصول على المعلومات والمعارف وتبادل الآراء والخبرات والمعارف، وتحويل وتلقي المال والخدمات والسلع، يستبدلون بنظامهم الهرمي التاريخي في الحياة نظاما شبكياً قائماً على المساواة والمشاركة المتحققة فنياً.

كيف تساعد تكنولوجيا المعرفة في التأثير على السياسة العامة، وتدفع بها باتجاه الإصلاح؟ كيف تساعد في تغيير علاقات القوة والإنتاج في المجتمع والدولة، ومن ثم كيف تنشئ قيادات اجتماعية واقتصادية وطبقات ومصالح جديدة؟ ثم كيف تنظم هذه الطبقة الجديدة مصالحها وأدواتها في التأثير والتغيير؟ كيف ينشئ الإصلاحيون بالتكنولوجيا الجديدة فرصاً وموارد وأسواقاً وأعمالاً جديدة، تنشئ موارد مستقلة لهم، ولقواعدهم الاجتماعية؟ هم بذلك فقط يُنشئون علاقات قوة وتأثير جديدة وبديلة تحرك الأسواق والمجتمعات، بعيداً عن الاحتكار والامتيازات التي ترفل فيها النخبة المهيمنة، ويجبرونها على المشاركة في الإصلاح والتنافس العادل، أو يخرجونها من التأثير. ويضعونها في مواجهة الانقراض والفناء. وببساطة، وعلى نحو عملي، يجعلون قواعد الدخول إلى النخبة (النخب تعني قيادة المؤسسات والأعمال والقطاعات) والخروج منها على قاعدة «البقاء للأصلح»، وفي هذه القاعدة يكون الإصلاح!

لا بأس بتكرار القول إن هذا الكتاب ليس تقنيا وليس وصفيا أيضا، وسأتجاوز ذلك لأجل التفكير بالتداعيات السياسية والأخلاقية، والتغيرات والتوقعات الممكنة في قوة الأمم وقدراتها في التأثير والتنافس، ورغم أن الأمم التي أنتجت الصناعة هي التي تقود عالم ما بعد الصناعة، لكن يبدو واضحا اليوم أن الصين تدخل بقوة في عالم التأثير التقني والاقتصادي ومن ثم بطبيعة الحال التأثير السياسي، فلا يمكن لتقدم اقتصادي إلا أن يتبعه تقدم سياسي، وتتقدم أيضا في هذا المجال كوريا (الجنوبية بالطبع) وتستعيد ألمانيا المبادرة، وتعود من جديد قوة تكنولوجية سياسية، والهند تبدو مرشحة للتقدم والتأثير، بل إن بعض الدراسات والتوقعات ترشحها لتكون الدولة الأولى في العالم في قوتها التكنولوجية والاقتصادية والسياسية بدءا بمنتصف القرن الحادي والعشرين.

رغم أن الحديث عن الروبوت ينصرف تلقائيا إلى الأجهزة الميكانيكية المبرمجة، أو الدمج بين البرامج الحاسوبية وبين الآلات الصناعية، لكنه في واقع الحال يمتد إلى كل التطبيقات والتقنيات القادرة على العمل الذكي بدون تدخل بشري، أو التي تغير في الطبيعة البشرية (التكنولوجيا الحيوية) أو في النباتات والحيوانات والميكروبات لتتجه بالحياة وجهة جديدة غير مألوفة بعد!

الوضع ليس مخيفا ولا مطمئنا، لكنه مزيج من الخوف والتقدم، ففي هذا التغيير في الطبيعة البشرية أو المحيط الحيوي، يمكن أن تزيد فرص العلاج من الأمراض ووفرة الغذاء والطاقة بتكلفة أقل بكثير مما هي عليه اليوم، لكنها أيضا ستعطي الأمم التي تملك هذه التقنية أن تؤثر في الأمم التي لا تملكها تأثيرا يتجاوز حرياتها وقدرتها على امتلاك وتنظيم مصائرها ومواردها، تماما كما حدث للأمم التي امتلكت تقنيات البارود والمحركات البخارية أن تحتل العالم وتهيمن على موارده، وتغير في كل اتجاهات التأثير والتركيب الاجتماعي والسياسي والثقافي للعالم، عالمنا القائم اليوم في الشرق وفي ثلاثة أرباع الكرة الأرضية لم يكن تطورا طبيعيا، لكننا دفعنا إليه بموجة احتلالية لم يكن لنا خيار

فيها، وقد يبدو لنا اليوم ذلك أمرا متقبلا ومألوفا، لكن لننظر في العالم الذي كان قائما في بلادنا وغيرها قبل الاجتياح الغربي والمزود بتقنية لم نكن نملكها!

ولننظر اليوم على سبيل المثال في الجدل والتشريعات والسياسات التي نواجه بها المنتجات التكنولوجية الجديدة، مثل شبكة الإنترنت والتواصل الاجتماعي، والدرون (الطائرات المسيرة من غير طيار) والطابعات ثلاثية الأبعاد، والتدخين الإلكتروني. ويتذكر جيلي اليوم على سبيل الطرفة ما كانت تفعله السلطات لتنظيم إدارة وامتلاك تكنولوجيات سابقة، مثل المودم وأجهزة الطباعة والتصوير والاتصال وتقنيات البث الإذاعي والتلفزيوني والفاكس، وكيف بدأت تقنيات مبهرة تداعب أحلام الأفراد كما المؤسسات، ثم صار امتلاكها لا يزيد صعوبة على شراء المناديل الورقية، ثم اختفت وأصبحت جزءا من التاريخ، فالاستقراء التاريخي البسيط والمباشر أنه لا يمكن منع التكنولوجيا من الاستخدام والانتشار، وكل ما نفعله هو تأخيرها و/ أو تجييرها لصالح فئة من الاحتكاريين وغير المنتجين ولا المفيدين للاقتصاد والمجتمعات والمؤسسات.

هذه المقولة لا تعني بالطبع عدم الموافقة على التأثير العميق للتكنولوجيا الجديدة على المنظومة الاقتصادية السياسية الاجتماعية وقدرتها على التغيير الكبير والجذري في عالمنا القائم. لكن نحتاج إلى التفكر والتبصر في ما يمكن أن نفعله لنجعلها أداة تقدم ورفاه وليس سيطرة واحتكار.

المراجع

1. الإنسان يبحث عن المعنى. تأليف: فيكتور فرانكل. ترجمة: طلعت منصور. القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 2011.
2. اللامنتمي. تأليف: كولن ويلسون. بيروت، دار الآداب.
3. مأزق الفرد في الشرق الأوسط. مؤلف جماعي. تحرير: حازم صاغية. بيروت، دار الساقي، 2005.
4. المدينة الوحيدة، مغامرات في فن البقاء وحيدا. تأليف: أوليفيا لاينغ، ترجمة: محمد الضبع، الكويت: دار كلمات، 2017.
5. الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، تأليف: نبيل علي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001.
6. المصطنع والاصطناع. تأليف جون بودريار، ترجمة: جوزيف عبد الله، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2008.
7. مجتمع المخاطرة. تأليف: اولريش بيك، ترجمة: جورج كتورة وإلهام شعراني، بيروت، المكتبة الشرقية، 2009.
8. سلطة الاتصال. تأليف: مانويل كاستلز. ترجمة: محمد حرفوش. القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2014.

من الصناعة إلى المعرفة.. الشبكية الاقتصادية

تختزل قصة التحول في الاقتصاد بالانتقال من محاكاة الجسد (الصناعة القائمة على المحرك البخاري والأجهزة الكهربائية) إلى محاكاة الإنسان نفسه (الحوسبة بما هي تكنولوجيا العقل والمعنى) وفي ذلك صار الاقتصاد يقوم أساسا على المعرفة والإبداع، ونشأت بطبيعة الحال مرحلة جديدة مهمة في التاريخ الإنساني.

يركز هذا الفصل على الأبعاد والجوانب الاقتصادية لـ«المعلوماتية»، وأهمها صعود اقتصاد المعرفة والإبداع، والتغير في طبيعة العمل، إذ تنشأ أعمال جديدة وتنحسر أو تتغير أعمال ومهن قائمة، ويؤثر ذلك بطبيعة الحال على المؤسسات والدول في تنظيم نفسها وفي إعادة صياغة سياسات التشغيل والتعليم والتأهيل المهني، وتزيد كثيرا أهمية رأس المال الإنساني بالنظر إليه المدخل الأساسي والضروري لاستيعاب تحولات المعلوماتية، وبطبيعة الحال فإن ذلك ينشئ سياسات واتجاهات جديدة في علاقة الدولة بالمواطنين والاقتصاد، إذ يصعد الفرد باعتباره مكونا مهما ومستقلا في الدول والمجتمعات وضامنا أساسيا للقيم وللعقد الاجتماعي.

يتلخص أحد وجوه التطور الاقتصادي والاجتماعي بالمسار التالي: من «الياقات الزرقاء»، إلى «الياقات البيضاء»، إلى عمل بلا ياقات. والواقع أنه مفهوم رغم ما فيه من حيرة وارتباك، يعبر بدقة وإبداع عن تشكلات الاقتصاد والمجتمعات والثقافة في عصر الشبكية والمعرفة، وكأن الحيرة والشك بذاتهما يمثلان موردا أو قيمة جوهرية في الاقتصاد القائم اليوم، وما ينشأ حوله من قيم وأفكار.

فمفهوم «الشبكة» يلغي فكرة المركز والهرم اللذين استقرت عليهما البشرية طوال التاريخ المتاح لمعرفتنا، ولا تعد موسوعة «ويكيبيديا» أو نظام «لينوكس» للتشغيل مثالين نادرين لملاحظة كيف تتشكل موارد ومؤسسات ومنظومات للإبداع والمعرفة والإنتاج، تتفوق بأضعاف مضاعفة على بنى تقليدية وراسخة للإنتاج والمعرفة.

العوائد الرقمية..

خصص البنك الدولي تقريره السنوي عن التنمية في العالم لعام 2016 للفرص الممكنة للتنمية وتحسين الحياة والعمل، من خلال شبكة الإنترنت والاتصالات [7]، ولم يعد ذلك موضوعًا جديداً. ولكن أن يُشغل به البنك الدولي فذلك يؤشر بالتأكيد إلى الأهمية المتزايدة للموضوع، وما يمكن أن يحدثه الإنترنت من فرصٍ وتغييراتٍ كبيرة في مسار الحياة والأسواق والحكومات. وقد شُغل أيضًا تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية بالتحولات الكبرى الجارية في العمل، بفعل تأثيرات الحوسبة والتشبيك.

مؤكد أن الإنتاج وزيادة الفرص لا يحدثان تلقائياً بمجرد الاتصال بالإنترنت، أو اقتناء المحمول، لكن الوصول إلى الشبكة Access يتيح الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالعمل والأسواق والفرص المتاحة. وهناك وظائف مباشرة، تنشئها التقنيات الرقمية هي بسبب الطبيعة الآلية للأعمال تكون قليلة. وعلى سبيل المثال، لم تكن شبكة انستغرام التي اشترتها «فيسبوك» عام 2012 بمليار دولار تشغل أكثر من 13 شخصًا. وكانت «فيسبوك» تشغل، في ذلك الوقت، 5000 موظف. وللمقارنة، فإن «كوداك» كانت في ذروة نشاطها في أفلام التصوير في التسعينات تشغل 145 ألف شخص، رغم أن «فيسبوك» تزيد قيمتها السوقية على «كوداك» بأضعاف عدة. لكن الأكثر أهمية هو ما تقدمه الشبكة لبيئة الأعمال، فالتجارة الإلكترونية ولّدت فرص عمل جديدة واسعة، ويمكن تطوير أنظمة عمل مرنة تتيح العمل من بعد، وفي أوقات مختلفة، ومن أمكنة بعيدة. وبذلك يمكن مشاركة النساء والمعوقين وكبار السن والمقيمين في الأرياف والبوادي في أسواق العمل العالمية والمتقدمة.

وفي زيادة الإنتاج، يتيح الإنترنت للعاملين التركيز على الأنشطة ذات القيمة الأعلى، وإسناد أعمال روتينية كثيرة، وأقل أهمية، إلى الحاسوب. ويمكن تطوير المناقشات العلمية في المواد الدراسية أو العملية والبحثية، لأجل تحسين الأداء والتعليم والتدريب، ويمكن العمل مع فرق ممتدة حول العالم، من دون حاجةٍ للانتقال من مكان إلى آخر، وترتيب اجتماعات ومقابلات وندوات ومؤتمرات من غير سفر وإقامة وتكاليف كبيرة.

وانخفضت كلفة البحث عن المعلومات والمصادر وتوفيرها، بنسبة كبيرة، إذ يمكن اليوم الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بالعمل والدراسة والبحث، وكذلك الكتب والدراسات والمحاضرات المسموعة والمرئية، بتكاليف وجهود قليلة. أصبح في وسع الفقراء اليوم الاستفادة من مكتبات وقواعد بيانات هائلة وعظيمة القيمة. وقد يبدو عدد من التأثيرات سلبياً في جانبٍ، مثل فقدان أعمال ووظائف، لكنها، في جانب آخر، مفيدة للمستهلكين، في حصولهم على السلع والخدمات بسرعةٍ، وسهولةٍ، وبتكلفة قليلة.

ويقترح البنك الدولي لأجل التحول إلى بيئة أعمال رقمية أن تشمل شبكات الإنترنت جميع الناس وجميع المناطق، وتطوير التعليم الرقمي والتدريب على المهارات في هذا المجال، وتكريس أنظمة التعليم المستمر والتعلم الذاتي وتشجيعها، وتقديم خدمات الحكومة الإلكترونية، وتشجيع المواطنين على المشاركة الرقمية.

ثمة حاجة اليوم في جميع الدول العربية، لتلحق بالثورة الرقمية إلى إشاعة الإنترنت لتكون مرفقاً عاماً متاحاً مثل الطرق والإذاعات والتلفزيونات العامة، ففي بقاء الإنترنت خدمة غير متاحة، إلا مقابل تقديم المال، تحرم فئة واسعة من المواطنين من الحصول على المعرفة والخدمات، وعدد من هذه الخدمات يفترض أن تكون شاملةً لجميع المواطنين، مثل التعليم والانتخاب والهوية الرقمية والشكاوى والاستغاثة والتبليغ ومتابعة الإعلانات والعطاءات وفرص التوظيف والعمل وتقديم المعاملات ومتابعتها.

بدأ التقرير بسؤال بديهي يقتضيه العنوان: كيف تساعد الإنترنت في التنمية؟ ينظر التقرير إلى التنمية من مبدأ التفاعل بين الاستيعاب الاجتماعي والكفاءة والابتكار. وفي ذلك، يجب أن تبذل الحكومات والمجتمعات والأسواق أقصى جهدها للتأكد من أن كل مواطن يشغل موقعاً صحيحاً وملائماً في الإنتاج والتقبل، واكتساب المهارات الضرورية اللازمة للقدرة على العمل والمشاركة.

وفي الحديث عن الإنترنت والكفاءة، يجب الاهتمام بمسألة جديدة.. ذلك أنه بسبب الحوسبة والتشبيك نشأت حاجة إلى مهارات جديدة، وأُلغيت أو خُفّضت أو غُيّرت الحاجة إلى مهاراتٍ ووظائف وأعمال قائمة أو كانت قائمة. ويؤشر التقرير إلى مهاراتٍ ضروريةٍ، يجب أن يشملها التعليم والتدريب. وثمة حاجةٌ إلى التذكير بالمهارات المعرفية والاجتماعية والفنية التي يجب أن تحيط بها أنظمة التعليم، لأجل ملاحظة الاتجاهات الجديدة، وتلك التي يجب أن تبقى، ولا يُستغنى عنها، فمن المهارات المعرفية التي يجب تزويد التلاميذ بها القراءة والكتابة والحساب والتفكير الناقد والإبداعي والمنطق والذاكرة والبداهة والسرعة الذهنية والقدرة على حل المشكلات العلمية، ومن المهارات الاجتماعية الضرورية للتعليم والتحول إلى البيئة الجديدة القدرة على التوافق والاستقرار العاطفي، والتنظيم الذاتي واتخاذ القرار والتعامل مع الآخرين، وثمة حاجة لمهاراتٍ فنيةٍ في العمل اليدوي وتشغيل الآلات وصيانتها.

يبدأ اكتساب المهارات منذ الميلاد، ويستمر طوال الحياة. وللتكنولوجيا دور في هذا، ورغم أن تزويد الأطفال والتلاميذ بالحاسوب الشخصي لا يؤدي تلقائياً إلى اكتساب المهارات، فإنه يجب البدء بتطبيق أنظمة التعليم باستخدام الحاسوب والإنترنت، وهناك حاجة بالطبع لتدريب المعلمين وتحسين قدراتهم على استخدام الأنظمة الحاسوبية والشبكية في التعليم.

ليس ثمة خيار إلا الدخول في التحول نحو الحوسبة والتشبيك، رغم ما في ذلك من آلام وخسائر في بداية الطريق، مثل ضياع فرص عمل، وعدم قدرة مديرين وعاملين كثيرين على الاندماج في البيئة الجديدة، وتغير تقاليد العمل ومؤسساته، ولكن كل يوم يمضي، من دون أن ندخل في ذلك، يعني خسائر إضافية.

اقتصاد المعرفة والإبداع

عند الحديث عن الاقتصاد الإبداعي، يمكن الاستنتاج ببساطة ومنطقية أنه قطاع تقوده طبقة جديدة من الفنانين والعلماء والمبدعين الذين لا يشكلهم نظام العمل التقليدي في الوظائف وساعات العمل والعقود والالتزامات، أي إنه اقتصاد تقوده وتشكله جماعات وشبكات من «الفوضويين» الذين لا يمكن إلزامهم بشيء. لكن الفوضى اليوم تأخذ مفهوما مختلفا هو أقرب إلى النظام.

هذه القيادات الجديدة للاقتصاد والمجتمعات ستنقل طريقتها في الحياة والعمل إلى الحياة الاقتصادية بعامة. وهكذا، فإنها ستحولها من الياقات البيضاء إلى «بلا ياقات». و«بلا» هذه تكاد تكون واحدة من أهم ملامح المجتمعات والاقتصادات؛ تعليم بلا مدارس، صحة بلا أطباء، عمارة بلا مهندسين، مصانع بلا عمال، أمم بلا دول، مؤسسات بلا مكاتب.

وإذا كان الإبداع والخيال هما جوهر الاقتصاد، فإن التعليم يجب أن يتحول أيضا نحو تعليم الإبداع. فنحتاج أن نكون وأطفالنا مبدعين، وإلى مدارس تعلم «الفوضى»، ومعلمين من الطبقة الإبداعية الجديدة، فتتشكل حاجة أكبر من قبل للتعليم الذاتي والمستمر، وتشجع على ذلك وتسهله الشبكة العظيمة القائمة في الاتصالات والمعلوماتية، التي تصوغ أكثر من أي شيء آخر حياة الناس وعلاقاتهم ومواردهم ونظامهم الاجتماعي والثقافي.

أليس التعليم، إذن، يمضي نحو «الفوضوية» نفسها التي تعيد النظر في التعليم النظامي والمعتمد والشهادات المدرسية والجامعية ومعناها وجدواها؟ مرة أخرى، فإن الفوضوية تستخدم هنا بمفهومها الجديد وليس النمطي السابق؛ إنها في الحقيقة دعوة إلى النظر في الأهداف الجديدة للتعليم، ليمنح المَلكات والمهارات التي تؤهل الناس للمشاركة في

حياتهم وخياراتهم، كالمبادرة والعمل الجماعي، والمسؤولية، والقدرة على التعليم الذاتي، ومشاركة الأسرة والمقاهي مع الفصول الدراسية.

لا يقتصر الإبداع على الابتكارات والاختراعات والإضافات العظيمة في العلم والحياة والموارد، لكنه يشمل الإنتاج الإنساني غير المادي أو المستمد من عقل الإنسان وخياله ومواهبه، مثل الفنون التشكيلية، الموسيقى، الغناء، القصة، الشعر، الرواية، التصميم، الطهو، التطوير، البحث والاكتشاف، الأفكار، المواهب والمهارات، والكتابة والإدارة والقيادة والتنظيم، والإضافات غير المادية التي يقدمها الإنسان في عمله وحياته، فيكون الإبداع وفق هذا المفهوم قطاعا واسعا ممتدا في العمل والحياة، وعندما يتحول هذا المنتج إلى مورد مادي، أو مصدر لتحسين الحياة، أو سلعة يمكن استخدامها وتداولها والاتجار بها فإنه يكون اقتصادا إبداعيا، أو رأسمال إبداعي. وبذلك فإن الاقتصاد أو رأس المال الإبداعي ليس موردا جديدا، ولكنه مورد يرافق الحياة والأنسان منذ الأزل، فالإنسان كائن إبداعي، يفسر الإبداع قصة ارتقائه بنفسه وموارده وحياته وأفكاره.

والإبداع باعتباره جمالا هو غاية لذاته، ومكون أساسي في الفلسفة والدين والعلم والتشريع والإدارة، ذلك أنها تقوم جميعا على مبادئ أساسية ثلاثة، الحق والخير والجمال، فبدون الجمال الذي هو تمييز القبيح من الحسن، والسعي الدائم إلى الأحسن لم يكن ممكنا تطور الفكر الإنساني ولا الارتقاء بالمبدأين الآخرين للحياة والفلسفة، وهما الحق (التمييز بين الخطأ والصواب)، والخير (التمييز بين النافع والضارّ).

وبوصف الإبداع يقوم أيضا على النسبية وعدم اليقين، بمعنى أنه ثمة ما هو أفضل وأكثر صوابا، وأن كل ما لدينا من علم وأفكار ومنجزات قابلة لأن تكون خطأ فإنه (الإبداع) هو جوهر التقدم العلمي والفكري والفلسفي والمعيشي.

والإبداع أيضا مكون أساسي في الحياة والطبيعة، ويشكل العلاقة بين الإنسان (والكائنات الحية أيضا) والحياة والطبيعة، كما نلاحظ بطبيعة الحال في التكيف والنشوء والارتقاء البيولوجي والسلوكي.

- **ما الجديد في الاقتصاد الإبداعي؟**

لننظر في مجالات وحقول من العمل والاقتصاد تقوم على الإبداع، مثل النشر، والأبحاث، والموسيقى، والسينما، والرواية والثقافة، والفنون التشكيلية، والاستشارات، والتصميم، والتطوير؛ والعمل في مجالات الملكية الفكرية، والإعلان والعمارة، والإعلام والبرامج الإلكترونية وصناعة المحتوى الفكري في المتاحف والفنون والموسيقى والكتب والألعاب الإلكترونية وتخزين المعلومات، ونحاول تقدير قيمتها السوقية والاقتصادية.

إن الاقتصاد الإبداعي اليوم يمثل القطاع الرئيس والمهيمن في المهن والأعمال والتجارة والاقتصاد، وصار المقياس الأساسي للتقدم الاقتصادي، ويندرج في هذا المجال الملكية الفكرية، وحقوق النشر، والنماذج، والعلامات التجارية، والتصاميم، وبراءات الاختراع، والأعمال الفنية، والموسيقى، وبرامج الحاسوب، والتصوير الضوئي، والأفلام، والفيديو، والألعاب، والعمارة، والبحوث، والتطوير، وتصميم الملابس والمنتجات. وهو اقتصاد يتطور مع تطور التقنية وبخاصة في مجالات الاتصالات والمعلوماتية، وبالارتقاء الإنساني وتطور حاجاته، فالإنسان يتطلع بعد تلبية احتياجاته المادية إلى الاحتياجات الروحية والفكرية، وهذه المنتجات بدورها تطور وتعظم الموارد المادية الملموسة والاحتياجات المادية أيضا كالعمارة واللباس والطعام، ويمكن ببساطة ملاحظة الإبداع والخيال في تطوير وتعظيم هذه المرافق والاحتياجات، وكأن الأمم تتقدم وتزيد مواردها بما تملك من جمال وخيال!

لا يزال الإبداع هو جوهر الثقافة، ولكن طريقة إنتاج الإبداع وتوزيعه والاستمتاع به تختلف في مجتمعات ما بعد الصناعة عن المراحل السابقة. وقد ثبت أن قطاع الصناعات

الإبداعية شريك مزعج لكل من الحكومات والمؤسسات التعليمية التي كانت أكثر اعتيادا على التعامل مع صناعات كبيرة أو مهن جيدة التنظيم.

ولكن الحدث الأكثر أهمية كان تحول الصناعات الإبداعية إلى مصدر هائل للثروة، فالقيمة لم تعد تأتي من تصنيع الأشياء، وإنما من المعلومات (نظم تشغيل الحواسيب)، وانتقلت السيادة من شركات مثل جنرال إلكتريك إلى أخرى مثل ميكروسوفت، وتحولت المعلوماتية إلى التفاعلية والتواصلية، وما تبع ذلك من أعمال ومشروعات عبر شبكة الإنترنت وشبكات الاتصالات، وأصبح الإبداع في هذه المرحلة أحد أصول السوق.

وبدأت الاقتصاديات المتقدمة تشهد انتقالا كبيرا من الشركات الكبيرة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن توجيه المدراء إلى توجيه المستهلك أو الفنانين والمؤلفين ومديري الإنتاج، وتمتد إلى الخدمات الصحية والتعليمية، وأصبح الاستهلاك جزءا من دائرة الصناعات الإبداعية لا غايتها. وأصبح التعليم عملية إبداعية لا ينظر إلى الطلاب باعتبارهم فقط محتاجين للمعرفة، ولكنهم محفزون للعملية التعليمية، وتحولت الصناعة من منتج إلى مدخل.

وارتبطت الصناعات الإبداعية بوضوح مع خدمات أخرى: السياحة، والنقل، الشحن، الطاقة، المالية، التأمين، الاتصالات، المحاسبة، الشؤون القانونية، الرعاية الصحية، الإعلان، البناء، الهندسة، العمارة، تكنولوجيا المعلومات، الضرائب، التعليم، التجارة الإلكترونية، الخدمات البيئية.

ويضم العاملون الإبداعيون قوة عمل واسعة متعددة القوميات من الموهوبين، يستخدمون إبداعهم الفردي في التصميم، والإنتاج، والعرض، والكتابة، وهم يتراوحون بين مصممي الأزياء في ميلانو وعمال مصنع أحذية في إندونيسيا، ويعمل هؤلاء عند أنفسهم، وتشهد هذه القوة تزايد العمل المؤقت ولنصف الوقت، كما تشهد المزيد من التدويل.

لقد أصبح مصطلح «الصناعات الإبداعية» والاقتصاد الإبداعي يأخذ حالة ملموسة ومعترفا بها ويمكن أيضا تعريفها، وملاحظة الإحصاءات والأرقام المتعلقة بها بل تخصصا يدرس في الجامعات[1]، وهي متعلقة بالإبداع، وهو اقتصاد قدرت قيمته في أوائل الألفية الثالثة بأكثر من تريليوني دولار، ولا بد أنه في اتساعه ونموه قد وصل اليوم إلى ضعف هذا الرقم. فقد بدأت صناعة التصميم بالنمو منذ منتصف التسعينات بنسبة 21 في المئة لتصل قيمتها بداية الألفية إلى 140 مليار دولار، وقُدّر صافي عائدات حقوق النشر الأميركية عام 2001 بثمانمائة مليار دولار، ويعمل فيها 8 ملايين عامل، وكانت الصادرات الأميركية في هذا المجال للعام نفسه بقيمة 89 مليار دولار، أي ما يفوق صادرات السيارات والطائرات والصناعات الكيماوية والكمبيوتر.

وهناك مساهمات إضافية كبرى للإبداع في العمل والإنتاج، مثل تخفيض الوقت والتكاليف والجهود، فقد أتاح الاقتصاد والأسلوب الشبكي في العمل المجال لتقليص مساحات العقار المخصصة للعمل والمكاتب، وقد وجدت دراسة نشرت في مجلة «هارفرد بزنس ريفيو» عام 1996 أن شركة IBM وفرت 1,4 مليار دولار في من خلال إعادة تصميم العقارات والمكاتب وفق الممكنات والمتطلبات الجديدة للعمل.

وبالتحول من النظام الورقي إلى الإلكتروني في العمل والأرشفة أمكن تقليص الحاجة للمكاتب والفضاءات، وألغت أساليب العمل الشبكية أو قلصت بنسبة كبيرة الحاجة لعمليات الشحن والتخزين، المنتوجات الموسيقية والأفلام والكتب والألعاب على سبيل المثال، واختصرت شركة جنرال موتورز دورة التطوير في المنتجات من 54 شهرا وبفريق عمل يتكون من 3100 شخص إلى 24 شهرا وبفريق عمل من 700 شخص.

الفكرة ببساطة في الاقتصاد المعرفي والإبداعي هي كيف تحول المعرفة إلى سلعة، وبالطبع فإن الاستهلاك سوف يتحول إلى علاقة، وبذلك فإن التجارب تحل محل البضائع والخدمات، لأنها تشحذ الإبداع وتدعم القدرات الإبداعية، ويرى في الخبرة مثيرا أساسيا

للاقتصاد الإبداعي، إذ إنه يرى طريقا ذا اتجاهين بين المستهلك والمستثمر، لأننا نتصل بالاقتصاد عبر إبداعنا، ونحدد أنفسنا من ثم بوصفنا «كائنات إبداعية»، فإننا نتبع أشكال تسلية وثقافة تعبر عن إبداعنا وتغذيه، فالعمل الذي ينجزه المستهلكون للمعرفة من المشاهدة والتشجيع والقراءة يضيف قيمة إلى السلعة الإبداعية، وممارسة الاستفتاء تحول إلى سلعة تباع للمعلنين.

الجديد في الاقتصاد الشبكي هو العلاقة التفاعلية بين الاقتصاد والابداع، وكيف يؤدي اجتماعهما إلى ثروة استثنائية، فقد أصبحت الملكية الفكرية ذات تأثير كبير في الناتج الاقتصادي العالمي، وفي طريقة حيازة الأفراد لأفكارهم وامتلاكهم لها، يقول جون هوكنز[3]: "لقد أصبح ذوو الأفكار، أي أولئك الذين يملكونها أكثر نفوذا ممن يشغلون الآلات، لكن العلاقة بين الإبداع والاقتصاد ما زالت غير مرتبة". يعرف هوكنز الاقتصاد الإبداعي بأنه القدرة على توليد شيء جديد، فهو يعني إنتاج الأفكار، أو الاختراعات ذات الأهمية والفائدة، وليس الإبداع بالضرورة فعالية اقتصادية، لكنه قد يصبح كذلك عندما يؤدي إلى فكرة ذات مردود اقتصادي، وإلى منتج يمكن الاتجار به.

يذكر هوكينز أن القيمة المالية العالمية لاقتصاد الإبداع عام 2005 بلغت نحو ثلاثة تريليونات دولار، وهي تنمو بمعدل 6 في المائة سنويا، وتستثمر الشركات الأمريكية نحو تريليون دولار سنويا في المنتجات الثقافية غير الملموسة، وهو يساوي الاستثمار السنوي في الزراعة والميكنة، وأسهمت الصناعات الأمريكية المعتمدة على حقوق النشر في الاقتصاد الأمريكي أكثر من أي صناعة أخرى، أي أكثر من الصناعة الثقيلة والسيارات والطائرات والطعام والشراب. ويأتي بعد الولايات المتحدة في الاقتصاد الإبداعي اليابان التي تنفق إنفاقا عاليا في البحث والتطوير، وتستهلك بقدر عال من الصحف والتسلية الإلكترونية والكتب والسينما، ويعمل في أوروبا في مجال الاقتصاد الإبداعي أكثر من ستة ملايين شخص، وفي الوقت الذي تتضاءل فيه فرص العمل في القطاعات المختلفة فإنها في

الاقتصاد الإبداعي تتزايد، وعلى نحو غير مباشر فإن العمل في الاقتصاد الإبداعي يحقق متوالية هائلة من النتائج والتحولات، فيدفع العاملين فيه إلى مواصلة التعليم والعمل المستقل الذي يطور الاقتصاد ويقلل التكلفة ويزيد التشغيل.

وتزدهر اليوم الأعمال اليدوية في سوق الفن وفي السياحة والترفيه، وتبلغ قيمة هذه السوق في الصين 15 مليار دولار، وتنمو سوق الفنون على نحو غير مسبوق، وتشتمل أسواق الفنانين المحترفين الكبار على نحو 12 مليار دولار، وتبلغ قيمة اقتصاد التصميم 140 مليار دولار، ويساوي الاقتصاد العالمي في مجال البرمجيات 600 مليار دولار، ويساوي اقتصاد تصميم الأزياء 60 مليار دولار، وتنتج صناعة الأفلام نحو ثلاثة آلاف فيلم في العام، تصل قيمتها إلى أكثر من 80 مليار دولار، ويحقق قطاع الموسيقى في العالم أيضا 80 مليار دولار سنويا، وتبلغ قيمة الاقتصاد في المسرح 50 مليار دولار، وتبلغ قيمة السوق العالمية للكتب والمجلات والصحف 126 مليار دولار.

تبدو المنتجات الإبداعية أكثر وضوحا في مجال الفنون، ذلك ما أدى إلى التعامل مع الفنون والإبداع على أنهما وجهان لعملة واحدة، لكن الفنانين لا يحتكرون الإبداع، وليسوا المشتغلين الوحيدين في حقل اقتصاد الإبداع، فالإبداع يزدهر أيضا في العلوم، بخاصة في مجالات البحث والتطوير، والإبداع أيضا حاضر في جميع مستويات الأعمال في الشركات والمؤسسات، وبخاصة مع دخول الإنترنت وتقنيات المعلومات واندماجها في العمل والإدارة والتسويق.

هل يمكن اعتبار موهبة الإبداع "رأسمال"؟ يتساءل هوكينز، فرأس المال هو مستودع ثابت ومستمر، وكان الشكل الأساسي له هو النقود والموجودات والأصول، لكن تطور صناعة الخدمات واقتصادياتها أدخلت مفاهيم جديدة إلى رأس المال، فالبحث والتطوير والإعلان والتسويق ومعالجة البيانات أنشأت أسواقا وموارد وآفاقا جديدة للأعمال، ومن الواضح بالطبع أن المصدر الأكثر قيمة في هذه الصناعات هو الموارد البشرية.

صاغ فريتز ماخلوب مصطلح «الاستثمار الفكري» في ستينات القرن العشرين، وبينت أبحاث دينيسون وكيندريك أن الاستثمارات في مجالات التربية والتعليم والتدريب زادت من قيمة القوى العاملة، وزيادة الإنتاجية، فقوة العمل هي رأسمال، ويمكن قياسه أيضا، وهنا تتشكل فرص عظيمة وذاتية أمام الأفراد وجميع الناس لتعليم أنفسهم وتطوير قدراتهم، ومن ثَمّ زيادة مواردهم وقيمتهم في العمل والسوق. وفي بعض الأحيان يسمى هذا النوع من الاقتصاد رأس المال الفكري، وهو ما بدا في ما بعد واضحا وبدهيا بعد تجربة «ميكروسوفت»، لكن قبل ذلك كانت تنشر ملاحظات ودراسات كثيرة[3] كيف يجعل التصميم من الصحف ووسائل الإعلام أكثر فاعلية وقدرة على الانتشار وزيادة الموارد؟ وكيف أن القدرات والنتائج في قطاع الصحة تزيد ليس فقط بسبب معارف الكوادر المتعلقة بالمواد الطبية والتمريضية، ومهاراتها المهنية، بما في ذلك التعامل مع المريض وذويه وإراحتهم، وفي كثير من الأحيان يُعبَّر عن مثل هذا النوع من الموارد أو رأس المال بـ«الشهرة» والسمعة أو الاسم، لكن الأكثر حضورا في الاقتصاد اليوم هو «الثقة»، بل يمكن القول إنه اقتصاد الثقة.

قدرت وولف أولينز؛ وهي شركة استشارات استراتيجية وتصميمية مركزها لندن، أنه في عام 1989 كانت الأصول المادية والمالية لأكبر 350 شركة مدرجة في سوق الأسهم في لندن تشكل 60 في المائة من إجمالي قيمتها في السوق، وبعد عشر سنوات هبطت هذه الحصة إلى 28 في المائة، فإذا كانت هذه الأرقام دقيقة فإن المستثمرين البريطانيين كانوا يعتقدون أن أكثر من 70 في المائة من قيمة تلك الشركات لم تكن تمثل في حساباتها السنوية، وتقدر شركة كلين آند كو، وهي وكيل إدارة في سوق التأمين أن القيمة الفكرية تصل اليوم إلى 75 في المائة من إجمالي قيمة الشركات الخمسمائة المدرجة في «فورتشن»، وتقدر دراسة لمجموعة برايس ووتر هاوس أن ثلثي رسملة سوق الأسهم للشركات الأمريكية في نهاية عام 1999 كانت تعزى إلى أصولها الفكرية، أي أنها أيضا لم تظهر في الميزانية العامة.

ويحتسب القسم الأكبر من رأس المال الخفي هذا من خلال الماركات والعلامات التجارية، فكثير من هذه العلامات كانت تعتمد على اسم التاجر نفسه أو على ظروفه الشخصية، وأصبحت اليوم تساوي مليارات، وقد احتسبت شركة إنتربراند المتخصصة في مجال الماركات اسم ديزني الذي كان في الأصل مجانيا بقيمة 32 مليار دولار، ويرد أكثر من 59 في المائة من رسملة «كوكا كولا» البالغة 120 مليار دولار إلى اسم الماركة، وبلغت هذه القيمة في منتجات نايكي الرياضية 77 في المائة[3].

تتسم الصناعات الإبداعية إلى حد كبير بطبيعة مدخلات العمل: أفراد مبدعون، الإعلان، العمارة، التصميم، برمجية التفاعلية، سينما وتلفزيون، موسيقى، نشر، فنون أداء، ومن أهم مجالاتها: صناعات حقوق النشر: فن تجاري، فنون إبداعية، فيلم وفيديو، موسيقى، نشر، إعلام مسجل، معاملة بيانات، برامج إلكترونية. وصناعات المحتوى: تحددها بؤرة إنتاج الصناعة: موسيقى سابقة التسجيل، موسيقى مسجلة بالتجزئة، إذاعة وسينما، برمجية، خدمات إعلامية. والصناعات الثقافية: تتحدد في ضوء وظيفة السياسة العامة والتمويل، المتاحف والقاعات، فنون وحرف بصرية، تعليم الفنون، إذاعة وسينما، موسيقى، فنون أداء، أدب، مكتبات. والمحتوى الرقمي: يتحدد عبر الجمع بين التكنولوجيا وبؤرة إنتاج الصناعة، فن تجاري، فيلم وفيديو، تصوير فوتوغرافي، ألعاب إلكترونية، إعلام مسجل، تسجيل صوت، تخزين المعلومات واسترجاعها [1].

كيف يرتبط قطاع الصناعات الإبداعية بجوانب أوسع من الإبداع الإنساني؟ وكيف يعزز الخيال الإنساني والابتكار والخبرة والعمل الإبداعي والاستهلاك الصناعات الإبداعية؟ وكيف يرتبط الإبداع اليومي بالمشروعات الكبيرة؟ ولماذا تختلف الصناعات الإبداعية عن التصنيع التقليدي أو الصناعات الأولية؟

الصناعات الإبداعية تقوم على الأفكار والموهبة والعمل الشخصي، ولذلك فإن تطوير قطاع اقتصادي مستدام على هذا الأساس مهمة صعبة ومعقدة. لكن يتضح أن ما يحدث في

كل حالة هو أن الصناعات الإبداعية أيا كان تعريفها تعتمد على هويات فردية، ويظل النمو والتنوع هو السياق الأكبر الذي تنمو وتزدهر فيه الصناعات الإبداعية نفسها.

يميز شارلز ليدبيتر بين نوعين من المعرفة، الضمنية والجلية، ليبين كيف يعمل نظام اقتصادي يقوم على المعرفة والأفكار، أي كيف تحول المعرفة إلى سلعة، وهذا يحول مفهوم الاستهلاك نفسه من فعل إلى علاقة، وتنشأ أيضا جمهورية جديدة قائمة على الاتجار بالمهارات والأفكار، يبدو وكأن كل شخص بإمكانه المساهمة فيها، إن التوصل إلى المعرفة عملية إنسانية وليست تقنية، وهذا هو الأساس الذي تقوم عليه الصناعات الإبداعية[1].

إن الإبداع اليوم في أزمة بسبب التغيرات الاجتماعية والتقنية، وفي ندوة عقدت عام 1996 في واشنطن تحت عنوان «الإبداع الأميركي في خطر» شارك فيها علماء وفنانون لمواجهة القلق المتصاعد في كثير من مجالات التعليم والاقتصاد والمهن. أكدت الندوة أن الإبداع صفة إنسانية أساسية يجب تنميتها في كل الناس، فحرية التعليم والإبداع والمغامرة والنجاح والفشل والسؤال والنضال والنمو هي الأساس الأخلاقي الذي قامت عليه الولايات المتحدة الأميركية، ونشر الإبداع بين كل الناس من كل المواقع والفئات الاقتصادية والأصول العرقية يمثل ضرورة للمصلحة العامة.

وهناك صناعات تعتمد على خدمات كثيفة الإبداع، مثل التصميم، وهو من أهم الصناعات الإبداعية تنوعا وديناميكية، وقد بلغ حجمه الاقتصادي عام 1999 حوالي 140 مليار دولار. وكان ينمو في السنوات 1995–2000 بنسبة 21٪، كما يعد التصميم مدخلا أساسيا في معظم منتجات وخدمات الاقتصاد الجديد، وإحدى الأدوات الأساسية المخولة للإبداع في اقتصاد الخدمات.

ويوضح تقرير التنافسية العالمية (2000/ 2001) للمنتدى الاقتصادي العالمي وجود ارتباط واضح بين كثافة التصميم في أنشطة المشروع وتطور المنتج، والتنافس الاقتصادي

العريض. ويشير بحث لبرايس هاوس كوبرز إلى أن أعلى المشروعات أداء ترى في التصميم أصلا استراتيجيا، بينما تتراجع أهميته في المشروعات الأقل نجاحا[1].

تسعى الحكومات الآن لتطوير نماذج لاقتصاد يقوم على المعرفة يتضمن دورا ابتكاريا مجددا للدولة في وضع سياسات الصناعة في القرن الحادي والعشرين، وتحديد أولويات الابتكار والمشروعات القائمة على الأبحاث والتطوير، وإعادة تدريب وتعليم السكان بكثافة، والتركيز على عولمة فوائد التواصلية عبر القضاء على الأمية في مجال المعلوماتية والاتصالات.

- **هل للاقتصاد الإبداعي مخاوف ومشكلات؟**

نعم بالطبع، فتسليع الأفكار مغامرة، ربما تحولها إلى الابتذال، يعرض جيرمي ريفكين[2] طائفة من هذه الأخطار كما يعرض استشهادات مهمة في هذا السياق، يقول ريفكين: «الأهمية المتنامية للأفكار في عالم التجارة تستحضر شبحا مقلقا، فعندما تصبح الأفكار الإنسانية سلعة بهذه الأهمية ما الذي سيحدث للأفكار التي رغم أهميتها لن تكون مغرية تجاريا؟ هل سيتاح المجال للرؤى غير التجارية في حضارة يعتمد الناس فيها على الوسط التجاري لأفكار يستطيعون كسب عيشهم بواسطتها؟ ماذا سيكون التأثير في وعينا الجماعي وفي مستقبل خطابنا الاجتماعي؟

وقد نشأت حالة مقلقة من الاحتكار، يشير إليها ريفكن، فإحاطة الموارد الخام للاقتصاد الجديد ببراءات اختراع يبدل كيفية التعامل هذه الموارد بصورة جوهرية، وعلى سبيل المثال اشترت مجموعة من الشركات الملكية الفكرية للبذور الزراعية المهجنة والمطورة، وصارت تتحكم في البذور ومن ثم الزراعة والإنتاج الزراعي، وكسرت للمرة الأولى في التاريخ العلاقة التاريخية بين الفلاحين والبذور الزراعية، فهي بذور تؤجر للمزارعين لاستخدامها لمرة واحدة، ولا يحق لهم إعادة استخدامها، ولأجل ضمان حقها في منع إعادة استخدام البذور قامت الشركات بإدخال تقنيات تعقيم (من العقم) تحول دون إعادة استزراع البذور! وبالطبع فإن ذلك يدفع الفلاحين للاعتماد الكامل على الشركات

ووضعهم تحت رحمتها، ويجعلهم مهددين بالإفلاس. لقد كان ذلك تحولا كبيرا في تاريخ الزراعة.

وعندما تصبح العلاقات الاجتماعية علاقات تجارية، وتحول حياة كل فرد عبر ساعات اليوم كله إلى سلعة، فماذا يتبقى للعلاقات ذات الطبيعة غير التجارية؟ فحين يكون الوقت نفسه يباع ويشترى تكون حياة الفرد ذاتها مجرد سلسلة متناهية من العلاقات التجارية، تربطها اتفاقيات وأدوات مالية، فماذا سيحدث لأنواع العلاقات المتبادلة التي تنبع من العاطفة والحب المتفاني؟ إن حقيقة أن محترفي التسويق والشركات منشغلون بجدية في تطوير ما يدعونه علاقة حميمية مع الزبائن وبعيدة المدى ويفعلون التجارب مع مجموعة من الوسائل والمسارات لتأسيس «ارتباطات للمجموعات» تتصف بالعمق أمر مقلق، إضافة إلى أن هذه الفعاليات واسعة المدى لاختلاق عامل اجتماعي بديل مدسوس داخل غلاف تجاري تسير قدما وهي غير ملحوظة، وغير منتقدة رغم المترتبات الواسعة والبعيدة المدى الكامنة فيها والتي ستؤثر في المجتمع، وعندما تصبح كل واجهات كينونتنا تقريبا فعاليات مدفوعة الثمن تغدو حياة الإنسان نفسها المنتج التجاري الأساسي ويصبح العالم التجاري الحكم النهائي لوجودنا الشخصي والجماعي.

وبتضاعف تجارة السلع الثقافية تنتشر أيضا ثقافة عالمية متجانسة، وهذا يعني غياب التنوع الثقافي، وانحسار أو انقراض ثقافات ولغات، يقول وايد ديفيس في مقالة نشرتها مجلة «ناشونال جيوغرافيك»، «مع اندثار كل لغة يخسر العالم جزءا من أصالته، ونخسر أيضا معرفة صرفة؛ هي إنجاز فكري لآلاف السنين».

وفي تقرير الثقافة العالمي لعام 1998 الذي تصدره منظمة اليونسكو، وصف التوتر بين الثقافة والتجارة بالقول: «يبدو أن القيم الثقافية التي تتميز وتربط المجتمعات المحلية والإقليمية والقومية تتعرض لخطر الانغمار في السوق التجارية العالمية، وفي هذه الظروف نختار أسئلة حول كيفية تحمل المجتمعات لواقع العولمة عليها، إذ لا تتعرض الثقافات المحلية أو القومية والإبداعية، التي تدعمهما لخطر التلف بدل أن تصان وتعزز».

تغير العمل
أعمال جديدة تظهر وأخرى تتغير أو تنحسر

ربما يكون العمل هو القطاع الأكثر تأثرا في مرحلة الشبكية، وما تبعها من اقتصاد رقمي ومعرفي وإبداعي. ويمكن ملاحظة متوالية هائلة ومعقدة من التحولات في العمل، والأعمال الجديدة التي نشأت أو ازدهرت وتلك التي انقرضت، أو الأعمال والوظائف التي دمجت في بعضها بعضا.

تنتمي أعمالنا ومؤسساتنا القائمة إلى الثورة الصناعية، ويمكن ببساطة تذكر مدى التحولات التي جرت في الاعمال والسياسة منذ منتصف القرن الثامن عشر، وما يبدو اليوم واقعا مألوفا في حياتنا كان يبدو معجزات خيالية بالنسبة للبشرية قبل مائتي سنة، وفي معظم عالمنا العربي لم تصل الثورة الصناعية إلا في النصف الأول من القرن العشرين، وقبل ذلك كنا ننتمي إلى الاقتصاد الزراعي، وربما لم نعد نتذكر في ألفتنا مع العالم القائم أن مؤسساتنا وأسواقنا وأعمالنا هذه لم تكن موجودة.

في الصحافة والإعلام على سبيل المثال، كان العمل موزعا بين الصف والإخراج والتصوير والإنتاج. واليوم، فإن شخصا واحدا (الصحفي) يقوم بذلك كله، من الألف إلى الياء. فهو يُعدّ مادته الصحفية والإعلامية على جهاز الكمبيوتر، ويعد الصور بنفسه، ثم يخرج عمله على صفحات الجريدة أو في الموقع الإلكتروني أو لأجل الإذاعة والتلفزيون، ويواصل عمله حتى المرحلة النهائية من العمل؛ النشر والبث.. فلم تعد ثمة حاجة واسعة، كما في السابق، لمتفرغين أو متخصصين في كثير من الأعمال الفنية والمتخصصة والمساعدة، كالطباعة والتصوير والإخراج. ويستطيع الفرد وحده أن ينشئ موقعه التجاري

على الشبكة أو «فيسبوك»، ويسوق أعماله في جميع أنحاء العالم؛ إنه بمفرده مؤسسة عالمية متعدية الجنسيات والحدود.

العمل والتسويق عبر الشبكة أصبح قطاعا واسعا من التجارة، وتحولت الشبكة نفسها إلى سوق عملاقة للبيع والشراء والتسويق، والعمل أيضا في التصميم والاستشارات والطب والمحاسبة والتعليم والخدمات المختلفة. وينشئ العمل عبر الشبكة أيضا تقاليد وثقافة جديدة للعمل مختلفة عن العمل المؤسسي التقليدي؛ فليس ثمة حاجة للذهاب إلى مكان أو مكتب محدد للعمل، لأنه يجري عبر الشبكة من أي مكان؛ وليس ثمة حاجة لساعات محددة في العمل والدوام والحضور والانصراف، ولكنه مرتبط بإنجازات وخدمات يجري تقديمها وتسويقها عبر الشبكة.

وذلك يغير أيضا من علاقات العمل ومجالاته؛ فلم تعد العلاقة في العمل هي ما يجري بين الموظفين وأصحاب المؤسسات ومديريها، ولكن كل إنسان هو صاحب العمل أو هو المؤسسة التي تقدم للمؤسسات والأعمال الأخرى منتجاتها، فكل شخص في الشبكة يعمل لنفسه، وليس موظفا أو أجيرا عند أحد.

والتطبيقات الكثيرة والممكنة والمؤنسنة في الحواسيب والشبكة تجعل الإنسان قادرا بنفسه على إنجاز معظم أعماله، من غير مساعدة متخصصة أو تقنية من آخرين. الإنسان الذي يعمل بنفسه ولنفسه، ومن بيته أو عن بعد أو من أي مكان، هو السمة العامة للعمل في ظل اقتصاد المعرفة والإبداع.

لم تعُد المشاركة في العولمة تقتصر على الدول والشركات الكبرى، ولكنها تُتيح اليوم للأفراد والأعمال الصغيرة المشاركة في السوق العالمية، إذا يمكن الحديث اليوم عن مئات الآلاف من عقود المحاسبة للشركات الأمريكية تتم في الهند، ومخططات لتصميم البيوت اليابانية تعد في الصين، ومخططات لأنظمة التدفئة والتبريد في المباني والمؤسسات الخليجية تعد في الهند.

وهناك أعداد هائلة من المشاريع والمجتمعات قائمة على تقديم خدمات لجهات أخرى بعيدة، يتم تأمينها عبر شبكة الإنترنت، وتعد نظام الحجز لشركات طيران مجموعات من ربات البيوت، ويسوق مندوبون السلعَ والمنتجات من أي مكان وإلى أي مكان في العالم عبر شبكة الإنترنت. ويمكن القول: إننا جميعا اليوم نشارك في ساحة عالمية مرتبطة بالإنترنت، تتيح العمل والمعرفة، والتدريب والتعاون، والتبادل والتسويق والمشاركة من دون اعتبار للمسافات، وربما اللغات في المستقبل القريب.

وقد يتبع ذلك أن يطور الجيل الجديد أنظمة اقتصادية وسياسية أيضًا جديدة، وتنشأ أيضًا ثقافة جديدة، وكما أسهم رجال الأعمال الشباب في الثمانينات في تكريس وتطوير الوحدة الأوروبية، فإن الجيل الجديد من أصحاب الأعمال على الشبكة سينشئ أنظمة عمل وعلاقات اقتصادية جديدة مختلفة.

هنا ينتقل التأثير في حياة الناس ومصائرهم من الاحتكار إلى المشاركة، وقد يبدو ذلك اليوم صعب التوقع، وبخاصة في عالمنا العربي، ولكنه مقبل لا محالة، ومن الحكمة الاستعداد لمثل هذه المراحل، تجنبًا للفوضى والأحداث الدراماتيكية والمفاجئة، وتتغير أيضًا قواعد التنافس، وتتحدى جميع دول العالم حتى الغنية والمتقدمة منها، فقد أتاحت الشبكة للفقراء فُرصًا جديدة، فتحتاج الدول جميعها أن تعيد بناء اقتصادها وتأهيل مهارات وقدرات مواطنيها؛ لتظل قادرة على إنتاج سلعة مطلوبة وبتكلفة منافسة، ولن تفيد قوانين الحماية السابقة في إدارة الموارد والأعمال.

الأعمال تهاجر عبر الشبكة إلى أي مكان، مُتحدية السلطات وأصحاب الأعمال والمهن والحرف، ويحتاج الأفراد إلى أن يطوروا قدراتهم ومهاراتهم وفقًا لتطور السوق نفسها، وإلاَّ فإن أهميتهم تقل بالنسبة للمؤسسات التي يعملون فيها وبالنسبة للسوق، وقد يؤدي ذلك إلى مرونة أوسع في نشر العمالة ورأس المال وأنظمة التوظيف والتسريح.

كان مشهد التداول الرقمي للمعلومات في العام 2015 وفقا لتقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية (4) 294 مليار رسالة إلكترونية يوميا، ويحمل الناس كل يوم 100 ألف غيغا بايت من البيانات على فيسبوك، ويطلقون 230 مليون تغريدة في تويتر، ويرسلون ويتلقون 1.3 مليار غيغا بايت على الهواتف النقالة. هذا المشهد لا يساوي شيئا بالنسبة لما سيكون عليه في العام 2035 إذ سوف تتضاعف البيانات المتداولة عبر الشبكة 100 مليار ضعف، وفي هذا التحول يمكن التأمل في التحولات في العمل والمال والسياسة والمجتمعات.

اليوم يتحول العمل بفعل العولمة والتكنولوجيا الرقمية (الحوسبة والتشبيك) وينتقل من الصناعة أو التكنولوجيا الميكانيكية إلى الرقمية، وهي تحولات لا تقل عمقا وجذرية عن التحولات التي جرت في الانتقال من عصر الزراعة إلى عصر الصناعة، ويرصد تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية تحولات عدة يفترض أن تشغل العالم حكومات وأسواقا ومجتمعات، فقد أصبح العاملون وأصحاب العمل في جميع أنحاء العالم على ترابط ضمن شبكات معقدة للتجارة والهجرة، بينما تعبر الأصول المالية الحدود بسرعة البرق. ومع مرور الزمن، أعادت الشركات هيكلة نظم إنتاجها وتوزيعها. واستفادت من خفض الأجور والتكاليف الأخرى في تكييف أعمالها، فقد قسمت أنشطتها إلى وحدات متعددة وزعتها في أنحاء العالم، وركزتها في بلدان تؤمن المهارات اللازمة والبنية التحتية الضرورية بأجور أقل.

وقد عززت العولمة، بما جاءت به من تغيير خلال الأعوام الثلاثين الماضية الترابط بين جميع أنحاء العالم، فأثرت على أنماط التجارة والاستثمار والاستهلاك والنمو، وعلى استحداث فرص العمل وإلغائها، كما أثرت على شبكات العمل الإبداعي والعمل التطوعي.

والواقع أنها ثورات عدة متسارعة ومتزامنة؛ وليست ثورة واحدة، وتغيّر هذه الثورات التكنولوجية في الأجور والإنتاجية في أسواق العمل وأماكن العمل من خلال طرق جديدة

للتعاقد والتعاقد من الباطن، وظروف عمل جديدة ونماذج جديدة لتنظيم الأعمال وريادتها، فهي تؤثر على توزيع الطلب على اليد العاملة عبر القطاعات، ومن ثَمّ على عمليات التحول الهيكلي، كما تؤثر على كمية الوظائف ونوعيتها في بعض القطاعات والمشاريع، وكذلك على توزيع الدخل، والثروة على جميع المستويات. وتخلق فرصاً جديدة للإبداع والابتكار، وتجلب المزيد من العمل غير مدفوع الأجر إلى المجال العام. ولن تتباطأ وتيرة التغيير هذه، بل ستشهد الأعوام المقبلة ثورة مستمرة تحمل إلى العمل وأماكن العمل مزيداً من التعقيد والتقلب وعدم اليقين.

يحدد تقرير الأمم المتحدة مجموعة من التكنولوجيات التي تغير طبيعة العمل، مثل الإنترنت النقال الذي يؤثر على حياة 3.2 مليارات مشترك. ويتجاوز عدد الاشتراكات في الهاتف النقال 7.1 مليارات اشتراك؛ ما يؤشر إلى تغيير في طبيعة عمل الأشخاص، وأساليب ابتكارهم، والتفاعل في ما بينهم، وإنجاز أعمالهم.

وهناك أيضا «أتمتة» العمل المعرفي من خلال نظم البرمجيات الذكية، التي تؤثر على تنظيم وإنتاجية العمل المعرفي، والتي قد تمكّن الملايين من استخدام المساعدة الرقمية الذكية، والتكنولوجيا السحابية التي تحسن فرص الشركات والحكومات الأفراد في الوصول إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات على الإنترنت بكلفة منخفضة، وتتيح تأمين منتجات وخدمات جديدة على الإنترنت لمليارات المستهلكين وملايين الشركات.

وتغير الطباعة الثلاثية الأبعاد طبيعة العمل في ما تتيح إنتاجه، ويتراوح بين النماذج الصناعية البسيطة والأنسجة البشرية. وتعمل إحدى أكبر الشبكات العالمية للطابعات الثلاثية الأبعاد في 110 بلدان، وتملك 9000 آلة. وهذه الآلات تجعل الإنتاج ممكناً بحسب الطلب، ويمكن أن تؤثر على وظائف 320 مليون عامل في الصناعة التحويلية في العالم، أي 12 في المائة من القوى العاملة. وقد استفاد منها العاملون ذوو الإعاقة. وأنشئ أول مختبر في العالم لطباعة الأطراف الاصطناعية في جنوب السودان. وقد أطلق مشروع

دانيال في عام 2013 لصنع طرفين اصطناعيين لدانيال عمر، وهو شاب فقد ذراعيه في انفجار قنبلة. ولا تستطيع الطابعات اليوم أن تنتج إلا مجموعة محدودة من السلع، لكن المستقبل يؤشر إلى انتهاء عصر الإنتاج بكميات كبيرة من السلع المتطابقة في المصانع وباتساع الفرص للأفراد والشركات الصغيرة للمشاركة في نمط إنتاج لامركزي.

وتنقل الروبوتات المتقدمة الصناعة التحويلية إلى مستويات جديدة. وقد توقّع كثيرون منذ زمن طويل أن يزاحم الذكاء الاصطناعي الذكاء الإنساني. وسرعان ما ثبتت صعوبة هذا التوقع على مستويات التفكير العليا. أما على مستوى المهام البسيطة، فأصبحت المعرفة والمهارة متوفرة في سلع تكنولوجية معيّنة. والمعدات أصبحت مزوّدة بكاميرات وأجهزة استشعار ومعالجات تجعلها أكثر استجابة للتفاعل مع البشر.

تعظيم الاستفادة من الموبايل هو عنوان تقرير البنك الدولي عن الاتصالات والمعلومات [5] ويقع في 217 صفحة من القطع الكبير، وليس تقريرا صحفيا في مواقع أو صفحات إعلامية، أو واحدا من الكتب التي تباع في أركان المكتبات عن النجاح والثراء وكسب الاصدقاء، ويزيد عدد الموبايلات في العالم اليوم على عدد السكان، وتقترب تغطية خطوط الموبايل من جميع سكان العالم.

وقد غيرت الموبايلات في أنظمة العمل والعلاقات وأسلوب الحياة، وصار دورها في العمل والتنمية يشغل المنظمات الدولية ومؤسسات التنمية والاستثمار، وقد بدأ البنك الدولي منذ العام 2006 يصدر سلسلة تقارير حول توظيف التكنولوجيا الجديدة في التنمية، ويركز هذا التقرير على تطبيقات الهاتف المحمول واستخداماتها في التنمية، وخاصة في مجالات الزراعية والرعاية الصحية والخدمات المالية وخدمات الحكومة، وكيفية تأثيرها على فرص العمل وتنظيم مشاريع العمل الحرّ، وتعزيز المشاركة العامة والديموقراطية والتعليم.

بدأت اجهزة الموبايل تصنع بذاكرة أكبر وقدرة معالجة أسرع وواجهات أسهل استخداما، ويلاحظ تقرير البنك أن استخدام الموبايل في الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة، والمدهش في موضوع الموبايل أنه انتشر في سرعة هائلة فقد أصبح بيد حوالي ثلاثة أرباع سكان العالم في عشرين سنة، في حين احتاج الهاتف الثابت إلى 128 سنة حتى وصل عدد مستخدميه إلى مليار، ويفوق عدد مستخدمي الموبايل عدد من يملكون حسابات مصرفية أو مياه نظيفة أو كهرباء.

كان الاختراق الكبير في مجال الموبايل هو في التطبيقات التي تتيح آفاقا هائلة غير محدودة في التواصل متجاوزة شركات الاتصالات، وبذلك فقد كسرت احتكار هذه الشركات لتزويد الخدمات، بل إن مستقبل شركات الاتصالات أصبح معرضا لتحول استراتيجي كبير وتاريخي يجعلها مختلفة عما كانت عليه طوال العقود الماضية، فهذه التطبيقات تجعل خدمة التواصل مفتوحة تشبه البث التلفزيوني والإذاعي، وتتطور اتجاهات سياسية واجتماعية لتحويل فضاء الاتصالات إلى مرفق عام يتيح لكل من يملك جهاز تلفون أو كمبيوتر أن يحصل على خدمة الوصول ومن ثم اتاحة التواصل الكامل لمستخدمه مع الشبكة والأفراد والمؤسسات حول العالم، وتحاول شركات الاتصالات استخدام نفوذها لمنع هذه التطبيقات أو بعضها، ولكنها عملية يائسة ليست أكثر من اللعب في الوقت الضائع. والبنوك ووسائل الإعلام الكبرى أيضا تواجه تحديات جديدة، إذ بدأت الموبايلات تقوم بجزء من أعمالها.

يقترب اقتصاد تشغيل شبكات الاتصالات المحمولة من تريليون دولار، وما زالت تطبيقات الموبايل في بدايتها، فالأجهزة تزداد قوة وتتدنى أسعارها والتطبيقات والبرمجيات تواصل تطورها ومزاياها المدهشة. فالموبايلات أصبحت مكتبا يقدم احتياجات واسعة، من المعاملات المالية والكاميرا والتلفزيون والآلة الحاسبة وسجل العناوين والتقويم والصحافة والبوصلة والملاحة والطقس والخرائط الدقيقة للمدن والعالم، وفي ذلك بدأت

الموبايلات تنشئ تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبرى، إذ يمكن للمزارعين والتجار الحصول على المعلومات المتعلقة بالأسعار والطقس، ويمكن الحصول على المعلومات المتعلقة بالصحة، ومراقبة البيوت والمكاتب على مدار الساعة، والاستعلام عن الخدمات والاحتياجات اليومية والعملية في الحياة والعمل والسفر والحجز والمشاركة في البرامج والأنشطة والبيع والشراء والتسوق، والإرشاد المهني والحياتي، وصار التراسل عبر فيسبوك وتويتر وانستغرام وواتس آب شبكة اعلامية واجتماعية واسعة تجاوزت الصحافة ووسائل الإعلام. الموبايل في نسخته الذكية يغير كل شيء بكل ما تعني هذه الكلمة.

ويتحول فيسبوك إلى ساحة هائلة للتسويق والتأثير الاقتصادي والسياسي، ويكرس اليوم محترفون متفرغون عملهم وأوقاتهم في فيسبوك، سواء كانوا يعملون لحسابهم الخاص أو في شركات ومؤسسات تفرغ عددا من العاملين لديها للعمل مع هذه الساحة الإعلامية والتجارية الهائلة، بل إنه لم يعد بمقدور مؤسسة تجارية أو إعلامية أو عامة الابتعاد عن فيسبوك، كما يحتاج اليوم للتعامل المستمر معه المدراء والعاملون في التسويق والعلاقات العامة.

وهناك كتب وإصدارات متخصصة للتدريب على العمل من خلال فيسبوك وفهم وتوظيف تطبيقاته التي تعد بعشرات الآلاف، ومنها بالإضافة إلى التدوين والتواصل الشخصي والإعلامي، بناء المجموعات المفتوحة والمغلقة والسرية، والصفحات المتخصصة، والصور والفيديو والدردشة والبريد الخاص، والحضور التجاري والإعلاني والتسويقي.

لقد زادت الشبكات الاجتماعية حضورا وتأثيرا في حياة الناس، وبالطبع فقد بدأ التواصل عبر الإنترنت قبل «فيسبوك»، فنشأت من قبل المنتديات وغرف الدردشة، ومواقع

للتواصل من خلال الصور، مثل موقع فليكر، والرسائل القصيرة مثل «تويتر»، والفيديو مثل «يوتيوب».

ثمة إقبال عالمي واسع على استخدام شبكات «فايسبوك» و«تويتر» للتعبير عن الرأي والتواصل الشخصي، أو التسلية والترفيه، أو العمل العام والسياسي أو التجاري والتسويق والإعلان، ولكنه استخدام يبدو مصحوباً بالشعور بالنجاح والتأثير بمجرد الوصول إلى الشبكة والمشاركة فيها... ما يحدث اليوم مع استخدام «فايسبوك» و«تويتر» هو ما حدث في موجة الحوسبة ثم الإنترنت، فعندما بدأت الحوسبة كانت المؤسسات تعتقد أن الحاسوب هو سر النجاح، مجرد وجود الحاسوب يعني التفوق والتسويق والأرباح والتأثير، ولكنه بالطبع يتحول إلى عبء وإنفاق إضافي إذا لم يستخدم على النحو الذي يفعل الوقت والجهد والإنفاق، طبعاً أصبح هذا المثال تاريخياً، فقد صارت الحوسبة جزءاً أساسياً من الحياة والعمل على كل المستويات، ولم يعد ممكناً تصورها من دون حاسوب!

وعندما ظهر الإنترنت اعتقد كثير من الأفراد والشركات والمؤسسات أن الإنترنت مجال واسع وهائل وتلقائي للتأثير والانتشار والتسويق والربح الوافر والعالمية، ولكن تبين بسرعة أن مواقع الإنترنت تتحول إلى ساحات مهجورة إن لم تكن في منظومة عمل واسعة ودائبة من الإعلام والتواصل والتأثير ونوعية المنتج المقدم في الشبكة، وظهر أن الذين كانوا يسوقون الشبكية باعتبارها حلاً تلقائياً للتقدم والإنتاج ليسوا أكثر من مشعوذين ونصّابين، وكانت كما نتذكر فقاعة الإنترنت التي أدت إلى خسائر هائلة.

يمكن أن يكون «فيسبوك» سوقاً مهمة للتسويق والإعلان والبيع والشراء والمقايضة وبيع السلع الإلكترونية والترفيهية، أو ميداناً لتنظيم الأعمال بين أعضاء المجموعات والشركات والعلاقات بين الشركات والمجموعات وجماهيرها ومستهلكيها، ولكنه ليس نجاحاً أو عملاً يتحقق بتلقائية، والنجاحات اليوم بعامة في الاقتصاد والمجتمعات الجديدة ليست سهلة ولعلها أصعب من السابق، ومعظمها مزيج من الابتكار والديموقراطية وطبيعة

السوق واتجاهاتها. هناك أعمال إبداعية لا يمكن انتشارها ونجاحها من غير ديموقراطية وحريات وسوق تستوعب هذه الأعمال، وبغير هذه البيئة المتكاملة فلا نجاح للأعمال الإبداعية الجديدة، وانتشار المعرفة والإنترنت والتواصل الاجتماعي يزيد التحدي على القادة الفكريين والاقتصاديين والسياسيين، كما أن السوق العالمية في دخولها إلى الأسواق الصغيرة والمحلية جعلت المنافسة صعبة جداً ولم يعد ثمة مجال إلا للتفوق والإبداع... والخوف من الانقراض!

ومن المؤكد أن فيسبوك أطلق ابداعات هائلة وأطلعنا على منجزات فكرية وأدبية جميلة ومهمة.. أظن أننا سوف نشهد طبقة واسعة من المثقفين والمبدعين.. ومجتمعا يملك واحدة من أهم مهارات الحياة التي لم تعلمنا اياها المدارس والجامعات.. التعبير والتواصل

وتحلّ الروبوتات والأجهزة والبرامج الحاسوبية والمتصلة بالشبكة في جميع الأعمال والمؤسسات والأسواق، وتبدل بطبيعة الحال في العمل والموارد وإدارة وتنظيم المؤسسات، كيف يمكن أن تؤدي هذه «الروبتة» إلى الازدهار؟ بالنسبة للمؤسسات العامة والشركات فإن الروبتة تقلل في تكاليف العمل ونسبة الخطأ، وتزيد نسبة النزاهة في الإدارة والتخطيط، لكنها تبدو تخفض كثيرا في عدد العاملين في المؤسسات والأعمال. كيف يمكن أن نجعل من الأنظمة الشبكية والحاسوبية في العمل أداة للعدالة والازدهار؟ هذا هو سؤال البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم 2019[6].

لا تقف حدود «الأتمتة أو الروبتة» وأنظمة الخدمات الذاتية عند تخفيض نسبة العمالة الإنسانية، لكنها تغير أيضا في علاقات العمل وإدارة وتنظيم المؤسسات والخدمات والأسواق وعمليات البيع والشراء وتوفير السلع والنقابات والضمان الاجتماعي والعقود وحقوق العمل والأجور، والمهارات والتعليم والتدريب، ومن ثم وجهة المدارس والجامعات والمراكز التعليمية، والتشريعات والمؤسسات..

يكاد الروبوت، اليوم، يحل مكان مهن وأشخاص كثيرين، ويمكن أن نمضي في التخيل الواقعي لمصير وتحولات الجيوش والأجهزة الأمنية الاستخبارية والحروب والصراعات والسينما والنقل وقيادة المركبات والطائرات والقطارات، ما يجعل أفلاماً مثل ماتريكس وروبوت1 قصة واقعية ممكنة التطبيق.

ولكن الإنسان اليوم ينشئ بذلك موارد وأعمالاً وفرصاً جديدة، ويحسن حياته، ثم يستقل بنفسه، ليجعل من بيته وذاته مجالاً للعمل والتواصل والتأثير والتعلم والمشاركة، وكما كانت التقنية غالباً تعمل لصالح الإنسان، فإن «الروبتة» وبطبيعة الحال «الفردية» ليست بالضرورة أمراً سيئاً، بل تبدو أمراً مفضلاً وملائماً أكثر للطبيعة الإنسانية ونزعة التفرد والخصوصية. لم يعد هذا الحديث توقعاً مستقبلياً، لكنه تطبيقات واقعية تحل في الحياة والعمل، وبعضها أصبح من الماضي الذي تكيفنا معه، ولنتذكّر ما صرنا نفعله ذاتياً بالتعاون مع الحواسيب، من دون تدخل من الموظفين والمؤسسات.

- **ما وجهة التعليم الجامعي والمهني؟**

ما الوجهة المتوقعة أو المفترضة للتعليم الجامعي في العالم؟ عندما نتحدث عن الطبيعة المتغيرة للأعمال فلا بد أننا نتحدث تلقائيا عن الطبيعة المتغيرة للجامعات والمعاهد الدراسية بعد الثانوية العامة المفترض أنها الحلقة العملية الوسيطة بين الأعمال والوظائف والأسواق وبين الشباب المقبلين على العمل، وقد تشكلت الجامعات التقليدية والقائمة اليوم ونضجت وفق ثلاثة متطلبات، أولها المؤسسات الدينية التي طورت جامعات وكليات بهدف تطوير عمل رجال الدين ليكون أكثر كفاءة واستيعابا لمتطلبات عمله المتغيرة والتدفق العلمي والمعرفي في مجال عمل المؤسسات الدينية، والثاني هو اتجاهات ورؤى الطبقات الأرستقراطية التي حاولت الارتقاء بالفنون والآداب والفلسفة، لأجل استيعاب وتطوير المهارات والأعمال الفنية، هكذا تحولت قصور الأغنياء والأرستقراطيين إلى ساحات عمل للموسيقيين والفنانين والفلاسفة كما اشتغل الارستقراطيون أنفسهم في

هذا المجال، وما زالت هذه الحقول في الدراسة والعلم تحمل الذاكرة الارستقراطية في فرصها وعلاقاتها الاجتماعية والمهنية، والثالث هو النقابات المهنية والشركات التجارية والصناعية التي طورت المهن والعلوم البحتة والتكنولوجية وكانت في حاجة إلى تنظيم واستيعاب الاحتياجات والتطلعات الواعدة والناشئة بفعل التقدم العلمي والتقني والثورة الصناعية. وقد انعكس الصراع بين الطبقات المنشئة للتعليم الجامعي على العلوم نفسها، فما زالت العلوم الإنسانية والاجتماعية والبحتة والتكنولوجية تحمل في فلسفتها واتجاهات العاملين في حقولها صراعا وقطيعة في ما بينها، وكان لذلك أثر كبير في اتجاهات العلوم والمهن وفي الاعتدال والتطرف أيضا، وفي حين كانت الفلسفة والإنسانيات تجتذب الأكثر ذكاء في بداية عصر النهضة، وعلى سبيل المثال فقد كانت مكافأة غاليليو (1564 – 1642) عندما كان أستاذا للفيزياء في جامعة بيزا تساوي عشر مكافأة أستاذ الفلسفة في الجامعة نفسها!

ما الوجهة المتوقعة أو المفترضة للتعليم العالي في العالم؟ لقد أدت التكنولوجيا إلى زيادة الطلب على المهارات المعرفية العامة العليا، مثل حلّ المشكلات المعقدة أو التفكير الناقد أو الاتصالات المتقدمة القابلة للنقل عبر الوظائف ولكن لا يمكن اكتسابها من خلال التعليم المدرسي وحده. ويلاحظ البنك الدولي زيادة الطلب على الأعمال ذات المهارات المرتفعة، وانخفاضه بتناسب طردي مع مستوى المهارات، وزاد الطلب أيضا على اتجاهات التعلم مدى الحياة، وتتزايد أعمال التدريب والتعليم من خلال الإنترنت والجامعات المفتوحة، كما يزيد الطلب على العمل والتعليم والتدريب في مجال الإبداع، ويتوقع بطبيعة الحال أنها اتجاهات تحدد مستقبل التعليم العالي، وربما تتخذ مسارات التخصص والتعليم مسارات متعددة ومرنة ومتنوعة، فيكون في مقدور الطالب تلقي تعليما عاما في التخصصات التقليدية في العلوم والاقتصاد والهندسة على سبيل المثال، ويكون في مقدوره أيضا تلقي تدريب مهني مباشر، مثل التمريض والصيانة والمحاسبة والتأهيل الطبي

والبرمجة والتصميم، وقد تبدو الفكرة غير عملية حتى الآن أو صعبة التطبيق، ومن الحلول العملية المقترحة مجموعة برامج دبلوم مهنية أو نظرية فيتلقى المتخصصون في المجال المهني دبلوما في الدراسات والمجالات النظرية والعامة، والعكس بالنسبة للمتخصصين في مجالات معرفية وعلمية عامة.

ما زال غير ممكن التنبؤ بالعوائد والاتجاهات العملية للتخصصات والأعمال، لكن فكرة المزاوجة بين التخصصات المهنية والمعرفية العامة تبدو تأهيلا جيدا وملائما، فيكون في مقدور الشباب الحصول على مهنة نشطة في السوق وأن يكون في مقدورهم أيضا الحصل على تأهيل معرفي وعلمي عام يطور مهاراتهم ويساعدهم في الحاجات والاتجاهات الإبداعية والمتغيرة. ومن المؤكد أن التقدم الوظيفي والإداري والعام للمهنيين يتطلب مهارات ومعارف عامة وإنسانية واجتماعية، ومن الاقتراحات التي يقدمها البنك الدولي تطوير التعاون بين الأسواق والمصانع والمؤسسات التعليمية، فيكون في مقدور الطرفين إضافة إلى الأساتذة والطلاب امتلاك البوصلة والإحساس العام بمتطلبات العمل والأسواق والتعليم، ومؤكد أن الشبكة صارت تقدم حلولا سريعة ومفيدة.

تبذل الشركات كل ما يمكنها لتقليل عدد العاملين لديها أو تخفيض أجورهم، وتتيح لها التقنية الحديثة المجال واسعا للاستغناء عن العمالة البشرية أو التقليل منها، وأما التشغيل ومواجهة البطالة وتحسين ظروف العمل فهي أزمة السياسيين! الحكومة والنواب والمسؤولين والقادة الاجتماعيين والسياسيين، ويبدو الحل المباشر والسريع في تشغيل طالبي العمل في المؤسسات الحكومية والبلديات أو التي تملكها الحكومة أو تشارك فيها، لكن ربما يزيد ذلك الأزمة تعقيدا، فالعمل أساسا خدمة تتحدد بالحاجة إليها، وفي ذلك فإننا في مواجهة أزمات تقليدية وأخرى جديدة غير تقليدية، فالعمل يفترض أن يكون في سياق الفرص الاقتصادية والانتاجية والاستثمارية، ويجب أن يضيف إلى الإنتاج والاقتصاد أضعاف كلفته المباشرة، وأن تكون كلفته في حدود معينة بالنسبة لرأس المال

والناتج المحلي، ويمكن الحديث على نحو عام بمعدل وظيفة واحدة لكل خمسين ألف دينار، لكن في ظل قدرة الشركات على العمل والخدمة من غير وظائف فإن نسبة التشغيل وخاصة في قطاعات مثل البنوك والاتصالات تتراجع كثيرا، ويبدو أن قطاعات أخرى تقليدية مثل التعليم والصحة والزراعة تتجه إلى العمل الآلي والروبتة وإلى مزيد من الاستغناء عن العمالة البشرية. لكن تبقى المحصلة الكلية للقياس والمراجعة هي قيمة الناتج المحلي ونسبة النمو الاقتصادي على النحو الذي يجعل العلاقة بين الوظائف والأعمال وبين الموارد في حدود الربع، وأن تكون الوظائف الحكومية تعود بالفائدة المباشرة على الأسواق والأعمال في القطاع الخاص، فالمؤسسات القضائية والأمنية على سبيل المثال يجب أن تقلل الكلفة على الأسواق والمصالح ولا تجعلها في حاجة لإنفاق زائد على الأمن وتسوية الخلافات. ومؤكد أن التوسع في التوظيف يزيد العبء والترهل في العمل الحكومي وفي الأسواق، وأسوأ من ذلك ما تنشئه عمليات التوظيف غير الحقيقية من أزمات سياسية واجتماعية لدى مواطنين يشعرون بالحرمان وغياب العدالة.

يفترض أن تتطلع الحكومات والمؤسسات العامة والخاصة أيضا إلى الفرص الجديدة والأعمال الجديدة الممكن توليدها في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية وتسعى إلى إدماج الأجيال الجديدة والباحثين عن العمل في الأسواق والمؤسسات والاتجاهات التي تتشكل حاجة حقيقية لها، ويمكن للحكومات والبلديات والمؤسسات الاجتماعية أن تنشئ بيئة اجتماعية ثقافية تستوعب الشباب وجميع المواطنين في أطر واتجاهات تقدم لهم فرص المشاركة والإبداع وتلبية تطلعاتهم التي لا يجدونها في العمل مثل الرياضة والفنون والآداب والعمل التطوعي والترفيه بتكاليف معقولة، وفي ذلك يمكن تقديم تعويض اجتماعي وثقافي عن طبيعة وقسوة الأعمال التي يشاركون فيها، وخيارات إضافية للمواطنين للعمل وتنمية الذات وتوليد فرص وآفاق جديدة، أو تمنحهم الرضا والاندماج في المجتمع المحيط مهما كانت طبيعة أعمالهم.

تنخفض على نحو متزايد نسب التشغيل في القطاع الخاص في جميع أنحاء العالم، ويشكل ذلك بطبيعة الحال تحديا سياسيا واجتماعيا، ويحاول السياسيون تطوير الشراكة مع القطاع الخاص وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن البنك الدولي يقدر أنها برامج لم تكن ناجحة إلا في حالات قليلة، وربما يكون الحل الأفضل في التركيز على بيئة عادلة لتشجيع الشركات والأعمال والأسواق إضافة إلى بيئة اجتماعية ثقافية تنشئ التماسك الاجتماعي وتشجع الإبداع والرغبة في العمل والتطور، وأن تركز الحكومة على تطوير الخدمات الأساسية الرئيسية وهي التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وفي ذلك فإنها تنشئ بيئة آمنة للمواطنين حتى في حالة نقص الدخل وصعوبات الأعمال والأسواق، لكنهم يظلون قادرين على الحصول على التعليم والصحة والضمان والتكافل الاجتماعي. وسوف تتكفل الأسواق ضمن حراكها وتنظيمها لذاتها بالتشغيل والشراكة مع المواطنين، المهم ألا تواجه عقبات في عملها تتعلق بالأمن والمعاملات والتنافس والتحالفات الفاسدة.

رأس المال البشري

في التفكير حول التحولات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة للـ«الموجة الثالثة» أو «الثورة الصناعية الرابعة» ثمة قاعدتان بديهيتان تعملان؛ أولاهما أن التقنية تغير جوهريا في الأعمال والموارد، وبطبيعة الحال فإن المؤسسات تميل إلى الاستغناء أو التقليل من العمالة البشرية كلما أمكن للتقنية أن تؤدي ما يعمله البشر؛ ولا مجال لمواجهة هذه القاعدة إلا بقدر ما يمكن التصدي للمنخفضات الجوية ومحاولة إيقافها، والقاعدة الثانية أن أعمالا جديدة تنشأ في ظل التقنية الجديدة، وفي ذلك فإن الأمم (السلطات والمجتمعات والأسواق والأفراد) تعيد تشكيل ومراجعة مؤسساتها ومواردها باتجاه التحول للأعمال الجديدة، ومن البديهي أيضا أن التعليم هو المدخل الأساسي والرئيسي لاستيعاب هذه التحولات وبناء المعارف والمهارات الجديدة اللازمة للأسواق والأعمال الناشئة.

لقد نشأت المؤسسات التعليمية القائمة اليوم في الموجة الثانية أو الثورة الصناعية، وهي تعكس المؤسسات والأعمال والأسواق التي تشكلت حول الصناعة في موجتها الثانية منذ القرن السابع عشر، ويواجه العالم اليوم تحديا أساسيا وخطيرا في تشكيل المؤسسات والاتجاهات التعليمية وفق تحديات وفرص المرحلة الجديدة في التقنية والأسواق والمؤسسات، وهي أن العمليات التعليمية التي تقودها الاتجاهات العلمية البحتة والتطبيقية تواجه سؤالا استراتيجيا عن معناها وجدواها، بل وتتجه إلى الأفول والتحول الجوهري، وتجرّ معها قاطرة التعليم إلى الخواء واللاجدوى! والتحدي الآخر هو أننا لم نتبين بعد آفاق المرحلة الجديدة، ولا نملك في واقع الحال للاستعداد لها واستيعابها سوى تطوير المهارات الإنسانية والمعرفية العامة، مثل الإبداع والتفكير النقدي والحرّ والفلسفة والفنون والآداب، وهي تخصصات ومعارف ضمرت كثيرا في بلادنا، بل وفقدت جمهورها

وقواعدها الاجتماعية، والأسوأ من ذلك أن العمليات السريعة التي تجري اليوم لدعم الثقافة والفنون تزيدها خواء وفشلا لأسباب كثيرة سوف تعالج في فصل قادم.

فالإبداع والتفكير الحر والنقدي والآداب والفنون ليست مجرد مهارات فنية يمكن التدريب عليها، لكنها عمليات استيعاب طويلة وعميقة تنشئها منظومة راسخة ومتراكمة من التعليم والثقافة والسلوك.. وأخيرا المهارات والأداء. والفنون بعامة هي تعبير محسوس عن مشاعر وأفكار. والمشاهد يتذوق بصريا أو سمعيا الفلسفة المنشئة لهذه الفنون. هكذا يحب ان تكون لدينا أولا حياة اجتماعية ثقافية وفكرية نعيشها ونتجادل بشأنها ثم نلتمسها في الموسيقى والفنون والشعر والقصة والعمارة والرقص والمسرح، وسوف يظل ما لدينا من ثقافة وفنون أسير هذه الحالة. لكن بالتأكيد فإن ما يبذله المشغولون بالإبداع هو جهود نبيلة ومقدرة. وتظل مسؤولية المؤسسات التعليمية والثقافية ان تنشئ قاعدة اجتماعية وجمهورا عاشقا ومتذوقا للفنون.

يتخذ رأس المال البشري اتجاهات جديدة في صعوده رافعةً للعمل والاستثمار والازدهار، وفي ذلك فإن الحكومات والشركات والمجتمعات في حاجة إلى أن تستثمر كثيرا في تطوير ورفع مستوى كفاءة التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والتغذية والنظافة وأسلوب الحياة بالنظر إليها البيئة الأساسية الحاضنة للاستثمارات والأعمال والسياحة والعمل من بعد أو من خلال الشبكة. وبطبيعة الحال فإن التعليم والتعليم المستمر والتعلم الذاتي يتجه إلى تكريس الثقة والاتقان وتوسعة المدارك وتنمية مهارات التفكير والاستماع والخيال والقدرة على العمل والعيش معا والتسامح. تتحول هذه القيم والمهارات اليوم إلى موارد مالية واقتصادية. وتكون الأسواق والأعمال مستمدة من أفراد ومجتمعات تقدم أفضل مستوى من التعليم والإبداع والثقة والإتقان والنزاهة.

ليس الإبداع مهارة مباشرة يمكن تقديمها وتعليمها لكنها معرفة ومهارات تأتي محصلة لعمليات ومهارات ذاتية ومؤسسية تتحصل في بيئة من التثقيف والإعداد الذاتي والمؤسسي

القائم على تعليم متقدم ومتداخل إضافة إلى الفلسفة والفنون والآداب واللغات وتاريخ الحضارات والثقافة الواسعة والعميقة والقراءة الجادة والتركيز المتواصل على ما يريده الإنسان فردا أو مجتمعات ومؤسسات وما يسعى للوصول إليه وتحقيقه.

ينشأ اتجاهان في الأعمال والصناعات اليوم، تقليل الكلفة وزيادة الذكاء ومستوى التكنولوجيا في الأعمال والخدمات، وتتبع ذلك أنظمة التعليم والتدريب والعمل والاستثمار، كما تنشأ متوالية بلا حدود من المشروعات والأعمال.

المثال الأكثر حضورا واستخداما هو أنظمة النقل والشحن وتوفير الطلبات والسياحة والحجز من خلال الشبكة التي أنشأت عالما من الاقتصاد التشاركي الذي أدخل إلى الاستثمار والعمل قطاعات جديدة من خلال استخدام البيوت والسيارات الخاصة وأجهزة اللابتوب والموبايل.

هكذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة يرتبطان على نحو مضطرد بمستوى التعليم والصحة والنظافة والثقة والاتقان وأسلوب الحياة أكثر مما يمكن ربطه بمؤسسات تشجيع الاستثمار والتشريعات والقوانين الجاذبة (يفترض) للاستثمار، فالمستثمر (غير الفاسد) والسائح تجذبهما بيئة مشجعة من الأعمال والمهارات والخدمات ومستوى المعيشة واتجاهاتها.

يجب بالطبع أن يفكر صانعو السياسة الاقتصادية والاجتماعية في المخاطر الناشئة عن الأسواق والأعمال الجديدة والمتحولة وفي الطبيعة المتغيرة للعمل وفي تطور وامتداد الاقتصاد غير الرسمي، وأنظمة الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والضرائب المفترض أن تستوعب هذه الأعمال والأسواق الجديدة.

ما تقدمه كثير من الحكومات في يوتيوب ومنصات الإنترنت لا يصلح للجدل حول رأس المال البشري، ومرجح أيضا أنه لا يفيد التخطيط في شيء، كما لا تفيد أيضا الدورات والوظائف المسماة «إبداعية» في بناء الموارد والمهارات المتوقعة للأعمال والأسواق

الجديدة والمتحولة إضافة إلى التقليدية بالطبع، و«لسوء الحظ» فإن بناء الإبداع ورأس المال البشري والمهارات المعرفية هي عمليات طويلة متراكمة ومملة ومرهقة، ولا يمكن تحصيلها في دورات سريعة ومسلية، بل هي ليست مهارة محددة لكنها روح عامة يؤشر إليها بالقدرة الإنتاجية والمعرفية والإضافة الممكنة للموارد والأعمال، هكذا فإن الإبداع يكون محصلة لعميات طويلة من التفكير الحر والنقدي الذي يمارسه التلاميذ وجميع الناس في حياتهم وأعمالهم، وفي مهارات وعلوم تبدو غير مباشرة لكنها تطلق الخيال المؤسس للإبداع؛ مثل الكتابة والشعر والموسيقى والفلسفة والفنون التشكيلية والنحت والمسرح والتصوير والتصميم والسينما، ومهارات الحياة والاستماع والتعلّم المستمر.

وتقاس نوعية التعليم بمؤشرات قياسية أعدتها المنظمات الدولية ومستمدة من اختبارات للتحصيل العلمي والمعرفي للطلاب، ويلاحظ البنك الدولي أن أقل من نصف الطلاب في البلدان النامية يتمتعون بالمعيار القياسي لكفاءة التعليم والتحصيل المعرفي، في حين أن 98 في المائة من الطلاب في سنغافورة يتمتعون بالمهارات العلمية والمعرفية القياسية! وهذا يعني أساسا أن جميع طلاب المدارس الثانوية في سنغافورة على استعداد لمرحلة ما بعد التعليم الثانوي وعالم العمل، في حين أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الشباب في الدول النامية غير مؤهلين للعمل ولا للجامعات!

والمؤشر الرئيسي الثالث (بعد كفاءة التعليم والإبداع) للإنتاجية والعمل هو الصحة، لأنه وببساطة لا يصلح للعمل إلا من يتمتع بصحة جيدة، لكن الصحة ترتبط مؤشراتها بمجموعة واسعة ومعقدة من المكونات الاقتصادية والاجتماعية، مثل الفقر والتغذية والسلوك الاجتماعي والحياتي تجاه السلامة والنظافة وأسلوب الحياة (مثل ممارسة الرياضة وتجنب زيادة الوزن وتجنت المخاطر..) كما تؤثر البيئة والأنشطة الاقتصادية الصناعية والتجارية واتجاهات البناء والعمارة وتخطيط المدن والفضاءات على صحة المواطنين وسلامتهم، إضافة بالطبع إلى الخدمات والأعمال الصحية المباشرة، مثل

التطعيم ضد الأمراض، وتوفير الأطباء والممرضين والمستشفيات والمراكز الصحية والأجهزة والتقنيات الطبية، والتدريب الفني والتوعية الصحية، وتجنب المخاطر الصحية. ومن المؤشرات القرائية التي يستدل بها على الحالة الصحية: العمر المتوقع ومعدلات الوفاة بين الأطفال، وحالات التقزم وسوء التغذية لدى الاطفال والبالغين.

هكذا فإن المسؤولية الوطنية للحكومات والمجتمعات لأجل رأس المال البشري تتلخص في بيئة تعليمية وصحية واجتماعية متقدمة، وسوف يكون التقدم العملي والإنتاجي والإبداعي محصلة طبيعية وشبه تلقائية لهذه البيئة، وهكذا أيضا يمكن تقدير النمو الاقتصادي والدخل وقراءة مستقبلنا ومستقبل أطفالنا في عالم قادم يعتمد على التعليم المتقدم والإبداع، وتتداخل أسواقه حتى تكاد تكون سوقا واحدة، فلا يعود مجال لغير الأقوياء للمشاركة الاقتصادية حتى في بلادهم.

وفي مستوى موازٍ من العمل والتخطيط، تؤثر في بناء رأس المال البشري الحريات والمساواة وعدالة التوزيع والعدالة الاجتماعية؛ إذ من شأن هذه السياسات أن تطلق الإبداع والروح الإيجابية للمبادرة والعمل والانتماء والمشاركة، كما تساعد المخططين على اكتشاف المواهب والكفاءات، وعندما يتقدم أبناء الفقراء في حياتهم وأعمالهم فإن مكتسباتهم تعود أيضا على مجتمعاتهم وأسرهم فتنشأ متوالية من التقدم والازدهار.

يؤكد البنك الدولي على الدور الحيوي للحكومات في بناء رأس المال البشري، مثل تقديم الخدمات التعليمية والصحية والتمويل لضمان الوصول العادل إلى الفرص، وكجهات تنظيمية للرقابة ومراقبة الجودة لدى مقدمي الخدمات من القطاع الخاص، لكن الحكومات غالباً (بحسب البنك الدولي) ما تفشل في تحقيقها؛ إذ تلتزم معظم الحكومات بنصيب كبير من ميزانياتها للتعليم والصحة. لكن الخدمات العامة غالباً ما تفشل في تقديم الجودة المطلوبة لتوليد رأس المال البشري، وفي بعض الأحيان يكون الفقراء هم الأكثر

حرمانا من الخدمات الحكومية، في حين ينسحب الأغنياء والمقتدرون إلى القطاع الخاص للحصول على الخدمات الأساسية.

يترسخ ضعف مستوى الخدمات العامة ويتراكم لأنه وببساطة لا يؤدي العمل العام إلى عوائد سياسية وانتخابية، ويفتقر العاملون في القطاع العام بطبيعة الحال إلى الحوافز والدوافع التي تحرك الناس للبذل والعمل الجاد كما في القطاع الخاص، وليس متوقعا من القادة السياسيين والنواب أن يتحركوا لإصلاح الخدمات العامة من غير حوافز ومحركات انتخابية وسياسية. ويمكن الملاحظة كيف تتجه السياسات المالية في الإنفاق والدعم بحسب المواقف الشعبية والعامة. كما أن الثقة بالحكومة ضعيفة ما يجعل سياساتها أيضا موضع شك فتفضل بسبب ذلك الاتجاه إلى القضايا ذات المردود السياسي والشعبي، ويمكن على سبيل المثال ملاحظة كيف تستدرج الحكومات نفسها في انشغالات إعلامية تلفت اهتمام الناس لكنها غير متصلة بالتنمية وتحسين الحياة، لكن ليس هناك ما يشدّ الحكومة ويجذبها للإنفاق والاستثمار في تحسين نوعية التعليم وتدريب المعلمين وبناء المستشفيات وتطويرها. ولا نكاد نلاحظ وجودا لقضايا التعليم والصحة والتكامل الاجتماعي في لقاءات المسؤولين العامة أو في الحملات الانتخابية للمرشحين أو في الرقابة على الحكومة في البرلمان، في حين يتحمس النواب أمام الميكروفونات والكاميرات لقضايا لا تقدم ولا تؤخر شيئا في حياة الناس.

وتتأخر عوائد وانجازات الاستثمار في التنمية ورأس المال البشري سنوات عدة وطويلة أحيانا؛ ما يجعل الحكومة تعزف عنها لتبحث عن إنجازات سريعة ترضي المواطنين أو تقلل احتجاجهم، وتكون أيضا قبل رحيل الحكومة القائمة، فتطوير التعليم مثلا لن تظهر نتائجه قبل عشر أو خمس عشرة سنة.

يلاحظ البنك الدولي ضعف المستوى المعرفي لدى العاملين في قطاعات التعليم والصحة، وفي ذلك فإن تطوير هذين القطاعين يعتمد على رفع كفاءة العاملين، وهو أمر لم

يتحقق بفعالية حتى بعد الدورات التدريبية والشهادات التعليمية التي حصلوا عليها في أثناء العمل. هكذا تتواصل وتتزايد حالات المرض والوفاة في المراكز الصحية والمستشفيات وتدخل إلى سوق العمل والجامعات أعداد كبيرة من الشباب من غير تأهيل اجتماعي ومعرفي ومهاراتي، ولأسباب سياسية معروفة فإن إدخال التقنيات والبرامج المتقدمة لم يحسن في اداء المؤسسات التعليمية والصحية، بل جرى تعطيلها وإفشالها أو إسنادها إلى عاملين غير أكفاء ولم يصلوا إلى مواقعهم وفرصهم على أسس عادلة.

يحتاج الإصلاح إلى قواعد معلوماتية ومعرفية عن مستوى التعليم والصحة لأجل التأثير الاجتماعي والرقابة على المؤسسات الحكومية وتفعيل المشاركة الشعبية وإبعادها عن الاحتجاج العام والتذمر والشعور بالظلم من غير إدراك عملي وواضح للعدالة، ومن الأفكار العملية الممكن أن تعمل فيها المنظمات الاجتماعية والسياسية التي تطمح للتأثير الإصلاحي في الواقع والسياسات الحكومية عرض وتقديم البيانات عن المشكلات القائمة والفجوات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الإشارة إلى الانجازات الإيجابية ذات التأثير الحقيقي على كفاءة وحياة الأفراد والمجتمعات.

تنظيم الأعمال والأسواق:
السياسي والشبكي

تمضي الشبكية بما تنشئه من فرص وتحديات بالحكومات والأعمال والسياسة والأسواق إلى حالة مربكة وانتقالية، ففي حين تريد السلطات -كما يحاول الرئيس الأمريكي دونالد ترمب- المحافظة على فرص ما قبل الشبكة والتنظيم العالمي للأسواق والأعمال تتجه الشركات إلى إعادة تنظيم وتشغيل مواردها وفق ما تتيح العولمة والشبكية من تخفيض في النفقات وزيادة في التوزيع والأرباح.

يشغل الحكومات في إدارتها وتنظيمها للأعمال والأسواق جمع الضرائب وتشغيل المواطنين، نتحدث بالطبع عن حكومات سويّة وكفيّة؛ تعكس التشكيل المجتمعي بنزاهة، ويشغل الشركات وأصحاب الأعمال تخفيضُ النفقات والضرائب وزيادة الإيرادات والأرباح، وفي ذلك ينشأ جدل ترجحه عادة إن لم تحسمه الفرص التكنولوجية، ويكاد يكون مسار السياسة في تنظيم البيئة والتشريعات المحيطة بالعمل والأسواق كما الشركات والأعمال في علاقاتها بالسلطة والمستهلكين والمستفيدين أو في الإدارة والتشغيل هو ذلك الجدل والتسويات بين السلطة والأسواق في ظل الفرص والتحديات التكنولوجية.

يقدم تقرير البنك الدولي عن التنمية مثالين لطبيعة الشركات واستجاباتها، فقد لاحظ الخبير الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل رونالد كيسي في مقالته التي نشرت عام 1937 بعنوان طبيعة الشركة أن صناعة السيارات في ديترويت امتدت في تكاملها ومركزيتها لتنشئ مزارع للأغنام لأجل إنتاج الصوف المستخدم في صناعة مقاعد السيارات، كما مناجم الحديد والفحم؛ لكن شركة ايكيا لصناعة الأثاث اليوم توظف سوقا مفتوحة يشارك فيها

عاملون وموردون من جميع أنحاء العالم، ويتشارك مع JD.com الصينية حوالي 170 ألف تاجر ينشئون سوقا شبكية ممتدة من الأرياف الصينية إلى جميع أسواق العالم.

تصلح شركة إيكيا نموذجا اقتصاديا وسياسيا أيضا، فهذه الشركة التي بدأت عام 1943 بإنشاء متاجر صغيرة في السويد والنرويج والدنمارك أنشأت تنظيما شبكيا للأسواق والأعمال ودليلا عمليا للإنتاج والتصميم والتركيب يصلح للعمل والتنظيم السياسي والاجتماعي مثل تنظيم الأعمال والأسواق، الفكرة ببساطة أنك لست في حاجة أن تكون في المركز أو في اعلى الهرم لتسير الأمور كما تحب، فالسيطرة تتحول في كثير من الأحيان إلى هدف سياسي بل واقتصادي مستقل عن الربح وتقليل الخسارة، بل إن السلطات وبعض الشركات تبذل المال والجهد والخسائر لأجل السيطرة والانتقام بلا فائدة سياسية أو اقتصادية!

يبدو الحلّ المنطقي والعادل في ترك السوق تعمل في تنافسية حرة وعادلة وفق الفرص الممكنة، وفي الوقت نفسه فإن السلطة تدير عمليات سياسية واجتماعية وضرائبية بالطريقة العادلة والمناسبة فنيا وسياسيا، لكن حرمان المواطنين والمؤسسات من منافع التكنولوجيا لأهداف تنظيمية أو احتكارية يلحق ضررا بالأسواق والسياسة أيضا، وعلى سبيل المثال فإن منع الطابعات ثلاثية الأبعاد أو التنظيم الاحتكاري للطاقة المتجددة وأنظمة الاتصالات يقلل فرص المواطنين في تحسين حياتهم ثم يصيب الأسواق والأعمال نفسها بالضرر؛ ما يقلل الموارد الضريبية وفرص العمل وتدبير معاش الناس واحتياجاتهم.

وتتزايد اليوم فرص التسوق والتسويق من خلال الشبكة، وهذا يغير في طبيعة الأسواق والمباني والمراكز والمعارض التجارية ويفتح مجالات العمل بالتوصيل والشحن، لكن يجب أن تنشأ منظومة من الثقة والإتقان تحمي هذ التجارة الجديدة، وتستطيع الشركات والمتاجر التقليدية أن تعيد تنظيم نفسها لتعمل بالطرق الجديدة. كما أن السلطات السياسية والضريبية تحتاج أن تعيد طريقة عملها لتتجه إلى منظومة ضريبية مستمدة من الدخل

والأرباح، اعتمادا على الثقة والتقدير الذاتي، وتساعد أنظمة المعلومات الجديدة والمتطورة في الحصول على بيانات دقيقة عن أعمال الأفراد والمؤسسات ومن ثم تنظيم وتقدير الضرائب.

تمثل الطبيعة المتغيرة للعمل وإعداد الناس لوظائف المستقبل أصعب التحديات التي تواجهها الدول والمجتمعات والأسواق. وقد خصص البنك الدولي تقريره الأخير عن التنمية في العالم لطبيعة التغير بالعمل في السنوات القادمة، يقول جيم كيم يونغ رئيس البنك الدولي «إننا نواجه أزمة وجودية حول مستقبل العمل».

رغم وضوح وواقعية التحديات في الأعمال والموارد والأسواق وعمق تأثيرها فإن الاستجابات المقترحة لدى المنظمات الدولية ومراكز الدراسات والتفكير مستمدة من أفكار عامة في بناء بيئة اقتصادية اجتماعية تعليمية تساعد الأفراد والمؤسسات على استيعاب التحولات وإدارتها بكفاءة، أو بناء المهارات الأساسية العامة التي تساعد في إدارة التحديات؛ إذ إنه ليس لدى أحد في واقع الحال إجابة واضحة أو قدرة كافية على التنبؤ والاقتراح. ليس لدينا سوى الخيال وعمليات تفكير واستماع طويلة ودؤوبة، والنية الحسنة!

تحتاج وظائف المستقبل إلى مهارات معقدة، وسوف يكون رأس المال البشري موردا أكثر قيمة من أي وقت مضى، وتتطلب مهارات وقدرات في التفكير النقدي والتعاون والعمل المتواصل، ما يعني بالضرورة أن المؤسسات التعليمية والتدريبية يجب أن تغير في طبيعة عملها ومحتواها. لكنها تحولات رغم جذريتها وضخامتها ومخاوفها وتحدياتها تحمل وعودا جديدة بالرفاه وتحسين الحياة، فإذا كانت التكنولوجيا الجديدة تلغي وظائف وأعمالا قائمة فإنها تنشئ أعمالا أخرى جديدة.

يبدأ الاستثمار في التعليم والتدريب لعمل المستقبل من الطفولة المبكرة، وتصعد أيضا لمواجهة هذه التحديات قيم العدالة وتكافؤ الفرص باعتبارها الضمان الأساسي لنمو

الأعمال وتطويرها وحكم الأكفأ، فلم تعد العدالة فقط قيمة مؤسسة للحكم والمجال العام؛ لكنها أيضا مورد عظيم لتنظيم وتطوير الكفاءات والأعمال وتقدمها، وفي ذلك فإن الضرائب والموارد العامة في حاجة إلى إعادة تنظيم عادل وذي كفاءة لأجل أن يساهم الأغنياء في تطوير المؤسسات والأسواق والأعمال ويتاح لجميع الطبقات فرص الارتقاء والتعلم المستمر والتدريب، ولأجل ألا تضيع الكفاءات والفرص الواعدة بسبب الفقر والبطالة والظلم والتهميش.

لقد كان الخوف من الآلة وتأثيرها السلبي على الإنسان هاجسا للمفكرين والفلاسفة منذ قيام الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، لكن التكنولوجيا كانت على الدوام مؤسسة للديموقراطية والحريات والعدالة كما الرفاه وتحسين الحياة، ولئن حذر ماركس من أن الآلة تزيد التحكم الرأسمالي بالطبقات الاجتماعية والاقتصادية فقد تحسنت الصحة ومعدلات عمر الإنسان وتطور التعليم تطورا هائلا وتضاعفت المعرفة إلى حدود ومجالات غير مسبوقة.

تتلخص فكرة تغيير طبيعة العمل في مسألتين: حلول التكنولوجيا محل المهارات الروتينية والأقل تقدما، وزيادة الطلب على المهارات الإنسانية المتقدمة. وتغير أنماط وتنظيم المؤسسات والشركات، إذ يمكن العمل من بعد ومن خلال الشبكة. ومن الاقتراحات المقدمة في تقرير البنك التوسع في تسهيل وصول جميع الناس إلى الإنترنت بتكاليف معقولة، ويمكن الاقتراح هنا على الحكومات التوسع في المساحات المشاعية للإنترنت، مثل الجامعات والحدائق والساحات والمحطات العامة. وبالطبع يظل أساسيا وملحا تطوير المرافق والخدمات الأساسية مثل الطرق والمدارس والمستشفيات والمراكز والأندية الاجتماعية والثقافية.

وفي تغير أنظمة العمل التي صارت تبتعد عن المؤسسية والعقود والانتظام نحتاج إلى التفكير في أنظمة جديدة وأكثر تقدما وشمولا وعدالة للضمان الاجتماعي والتأمين

الصحي، وفي الوقت نفسه فإن سوق العمل على هذه النحو غير المرئي تساعد على التهرب الضريبي، إذ لا يوجد إحاطة كافية بالدخول الناشئة عن أعمال غير مسجلة أو غير منظمة. كما نشأت شركات عالمية وأخرى جديدة خارجة عن قواعد التنظيم والتسجيل، فعلى سبيل المثال تعمل شركات مثل غوغل وفيسبوك في الأسواق الوطنية من غير ضرائب أو مشاركة اقتصادية أو اجتماعية. وبطبيعة الحال يجب التفكير في قواعد اجتماعية واقتصادية جديدة لتنظيم الأعمال والعلاقات والضرائب.

والحال أنه ليس لدينا استجابة مؤكدة لهذه التحولات الاقتصادية الاجتماعية سوى «الذات الفاعلة» التي تملك المناعة الاجتماعية والذاتية والمهارات والمعارف الأساسية ما يمكنها من استيعاب التحولات والأزمات، ولنتخيل على سبيل التمرين والقياس التحولات الكبرى التي صاحبت الثورة الصناعية؛ المدن والأعمال والثقافات والعلاقات والطبقات والمهن والأعمال والأسواق والسلع الجديدة والمنقرضة.

ثمة قلق طبيعي ومشروع حول مستقبل الأعمال والمهن والمؤسسات والخدمات الأساسية، ولم تعد المسألة تحتمل التأجيل، فمن الواضح اليوم أننا نواجه تحديا كبيرا في قدرة المؤسسات العامة والخاصة والمهن والأعمال على الاستمرار، لأسباب بعضها متعلق بالتطور التكنولوجي الشبكي وتداعياته على المهن والمؤسسات والأسواق والخدمات، وبالعولمة التي تعولم التنافس على الفرص والأعمال، ولأسباب أخرى تقليدية متعلقة بالكفاءة والعدالة في الإنفاق العام.

ستكون الضحية الأولى في ظل تغيّر دور السلطة السياسية وعلاقاتها ومجال تأثيرها فئة واسعة من الأعمال والسلع والخدمات التي أنشأتها أو احتكرتها، ومعها طبقات ونخب وأعمال وفئات اجتماعية تشكلت حولها، ففي مرحلة كانت السلطة السياسية تنظم السوق والمجتمعات والخدمات والثقافة، وكان في مقدورها أن تنشئ طبقة واسعة من النخب والأتباع الذين ترزقهم بغير حساب من المنح والعطايا والعطاءات الحكومية والمناصب

والفرص والتسهيلات، وفي ذلك تشكَّل ثراء متطفل ومتورم من غير خدمات مكافئة أو إنتاج حقيقي أو مؤسسات ومرافق أساسية ملائمة. ثم قدم المواطنون إلى الطبقة نفسها باعتبارها «قطاعاً خاصاً» ثمناً إضافياً ومضاعفاً للحصول من السوق على الخدمات التي دفعوا الضرائب لأجلها، ولم يحصلوا على خدمات وسلع تتفق في جودتها وكفاءتها مع ما دفعوا ثمنه، فتضاعفت خسائر المواطنين كما تضاعفت أرباح فئة قليلة من غير جهد أو مشاركة كافية في الاقتصاد والخدمات، ثم منحتهم السلطة أولوية كبرى في التعويض عن الأزمات وفي الإنفاق العام ليحصلوا على خدمات وامتيازات لم يدفعوا جزءاً من ثمنها، ومُنحت امتيازات ومجالات لشركات وأعمال غير منتجة أو لا تحسن حياة وفرص المواطنين لكنها تستنزف مواردهم. اليوم تكشفت بفعل الشبكية أنها طبقة ومؤسسات وأعمال ومصالح يمكن الاستغناء عنها من غير خسارة.

في سعيها وتطلعها إلى الحريات والكرامة تسعى المجتمعات والنخب إلى إعادة توجيه المهن والحرف والأعمال الفردية والصغيرة والمتوسطة لترسخ الأسواق وتطورها، وتطلقها في متوالية غير منتهية من المشروعات والموارد الجديدة، وتصلح المنظومات الواسعة للتشريعات والعلاقات الاجتماعية الناظمة للأعمال والمصالح منشئة قيادات اجتماعية مرتبطة بهذه الآفاق والمصالح، تكون هي التي تقود بطبيعة الحال البلديات والنقابات والأحزاب والبرلمانات والجمعيات، وكل ما يتشكل بالانتخاب! هي قيادات جاءت بها القواعد الاجتماعية والموارد والمواقف والكفاءة والمواهب، وتحوز هذه الثقة بمقدار ما تحمي الصناعات والمهن والأعمال والأسواق وتشغل الأفراد والمجتمعات، وتعمل في بيئة دائمة من اليقظة والتنافس لأجل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية، لأنها تدرك (يجب أن تدرك) أنها في لحظة نعاسها ترحل ويأتي غيرها!

لقد أنشأت الشبكية في الاتصالات والمعلوماتية فرصاً عملية وحقيقية للعمل والتأثير وتطوير التعليم والتدريب والخدمات والتعليم المستمر والتواصل مع العالم واقتباس

التقدم والتجارب والنجاحات المتحققة في أي مكان في العالم، ولم يعد ذلك حكراً على السلطة والنخب، ولكنه تحول مشاعاً وساحات عالمية عامة يشارك فيها جميع الناس بلا استثناء.

وتبدع النخب والقيادات الثقافية والاجتماعية الملهمة وبمشاركة المجتمعات وتشجيعها ونخبها منظومة ثقافية وفنية، من الآداب والفنون والغناء والموسيقى والمسرح لتجعل من أحلام الناس وخيالها وعوداً تلهمها وتلتف حولها، وتنشئ مستمداً منها وحولها منظومة للسلوك الاجتماعي والمديني يرقى بها وبحياتها وأفكارها وعلاقاتها، وأسلوب حياتها ومواردها، وعلى النحو الذي يثري الحياة اليومية، ويكرس الفردية، ويزيد الإنتاج والعمل، ويخفض الهدر والخطأ في السلوك والعمل والعلاقات والممارسات الضرورية في العمل والشارع.

ستطور هذه المنظومات نفسها لتلاحظ ما أغفلته أو لم تركز عليه من قبل، تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في سوق العمل والإنتاج والإدارة والقيادة، ومكافحة الفساد وتحقيق الرقابة الاجتماعية والإعلام على السلطة والأحزاب والأسواق، والانتقال بالأعمال والعلاقات إلى مستوى متقدم من الثقة والجودة ومكافحة الغش والهدر، وضعف مستوى وجودة الخدمات والسلع، وتتطور وتمتد منظمات المجتمع المدني إلى مجالات أكثر تخصصاً وتفصيلاً، فتزيد خبرات المجتمعات والمؤسسات وترقى بها وتطور المنتجات والسلع، وتتطور الخدمات الاجتماعية نفسها من حدها الأساسي إلى آفاق أرحب وأرقى، لتجعل حياة كبار السن والمرضى والمعوقين أفضل وأكثر حضوراً ومشاركة وإنتاجاً، وتبحث في الغابات والمراعي عن موارد وصناعات جديدة متجددة أقل كلفة وهدراً وأكثر صداقة مع البيئة، وتجعل التعليم أكثر إبداعاً وسهولة، لنتخيل مواطنين وأفراداً يعملون بأنفسهم ولأنفسهم.

إن العالم يتقدم في التعليم والصحة، ولا شك أن مواليد التسعينات يتمتعون بفرص أفضل للعمل والتعليم والصحة الجيدة من الفرص التي حظي بها الجيل السابق، وهذا إيجابي بالطبع، لكن التحديات الجديدة وما صحبها من تحولات كبرى قد تعصف بإنجازاتنا التنموية أو تُلحق بها ضررا كبيرا، كما أن التقدم الذي حدث في السنوات الماضية لن يستمر على نحو تلقائي، إذ يجب إجراء مراجعات جريئة وجوهرية في إدارة المؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية كما السياسة والحكم أيضا، وكلما بادرنا بالإصلاح فإننا نملك فرصا أفضل لتحقيق ذلك بتكاليف أقل، ولنستبق اللحظة التي يعود فيها الإصلاح مكلفا جدا، أو تتعرض المؤسسات والخدمات الاقتصادية والاجتماعية للانهيار أو الشلل.

يبدو واضحا اليوم أن المدارس والمراكز الصحية والمستشفيات غير قادرة على استيعاب جميع المواطنين على نحو كمي وكيفي، وأن أداءها يتراجع ويتعرض لضغوط كبيرة، والحل بالطبع بديهي وواضح هو زيادة إن لم يكن مضاعفة عدد وقدرات المؤسسات القائمة، ولا يبدو ثمة تحول واضح وكافي في سياسات الإنفاق العام في هذا الاتجاه، فما يبنى من مدارس ومستشفيات ومراكز صحية جديدة قليل بالنسبة للتحديات والاحتياجات القائمة والملحة، وأما الحديث عن أداء المؤسسات القائمة وقدرتها الاستيعابية فيكاد يملأ وسائل التواصل الإعلامي.

وإذا انتقلنا من الأداء الكمي إلى الكيفي وملاحظة التحديات التي تواجه رأس المال البشري لدينا وما نملكه بالفعل ونتمتع به من معرفة ومهارات وصحة فإنه يمكن ملاحظة النزف والضمور في رأس مالنا البشري، وليست الهجرة للعمل أو الإقامة أو التوطين في الخارج سوى مؤشر كبير وواضح، فليست فرص العمل والهجرة التي يقبل عليها المواطنون بلهفة كبيرة سوى خسائر صافية لرأس المال البشري، فهذه الكفاءات التي أنفق لأجلها المال والوقت والجهد لا تعود جزءا من الاقتصاد الوطني، ولا تعوض التحويلات المالية الخارجية سوى جزء قليل لا يكاد يذكر بالنسبة للإنفاق الذي بذل لإعداد هذه

الكفاءات وبالنسبة لما ينتظر وما يمكن أن تؤديه هذه الكفاءات لو بقيت في البلد وهُيئت لها فرص العمل والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية.

إن تطوير التعليم في محتواه وإدارته ينشئ تحولا واضحا ومباشرا في الاستجابة الصحيحة لبناء الأعمال والأسواق الجديدة والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية المنتظرة من المواطنين، وفي ذلك فإن الاقتراح البديهي والمباشر هو مضاعفة ميزانية وزارات التربية والتعليم (وليس زيادتها فقط) وبذل جهد طارئ ومضاعف لاستقطاب وتخصيص التمويل لبناء المدارس وتوسعة وتطوير المدارس القائمة. وفي الأردن على سبيل المثال قال رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز عندما كان وزيرا للتربية أن ثمة حاجة لحوالي ملياري دولار لأجل بناء 600 مدرسة جديدة وتطوير وتحسين المدارس القائمة. لكن التقديرات الفعلية والواقعية تشير إلى أضعاف هذا الرقم!

ويرافق ذلك أيضا حاجة كبرى لتطوير أداء المعلمين وتحسين مستواهم المعيشي ورضاهم عن ذواتهم وأوضاعهم في الدولة والمجتمع، وبعد ذلك يمكن الحديث عن تطوير المهارات المعرفية التقنية للطلاب لأجل تمكينهم من المشاركة في العمل والاعتماد على أنفسهم.

والصحة بالطبع عنصر هام وأساسي في رأس المال البشري، فلا يمكن أن يكون المواطن منتجا وقادرا على العمل والاستمرار في العمل بدون التمتع بمستوى صحي لائق، كما أن الصحة الجيدة تقلل كثيرا من الخسائر والنزف بالنسبة للأفراد والدولة والشركات والأسواق، بل إن الاستثمارات الخارجية مرتبطة إحصائيا على نحو واضح بالتعليم والصحة أكثر مما هي مرتبطة بالتسهيلات ومؤسسات تشجيع الاستثمار.

كيف نطور ونفهم ونقيس الكفاءة الإنتاجية أو رأس المال البشري، بما هو العمود الفقري للاقتصاد الجديد؟ نملك جميعنا أو معظمنا اليوم رؤية على قدر معقول من الوضوح والكفاءة للنتائج المأمولة للكفاءة المعرفية والإنتاجية، ونؤشر إليها بالإبداع،

ونسوق أمثلة كثيرة أصبحت مشهورة ومتداولة على نطاق واسع عن الثروات والمؤسسات العملاقة التي تكونت حول المعرفة والإبداع، مثل غوغل، وميكروسوفت، وآيفون وآيباد وفيسبوك وأمازون وعلي بابا، أو الاقتصادات الرقمية والأعمال حول الشبكة وعن بعد وفي التطبيقات التقنية المتعددة في مجالات الأعمال والحياة، لكنها أمثلة تؤشر إلى النهايات أو المحصلة وليست هي المقياس الأساسي للتقدم والازدهار، وتقع المؤسسات التعليمية والتنموية والتدريبية في الخطأ أو الإحباط عندما تبدأ بالتفكير والتخطيط للعمل بالنهايات الكبرى المرئية؛ يشبه ذلك محاولة صعود السلم بالقفز إلى الدرجة الأخيرة.

إن الإعلام بتأثيره الواسع وإغوائه العميق يدفع الأمم إلى أعمال ومبادرات تتجاوز المراحل والمتطلبات الأساسية للكفاءة المعرفية والإنتاجية، وفي ذلك نضلل أنفسنا تحت وطأة الانطباع والشعور بالإنجاز، ونهدر الوقت والموارد، ونمضي بأنفسنا ومؤسساتنا إلى الفشل والإحباط، فالإبداع محصلة لمنظومة واسعة ومعقدة ومتراكمة من الأعمال والمتطلبات والإنجازات، هكذا فإن الإبداع وامتلاك ناصية اقتصاد المعرفة هو ببساطة بيئة من الأعمال وخريطة واسعة من المؤشرات المملة القاسية، تبدأ مع الإنسان منذ الولادة وترافقه طوال سنوات حياته، في عملية مستمرة بلا توقف، ولحسن الحظ فإن البنك الدولي يقدم اليوم مجموعة واسعة من المؤشرات والمقاييس والأدلة والأفكار العملية والواضحة لبناء وتطوير رأس المال البشري بما هو الثروة الرئيسية في اقتصاد الإبداع والمعرفة، وهو أيضا الشرط الأساسي لعبور المرحلة الجديدة وامتلاك الفرصة للمشاركة في الثورة الصناعية الرابعة بما هي بحزم لا يمكن تجاوزه أوإغفاله التخلي عن معظم إن لم يكن جميع الأعمال والمؤسسات والمهن التي تشكلت في ظل الحضارة الصناعية ومركزية الدولة، والدخول إلى علام جديد «لا مركزي» من المؤسسات والمهن والأعمال والقيم والعلاقات «الشبكية».

يؤشر البنك الدولي إلى رأس المال البشري أو الكفاءة الإنتاجية بكفاءة التعليم والصحة والمهارات الاجتماعية، ولكن في التفاصيل الكثيرة والجديدة في ملاحظة الكفاءة صار ممكنا حتى للمثقف العام أن يقيم ويراجع الأداء العام في التعليم والصحة والإبداع ويلاحظ الإنجاز والقصور، ويميز بين الصواب والخلل في أداء المؤسسات حتى وهي تبدو تعمل، فالتعليم يقاس بمنظومة من المهارات والمعارف التي تحدد مستوى التحصيل والإبداع، ولذلك فقد لاحظ البنك الدولي أن ثلثي الأطفال الذين لا يقرؤون ولا يكتبون يذهبون بالفعل إلى المدارس ولكنهم لا يتعلمون، وصار مؤشر رأس المال البشري يقيس السنوات الفعلية للتعليم وليس ما يقضيه التلاميذ في المدرسة، ويمكن الملاحظة أنه في بلاد عربية كثيرة يقيم المستوى المعرفي والتعليمي الحقيقي بسنوات تقل عن نصف السنوات التي يقضيها التلاميذ في المدرسة، وأن معظم الطلاب يتخرجون من الثانوية وهم لا يملكون الاستعدادات والكفاءات اللازمة للدخول إلى الجامعات، وأن معظم خريجي الجامعات لا يملكون الكفاءة التي تؤهلهم للمشاركة في سوق العمل، وأن معظم المعلمين لا يملكون الاطلاع الكافي لاستيعاب وتدريس المناهج التعليمية المقررة.

وفي المقابل فإن سياسات التعليم المبكر منذ الثالثة وبرامج التغذية الجيدة والمناسبة للأطفال وتكريس عادات وبرامج الوقاية والنظافة والتطعيم تمنح الأطفال فرصا كبرى للعيش حياة أطول وفي صحة جيدة، وعلى نحو أمكن قياسه وملاحظته فإن أبناء الفقراء الذين تلقوا تعليما مناسبا ورعاية صحية وتغذوية جيدة زادت قدراتهم في التنافس على الأعمال والفرص بنسبة 25 في المائة، وهي نسبة كافية بدرجة معقولة لجسر الفجوة بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية.

يقول جيم كيم يونغ رئيس البنك الدولي (6) تحتاج وظائف المستقبل إلى مهارات محددة ومعقدة وسوف يكون رأس المال البشري موردا أكثر قيمة من أي وقت مضى. وتمثل الطبيعة المتغيرة للعمل وإعداد الناس لوظائف المستقبل أصعب التحديات التي

تواجهها الدول والمجتمعات والأسواق. لكنها تحولات رغم جذريتها وضخامتها تحمل وعودا جديدة بالرفاه وتحسين الحياة، وإذا كانت التكنولوجيا الجديدة تلغي وظائف وأعمالا قائمة فإنها تنشئ أعمالا أخرى جديدة، لكن المهارات اللازمة للعمل تتغير كل يوم، وتتطلب الأعمال الجديدة مهارات وقدرات في التفكير النقدي والتعاون والعمل المتواصل، ما يعني بالضرورة أن المؤسسات التعليمية والتدريبية يجب أن تغير في طبيعة عملها ومحتواه.

لقد تحولت الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين الطبقات في الأمة الواحدة أو بين الدول المختلفة إلى ثقوب سوداء تبتلع موارد الفقراء وتزيد الأغنياء ثراء، لذلك يجب أن تركز السلطات السياسية على التهرب الضريبي باعتباره الخطر الأكبر على العدالة وفرص التنمية وتحسين الحياة.

تتلخص فكرة تغيير طبيعة العمل في مسألتين: حلول التكنولوجيا محل المهارات الروتينية والأقل تقدما، وزيادة الطلب على المهارات الإنسانية المتقدمة. وتغير أنماط وتنظيم المؤسسات والشركات، إذ يمكن العمل من بعد ومن خلال الشبكة. وتنشأ بسبب ذلك فروقات بين السرعة في التغير في الطلب على الأعمال والمهارات وتكيف المؤسسات التعليمية والمجتمعات مع هذه التحولات. فتترك المؤسسات التي لا تنتظر وتعمل تحت ضغط تغيرات السوق وتحدياتها كثيرا من العاملين وراءها عرضة للبطالة والفقر، وهنا فإن الاستثمار في المعرفة يتطلب الاهتمام السريع بالمهارات المتقدمة والقدرة على حل المشكلات المعقدة والمهارات الاجتماعية والعاطفية والاستدلال والكفاءة الذاتية والتعليم المستمر مدى الحياة.

سلسلة الكتل.. النقود الإلكترونية وتحديات النظام المالي

تحظى سلسلة الكتل- بلوك تشينز Block chains باهتمام عالمي متزايد، ويبدو أن كثيرا من المؤسسات والحكومات صارت تفضل التعامل مع الحالة الجديدة والمشاركة فيها بدلا من مقاومتها، إذ إنها مسألة وقت حتى تكون أمرا واقعا، ونشهد بذلك أنظمة مالية ومصرفية جديدة مختلفة، بل وننشئ معنى جديدا للمال والثروة! نتحدث بطبيعة الحال عن مؤسسات وطبقات وأعمال وقيم جديدة مختلفة عما استقر عليه العالم قرونا من الزمان، لكن يجب ألا يصدمنا ذلك، فقبل خمسمائة سنة لم يكن في العالم بنوك، وكانت الكنيسة تحرم نظام الفائدة على القروض والودائع، وكان المخرج للبنوك الناشئة أن تشغل اليهود الذين يبيحون التعامل بالربا مع «الأغيار»

تسمح منظومة الكتل بإجراء معاملات مالية وتوثيق ملكيات وأصول بدون حاجة إلى مؤسسات وسيطة، مثل البنوك أو مؤسسات حكومية مالية متخصصة، وفي الوقت نفسه فإنها على درجة عالية من الموثوقية والأمان.

إن معنى الثروة أو تقييمها بالذهب أو الفضة أو الأوراق النقدية والأسهم والسندات وأخيرا بالبطاقة الائتمانية هو عمليات رمزية توافقية أو تعاقدية، وقد غلب على تاريخ الإنسانية التعبير عن الثروة بالأرض والمواشي أو السلع والمنتجات المادية الحقيقية مثل الحبوب والقماش والتوابل، وكانت المقايضة هي النظام الأساسي للتبادل والتقييم، وهكذا فإن الرمز إلى الثروة لا يعتبر ثروة أو مالا؛ فكيف صار كذلك؟ لم يكن السؤال مهما أو مفيدا حتى أعادته الشبكية بقوة وإلحاح، وقد حاولت شبكة فيسبوك أن تطرح عملة نقدية عالمية «ليبرا» لكن المؤسسات النقدية والبنوك قاومت المبادرة، ويبدو أنها نجحت

في وقفها أو تأجيلها، وللعلم فقد ظلت آلة النسيج لحوالي مائة سنة من ظهورها في انجلترا ممنوعة من العمل والتداول، ثم عندما استطاعت تجاوز السلطات التنظيمية صدرت فتاوى كنسية تحرم الكفن أو لبس غطاء الرأس (الذي كان سائدا وإلزاميا في أوروبا) إلا بالصوف، وكانت فتوى تستهدف منتجات المكائن والآلات الجديدة التي طرحت على نطاق واسعة أقمشة ومنسوجات من القطن والكتان!

يجري في منظومات البلوك تشينز إنشاء قيم وأنظمة للدفع والتبادل أو استبدال الثروة الجديدة المسجلة كأن تكون عقارا أو أصولا أو لوحات فنية أو مقتنيات ثمينة أو «ثقة» بالنقود المتداولة أو بنقود جديدة غير صادرة عن سلطات نقدية مثل «بيتكوين»

وفي مقدور منظومة بلوك تشين أن تدير أنظمة وعمليات لدفع الفواتير والشحن وتوزيع الأرباح وحماية الملكيات الفكرية والمادية وتوثيقها، وإعادة توزيع الثروة على نحو أكثر عدالة ومنطقية، وتقليل الهدر والازدواجية في الإنفاق والمعاملات.

سيكون في مقدور الناس من خلال شبكة الكتل تبادل الخدمات والأموال من غير حاجة إلى البنوك والسلطات، وستكون التطبيقات الشبكية أكثر ذكاء وكفاءة من المؤسسات التنظيمية القائمة اليوم، وقد تستطيع البنوك والسلطات المالية والنقدية أن تبقى لكنها لأجل ذلك تحتاج حتما إلى إعادة تشكيل وتعريف نفسها، وأن تكون أكثر عدالة وتشاركية، وأن تتخلى بالطبع عن الاحتكار والهيمنة من غير فائدة أو حتى مع فائدتها وجدواها، فلن تبقى هناك حاجة أو معنى للإذعان الذي تحصل عليه أو تستمتع به، هي تتحول في الواقع إلى مؤسسات ومنتجات شبكية يملكها جميع الناس ويتوزعون في ما بينهم فوائدها وأرباحها، المحتكرون والمتسلطون يتحولون إلى تاريخ بشع وذكريات أليمة، وينضمون إلى النخاسين وتجار الرقيق والخارجين على القانون!

نشرت صحيفة الاتحاد الظبيانية (30 يوليو 2019) تقريراً مطولاً عن «ليبرا» العملة الرقمية اللامركزية، التي تعتزم شركة فيسبوك إصدارها، وبحسب التقرير، فإن «فيسبوك»

أنشأت مصرفاً في سويسرا تحت اسم «كاليبرا»، لأجل خدمة وتنظيم العملة الجديدة المتوقع أن تُطرح في السوق العام القادم، وكما هو شأن الإعلام والتعليم والعمل وسائر المؤسسات والأسواق، فإن النقود أيضاً كما البنوك والأنظمة النقدية تواجه تحديات العصر الرقمي. وسواء نجحت المؤسسات النقدية المركزية أو التجارية في كبح «الفوضى النقدية»، فإنها في مواجهة انتهاء عصر النقود، كما أن الأنظمة النقدية السيادية التي صاحبت ظهور الدولة الحديثة ومؤسساتها المالية في القرن السابع عشر تواجه بالتأكيد تحديات كبرى، في دورها وقدراتها وعلاقاتها مع الأسواق والأعمال والأموال.

لقد كانت النقود الورقية ثورة كبرى في عالم المال، لا تقل في جذريتها عن النقود الإلكترونية، وظلت عمليات إصدار النقود الورقية، لأكثر من ثلاثة قرون، مرتبطة بغطاء من الذهب حتى عام 1971، عندما أوقف الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون نافذة الذهب التي كان يمكن فيها مبادلة الدولارات في ظروف محددة بعينها بالذهب، واعتباراً من ذلك التاريخ كُسرت الحلقة التي استمرت لقرون تربط بين المال والمعادن الثمينة، وكان جون مينارد كينز قد دعا في العام 1924 إلى التخلي عن قاعدة الذهب، ويبدو أن الحقيقة التي لا مهرب منها كما يقول نيال فيرجسون مؤلف كتاب صعود المال: التاريخ المالي للعالم؛ هي أن كسر الحلقة بين خلق النقود ومصدر استقرارها أدى إلى توسع نقدي غير مسبوق، رافقته زيادة كبيرة في الإقراض لم يشهد لها العالم مثيلاً.

تعكس العملة الشبكية الجديدة وأنظمة الدفع المصاحبة لها المعنى الجديد للثروة والمال، ورغم كل ما يقال أو يمكن أن يقال وما يحدث وما يمكن أن يحدث بالنسبة إلى عملة بيتكوين Bit coin وغيرها أيضا من العملات وأنظمة الدفع الشبيهة فإن المال يتخذ معانيَ وأشكالا وصياغات جديدة، ويتبع ذلك بطبيعة الحال البنوك والسلطات النقدية والمؤسسات المالية والمصرفية! ربما تختفي بيتكوين وغيرها، وربما تواجه مصيرا ومستقبلا غامضين، لكن ذلك لا يغير شيئا من حقيقة التحولات الكبرى في معنى المال

ودور المؤسسات المالية والسيادية، وما يجب عليها أن تجريه من مراجعات وتكيف وإعادة تنظيم للدول والمدن والمجتمعات.

لقد تغير معنى الثروة والتعبير عنها على مدى التاريخ الإنساني بحسب الموارد والأعمال الأساسية السائدة في مرحلة الرعي والاعتماد الرئيسي على المواشي من الاغنام والأبقار والخيل والإبل والخنازير كانت هي مقياس الثروة والمال والجاه، ثم صارت الثروة هي الأراضي والزروع والثمار، وكان كبار ملاك الأراضي هم القادة السياسيون والأعيان في المجتمعات والدول، ثم الذهب والفضة، باعتبارهما رمزا إلى الثروة، ثم باعتبارهما موردا بذاتهما، ثم النقود بما هي سندات ترمز إلى ما يملكه حاملها من ذهب وفضة، ثم أصبحت رمزاً مستقلاً بذاته بلا غطاء من الذهب، ثم اتخذت الثروة رمزاً إلكترونياً وصارت آحاداً وأصفاراً مصفوفة في الحواسيب، وإن كانت مغطاة بالنقود!

ويمتلئ التراثان العربي والعالمي بالجدل حول معنى الثروة، فيروي ابن أبي الدنيا في كتابه «إصلاح المال» أن معاوية سأل الحكيم عقبة بن سنان الحارثي أي المال أفضل؟ قال: عين خرارة بأرض خوارة، تعول ولا تعال، قال ثم ماذا؟ قال: فرس في بطنها فرس يتبعها فرس، قال: أين أنت من البقر والغنم، قال: تلك لمن يباشرها بنفسه، قال: فما تقول في الذهب والفضة؟ قال: جبلان يصطكان إن أنفقتهما نفدا، وإن تركتهما لم يزيدا.

ويقول الشاعر الجاهلي قيس بين ميمون ساخراً ممن يتخذون الزراعة مورداً:

لسنا كمن جعلت إياد دارها

تكريت تنظر حبها أن يحصدا

جعل الإله مالنا في إبلنا

رزقا تضمنه لنا لن ينفدا

وربما تتحول «البكتيريا» إلى مورد عظيم، وربما تكون هي مقياس أو أحد مقاييس الثروة، فيكون الثراء والفقر بمقدار ما تملك الدول والأفراد من بكتيريا، فالبكتيريا بدأت

تدخل في عالم الصناعة وإنجاز المهمات التي كانت صعبة أو مستحيلة.. وهذا ليس أمرا جديدا فالإنسان يعتمد على البكتيريا في كثير من عمليات الانتاج ومنذ آلاف السنين، مثل التخمير والتسميد، وفي تحضير الأطعمة المخمرة مثل الجبن والمخلل وصلصة الصويا والخل والنبيذ واللبن الرائب..

كما تؤدي البكتيريا وبدون تدخل إنساني كثيرا من الأعمال البيئية الضرورية جدا للحياة، ولكن يمكن تطوير استخدام البكتيريا والتوسع في استخدامها في الصناعات أو تزويدها بإمكانات إضافية لتؤدي مهمات في أماكن لا يمكن الوصول إليها في أعماق البحار وباطن الارض وفي درجات حرارة وبرودة صعبة أو في تكرير المياه وإدارة وتنظيم المناجم والأفران الحرارية، أو في الجراحة الطبية.. وفي معالجة النفايات والصناعات النفطية ومكافحة وإبادة الآفات والحشرات المضرة بالزراعة وفي تنقية المياه والهواء ومكافحة التلوث.

وفي الطب تشكل البكتيريا الدور الأساسي في صناعة المضادات الحيوية، وكان إنتاج البنسلين عام 1942 ثورة في الطب، وفي إنتاج وتحوير الهرمونات البشرية وصناعة اللقاحات الحيوية التي عالجت بفعالية أمراضا مستعصية مثل التهاب الكبد والحمى القلاعية، وفي إنتاج فيتامين B12 وفيتامين وفيتامين B2 وفيتامين C ونشرت تقارير صحفية عن بحوث لاستخدام البكتيريا في علاج مرض التوحد، وتوصف مكملات غذائية تعتمد على البكتيريا لرفع كفاءة المناعة في الجسم وعلاج الالتهابات والاضطرابات المعوية، ويقدر حجم سوق البكتيريا المفيدة، في صورة كبسولات وعصائر ومنتجات ألبان، بحوالي 6 مليارات دولار، وهذه المنتجات موجهة لمرضى التوحد ولغيرهم.

وتتطور فرص لاستخدام البكتيريا في صناعة الإسمنت ومواد البناء، وسوف يحدث ذلك ثورة عظيمة في صناعة البناء وتحويل الحجر الجيري والمواد في الطبيعة إلى إسمنت وخرسانات مسلحة من غير أفران حرارية هائلة.. ويمكن أيضا توليد الكهرباء اعتمادا على

البكتيريا، وسوف يغير ذلك على نحو جذري في توليد الطاقة وانتاجها واستخدامها، وبالتطوير الوراثي للبكتيريا يمكن الاعتماد عليها في تحويل الطاقة الشمسية إلى وقود سائل، واستخلاص النفط والمعادن من الفضاء..

ولكن الثورة الهائلة الممكن حدوثها عندما تتحول البكتيريا إلى مصدر للطاقة أو تطور قدراتها ليستعان بها في الحياة والأعمال اليومية في البيوت والمصانع، فتنتج للإنسان طعامه وتبني بيته وتجري صيانة للمرافق وتكرر المياه وتنقي الهواء وتعد له الملابس وتساعد في الأمن والحراسة والخدمة..

وبالطبع، فإن الثروة في تحولاتها تعكس الصـراع والتنافس حول الموارد، وفي ذلك فإن المعرفة بما هي المورد الرئيسي اليوم، تعيـد تشكيل الطبقات والمؤسسات ووجهة الصراع والتنافس الداخلي والخارجي. وعلى هذا الأساس، يمكن تفسير التحريم أو منع أو تجاهل تعلم الفلسفـة وتعليمها مثلاً، أو إهمال الفنون والإبداع والتفكيـر النقدي وحظر الطابعات ثلاثية الأبعاد والطائرات من دون طيار، وحرمان المواطنين والمجتمعات من فرص ومنافع الشبكية.

ولما كانت الثروة تتشكل اليوم حول الشبكة كما كانت من قبل حول الصناعات أو الأراضـي أو المواشـي؛ فـإن النضـال الإصـلاحي يتخـذ أهـدافاً ومصـالح مثـل مشـاعية الإنترنـت، وتشـجيع الإبـداع والتعليـم الإبـداعي، ويكـون العـدل بمـا هـو هـدف الإصـلاح ومركز الحياة يعني الاعتراف للناس بحقهم في الشبكة وأن يكون الوصول إلى الشبكة يعني المساواة والأهلية لجميع الناس بصرف النظر عن التصنيفات التي منحتها المؤسسات التعليمية والسياسية التي لن تظل قائمة، والاعتراف بقدرتهم على المعرفة والتنافس والتأثير من غير إجازة هذه المؤسسات الآيلة للسقوط، والتي لم تعد قادرة على منافسة الشبكة في توفير المعرفة والمهارات والفرص، وبطبيعة الحال أن يكون الناس هـم أهـل الولاية على مواردهم وبلادهم وتنظيمها. وفي ذلك فإننا نتحدث عن العودة إلى المدينة أو استعادتها.

ولا بد تبعـاً لذلك من أن تنشئ النقود الإلكترونية عالمـاً ماليـاً جديداً، سـواء في تنظيمهـا والسيادة عليها، أو في معناها والثقة بها، فحين تحول العالم من الاستخدام المباشر للـذهب والفضـة، كـان ذلـك مسـألة اعتقـاد وثقـة بالدولـة الحديثـة ضـامنة هـذه الصـكوك والأوراق النقدية، والحال أنها ليست سوى «ثقة»! سواء كانت هـذه الثقـة للـذهب أو الفضـة -اللـذين كانا هما أيضـاً ثورة بديلة للمقايضة وتقييم الثروة بالسلع والمواشي والحبـوب- أو للتعهـد الذي تلتزمه الجهة المصدرة للأوراق والأسهم والسندات، ولـيس مصـادفة أن أصـل كلمـة credit «ائتمان» هو كلمة credo وتعني في اللاتينية «أنا أصدِّق»، وليس مستبعداً تبعـاً لـذلك أن تكون الثروة في العصر الرقمي مجرد أصفار وآحاد.

وبالطبع، فإنها مبادرات أو مغامرات تثير القلق لدى المؤسسات المالية والمصرفية، كما جميـع المتعـاملين مـع المـال والأسـواق، لكـن يبـدو مرجحـاً أن الأنظمـة الماليـة والنقديـة معرضـة لإعـادة تنظـيم نفسـها، لتواصـل الاحتفـاظ بالثقـة والسـيادة، وهمـا مسـألتان (الثقـة والسيادة) تواجهان تحديات، إذ يتداخل العالم ببعضه بعضا على نحو يجعـل سيادة الـدول ومؤسساتها مرتبطـة بالتفاهمـات والعلاقـات الدوليـة، وكمـا تجـاوزت المنظمـات العالميـة وكـذا الشـبكات والشـركات والأفكـار سيادة الـدول وتحـدت قـدرتها على تنظـيم مجالهـا وحـدودها، فـإن النقـود والعمـلات الإلكترونيـة تملـك الفرصـة نفسـها إذا اكتسـبت ثقـة المتعاملين، ووفقت أوضاعها القانونية، أو أجرت تسويات وحلـولاً مؤسسـية توافـق عليهـا الدول والمنظمات العالمية.

ربما تستطيع الدول والمؤسسـات النقديـة والبنـوك وقـف أو مواجهـة المنظومـة الماليـة الإلكترونية الخارجة على السيادة، لكن ذلك على الأغلـب سيكون لفـترة زمنيـة محـدودة، تنشـئ فيهـا السـلطات والبنـوك تفاهمـات وترتيبـات، هـي وإن كانـت تقيـد وتـنظم النقـود الجديدة بالضوابط القانونية والأمنية وتخضعها لسيادة الدول والمنظمات العالمية، فإنها بلا شـك سـوف تغيـر كثيـراً في بنيـة وعمـل ودور المؤسسـات العالميـة، والتـي بـدأت بالفعـل

بالتكيف والاستجابة للعصر الرقمي؛ إذ يتوقع رئيس اتحاد المصارف الإماراتية، السيد عبدالعزيز الغرير، أن ينخفض تداول العملات الورقية في الإمارات بنسبة 50 في المائة في السنوات الخمس القادمة، مفسحاً المجال للحلول والمنتجات المالية الرقمية، القائمة على الحوسبة والذكاء الصناعي والحوسبة الإدراكية.

ومهما كانت الصيغة المادية والقانونية للتعبير عن المال وتداوله، فإن الثروة الحقيقية التي تتشكل اليوم في عصر الشبكية هي «الثقة»، وسواء نجحت النقود الإلكترونية مثل «بيتكوين» أو «ليبرا» أو فشلت، فإن العالم ينشئ معنى جديداً للنقود والمؤسسات المالية والمصرفية، فالشبكية والرقمية تنشئ قدرات وفرصاً جديدة لتبادل المعلومات واختبار الثقة، وفي ذلك يصعد دور المدن والمجتمعات والأفراد ومشاركتهم في الحياة الاقتصادية والعامة، وبطبيعة الحال فإنها مشاركة تغير في معنى وطبيعة الاعتمادات المالية في الأسواق والمنتجات وفي حمايتها وتغطيتها، ولم يعد صعباً أو مستبعداً أن يتحول المسلسل التلفزيوني «المرآة السوداء» إلى واقع عملي، فيكون في مقدور الإنسان أن يحول الثقة التي يتمتع بها إلى ثروة يستخدمها في البيع والشراء والاستثمار!

مخاوف وآمال،

مستفيدون ومتضررون

يثير انهيار شركة «توماس كوك» وإعلان إفلاسها في 22 سبتمبر 2019 أسئلة ومخاوف كثيرة حول مستقبل الأعمال والتجارة في العالم، فهذه الشركة السياحية العملاقة والرائدة لم تقدر على استيعاب ومواجهة الأعمال والتحولات الجديدة من خلال شبكة الإنترنت، والحال أنه ثمة ما يدعو للقلق بالنسبة لكثير من الأعمال والمجتمعات مع حلول الروبوت مكان الإنسان في العمل والصناعة والتجارة، لكنّ أيضاً هناك آمالاً وفرصاً جديدة لمعظم الناس إنْ لم يكن جميعهم، وهذا بالطبع ليس جديداً في تاريخ الإنسانية.

في البلدان ذات الأجور المرتفعة للعمل ستكون الروبوتات بديلاً يقلل التكلفة على الأعمال والمصالح، وكذلك الأعمال منخفضة المهارة، فإنها معرضة للزوال لتتولاها الروبوتات، وسوف يغير ذلك في طبيعة العلاقات التجارية بين الدول الغنية والفقيرة، لأن الحاجة إلى العمالة غير الماهرة وقليلة التكلفة سوف تتراجع كثيراً، وسوف يكون على الدول والمجتمعات الفقيرة أن تدير بنفسها احتياجاتها وأعمالها الأساسية معتمدة على الفرص والموارد الممكنة لتعوض النقص في التحويلات المالية، وقد يكون ذلك إيجابياً على اقتصادات ومجتمعات هذه الدول، ورغم أن التعليم سوف يكون متاحاً بتكاليف قليلة لجميع الناس من خلال شبكة الإنترنت، فإن الأعمال والمهن التعليمية سوف تتغير باتجاهات تساير هذه التحولات، ومرجح أن جزءاً كبيراً منها سوف يختفي.

ومتوقع أيضاً أن الطابعات ثلاثية الأبعاد سوف تغير كثيراً في اتجاهات وطبيعة الواردات والصادرات كما المؤسسات والمباني أيضا، فقد تزدهر الأعمال والصناعات المنزلية وتقلّ الحاجة إلى الورش والمساحات والمباني الكبيرة، كما تقل الحاجة إلى كثير من العاملين،

وتبدو نحو نصف التجارة القائمة اليوم معرضة للاختفاء بحسب تقرير للبنك الدولي، لكن ربما تتحسن الصادرات في كمياتها وتكلفتها أيضا، كما تقلّ تكلفة إنتاج السلع، ما يخفف على الأفراد أعباء المعيشة.

وقد بدأت تصل نسبة استخدام الروبوتات والطابعات ثلاثية الأبعاد إلى مائة في المائة في إنتاج بعض السلع والأعمال، وبمستوى متقدم في الإنتاجية والسلامة والأخطاء والعيوب، هكذا فإن العلاقة بين العمل والاقتصاد تتغير أو يعاد فهمها واحتسابها وتقديرها، ففي حين يستفيد من ذلك أصحاب رأس المال ومنتجو التكنولوجيا المتقدمة، فإن الفقراء ومحدودي الدخل يخرجون من سوق العمل والمشاركة الاقتصادية، وفي حين تزيد أرباح الشركات تنخفض دخول العاملين فيها، وتتركز الثروة بيد فئة قليلة جدا من الناس، لكن أيضا تنشأ مهن وأعمال جديدة مرتبطة بالروبتة والأتمتة، فالبائعون والمبرمجون والمهندسون تتحسن فرصهم ودخولهم أيضا، كما تدخل إلى الأسواق منتجات جديدة تحسن الحياة والأعمال، وبالطبع فإن حالة من عدم المساواة تتفاقم وتهدد التماسك الاجتماعي للأمم، وتتأثر النساء كما كبار السن على نحو سلبي أكثر من الرجال والشباب، ما ينشئ تركيباً اجتماعياً وفئوياً جديداً للبطالة وانخفاض الدخل، وقد أدى النمو الواسع في أجهزة الصراف الآلي إلى أن تشغل البنوك العاملين في وظائف وأعمال جديدة مثل العلاقات العامة مع العملاء، وتحسين الخدمات المالية بدلا من الأعمال التي كانوا يقومون بها قبل استخدام الصرافات الآلية، لكن في المجمل يتناقص عدد العاملين في البنوك وتقل حصتها في التشغيل رغم نمو أعمالها وأرباحها.

وتتحسن عمليات السلامة في المصانع والورش بفضل التطور التقني والقدرة على الإحاطة ببيئة العمل وتشغيل الروبوتات في الأعمال والأماكن الخطيرة، وهذا يحسن بيئة العمل والإنتاج حتى في الدول الأقل تقدما بسبب انخفاض تكلفة الأجهزة المتقدمة وسهولة الحصول عليها.

وبالطبع يظل المستقبل بعيداً عن الإحاطة التامة، وكذلك الأعمال نفسها، وما زالت الفرص والمخاطر تفاجئ المخططين والباحثين، كما أن المتواليات في تعقيداتها وتفاعلاتها تنشئ حالات خارجة عن التوقع، فالحديث عن تقليل تكلفة الإنتاج مثلاً وإن كان يبدو ذا أثر مباشر على العمل والأجور، لكنه يحفز على نحو يصعب توقعه في الأعمال والعلاقات والإبداع.

ظلت خطوط الإنتاج والتجارة التي تحتاج إلى عمالة مكثفة أساساً في التشغيل وميزة في التصدير بالنسبة للدول التي تمتلك عدداً كبيراً من العمالة وخاصة المؤهلة والمدربة وبأجور أقل من نظائرها في الدول الصناعية الغنية؛ لكنها اليوم بحسب تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام 2020 تفقد هذه المزايا بل هي نفسها تتعرض للفناء تحت ضغط التكنولوجيا الرقمية، مثل الروبوتات، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والبيانات الكبيرة والحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء وشركات المنصات الإلكترونية، فقد بدأت الشركات الكبرى والمصانع والأعمال تعتمد على التكنولوجيا دون حاجة لبناء سلاسل للإنتاج والتكامل من خلال الاعتماد على تجزئة الأعمال وتوزيعها حول العالم بحسب فرص المواد الخام والأجور، ولم تعد الصادرات كثيفة العمالة تمثل نموذجاً صالحاً للاقتصادات الناشئة.

وعلى عكس الاتجاه المتوقع في العولمة التي صعدت بفضل التكنولوجيا الرقمية، فإنها بدأت تعمل ضد نفسها، إذ هي نفسها أنشأت اتجاهات سياسية واجتماعية للانكفاء على الذات كما نلاحظ في صعود اليمين والأصولية والهويات الفرعية حول العالم، وفي اتجاه الدول وخاصة الولايات المتحدة، التي كانت تقود العولمة ومنظمة التجارة العالمية لتمضي في اتجاه معاكس نحو الحماية التجارية.

وهي حلول واتجاهات وإنْ كانت تبدو تقدم إنجازات سريعة، وأنها ذات تأثير انتخابي، إذ تؤيدها فئات وطبقات اجتماعية واقتصادية محافظة أو متضررة من العولمة، فإنها على الأرجح وبعد فترة متوسطة من الزمن سوف تؤدي إلى نتائج عكسية، إذ ستنخفض الكفاءة،

وتزيد كلفة الصناعة، وتقلل الابتكار والإبداع، لكن أيضـاً يجب عدم تجاهل التخفيض المهم الذي تجريه التكنولوجيا على التصنيع والإنتاج، كما فرص الاستغناء عن العمالة البشرية.

وفي الوقت نفسه فإنها تقدم فرصاً جديدة وإضافية للتكامل العالمي والإدارة الحكومية لعمليات تنظيم التجارة فتخفض الكلفة والزمن. وتتوقع منظمة التجارة العالمية أن تزيد الشبكة السحابية في التبادل التجاري العالمي وتخفض تكاليف الاستثمار في البنية التحتية، كما تزيد كفاءة التسليم والتحميل والتنزيل في النقل والموانئ وأعمال الجمارك، وتقلل الأخطاء من خلال تقنيات التتبع، وتحسن أنظمة المرور والنقل والملاحة والشحن، ومؤكد بالطبع أنها أنظمة وتقنيات يمكن أن تفيد الدول النامية، وتحسن فرصها في المشاركة العالمية في التجارة والتنمية. ويمكن أن تكون التكنولوجيا الرقمية مفيدة في الاقتصاد الزراعي، مثل تحسين الأنظمة التجارية وتتبع المنتجات وسلامتها والتحقق من المنشأ الجغرافي والمعايير الصحية والبيئية والقانونية، ما يحسن الثقة بالمنتجات وفرصها في التصدير، كما أنها تزيد كفاءة أنظمة الري واستغلال الموارد المائية على نحو أفضل. وتفيد تقنيات وأنظمة «بلوك تشين» في تحسين بيانات المواد الغذائية والتأكد من العلاجات البيطرية والطعوم، ونضارة المنتوجات، وإمكانية تتبع دورات الإنتاج والتصنيع الغذائي على امتداد سلسلة الإمداد من المزرعة إلى المستهلك.

وصعدت شركات المنصات الإلكترونية للبيع والتوزيع والإمداد والتوصيل والشحن والنقل والتواصل والبرمجة والمعلومات لتكون الشركات الأكبر في العالم، مثل أمازون وفيسبوك وميكروسوفت ويوتيوب و«علي بابا» و«كريم» و«أوبر»، وهي أيضاً تعطي فرصاً جديدة للتجارة العالمية وأنظمة السلاسل المتكاملة في الإنتاج والعمل، وتفيد أيضاً في تطوير عمليات التفاعل والتقييم لأجل حماية المستهلك، وبناء سمعة طيبة للمنتوجات ومواجهة الغش وضعف مستوى الإتقان.

والملاحظ أنه في التطوير الذي تنشئه التكنولوجيا الرقمية على التجارة العالمية والعمليات المحوسبة، يتقدم الذكاء الصناعي والتعلم الآلي والإحصاءات والقدرة على التنبؤ والتحليل والاستدلال والاستقراء والترجمة، ما يفيد كثيراً بل وعلى نحو ثوري في أنظمة العمل والتأمين والمخاطر والمعاملات والإدارة الحكومية، ومواجهة الفساد والترهل والتسيب الإداري والمالي، وتحسين أنظمة التخزين والتوزيع، وزيادة مستوى العدالة، ويساهم في توقع سلوك المستهلك واحتياجاته بدقة، وتفعيل إدارة سلاسل التوريد وتقليل كلفتها، كما تقليل الحاجة إلى المباني والمستودعات. ويمكن أن تزيد فرص وتكلفة توصيل السلع والخدمات إلى الأسر والأسواق في المناطق الريفية النائية والمعزولة، ويمكن أيضاً أن تزيد مشاركة القرى والأرياف في التجارة العالمية، لقد تزايد عدد الأشخاص الذين يقومون بعمليات البيع والشراء من خلال الإنترنت من صفر عام 2000 إلى 400 مليون عام 2015 وتتساوى الفرص للمشاركة أمام الفقراء والأغنياء ولجميع الدول والأمم حول العالم، وقد تمكنت عشرات الآلاف من القرى الصينية من بيع وتسويق منتجاتها في أنحاء الصين والعالم من خلال شبكة الإنترنت. كما زادت فرص العمال والمزارعين في الريف للحصول على البيانات وإدارة فرص وقوى السوق ومخاطرها، وتزيد أيضاً مجالات وفرص التنافس وتحسين المنتجات كما الإبداع والإضافة في العمل والإنتاج، وبالطبع هناك انخفاض وتحولات في العمل والدخل، وخروج فئات من السوق ودخول فئات أخرى، وما زالت عمليات التنظيم من خلال الشبكة والتقنيات الرقمية يكتنفها الخوف من القرصنة والتحايل والاختلاف بين الافتراضي والواقعي، كما أن التنظيم القانوني والقضائي يحتاج إلى تطوير ومواكبة ليستوعب هذه التحولات.

تدين الحضارة للتجارة في تطورها وفي السلام والتفاهمات والتبادل الثقافي والمعرفي كما التجاري، لكن الأسواق والأعمال اليوم تدخل في مرحلة من عدم اليقين، ورغم أنها كانت تقود السياسة على الدوام فإنها اليوم في تحولاتها وارتباكاتها تدفع السياسة أيضا إلى

المغامرة والمجهول، وليست الأزمة المتفاقمة بين الولايات المتحدة والصين سوى واحدة من تجليات الغموض والارتباك في الأسواق العالمية واتجاهاتها.

لم يتوقف العالم على مدى التاريخ عن تبادل السلع، ولم تكن العولمة التجارية حدثاً طارئاً، فقد ظلت طريق الحرير في مساريها البري والبحري على مدى آلاف السنين يتحرك من خلالها بين المدن والأقاليم على امتداد آسيا وإفريقيا وأوروبا القماش والتوابل والنحاس والحديد والخشب والعطور والصوف والحرير، كما القصص والكتب والعلوم والفنون، ولم تغير السياسة والحروب والصراعات والجيوش في مسار التجارة والثقافة، فالتجارة هي الدبلوماسية العالمية، أو كما وصفها فلاسفة اقتصاديون هي هدية السماء للناس كي يعرفوا طريق السلام والازدهار!

لكن تواجه التكامل التجاري والصناعي العالمي اليوم تحديات كبرى، وتشعر الولايات المتحدة الأمريكية أنها تخسر كثيراً بسبب اللعبة التجارية والإنتاجية العالمية التي تتحرك متخطية الحدود لأجل تخفيض الكلفة، وتبحث عن الأجور الأقل، وفي المقابل فقد تداخلت العمليات الإنتاجية والتجارية، وتوسعت الروابط وأنظمة سلاسل الإنتاج العالمية، وأصبح السؤال العملي هو عن حمايتها وتطويرها وليس التخلي عنها أو تفكيكها.

وعلى سبيل المثال فإن الدراجات الهوائية التي بدأت كآلة عملية بسيطة في أوائل القرن التاسع عشر، تتحول اليوم إلى أكثر أنواع المواصلات شعبية في العالم، ويجري تصنيعها وتسويقها اليوم عبر سلسلة معقدة ومتكاملة من الصناعات المجزأة حول العالم، وزاد الإنتاج العالمي منها من عشرة ملايين وحدة في عام 1950 إلى 130 مليون وحدة. لكن الأكثر أهمية وتعبيراً هو التوزيع الطريف والمعقد لسلسلة الإنتاج والتصنيع، التصميم وبناء النماذج والتصورات الأولية في إيطاليا، وتجميع المكونات في تايوان والصين، وهذه المكونات من المواد وقطع الغيار المتكاملة يجري تصنيعها في الصين وإيطاليا وماليزيا واليابان وانجلترا، وبلدان أخرى كثيرة، على سبيل المثال تصنع الفرامل في اليابان،

والقضبان المعدنية في الصين، وتتوزع القيمة المضافة للمنتج النهائي على دول وأقاليم عدة في أوروبا وآسيا وأميركا. لكن هذا التعقيد والتكامل في الإنتاج يحتاج إلى منظومة مكافئة من العلاقات والمعاهدات التجارية بين الدول وأخرى عالمية وإقليمية، كما لم يعد سهلاً أن تنفك منه دولة من طرف واحد، لأنه يشبه الحلقات المتداخلة أو الشبكة المتصلة ببعضها البعض. وعلى سبيل المثال فإن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أظهر تعقيدات وتداخلات وتبعات لا تجعله مجرد قرار سياسي من طرف واحد، ومؤكد أن حرب الرسوم الجمركية المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة ستؤدي إلى متوالية عالمية لا تتوقف تأثيراتها وحدودها عند البلدين، وسوف يكون لزاماً على القادة السياسيين والاقتصاديين أن يواجهوا تداعيات وآثاراً لم تكن متوقعة، أو لم يحسب حسابها.

تتراجع العمليات الإنتاجية المتكاملة والمسماة سلاسل القيمة العالمية منذ عام 2015 وتعود إلى مستويات أقل مما كانت عليه عند وقوع الأزمة المالية العالمية عام 2008 ومن الملفت جداً أن العولمة وثورة الاتصالات والمعلوماتية التي دفعت بعمليات التكامل وسلاسل القيمة العالمية إلى أقصى مستوى في تاريخ التجارة، هي نفسها تنتج ضدها، فقد صعدت النزعات والهويات الوطنية، كما حدث تقريباً في السياسة عندما أنتجت أزمة الليبرالية الاتجاهات القومية واليمينية واليسارية، وهذه أيضاً في أزمتها أنتجت الأصوليات والأناركية!

لقد اكتسبت العولمة زخماً إيجابياً هائلاً باندماج الاتحاد السوفييتي والصين في الاقتصاد العالمي منذ عام 1990، وفي النمو الاقتصادي السريع للهند وشرق آسيا، لكنها في واقع الحال مشاركة لم تجلب معها الكثير من رأس المال، وإنما ضاعفت قوة العمل العالمية، ودفعت إلى السوق أعداداً هائلة من القوى العاملة بأجور قليلة. واليوم فإن الأجور لم تعد قليلة كما في السابق، وتحل الآلات الذكية محل الإنسان، وتزيد أسعار الطاقة، وإنْ كان العالم يتجه بكثافة نحو الطاقة المتجددة، وتفقد العولمة بريقها! وتتجه

الصين التي تدير ثلث التجارة العالمية إلى الاعتماد على الداخل أكثر من سلاسل القيمة العالمية والمكونات المستوردة، فقد انخفضت نسبة استيراد المكونات في السلع المصدرة من 50 في المائة عام 1990 إلى 30 في المائة عام 2015، ولم تنشأ أسواق كبرى جديدة كما حدث من قبل في الصين وأوروبا والشرقية والاتحاد السوفييتي.

إن التجارة كما السياسة لم تعد تدار فقط على أساس التعاون أو التنافس، وتحتاج اليوم أن تعمل على أساس القاعدتين معا، أو بعبارة أخرى أن تحافظ الدول والشركات على الثقة ببعضها البعض دون التخلي عن الحذر والمنافسة، كما التعاون وهي منظومة عمل وعلاقات لم تتكرس بعد على نحو كاف وفاعل.

خصص البنك الدولي تقريره السنوي عن التنمية في عام 2020 لسلاسل القيمة العالمية[8] بما فيها من عمليات تجزئة العمل وتكامله بين وحدات عمل وإنتاج موزعة على مؤسسات ونقاط عمل منتشرة حول العالم، وصعدت على نحو سريع ومؤثر منذ عام 1990 لتحرك اقتصادات نامية جديدة مثل الصين وبنغلاديش وشرق آسيا، وتنشئ منظومة دولية وإقليمية للتجارة الدولية، مثل التكامل بين المكسيك والولايات المتحدة وكندا (نافتا)، وبين الصين وجنوب شرق آسيا والشرق الآسيوي الأقصى، وأنشأت تقارباً غير مسبوق بين الدول والأقاليم، وأمكن لأكثر من مليار إنسان أن يتخلص من الفقر، وأن تتحسن حياة نسبة كبيرة من سكان العالم.

لكن سلسلة الإنتاج والتجارة الدولية والمتكاملة بدأت تواجه تحديات بسبب الركود الكبير الذي عصف بالعالم في عام 2008، وبعد تحسنها قليلاً منذ عام 2011 عادت منذ عام 2016 تتراجع، إذ بدأ النمو التجاري يتباطأ، ويجر سلاسل القيمة العالمية للانكماش، كما ظهرت تحديات أخرى ناشئة عن عمليات الأتمتة والتقنيات البديلة لليد العاملة مثل الطابعات ثلاثية الأبعاد والروبوتات، التي أنشأت أنماطاً جديدة من العمل والعلاقات التجارية المؤثرة في طبيعة وبنية سلاسل التوريد والتجزئة.

يخلص تقرير البنك الدولي إلى أن سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تواصل عملها بنجاح، وتنشئ فرص عمل جديدة وتساعد في التنمية ومواجهة الفقر، لكن تحتاج الدول النامية إلى أن تجري عمليات إصلاح عميقة، وأن تتبنى الدول الصناعية سياسات تشاركية أكثر جدوى وأن تستوعب التغيير التكنولوجي في بناء أعمال وفرص جديدة.

لقد نمت عمليات التكامل بسبب تطور تقنيات الاتصالات والمعلومات والنقل، التي صاحبها أيضاً تخفيض الحواجز التجارية بين الدول والمصنعين والمنتجين، ما شجع قيام سلاسل من الأعمال التجارية والصناعية المتكاملة والمنتشرة في العالم لكنها تعمل بتكامل وتنسيق كأنها في مكان أو مصنع واحد. وقد أتاح تقسيم العمل والإنتاج مزيداً من التخصص والحرفية وفتح آفاقاً جديدة للشراكة والتطوير في الأعمال والمنتجات والسلع، ومكّن الدول والمجتمعات النامية من الاندماج في الاقتصاد العالمي واستيعاب التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة.

تحتاج سلاسل القيمة العالمية بما هي عمليات التكامل التجاري والإنتاجي إلى تطوير ومواكبة لتنتقل إلى مراحل وخدمات أكثر تقدماً، وهذا يقتضي بطبيعة الحال مهارات ومعارف متقدمة وجديدة، وسلع وخدمات مبتكرة، تجعل للتكامل جدوى وأثراً حقيقياً في زيادة قيمة المنتجات وتقليل كلفتها، وفي الوقت نفسه تعود بالفائدة والنمو على الدول والمجتمعات المشاركة. فتظهر بيانات الخدمات والسلع المتداولة في عام 2017 أن 65 في المائة منها لم تكن موجودة في عام 1992.

وقد أدت الحوسبة والأتمتة إلى تقليل الأيدي العاملة في المؤسسات والمصانع، وبطبيعة الحال فقد خفض ذلك الطلب على العمل والتشغيل في الدول النامية، وصار في مقدور الشركات أن تنشئ خطوط عمل وإنتاج قريبة منها وبتكلفة أقل، لكن في الوقت نفسه فقد أدت عمليات التشغيل الآلية والطباعة ثلاثية الأبعاد إلى زيادة الطلب على مدخلات وسلع مستوردة من الدول النامية، ولكن السوق الصاعدة من خلال المنصات الشبكية أثر سلباً على توزيع المكاسب المتأتية من الأعمال والتجارة، وجعلها محصورة بيد فئة قليلة

من الأشخاص والمؤسسات، وما زالت عمليات تنظيم الاستثمار الأجنبي وخدمات النقل والاتصالات تواجه قيوداً كثيرة، وتتفاوت الدول في مستوى تسهيل الإجراءات والضرائب على المستثمرين والخدمات.

ومن الاقتراحات والأفكار، التي طُبقت في السنوات الماضية مشروعات المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة لأجل إنشاء بيئة مميزة للأعمال، وبطبيعة الحال فإن الأعمال المتقدمة تحتاج إلى خدمات متقدمة كالموانئ والمطارات، وتدريب متقدم ومتواصل للعمال للتكيف مع متطلبات الأسواق والتكنولوجيا، ومنظومة تشريعية وتنظيمية لحماية الحقوق والملكيات والحفاظ على البيئة، وهناك دور مهم جداً وأساسي للسياسات الوطنية في التنمية الإنسانية في التعليم والصحة، فلا يمكن أن تزدهر الأعمال والاستثمارات الأجنبية كما الوطنية بالطبع إلا في بيئة متقدمة من الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية.

ورغم المكاسب السريعة اقتصادياً ووطنياً لعمليات الحماية التي اتبعتها الولايات المتحدة بقيادة ترامب، يبدو أن بريطانيا تسير في الاتجاه نفسه، فإنه على المدى المتوسط سترتفع كلفة الإنتاج والتشغيل وأسعار السلع والخدمات وتتضرر التجارة الدولية، كما تتضرر منظومة الثقة التي يسعى العالم إلى تعزيزها لأجل تشجيع الإنفاق والاستهلاك والسياحة كما الاستثمار المغامر وتقليل التوتر والتطرف والعنف والكلف والأعباء المالية والأمنية، كما تزيد الخلافات بين الدول الكبرى، وتتغير عمليات تطبيق معاهدات وأنظمة التجارة العالمية والالتزامات التجارية التقليدية. ولذلك فإن الأزمة الاقتصادية مرشحة للعودة في موجة أشد خطورة من الوضع القائم، ويقدر البنك الدولي أن الدخل العالمي سينخفض حوالي 1.4 تريليون دولار. هكذا فإن العولمة والشبكية لم تكن حلاً متقدماً وتلقائياً، كما بدا الأمر في أوائل التسعينيات، لكنها أيضاً ما زالت واعدة بالتقدم والحلول والأفكار الجديدة.

المراجع

1. الصناعات الإبداعية (كيف تنتج الثقافة في عالم التكنولوجيا والعولمة). مجموعة من المؤلفين. تحرير: جون هارتلي. ترجمة: بدر السيد سليمان الرفاعي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007.
2. عصر الوصول الثقافة الجديدة للرأسمالية المفرطة. تأليف: جيريمي ريفكين. ترجمة صباح صديق الدملوجي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
3. اقتصاد الإبداع، كيف يحول المبدعون الأفكار إلى مال. تأليف جون هوكنز، ترجمة: أحمد حيدر. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010.
4. http: //hdr. undp. org/sites/default/files/2015_human_ development_ report_1. pdf
5. http://siteresources.worldbank.org/INFORMATIONAND COMMUNICATIONANDTECHNOLOGIES/Resources/2013000181ARAara001_Low. pdf
6. http: //documents. albankaldawli. org/curated/ar/ 816281518 818814423/pdf/2019-WDR-Report. pdf
7. http: //documents. worldbank. org/curated/en/777651507 532530766/pdf/120298-WBAR-v1-PUBLIC-ARABIC. pdf
8. file: ///C: /Users/Robert/Downloads/9781464814570. pdf

من الهرمية إلى الشبكية.. التحولات السياسية

«إن الاكتشاف الأعظم الذي شهده جيلي، الذي يقارن بالثورة الحديثة في الطب، هو معرفة البشر أن بمقدورهم تغيير حياتهم عبر تغيير مواقفهم الذهنية»

وليم جيمس.

يحاول هذا الفصل أن يرصد التحولات التي تجري في الفكر السياسي والتيارات والأيديولوجيات السياسية، ومفاهيم وتطبيقات سياسية، مثل الدولة والسيادة والمواطنة والحدود والتنظيم السياسي والسلطات والديموقراطية والدبلوماسية والسفارات والخدمات القنصلية والأمن والدفاع والحروب والصراعات والعَقْد الاجتماعي والمجال العام والصراع والإصلاح السياسي.

في عام 1981 عُيّن في الحكومة البريطانية وزير لتقنية المعلومات، وفي ذلك العام قال اللورد دينون الرئيس السابق للمجلس الاستشاري للمعلومات العلمية: «إن لثورة المعلومات نتائج في مجالات العمل والحياة التي تقدم لنا فرصا أفضل، وتهددنا بعواقب وخيمة إذا أخطأنا الاختيار».

واستحدثت دولة الإمارات العربية المتحدة منصب سفير الدولة للثورة الصناعية الرابعة، وسيتولى السفير تعزيز الدبلوماسية التكنولوجية وترسيخها وتمثيل حكومة الإمارات في إنشاء شراكات عالمية جديدة هدفها صناعة مستقبل أفضل، والإشراف على تعزيز حوكمة التشريعات التنظيمية والسياسات الداعمة للثورة الصناعية الرابعة وجلب أفضل ممارساتها للدولة. وسيعمل السفير على بناء فرص التعاون وتبادل الخبرات في مجال التكنولوجيا وبناء الجسور بين قطاعات الصناعة والتعليم، وتنسيق شراكات حكومة الإمارات مع الشركات والمؤسسات الرائدة في تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة، بما

يسهم في تهيئة بيئة محفزة للتكنولوجيا تنعكس إيجاباً على قطاعات أخرى مثل السياسة والاقتصاد.

والحال أنهما مثالان للحديث عن التأثيرات الكبرى للتكنولوجيا على السياسة والاقتصاد، فالتكنولوجيا ليست مجرد اختراع تقني أو تطبيق علمي، لكنها تنشئ متوالية من التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لكن ما تنشئه الثورة الصناعية الرابعة أكثر من ذلك، إنها ليست تحولات متدرجة أو متوقعة متصلة بعالم الصناعة، لكنها تحولات استراتيجية، بمعنى أنها تنشئ سؤالاً جاثماً متواصلاً عن جدوى استمرار وبقاء كثير من المؤسسات والأعمال والقيم والأفكار والفلسفات كما السياسات والتشريعات، وتنشئ أيضاً تحولاً استراتيجياً بمعنى إنشاء موارد وأعمال ومؤسسات جديدة مختلفة عما سبق اختلافاً كبيراً، تكاد تبتدئ من الفراغ أو برابط ضعيف بالفلسفات والاتجاهات والخبرات والتجارب السابقة.

وكما شهدنا في عالم الصناعة نشوء منظومة من العلوم والفلسفات والاتجاهات والأفكار التي أسست لعالمنا الحاضر (يتحول إلى ماضٍ) مثل معاهدة ويستفاليا (1648) التي أسست للدولة الحديثة، ومفكرين وفلاسفة مثل فرانسيس بيكون، وإيمانويل كانط، واسحق نيوتن، وتوماس هوبز، وجون لوك، وآخرين ندين لهم بفهم واستيعاب العالم الجديد الذي تشكل على نحو مختلف عما استقرت عليه البشرية آلاف السنين، وبدا كما لو أنه نظام سياسي اقتصادي اجتماعي هبط على الأرض من غير توقع ولا موافقة أحد!

تؤسس معاهدة وستفاليا (1648) للدولة المركزية الحديثة السائدة، وبدأت تنحسر الإمبراطوريات والإقطاعيات والأرستقراطيات الحاكمة ونظريات الحق الإلهي والحق الطبيعي في الحكم والقيادة، وكانت الثورة البريطانية (1688) بعد حوالي خمسين سنة من الاضطرابات والصراعات بداية لمرحلة سياسية جديدة في العالم مختلفة عما عرفته البشرية من قبل، ثم أسست الثورتان الأمريكية (1776) والفرنسية (1789) لأنظمة سياسية كانت

تبدو خيالا متطرفا. لكن وحتى الحرب العالمية الأولى لم يكن في العالم أكثر من 25 دولة مستقلة، ثم بدأت الدول المستقلة تتزايد، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وهي اليوم حوالي مائتي دولة.

وبدأت أيضا في القرن السابع عشر تظهر الأفكار والفلسفات والأيديولوجيات السياسية التي تستوعب المرحلة والتحولات الناشئة عن الثورة الصناعية، ويعتبر كتابا «ليفياثان»، من تأليف توماس هوبز، و«الحكم المدني» تأليف جون لوك، في القرن السابع عشر، مؤشرا رئيسيا يؤرخ له في استيعاب التحولات والتكيف السياسي مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية. ثم جاء جون ستيورات ميل ورفاقه في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، بالتأسيس للحريات الفردية. وكان الجيل الثالث من الدولة تعكسه نظريات دولة الرفاه، ومن رواد الفكرة بياتريس ويب.

اليوم في ظل الشبكية تطرح أسئلة ومراجعات حول ما استقرت عليه الأنظمة والأيديولوجيات السياسية في ظل الثورة الصناعية، ويعاد من جديد فهم السيادة والعقد الاجتماعي والعلاقات الدولية، وتنشأ أيضا أيديولوجيات وقيم سياسية جديدة، وبالطبع فنحن في مرحلة انتقالية؛ ما زالت الأنظمة والأيديولوجيات والطبقات السياسية فاعلة وإن كانت تواجه تحديات وجودية، وتناضل الاتجاهات الجديدة، وتبحث عن مكان، لكنها تتقدم وتقدم نفسها بقوة واقتدار، فالتكنولوجيا والزمن يعملان لصالحها.

يؤشر التنافس السياسي الجديد في الولايات المتحدة بين اليمين (ترمب) واليسار (ساندرز) إلى انحسار أيديولوجية الوسط السياسي من المحافظين الجمهوريين والليبراليين الديموقراطيين بما هي الرواية السياسية المؤسسة للولايات المتحدة والديموقراطية الغربية بعامة منذ أكثر من ثلاثمائة سنة ليحلّ مكانها استقطاب حاد بين اليمين واليسار بعدما كانا (اليمين واليسار) أداة تأثير ومراقبة سياسية على الوسط أكثر مما هما أيديولوجيا للحكم.

إنّ الأفكار السياسية لا تنشأ من فراغ، ولا تسقط من السماء كالمطر، إنما تكوّنها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وببساطة ترتبط النظرية بالحياة السياسية. والناس لا يرون العالم كما هو، لكن كما يتوقعونه أن يكون، أو عبر حجاب من المعتقدات والافتراضات المتأصلة، وقد استخدم مفهوما الأيديولوجيا والأيديولوجي للإشارة إلى المتعصبين؛ ما جعل المفهوم ملتبساً، كما ارتبطت الأيديولوجيات السياسية بطبقات اجتماعية معينة؛ فالليبرالية ارتبطت بالطبقة الوسطى، والأيديولوجيا المحافظة ارتبطت بالأرستقراطية المالكة للأرض، والاشتراكية بالطبقة العاملة، لكن من المؤكد أنّه مفهوم يشمل جميع الأفكار والفلسفات السياسية باعتباره منظوراً لرؤية العالم.

ليس هناك تعريف مستقر أو متفق عليه لمصطلح الأيديولوجيا، ومن المعاني التي ارتبطت بالأيديولوجيا: نسق عقيدي سياسي، ومجموعة من الأفكار السياسية ذات التوجه الحركي، وأفكار الطبقة الحاكمة، ورؤية كونية لجماعة اجتماعية أو طبقة اجتماعية معينة، وأفكار سياسية تجسّد أو تبين المصالح الاجتماعية أو الطبقية. وقد عرفها مارتن سيلجر بأنّها مجموعة من الأفكار يضع من خلالها الناس ويبررون غايات ووسائل النشاط الاجتماعي المنظم، بغض النظر عما إذا كان ذلك النشاط يهدف للحفاظ على نظام اجتماعي بعينه، أو تعديله، أو تغييره، وبهذا التعريف لا تعد الأيديولوجيا أمراً سيئاً أو جيداً، صادقة أو كاذبة، معتدلة أو متطرفة، لكن يمكن أن تكون جميع ما ذكر[1].

وقد تبلورت خريطة الأيديولوجيات في القرن العشرين على النحو التالي: الليبرالية في وسط المشهد وعلى يمينها المحافظة، ثم القومية، ثم الفاشستية، وعلى يسار الليبرالية تأتي الاشتراكية ثم الشيوعية، ثم الفوضوية أو الأناركية. لكن تصعد اليوم مجموعة من الأيديولوجيات الجديدة مثل؛ النسوية والإيكولوجية والأصولية الدينية والتعددية الثقافية.

تمثل الليبرالية العمود الفقري للفلسفة السياسية للعصر الحديث، وهي مصدر الأيديولوجيات العلمانية على يمينها وعلى يسارها، وتلتزم الأيديولوجيا الليبرالية بمجموعة متميزة من القيم والمعتقدات؛ أهمها الفرد والحرية والعقل والعدالة والتسامح.

ويفهم الليبراليون الديموقراطية بمصطلحات فردية كالرضا الذي تعكسه صناديق الانتخابات؛ إذ تساوي الديموقراطية بين جميع المواطنين، وبينما يعيق الديموقراطية إساءة استخدام السلطة، فإنّها ينبغي أن تمارس في إطار دستوري لمنع طغيان الأغلبية.

ويدعم المحافظون الحكم الديموقراطي الليبرالي لكن بشروط تتعلق بالحاجة لحماية الملكية والمؤسسات التقليدية من الإرادة غير المنضبطة للأغلبية، وقد ربط اليمين الجديد في الديموقراطية الانتخابية بين مشكلات الحكومة المهيمنة والركود الاقتصادي.

الاشتراكيون أيضاً يدعمون تقليدياً شكلاً من الديموقراطية الراديكالية، والتي تقوم على المشاركة الشعبية والرغبة في وضع الحياة الاقتصادية تحت الرقابة العامة، ويرفضون اعتبار الديموقراطية الليبرالية ببساطة ديموقراطية رأسمالية، ومع ذلك يشعر الديموقراطيون الاجتماعيون الجدد كما تطبق اليوم في الدول الاسكندنافية وكندا وكما يدعو إليها كلينتون وأوباما بالالتزام بصورة راسخة بالديموقراطية الليبرالية.

وبدأت منذ منتصف أواخر القرن العشرين وازدهرت في نهايته أفكار عن نهاية الأيديولوجيا أو ما بعد الأيديولوجيا أو الأيديولوجيات الجديدة مثل: العقلانية والطريق الثالث وما بعد الحداثة والتعددية الثقافية؛ والمستمدة من مرحلة ما بعد الصناعة، كما تصعد الحركات النسوية والبيئوية وتطور نفسها كمنظور أيديولوجي مستمد من المساواة التامة التي تكتسب فرصة واقعية في التطبيق مع صعود تكنولوجيا الحوسبة والاتصالات والشبكية.

ولعل الشبكية هي مفتاح تفسير الأزمة أو القلق الطافح في الانتخابات الأمريكية والإسرائيلية، فبقدر ما أنتجت من مساواة مكنت النسوية والخضر من تلمس طريق يبدو واضحا أو عمليا لأيديولوجيات سياسية جديدة؛ فإنها (الشبكية) تنشئ أيضا حالة من فقدان الثقة بالمنظومة السياسية القائمة ولكنها لم تنشئ بعد عالما واضحا وملموسا في حياة الأمم وأفكارها.

تحولات الدولة والطبقات والمصالح والتفاعلات السياسة

«السلطة تسود كل مكان ليس لأنها تشمل كل شيء، لكن لأنها تنبعث من كل مكان»

ميشيل فوكو

فقدت النخب المهيمنة القدرة (والرغبة أيضـًا) على الاحتفاظ بالمدن والأسواق والمؤسسات كما كانت على مدى القرون الماضية، وإن كانت تظن أن في مقدورها أن تخرج من المجتمعات كما تحاول اليوم فإن ذلك لن يكون سوى لعب في الوقت الضائع، لأن الأمم والمجتمعات في بحثها عن الفرص الجديدة تتحول إلى كائنات وحضارة معلوماتية وشبكية، تنشئ عالمها وأسواقها ومواردها و.. قادتها ونخبها أيضـًا.

اعتبر كثير من الأكاديميين وقادة الأعمال أن انتشار الإنترنت في أوائل التسعينيات بداية لعولمة جديدة تزيل السلطة وتقلل من شأن الحكومات الوطنية، وبدا أن ظهور الإنترنت يبشر بطريقة جديدة لتنظم الشؤون البشرية بعيدا عن الحكومات والسلطات الوطنية، ويروي أستاذا القانون الدولي جاك جولدسميث وتيم واو في «من يحكم الإنترنت؟ أوهام عالم بلا حدود»[2] قصة تحدي الإنترنت لحكم الدول والمعارك التي أعقبت ذلك من قبل الحكومات الوطنية للتأكيد على سيطرتها وهيمنتها على هذه الشبكة الرائعة التي تتخطى الحواجز الجغرافية إلى الأبد، وهي أيضا قصة الميلاد والسنوات الأولى لنوع جديد من الإنترنت، شبكة بلا حدود يكون فيها للقانون المحلي والسلطة الحاكمة والعلاقات الدولية أهمية مماثلة لأهمية هذا الاختراع التكنولوجي نفسه. لقد خضعت شبكة الإنترنت

لتغييرات مؤثرة، فشكلت بنية الإنترنت وفقا لرغبة وهواجس الحكومات القوية في الولايات المتحدة والصين وأوروبا، وأصبحت المسائل المتعلقة بالتحكم في الإنترنت تتسم بالصدامات بين القوى الكبرى وأيديولوجياتها المتشابكة، وظلت الجغرافيا والقهر الحكومي محتفظين بأهمية أساسية، وأظهرت الحكومات الوطنية وسائل وطرقا كثيرة للتحكم في الاتصالات والإنترنت وتطبيق قوانينها وسلطاتها داخل حدودها. ويعبّر الإنترنت اليوم عن ضغوط فوقية حكومية وقوانين محلية، ويعكس أيضا ضغوطا تحتية جماهيرية من قبل الأفراد في أماكن مختلفة، يطالبون فيها بإنترنت متوافقة مع تفضيلاتهم المحلية، ومن قبل مشغلي صفحات الويب، وغيرهم من مقدمي الخدمات والمحتويات المختلفة الذين يصوغون تجربة الإنترنت لتلبية تلك المطالب. وأظهرت التطبيقات العملية الحاجة الكبيرة إلى قيام الحكومات بدورها في منع إلحاق الضرر بالمواطنين على الإنترنت، وحمايتهم من الأخطار القادمة من الخارج، وتحتاج الشركات إلى بيئة قانونية تضمن ثبات واستقرار الشبكة وازدهار التجارة عبر الإنترنت، وفي المقابل فإن التدخلات الحكومة كان لها أضرار كبيرة، لكن تبقى الحكومات الوطنية حقيقة ثابتة في التاريخ الإنساني، الذي يضم البشرية في تنوعها ويسمح لها بالازدهار، فخلف ضباب وسحر الإنترنت يكمن نظام أقوى وأقدم لا مناص من وجوده وأهميته. شارك في تأليف هذا الكتاب كل من القانوني جاك جولدسميث، وهو أستاذ القانون في كلية الحقوق في جامعة هارفارد ومؤلف كتاب «حدود القانون الدولي»، الذي عمل سابقا مساعدا للمدعي العام من مكتب المستشار القانوني في وزارة العدل الأمريكية، ورفيقه في البحث هو تيم واو، وهو أستاذ قانوني أيضا في كلية الحقوق في جامعة كولومبيا وعمل سابقا في صناعة اتصالات الإنترنت في وادي السيليكون، واشتغلا على مخطوطة البحث لهذا الكتاب سنوات عدة قابلا فيها أهم المشتغلين في حقل الإنترنت وأرباب كبار الشركات المسيرة لهذا العالم، وتتبعا منافذها للدول وعبر الحدود، والسياسات الحمائية التي تنتهجها الدول في المقابل

في محاولة توجيهها في ما بات يعرف بالسيادة في ظل تدفق المعلومات، وهي طروحات تدخل في صميم التشريعات والقوانين الدولية والخاصة المنظمة للإنترنت وسيادة الدول في فضاءاتها المحلية والخاصة في ظل عالم مفتوح.

جرت مجموعة من القضايا الكبرى والخلافات حول حدود حرية المؤسسات العاملة على الإنترنت، كما حدث في الأزمة بين «ياهو» وحكومة الصين، التي انتهت بخضوع شركة ياهو لمطالب الصين، التي تشكل انتهاكا للخصوصية وحقوق الإنسان، وبعد سلسلة من الصراعات في المحاكم ووسائل الإعلام أصبحت فكرة الإنترنت المستقلة وغير الخاضعة للقوانين الأرضية فكرة غير معقولة أو غامضة أمام قوانين كثير من الدول بما فيها الديموقراطية. وفي الوقت نفسه فقد أعدت تقنيات وبروتوكولات للتحكم في الإنترنت وتنظيمه بعيدا عن الحكومة، مثل تسجيل كل جهاز كمبيوتر يتصل بالشبكة برقم خاص به، وبعض هذه التقنيات والبرمجيات يبدو مهما لتسهيل دخول أي جهاز على الشبكة مهما كان نوعه أو حجمه، ولتلبية احتياجات الاتصالات والمواءمة مع خطوط الهاتف والاتصالات، وأصبح الإنترنت منتشراً ومهيمناً على شبكات البيانات، ولا يوجد له بديل، وحقق نوعا من العالمية يتفوق على أي شيء آخر يتصف بالعالمية في عصرنا الحالي، بما في ذلك «ميكروسوفت ويندوز».

وبدا طبيعيا أن الإنترنت سيغير القوانين السياسية أيضا، فقد بدا أن عصر المعلومات سيحل محل الأفكار المستهلكة مثل الانتخابات والمجالس التشريعية، وستكون هناك قوانين تتم بإجماع الآراء في مجتمعات غير رسمية تقوم على أساس المصلحة والخبرة بدلا من الظروف القهرية للموقع الجغرافي، يمكن القول بالفعل إنه كان هناك عالم جديد يتكون في الفضاء الإلكتروني، وهو مختلف عن عالمنا المعروف. ويبدو القانون الدولي هو الحل للإشكاليات الناشئة عن استخدام الإنترنت تماما مثل قوانين تنظيم الطيران المدني بين الدول، ومعاهدة التجارة العالمية؛ لأنه بغير ذلك فإن استخدام الإنترنت سيخضع لـ 175

نظاما تشريعيا، وهو أمر بطبيعة الحال إن لم يكن مستحيلا، فإنه ينطوي على مشكلات كثيرة ومعقدة، ويمكن للاتفاقية الدولية أن تحل مشكلة القوانين المتعارضة وتحقق تقاربا دوليا لمنع سوء التفاهم والصراعات وإزالة التعصب والجهل.

إصلاح الإنترنت بدأ يتشكل في عام 1998 فكرة جديدة لدى مؤسسي شبكة الإنترنت، وهي أن تظل مفتوحة، وليس لها أغراض تجارية، ويتم تشغيلها من قبل خبراء ليس لهم أهداف شخصية، فبدأ يدور صراع بين الحكومة الأمريكية وبين رئيس فريق مؤسسي الإنترنت جون بوستل حول سلطة إعطاء الأسماء والأرقام للمواقع على الإنترنت، وهي سلطة بالغة الأهمية لا تقل (ربما) عن أهمية رئيس الولايات المتحدة. وانتهت المعركة بطبيعة الحال لمصلحة الحكومة التي فرضت سلطتها الكاملة على الإنترنت، وأصدرت الولايات المتحدة «الوثيقة الخضراء» أوضحت فيها رؤيتها المبدئية حول الإنترنت، مؤكدة سلطتها الكاملة على الإنترنت وملفاته وخوادمه الجذرية، وتجاهلها التام الاتفاقيات والجمعيات والمؤسسات السابقة، وكان ذلك بداية لعهد جديد، بدأت فيه الحكومات القوية باستخدام التهديد باللجوء إلى القوة لفرض إرادتها. وبدأت تظهر الحدود الجغرافية على الإنترنت، والواقع أن ذلك لم يكن فقط سياسات حكومية وسلطوية، فقد بدأ شعبيا ومجتمعيا لمراعاة اللغات والاتجاهات والخصوصيات المجتمعية والشعبية، ودخلت أيضا تقنيات تحديد المواقع الجغرافية للمتصفحين، وأفاد ذلك في تنظيم وإدارة بث الاحتفالات والمباريات وغير ذلك من الأعمال الترفيهية، ففي بداية عام 2003 بدأت الفرق الرياضية الكبيرة بث مبارياتها على شبكة الإنترنت باستخدام تقنيات تحديد المواقع الجغرافية للمتصفحين، وحظر بثها في أماكن محددة، وحققت بذلك أرباحا بلغت 130 مليون دولار عام 2004، وتستخدم أيضا شركات القمار والسينما والبرمجيات تقنيات تحديد الموقع لحظر عرض منتجاتها في الدول التي لا تسمح بذلك. وهكذا ظلت

الجغرافيا أمرا مهما في عصر الإنترنت، سواء للاستجابة التسويقية أو القانونية، أو التعامل مع الحكومات والسلطات.

كيف تدير الحكومات الإنترنت؟ في عام 1995 أغارت الشرطة الألمانية على مكاتب شركة كمبيوسيرف، ثم حاكمت مديرها الألماني ودانته بتهمة فشل الشركة في منع المواقع الإباحية المتعلقة بالأطفال وأغلبيتها من خارج ألمانيا من الوصول إلى المواطنين، وفي عام 2001 هددت الحكومة البريطانية مزودي خدمة الإنترنت في بريطانيا بملاحقتهم قضائيا بتهمة نشر مواقع للتبني بصورة غير قانونية، من بينها مواقع خارج البلاد، وكانت النتيجة أن قرر مزودو الخدمة في بريطانيا حظر تلك المواقع لمنع المتصفحين في بريطانيا من الوصول إليها، واليوم تفرض القوانين الألمانية والفرنسية والبريطانية على مزودي خدمة الإنترنت مراقبة المحتوى المحظور ومنعه، وفرض أمر صادر عن مفوضية التجارة في الاتحاد الأوروبي المبادئ الأساسية نفسها التي قد تدفع مزودي خدمة الإنترنت إلى الوقوع في الخطأ بدافع الحذر في إزالة الموقع. وتوضح الأمثلة كيف أن الأوروبيين كانوا روادا في مجال المراقبة والسيطرة على المحتوى غير المرغوب فيه على الإنترنت، أما الأمريكيون وهم أكثر حساسية تجاه القوانين، فقد رفعوا أيديهم عن التضييق على مزودي الخدمة، واستخدمت الكنيسة القوانين والفرص المتاحة لمواجهة أعدائها، واستجابت لها شركة جوجل في حظر بعض المواقع، وتتلقى شركة جوجل سلسلة من الرسائل تطالبها برفع صفحات معينة من نتائج محرك البحث، وعادة ما يحدث ذلك بسبب انتهاك حقوق الملكية الفكرية أو العلامات التجارية، حتى لو كان الجوهر الحقيقي للطلب ليس تجاريا. وبدأت الإنترنت تستخدم لتنظيم التجارة والتسويق ومواجهة قوانين الجمارك والضرائب المفروضة على سلع معينة، مثل السجائر والمشروبات الكحولية والأسلحة، أو مواجهة الحظر على بعض أنواع الأنشطة مثل القمار، وأظهرت التجارب والتطبيقات أن الحكومات تستطيع إعاقة التجارة على الإنترنت، حتى من دون إجراءات قانونية. وقد يلجأ

أفراد إلى تسجيل مواقع في دول أخرى غير التي يقيمون فيها، لكن ذلك لم يمنع الحكومات أن تواجه أصحاب هذه المواقع وتضيّق عليهم، وعلى أي حال فإن المسألة لم تعد مختلفة عما يجري على الواقع، وكما يصفها الخبير الاقتصادي الحائز جائزة نوبل جاري بيكر أن منتهكي القانون هم أشخاص عاقلون، وإن قراراتهم بانتهاك القانون تعكس حسابات دقيقة للمكسب والخسارة، ومنها احتمالات إلقاء القبض عليهم أو إلزامهم بدفع غرامة أو حتى السجن، وأيضا المميزات والمكاسب المالية المتأتية من انتهاك القانون وارتكاب الجرائم، والحكومة ليست في حاجة إلى إلقاء القبض على كل من يخالف القانون لوضع حد لانتهاك القوانين، لكنها في حاجة إلى قانون رادع، في حاجة إلى زيادة العقوبات فحسب، حتى يصبح ثمن ارتكاب الجريمة في حالة اكتشافها أكبر بكثير من الفوائد التي ستعود على مرتكبها.

يقوم العمل من خلال الإنترنت على أساس أن الأصل عند الناس الطيبة والاستقامة، وعلى هذا الأساس نشأت شركة إي باي للتسويق عبر الإنترنت، واستطاع مؤسس الشركة بيير أوميديار أن يجني مليارات الدولارات، إنه استثمار يقوم على اكتشاف أن الناس طيبون وأمناء وتطبيق القوانين والأنظمة. يعتقد المؤلف أن سيطرة الحكومة على الإنترنت تضمن كثيرا من الفوائد، وإن تضمن أيضا كثيرا من العيوب، فقد تنامى المجتمع الافتراضي بسرعة هائلة، وبلغ عدد مستخدمي إي باي خلال سنوات قليلة خمسة ملايين شخص، وبلغت ثروة أوميديار عشرة مليارات دولار، وكان الموقع يفتخر دوما بأنه مجتمع صديق للمستخدمين، ويتم فض المنازعات بطرق شخصية وودية، لكن الموقع بدأ يتعرض لعمليات نصب، وتزايدت خسائره بسبب ذلك، ثم عيّن الموقع أشخاصا متفرغين ومتخصصين لمكافحة الجريمة، ثم أصبح لدى الشركة فريق أمني يتكون من ثمانية آلاف شخص يتعاون مع سلطات تنفيذ القانون، لقد تعلمت (إي باي) عمليا تجربة المنظرين السياسيين من قبل في أن السبب والمبرر الأول والأساسي للعقاب الذي تمارسه

الحكومات هو حماية مواطنيها من الأضرار بعضهم ببعض، مثل السرقة والإيذاء والاحتيال، وقال توماس هوبز في القرن السابع عشر: إن البشر يحتاجون أحيانا إلى الترهيب من سلطة ما لإجبارهم على الالتزام بالسلوك القويم، وإنه من غير النظام والاستقرار سيعيش الناس في خوف مستمر وخطر مواجهة الموت.

إن نجاح شركات الإنترنت يعتمد على أمر غير مرئي، لكنه أساسي، السلع العامة مثل القانون الجنائي وحقوق الملكية وتنفيذ التعاقدات تحت إشراف الحكومة، وهي سلع، إضافة إلى غيرها مثل الدفاع الوطني وتنظيم المرور وحماية البيئة لا تقدمها سوى الحكومات.

وفي صيف عام 2000 ترك بيير أوميديار وظيفته اليومية في شركة إي باي، يقول: لقد حان الوقت لجعل العالم أكثر أمنا، والشركة التي أسسها كانت مصممة لإدارة نفسها، ولم تعد في حاجة إليه، وينعكس أكبر قدر من إيجابيات الحكومات التقليدية على قصة (إي باي)، فمزايا الحكومة في هذه القصة غير مرئية، وحكم القانون هو الخلفية التي تجعل شركة قابلة للاستمرار، وذات إدارة ذاتية، فلا يوجد مكان لـ (إي باي) في مجتمع يتسم بالفوضى مثل روسيا التسعينات أو في دول منهارة مثل بعض دول إفريقيا، حيث تغيب السلع العامة الأساسية التي توفر البيئة الملائمة لقيام شركات إنترنت ناجحة. في أواخر التسعينيات ظهر الإنترنت كحلم للتجارة، فكان بمنزلة وسيط سهل الوصول غير المحدود وغير المكلف إلى المستهلكين دون أي قيود تنظيمية. وعندما يتسبب النشاط التجاري في إلحاق الضرر العابر للحدود يمكن للدول تأكيد سلطتها التنظيمية وستفعل ذلك، إن التهديد الناشئ عن التعرض لقوانين متعددة لن يدمر الإنترنت، كما زعم الكثيرون، وسيتحتم على الشركات ترشيح المحتوى جغرافيـاً ليتوافق مع القانون المحلي لجزء صغير فقط من اتصالاتها، وسيفرض ذلك تكاليف على الشركات متعددة الجنسيات على الإنترنت، التي ستضطر إلى ضبط تكاليف أعمالها مثلما تفعل الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في الواقع

الفعلي، وستكون هذه التكاليف بسيطة جدا على المدى البعيد في ظل المزايا الفعالة العديدة للإنترنت.

وتتمثل الدروس المستفادة من التجارب والأمثلة في أنه عندما تتصادم الاتصالات عبر الإنترنت مع السياسات المحلية الحساسة، مثل المقامرة والأفلام والصور الجنسية وحماية المستهلك والتشهير وما شابه، تكون هناك مبررات قوية لتفضيل الطريقة غير المركزية، وفي هذا الإطار ليس هناك أساس قانوني لإعطاء قانون بعينه وضعاً دستورياً عالمياً، ومع ذلك فإن ما قلناه لا يستتبع عدم وجود إمكانية لقواعد إنترنت عالمية وعامة، بل على النقيض من ذلك هناك حاجة إلى تنظيم جوانب عديدة من الإنترنت على المستوى العالمي، لكن من السهل الحديث عن ذلك التنظيم مقارنة بتطبيقه عمليا، حتى عندما تسود قواعد عالمية عامة، تقوم الحكومات القومية وبخاصة القوية منها بصياغتها بطريقة تخدم مصالحها.

وعلى نحو عام؛ فإن النظرة إلى الإنترنت على أنها قوة هائلة ستسحق العناصر القديمة والعتيقة للنظام الإنساني، لم تكن دقيقة في التطبيق العملي، فقط ظلت السلطات والتشريعات المنظمة لحياة الناس ومصالحهم والعقد الاجتماعي والثقافة وقوة المجتمعات كما كانت طوال التاريخ عوامل حاسمة في توجيه الموارد والتقنيات وصياغتها وتنظيمها والتحكم فيها، وربما تكون الفكرة الصحيحة أو الدقيقة أن الإنترنت أثرت كثيرا في سياسة السلطة والحكم والتشريع وفي وجهة المجتمعات والموارد والعلاقات، وفي المقابل فقد أسهمت السلطات والمجتمعات على نحو حاسم في توجيه التقنيات، ومنها الإنترنت.

لكن من المؤكد أنه مع بقاء السلطة السياسية والمدن والمؤسسات التنظيمية والاجتماعية أن تغييرا جوهريا سيجري في طبيعة عملها وأهدافها، وقد يكون جيلنا الحاضر شاهداً على نهايات كثيرة في المؤسسات والموارد والأعمال والمدن والإقامة والتخطيط والتفكير، ففي عصر المعرفة والمعلومات والشبكية لم نعد ننتمي أو قادرين على الانتماء

إلى هذه المدن والمؤسسات، ومن المؤكد أن الجيل المقبل سوف يتخلص منها إن بقيت. فهذه المدن والأسواق والأعمال والمصالح القائمة، التي أنشأتها ضرورات سياسية للهيمنة والتنظيم؛ لم تعد تصلح للنخب المهيمنة، ولم تكن ملائمة للمجتمعات في يوم من الأيام، فالثبات والتماسك في تخطيط المدن والمباني والمؤسسات يعكسان رغبة في عدم التغيير في ظل تقنية وموارد تحتم الزوال في كل شيء، ولم يعد ممكناً سوى التفكير في أعمال ومؤسسات ومدن قابلة للتحول والتغير والاختفاء والظهور في سرعة ومن دون كلفة. والحال أن المدن كانت في منشئها في عصور الزراعة وما حولها من دفاع وتجارة سريعة الحركة والتغير والارتحال، تكاد تكون بلا حدود، ولعلها تلائم الشبكية الصاعدة أكثر من المدن والمؤسسات المعاصرة، فقد كانت المدن تنشئ مراكز حضرية جديدة أو توسع من حدودها، وقد تغير موقعها وتنتقل إلى موقع جديد، وكان نسقها العام عبارة عن عدد وفير من المدن الصغيرة والقرى التابعة لها على اتصال لا ينقطع بالمدن المجاورة والموزعة في أرجاء الإقليم على نطاق واسع، وكان يؤخذ في الاعتبار حاجة الناس وهم يسيرون على أقدامهم. أو مع الدواب، وكان عدد السكان يتراوح بين بضعة آلاف وأربعين ألفاً، وكان خارجا عن المألوف أن يتجاوز عدد سكان المدينة مئة ألف.

لم تكن العواصم الكبرى والمدن الهائلة سوى تعبير عن نظام الرأسمالية التجارية ونظام السلطة السياسية المطلقة والمركزية، ولم تكن مصلحة في ذلك سوى للقلة المهيمنة، لكن أدوات التنظيم والمركزية تتلاشى اليوم، فالمؤسسات الإعلامية والتعليمية والتجارية والأسواق وعمليات البيع والشراء والعمل التي أخضعت الناس إلى عمليات تنظيم واتجاهات في العمل والإقامة والسلوك والتفكير تتحول هي إلى شبكات بلا مركز ولا سيطرة، وفي انسحاب المجموعات والمؤسسات المهيمنة على الموارد والمجتمعات من التزاماتها التنظيمية والتمويلية معتقدة أنها تقلل التكاليف والجهود تترك الأفراد والجماعات ليعيدوا تشكيل أنفسهم وأعمالهم ومواردهم بعيداً عنها، هذه الفوضى وإن

خسر الناس في ظلها أعمالهم ومدنهم وحياتهم هي أيضاً تخفي النخب والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية.

كانت الحضارة الصناعية المعاصرة تحولاً من الشمول إلى الانتظام ومن الخضوع للدين إلى الخضوع للقانون والسلطة السياسية، وفي ذلك أنشئت المدن وأنظمة العمل والتمويل لمصلحة التحالف الجديد من السياسيين والصناعيين والبنوك، وكما يقول لويس ممفورد فإن المختصّين بهندسة الطرق والقائمين على المدن وقعوا تحت تأثير الإقبال الشديد على استعمال السيارة الخاصة، وشعروا بأن الواجب يقتضيهم معاونة شركات صناعات السيارات على الازدهار حتى لو كانت النتيجة هي الفوضى وتعطيل جميع أساليب النقل المختلفة اللازمة لنظام صالح، وقصروا وسائلنا على السيارة الخاصة في حين أنهم كدسوا في المدن سكاناً لا تستطيع السيارات الخاصة أن تفي بخدماتهم ما لم تدبر المدن ذاتها لتهيئة المجال اللازم لحركة السيارات وتخزينها. وتحولت الضواحي من مبان قائمة في وسط الحدائق إلى مبان قائمة في ساحات مواقف السيارات. بذلك، خسرت الضواحي ميزتها الوحيدة، إذ إنها نشأت حول المدن أو قريباً منها بدافع اعتزال الناس مثل راهب والعيش مثل أمير مع القدرة على التمتع بمزايا المدينة.

لقد تضخمت الدولة في العالم؛ سواء المتقدم أو غيره. وقد بذل المحافظون في الثمانينيات (رونالد ريغان ومارغريت ثاتشر) جهودا لخفض الإنفاق العام. لكن عادت الدول تطور وتزيد إنفاقها في الرعاية الصحية والاجتماعية، وتعيد النظر في السياسات الضريبية لصالح الطبقات الوسطى، وإن كان المناضلون الاجتماعيون يلاحظون في سياسات الدول انحيازا جديدا للأغنياء والشركات الكبرى.

هناك اليوم نموذج الدول الاسكندنافية التي تزاوج بين ضبط الإنفاق العام وتفعيل الرعاية الاجتماعية والخدمات الأساسية. وهناك أيضا نموذج سنغافورة؛ الذي يقدم دروسا للعالم في أنظمة التعليم الحكومية والتأمينات الاجتماعية، واجتذاب النخب والأكثر كفاءة

للخدمة في الوظائف العامة، فقد كان أسوأ ما أصاب الدول في سياسات الخصخصة هو هروب الكفاءات العلمية والإدارية من القطاع العام.

سؤال الدولة والسياسة والحكم في عصر الثورة الصناعية الرابعة هو ببساطة كيف يمكن الجمع بين تضاؤل الثروات وسياسات التقشف والحفاظ على الرعاية والرفاه للمواطنين؟ هل انتهى عصر دولة الرفاه، أم انتهت مسؤولية الحكومة وحدها عن الرفاه، وصار يجب التفكير في أنظمة اقتصادية اجتماعية جديدة يتشارك فيها الأفراد والسلطة والمجتمعات والشركات (المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص)؟ ثمة إعياء واضح في الأداء العام، وإن كان المثالان الصيني والسنغافوري يبدوان ردا على هذه المقولة، إلا أن أحدا لا يستطيع المراهنة على قدرة الصين في الاستمرار في حالتها القائمة، ولعلها مجبرة على مراجعات استراتيجية، أو تواجه أزمة كبرى تشبه أزمة الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينات. وهناك أيضا تحديات ماثلة بوضوح تتعامل معها الدول المتقدمة منذ حوالي خمسين سنة، حدثت فيها تطورات عظيمة لم نلتفت إليها؛ بسبب نعومتها وتدرجها.

في التحول من الهرمية إلى الشبكية يتحول الصراع نفسه أيضا ليكون بين السلطة والمجتمعات بدلا مما هو ضد أحزاب وجماعات معارضة للسلطة، يمكن على سبيل المثال الإشارة إلى عمليات التدوين في شبكات التواصل وما تحركه من جدل واعتقالات ومحاكمات، فالمدونون الذين يُعتقَلون اليوم ليسوا صحفيين محترفين، لكنهم مواطنون يدونون ملاحظاتهم وأفكارهم في شبكات التواصل الاجتماعي، وفي ذلك فإن السلطة تجد نفسها في مواجهة المواطنين والمجتمعات، ويستعيد الصراع الاجتماعي والسياسي حالة سابقة على الدولة الحديثة، ما يدعو إلى التساؤل عن الطبيعة المستقبلية للدولة نفسها، فكما انحسرت الأحزاب السياسية والصحف ووسائل الإعلام والمعارضات التقليدية فإن مؤسسة الدولة نفسها تواجه المصير نفسه، وقد يصلح الصراع الجاري اليوم في الشرق الأوسط حالة دراسية للتنبؤ والملاحظة، ولم يعد جديدا القول إن الحروب بين الدول قد

اختفت لتتحول إلى حروب داخلية؛ تدفع بطبيعة الحال إلى تشكلات وتنظيمات اجتماعية جديدة للتكيف مع التحولات وضغوطاتها وفرصها.

وبالنظر إلى الإصلاح على أنه صراع بين الطبقات وما تمثله من مصالح، ويكون في محصلته هو التسويات والمكاسب الممكن الحصول عليها في التنافس؛ فإن السؤال يكون ما الاستراتيجيات الجديدة للصراع السلمي بين المجتمعات والنخب؟ على افتراض أن سؤالا بديهيا قد تشكل من قبل: كيف نخرج من الصراعات المسلحة إلى صراعات سلمية أو تسويات لا تقتل فيها الأطراف المتصارعة نفسها؟

تمضي الطبقات المهيمنة بطبيعتها الاحتكارية (الأوليغارشيا) في إدارة مصالحها ومواقفها على أساس الهيمنة الشاملة على الفرص والموارد وحرمان المجتمعات والطبقات من كل ما يمكن أن تتيحه التقنية والتطورات الاقتصادية والسياسية حتى لو لم يكن في ذلك تهديد لهذه الطبقات، لكنها تنظر إلى أي مكسب للمجتمعات على أنه تهديد محتمل لها، وتخاف من نهاية مروعة في نهاية الصراع يجعلها (النهاية) أسوأ احتمال، ويدفعها على نحو حاسم لدخول صراع مصيري لا مجال للتسوية فيه مع المجتمعات. لكن الخوف المتواصل يؤول في النهاية إلى تدمير الخائف نفسه مهما كانت قوته وموارده!

كيف تدير المجتمعات صراعها مع الأوليغارشيا وتنتزع منها تنازلات ومكاسب؟ لا خلاف حول الفوضى التي أنشأتها الشبكة، ولا خلاف أيضا حول فهم الصراع الجديد، وفي ذلك فإن الخيار الممكن هو التحول من الفوضى إلى محاولة التأثير بالفعل في السياسة والفكر، الإجابة بالطبع لدى النخب المهيمنة هو السيطرة على الشبكة وتحويلها إلى مؤسسات تشبه الصحف ووسائل الإعلام في مرحلة ما قبل الإنترنت. لكن يبدو أن الشبكة خرجت عن السيطرة، ولا مناص من تغيير قواعد الصراع والتنافس لأن اللعبة نفسها تغيرت، وفي ذلك فإن المجتمعات في حاجة إلى النضال من أجل التنافس العادل، وأن

تتنازل النخب المهيمنة عن كثير من الامتيازات غير العادلة إن لم تكن جميعها وأن تدخل في اللعبة بما اكتسبته من مكاسب وفرص مقبولة في اللعبة العادلة (نسبيا).

فالشبكية بما أنشأت من مساواة واقعية ملموسة بين جميع الناس (تقريبا) تنشئ فلسفة سياسية جديدة مفادها أن المساواة في الوصول إلى المعرفة ومصادرها تقتضي مساواة في الأهلية والكفاءة في تقدير ما يصلح وما لا يصلح لتنظيم حياة ومصالح الأفراد والمجتمعات والدول، وعلى نحو واقعي وملموس تتحول القلاع والهياكل التي نظمت مصالح ومصائر الناس لآلاف السنين؛ وكانت تحتكرها فئة من العارفين إلى شبكة يشاركها فيها جميع من يمكنهم الوصول إليها؛ ويكيبيديا تصلح مثالا يعمم على البرلمانات والحكومات والمدارس والجامعات والتشريعات وتنظيم شؤون الناس ومصالحهم وعباداتهم وخياراتهم.

ويتغير أيضا في الصراع الجديد الموارد التي تتنافس عليها الفئات والطبقات، وفي مواصلة الاحتكار والمنع للموارد والفرص الجديدة في الطاقة المتجددة وتحلية المياه والطابعات الثلاثية الأبعاد وأنظمة القيادة الذاتية وإمكانية التعلم والتواصل، بل وإجراء العمليات الجراحية المعقدة من غير وصاية أو تحكم متخصص معقد يتغير معنى الموارد والمهن والأسواق نفسها، ويتغير أيضا محتوى الصراع والسياسة والاقتصاد.

لكن تحتاج الأمم (دولاً ومجتمعات وأفراداً وشركات وأسواقاً وأعمالاً ومصالح) أيضا أن تدرك اللحظة، وتسأل نفسها بعقلانية وهدوء ما الذي تريده وما الذي لا تريده وماذا يمكنها ان تحقق وماذا لا يمكنها.

وفي الإصلاح والتنظيم الاجتماعي وفاعلية الجماعات والطبقات والمصالح؛ يمنح التطور التكنولوجي لحظة للإصلاحيين؛ وأعني بالإصلاحيين الأفراد والجماعات والمؤسسات في الدولة والمجتمع والأسواق، الذين تشغلهم مسائل التقدم وتحسين الحياة لأنفسهم ومجتمعاتهم في الحريات والعدل والكرامة والتعليم والصحة والثقافة والفنون

والتماسك الاجتماعي وتطوير الموارد والعدالة والكفاءة في إدارتها وتوزيعها، والعدالة الاجتماعية، أو شبكة من العمليات والأفراد قد يعملون معاً أو مستقلين عن بعضهم بعضاً، وقد يختلفون سياسياً أو يتفقون، ولكن المقياس في المحصلة هو التقدم في مؤشراتٍ أصبحت واضحة وقابلة للقياس. لكني أتوجه، بحكم موقعي وتجربتي، إلى الأفراد والجماعات والمؤسسات التي تعمل مستقلة عن الحكومة، وكثير منها في موقع المعارضة، وأعني بالمعارضة عدم المشاركة في الحكومات في اللحظة القائمة، والحكومة مؤسسة مجلس الوزراء والسلطات المرتبطة بها، وليست الدولة، ولا النخبة الحاكمة والمهيمنة بشكل عام، هل هذا توضيح ضروري؟ يبدو لي أنه كذلك، وإن كنت أخشى أنه لن يكون مفيداً، ذلك أنه تشكّل للمصطلحات معانٍ مهيمنة وشائعة، ليست هي بالضرورة التي تقصدها. من حقك، بالطبع، أن تكون مفهوماً كما أنت، ومن أفضل قواعد الفهم المشترك وأهمها أن يكون للمفاهيم معنى مشترك، لنكون متأكدين من أننا نتحدث عن شيء واحد، نختلف أو نتفق حوله، وهكذا ستظل مثل هذه المقدمة لازمةً، أو تقليداً ضرورياً مثل المقدمة الطللية في الشعر العربي.

ليس الحديث عن العلاقة بين التكنولوجيا والتحولات الاقتصادية والاجتماعية جديداً، فقد شغلت به بحوث وكتابات وتخصصات علمية، ولكنك، في حاجة دائمة في الجدل العربي، أن تبذل جهداً طويلاً في بناء سؤال مشترك، لأجل البحث عن التوظيف الإصلاحي والاجتماعي للتكنولوجيا، وستظل في مواجهة مقولة أن لا علاقة للتكنولوجيا بالصراع السياسي والاجتماعي (الصراع بما هو تنافس وتدافع وليس العنف والقتال) أو تمضي وقتاً أطول في أنك لا تقصد إدخال التكنولوجيا في العمل والحياة، وأنك لا تدعو إلى الأتمتة والحوسبة، ولا تتحدث عن مزاياها والتدريب عليها!

كيف تساعد التكنولوجيا في التأثير في السياسة العامة، وتدفع بها باتجاه الإصلاح؟ كيف تساعد في تغيير علاقات القوة والإنتاج في المجتمع والدولة، ومن ثم كيف تنشئ قيادات

اجتماعية واقتصادية وطبقات ومصالح جديدة؟ ثم كيف تنظم هذه الطبقة الجديدة مصالحها وأدواتها في التأثير والتغيير؟

ثمّة حاجة، هنا، مرة أخرى، للاستدراك والتوضيح أن النخب الملهمة من الشعراء والكتاب والدعاة والنشطاء، رغم نبل عملهم وضرورته، لا يصنعون الإصلاح، هم يمثلون شرطاً ضرورياً له، لكنه شرط ليس كافياً، ويجب ألا يزيد الدور الإلهامي النبيل المجرد من المصالح والدوافع أكثر من حجمه في الدعوة والتأثير والتحريك نحو الإصلاح، لكن الكتلة الكبرى والحرجة في الإصلاح مردّها إلى طبقات متحالفة، تجد مصلحتها ومكاسبها في العدالة والحرية والديموقراطية وتحسين الحياة والتنافس وتطوير الخدمات الأساسية التعليمية والصحية والاجتماعية وأنظمة عمل وتشريع عادلة، ومن دون هذا التحالف المصلحي لن يكون إصلاح، ويتحول ملهموه إلى طرائد تتسلى النخب الحاكمة والمهيمنة في اصطيادها ومطاردتها واستدراجها وتضليلها.

وهنا، يبدو السؤال وجيهاً وضرورياً وأكثر وضوحاً، كيف ينشئ الإصلاحيون بالتكنولوجيا الجديدة فرصاً وموارد وأسواقاً وأعمالاً جديدة، تنشئ موارد مستقلة لهم، ولقواعدهم الاجتماعية؟ هم بذلك فقط ينشئون علاقات قوة وتأثير جديدة وبديلة، تحرك الأسواق والمجتمعات، بعيداً عن الاحتكار والامتيازات التي ترفل فيها النخبة المهيمنة، ويجبرونها على المشاركة في الإصلاح والتنافس العادل، أو يخرجونها من التأثير. يضعونها في مواجهة الانقراض والفناء. وببساطة، وعلى نحو عملي، يجعلون قواعد الدخول إلى النخبة (النخب تعني قيادة المؤسسات والأعمال والقطاعات) والخروج منها على قاعدة «البقاء للأصلح»، وفي هذه القاعدة يكون الإصلاح!

السؤال، إذن، ببساطة، ومرة أخرى، كيف تنشئ المجتمعات والطبقات موارد وأعمالاً جديدة، تحررها من هيمنة النخب والاستبداد والاحتكار والامتيازات والإذعان والوصاية؟

فبغير الخروج من هذه الدوامة اللعينة، لن تستفيد المجتمعات من الانتخابات والديموقراطية والحريات!

يجد المُستضعَفون دائماً في التقنية الجديدة فرصاً جديدة في التحرر ومواجهة الظلم، وربما يُردّ على ذلك بالقول إنها (التقنية) كانت أداة جديدة للهيمنة والاستغلال، ويبدو ذلك صحيحاً أيضاً. ولكن، من المؤكد أنه كانت تصحب التقنية، على مرّ التاريخ، تحولات اجتماعية، تستفيد منها طبقات وفئات، كانت مهمشة أو مظلومة، وترحل دائماً طبقات مهيمنة!

المطبعة جعلت المعرفة والقراءة والكتابة والتعليم متاحةً للفقراء، كما الأغنياء، وأصبح، للمرة الأولى، في مقدور عامة الناس في أوروبا قراءة الكتاب المقدس. كان ذلك حدثاً جدلياً كبيراً غيّر في أوروبا أشياء كثيرة حتى اليوم، وكان واحداً من أسس الدعوة البروتستانتية التي انشقت على الكنيسة الكاثوليكية إلى إتاحة الكتاب المقدس لجميع المؤمنين! وفي الهند، كانت القراءة حقاً حصرياً بالبراهمة، ومن يُقبض عليه من غيرهم يقرأ الكتاب المقدس يُصبُّ في أذنيه الرصاص المصهور، وكان محظوراً على العبيد في أميركا أن يقرؤوا أو يكتبوا، وتصل عقوبة من يعلم عبداً القراءة والكتابة إلى الإعدام!.. أصبح، اليوم، ذلك كله تاريخاً ظريفاً، لا يعرفه ناس كثيرون، ويصابون بالدهشة، ويكادون لا يصدقون حدوثه، ومن المرجح أنه في القرن التاسع عشر لم تكن نسبة معرفة القراءة في البلاد العربية والإسلامية تتجاوز 1%.

ويمكن اليوم ملاحظة فرص جديدة تتشكل حول الإنترنت، بعضها بدأ بالفعل يستخدمه المهمَّشون والفقراء، وبعضها ما زال فرصاً واعدةً تحتاج إلى نضال وتنظيم اجتماعيين، ففي التعليم الذي يشكل اليوم إحدى الأولويات الأساسية والكبرى للأفراد والمجتمعات والدول يمكن إتاحة تعليم جيد، كان يحتاج من قبل إلى سفر ونفقاتٍ كبيرة، لكنه أصبح متاحاً، أو ممكناً، بتكاليف قليلة، يقدر عليها معظم الناس.

ما زال التعليم في الوطن العربي يبدو بعيداً عن الفرص الواعدة في الإنترنت، بل ما زالت عدم القدرة على القراءة والكتابة تمثل حالة بائسة لم تتزحزح بعد! وقد ينصرف الذهن فوراً إلى قلة الموارد، باعتبارها السبب الرئيس، وربما الوحيد، لتدهور التعليم ومستواه. لكن، هناك عناصر أخرى تؤثر تأثيراً حيوياً في تحديد نوعية التعليم، من أهمها الثقافة ووعي الوجود وإدراك الفرص والتحديات، هذا إضافة، بالطبع، إلى سياسات التعليم، ووضع المعلمين، والمناهج وأساليب التعليم.

ويذكر تقرير التنمية الإنسانية العربية[3] أن الدراسات المتعلقة بنوعية التعليم في البلدان العربية أكدت على غلبة ثلاث سمات أساسية على ناتج التعليم، هي: تدني التحصيل المعرفي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية، واستمرار التدهور فيها. ولعل أكثر جوانب أزمة التعليم في العالم العربي عدم قدرته على توفير متطلبات تنمية المجتمعات العربية، وإذا استمرت عزلتها عن المعرفة والمعلومات والتقنية العالمية، وإذا لم تطبق عمليات إصلاح شاملة وواسعة للتعليم، فإن العواقب على التنمية الإنسانية والاقتصادية ستكون وخيمة.

تفتح تقنيات الحوسبة والتشبيك آفاقًا جديدة في العملية التعليمية، سواء في التدريس أو المناهج أو المؤسسات التعليمية ودورها، ودور الأسرة والمجتمع الذي يكاد يكون ثانويًا، أو غير متكامل، مع دور المؤسسات والإدارة والمناهج التعليمية القائمة.

فيمكن بموارد قليلة تطوير التعليم ومواكبة الإنتاج المعرفي المتواصل والمتدفق، والحصول على وسائل معرفية واتصالية وتدريبية، وتؤسس لتعليم جديد قائم على التعليم والتواصل عن بعد، وتمكن من تفعيل اكتساب المعرفة الراقية والمهمة من مصادرها المهمة والأولية، بجهود وتكاليف وتراتيب سهلة وممكنة.

وتمضي الشبكية، أيضًا، بالناس إلى أنماط واتجاهات جديدة في التعليم وإدارته، فالترجمة والتأليف، والإنجازات يمكن إتاحتها وتنسيقها، لتكون بين يدي جميع الناس،

والشبكية نفسها تتحول إلى فلسفةٍ في الحياة والإدارة والتعليم والسياسة والثقافية، بديلة للهرمية القائمة، أو التي كانت قائمة، فالناس، في تعاملهم الشامل مع الشبكات، للتعليم والتواصل والاتصال والعمل والتشاور والحصول على المعلومات والمعارف وتبادل الآراء والخبرات والمعارف، وتحويل وتلقي المال والخدمات والسلع، يستبدلون بنظامهم الهرمي التاريخي في الحياة نظاما شبكياً قائماً على المساواة والمشاركة المتحققة فنياً.

إن الحديث عن التحولات الشبكية الشاملة، من الحتمية إلى الانتقاء، ومن الأحادية إلى التعددية، ومن المحلية إلى العالمية، ومن التلقي إلى المشاركة، ومن المطلقية إلى النسبية، ومن الثبات إلى التغير والتحول الدائم، ومن حتمية الجغرافيا إلى فرص الفضاء، لم تعد تفكيراً مستقبلياً أو توقعات، لكنها تحولت إلى حاضرٍ، بل إلى ماض يصوغ فلسفة جديدة مختلفة للعلم والفكر والحياة.

بالطبع، وفي جميع الأحوال، يستمد العمل الإصلاحي وجوده وتأثيره من قاعدة اجتماعية، ونخبة تعي أهدافها وتطلعاتها، ويمكن التفكير بنموذج واحد من الأعمال والأهداف الممكن تعزيزها وتطويرها، من خلال الإنترنت وشبكاتها الاجتماعية، وهي بناء المواطنة والشعور والوعي بها، ففي ظل هذا الاتجاه ونموه، يمكن للإصلاحيين جماعات ومؤسسات واتجاهات أن يشكلوا جمهورهم وقواعدهم ونخبهم.

يمكن بسهولة ومن غير تكلفة بناء مجموعات وشبكات، تستهدف التأثير على السلطة والمجتمعات والأسواق، مثل رصد حالات الظلم والفساد والرشوة والتقصير والتشهير بها ونشرها، وإنشاء مجموعات نقاش وتواصل محدودة وضيقة للأحياء والبلدات، لتقييم أداء المؤسسات المحلية ورصد مشكلاتها، المدرسة والعيادة والنادي والحديقة والمكتبة العامة والفضاءات العامة والخدمات البلدية والاستهلاك، إذ يمكن تحويل سكان الحي، أو البلدة، إلى مجموعة واحدة تتبادل المعلومات والأفكار حول القضايا الأساسية

والمشكلات التي تهم ساكني الحي، والتشاور حول تحسينها، والتواصل مع وسائل الإعلام والمعنيين بها.

ويمكن بناء شبكات وبرامج رقابية على المؤسسات والأعمال المحيطة، ويفضل تحديد الأهداف والمجالات وتضييقها، لتكون على مستوى المدن والمجتمعات المحلية، ففي ذلك تواصل أكثر خبرة وحميمية، وأكثر كفاءة وفاعلية، فتكون المدارس والعيادات والبلديات ودور العبادة والمحلات التجارية والمطاعم، والتي يفترض أن يعرفها ويتعامل معها جميع الساكنين، ثم تتطور علاقات السكان ببعضهم بعضاً، لتنظيم عمليات الانتخاب البلدية النيابية والنقابية وتطويرها، وتقييم أداء النواب وأعضاء المجالس البلدية والنقابية، أو لبناء شبكات تعاون وعلاقات اجتماعية فاعلة ومفيدة.

ويمكن للمجتمعات المحلية الصغيرة، والمركزية الكبرى، أن تطور من خلال الشبكة ولايتها، ومشاركتها الثقافية، ووعيها لذاتها ووجودها، فتكون فضاء مفتوحاً للمعرفة والخبرات في الشعر والموسيقى والطهو واللباس والمسرح والقصة والرواية والعمارة والأثاث. ويمكن، أيضاً، تقديم المعلومات والخبرات المتاحة في تصميم البيوت والملابس وتطويرها، وحل المشكلات القائمة، ويقيم المشاركون، أيضاً، أداء المؤسسات الثقافية والفنية، ويتولون بأنفسهم تطوير الثقافة والفنون ورعايتها، بدلاً من وصاية المؤسسات العامة والخاصة، لتكون شريكة، وليست وصية على الناس وثقافتهم.. وفي إنتاج الناس ثقافتهم ووعيهم، يبدأ الوعي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بالتبلور والوضوح لدى المجتمعات والنخب، فما يشكل الناس أفضل من أي شيء آخر حول مطالبهم وأهدافهم هو القدرة على التعبير عنها ثقافياً وفنياً، ففي الثقافة والفنون، تستودع الأمم، كما يقول هيغل، أسمى أفكارها، والنقطة الأساسية، هنا، أننا بالشبكية نحرر الثقافة والفنون من الهيمنة والوصاية، لتكون ملكاً للمجتمعات، ولتدير بها برامجها وقدراتها على تقييم البرامج والقيادات السياسية والاجتماعية.

وما تعنيه الشبكة، ويجب أن تدركه المجتمعات والجماعات الإصلاحية هو المساواة التي تكاد تكون مطلقة أو مثالية، ففي هذه القدرات المتساوية على المعرفة، والوصول إلى مصادرها، يجب أو يفترض أن تنشأ مساواة اجتماعية جديدة ومختلفة، والتقنية كانت على الدوام أداة في المساواة الاجتماعية، والاقتراب منها، لكنها اليوم في الشبكية ممكنة جداً، وبمستوى غير مسبوق. وفي القدرات التقنية الجديدة والمساواة المصاحبة، لم يعد ثمة فرصة لبقاء الهرمية التي ظلت قائمة على مدى التاريخ. العالم أصبح شبكة ولم يعد هرماً، وفي الشبكة لا يوجد نخب وأقليات تهيمن على القواعد، بل كل عضو فيها من يستطيع الوصول إليها، ويصبح مركزاً مساويّاً في أهميته وتأثيره لكل عضو آخر في الشبكة. وفي هذه المساواة الجديدة، وفي انهيار الهرم، تتشكل مجتمعات وقيم ونخب وفرص، وتذهب أخرى.

انتقال الجدل إلى هذا المربع يغير كثيراً في أساليب التفكير، وفي قواعده أيضا، وأهم ما يمكن الحصول عليه أن الشباب المنخرطين بالمعارضة والإصلاح ينشئون ويطورون رؤية أكثر عقلانية في ملاحظة المسؤولية وحدودها، وينقلون أفكارهم من الفوضى لذاتها إلى محاولة التأثير بالفعل في السياسة والفكر. وفي النهاية، يجبرون النخب على القبول بحرية الرأي والتعبير. فهناك، في واقع الحال، مبالغة كبيرة في تقدير الخطأ والضرر في الكتابة والنشر، وهناك أيضاً حساسية مبالغ فيها، في وقت يكاد النشر يكون فيه خارج السيطرة، وسيكون مكسباً كبيراً للمعارضة والإصلاح، كما النخب أيضاً، أن تجري مراجعة للسياسات الإعلامية والجماهيرية، وملاحظة آثارها السلبية والإيجابية.

.. السؤال بالنسبة للإصلاحيين هو كيف نحمي الحقوق العامة، ولا نلحق الضرر بأنفسنا.. وكيف نحافظ أيضا على فرص الشبكية في العمل والتعبير والتعلم والتواصل الجيد؟ ثمّة خشية حقيقية أن نضيّع فوائد الشبكة وفرصها، ومؤكد بالطبع أن فئة في الدول والمجتمعات تتربص بها، وتتمنى احتكارها.

صحيح أن الشبكة خرجت عن السيطرة.. ولكن، حتى يقرّ الوعل بأنه لم يضرّ الصخرة وأوهن قرنه، سوف نخسر وقتا وموارد عزيزة، نحتاج إلى وقت حتى نستوعب الشبكية القائمة، ونجعلها تعمل ذاتياً في اتجاه إيجابي.. وأن نصبر على عجرفة النخب وتسلطها، ولكننا نجبرها أيضا على أن تصبر على الاتجاهات الجديدة في الأجيال، وقبول نزعتها إلى الحرية والكرامة، وأن تدرك عمق التحولات الجارية في الأفكار والموارد.

الأوليغارشيا محقة من وجهة نظرها في مخاوفها، وسوف تتضرّر بالتأكيد، لكنها أقدر على التكيف وإعادة تنظيم نفسها، ويمكنها أن تكون الرابح الرئيسي. وبعض الأوليغارشيين سوف يخرج من اللعبة؛ فليس كل ملّاكي الأراضي والمواشي تحولوا إلى رجال أعمال، وليس كل المرابين تحولوا إلى مصرفيين، وليس كل التجار التقليديين استوعبوا سوق المعلوماتية والحوسبة، وليس كل وجهاء القرى والبلدات صاروا نواباً وأعياناً.. ولكنْ هناك مسألتان على الأقل يجب أن تدركها المجتمعات والنخب؛ الأولى: لا مناص من تغيير قواعد الصراع والتنافس، لأن اللعبة نفسها تغيرت. وفي ذلك، فإن المجتمعات في حاجة للنضال من أجل التنافس العادل، وأن تتنازل النخب المهيمنة عن امتيازات كثيرة غير عادلة، إن لم تكن جميعها، وأن تدخل في اللعبة، بما اكتسبته من مكاسب وفرص مقبولة في اللعبة العادلة (نسبياً).

والثانية، إعادة تحديد وتعريف الموارد والفرص التي يجري التنافس والصراع حولها. تدرك الأوليغارشيا، بالطبع، أكثر من المجتمعات والجماهير، أبعاد اللحظة وفرصها، ولا بأس في ذلك. هي تملك القدرة على المبادرة والسبق. ولكن يجب ألا تواصل الاحتكار والإغلاق القاسي والظالم للفرص والموارد الجديدة، وعلى المجتمعات والجماهير أيضا أن تدرك اللحظة، وتسأل نفسها بعقلانية وهدوء، ما الذي تريده وما الذي لا تريده، وماذا يمكنها أن تحقق وماذا لا يمكنها.

وصارت «الديموقراطية» غير حقيقية، أو فوقية، تتدافع حولها النخب السياسية، وليست عقداً اجتماعياً تقوم عليه مصالح والتزامات الحكومات والمجتمعات والمؤسسات، وهذا

سيجعلها خاضعة لمصالح النخب السياسية، ويعطيها فرصة تصميمها وضبطها والسيطرة عليها وتوجيهها، وربما إجهاضها وخنقها.

ليس المطلوب تغيير السياسات القائمة اليوم، فهي موجة عالمية، لكن السؤال الأساس هو: كيف يمكن توظيف التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية؟ وكيف يمكن مواجهة الأخطاء والسلبيات الناشئة عن هذه التحولات؟ وربما يكون السؤال بالتحديد هو: كيف تستطيع المجتمعات أن تكون شريكًا للحكومات والشركات على قدم المساواة، فتكون قوة اقتصادية وسياسية واجتماعية، تؤثر في السياسات والقرارات، وفي تحديد خياراتها وتنويعها وتعددها؟

تمنح التحولات التكنولوجية الجارية فرصًا كبيرة وجديدة، تضيف إلى ضرورة وجود مجتمعات فاعلة وقادرة على تحقيق توازن عادل، يحمي الحاجات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، أهمية قصوى تتعلق بمصير الحاجات والحقوق الأساسية، كالتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والعمل والسكن والانتماء والمشاركة والثقافة الوطنية والمجتمعية.

وتتكون اليوم أدوات جديدة لفهم المجتمعات واستقرارها وتسييرها، تختلف عن السيطرة والتسويات مع النخب والقيادات السياسية والاجتماعية ورشوتها، فالمعرفة المتاحة والشبكية الإعلامية والمجتمعية والاقتصادية الناشئة، تغير كل شيء في حياة الناس والمجتمعات والدول وعلاقاتهم.

يدور الإصلاح باعتباره تغييرا إلى الأفضل أو باتجاه أهداف تتواضع عليها الأمم والمجتمعات حول وعي الطبقة الوسطى للفرق بين ما تحب أن تكون عليه والواقع القائم، وهي في ذلك تبحث عن الوسائل التي تؤثر بها على السياسات العامة والأسواق، لماذا الطبقة الوسطى هي التي تقود الإصلاح؟ لأنها ببساطة ووضوح تملك الوعي بما تحب أن تكون عليه، وما يجب فعله لتحقيق ذلك، ولها مصالح أساسية في الإصلاح لا تتحقق بدونه، فهي لا تملك الموارد التي تستغني بها عن إصلاح الخدمات العامة الأساسية،

فلأجل حماية نفسها ومصالحها من الدولة والشركات تلجأ إلى تنظيم نفسها والبحث عن وسائل وقوة تؤثر بها على الأسواق والحكومات. وهذا هو الإصلاح ببساطة.

وأما النخب القائمة والمهيمنة (النخب بمعنى القادة السياسيين والاقتصاديين) فلا مصلحة لها (غالبا) بالإصلاح والتغيير، باعتبارها مستفيدة من الواقع القائم، أو لأنها غالبا تخشى من التغيير أو ضياع مصالحها ومكتسباتها القائمة، وفي أحيان كثيرة تقوم مصالحها ومواردها على الفساد والاستبداد وغياب العدالة والحريات، فبغير الاحتكار وتهميش المجتمعات لم تكن فئة كبيرة من النخب لتحصل على ما حصلت عليه من فرص ومكاسب.

وأما الفقراء والأقل تعليما فهم وإن كانوا يتطلعون إلى تحسين حياتهم وفرصهم فإنهم في الغالب لا يملكون الوعي الكافي لتمييز مصالحهم، ويتوهمونها في كثير من الاحيان بتأييد النخب القائمة والسعي إلى اكتساب حمايتها ورعايتها، أو أنهم يعيشون في حالة من التهميش المتراكم والراسخ، ما أورثهم سلبية وعزلة عن العالم المحيط، أو أنهم يشعرون بالضعف والخوف لدرجة تمنعهم من المشاركة في الإصلاح والسعي إليه، أو أنهم يقدرون أن فرصهم الاقتصادية والمعيشية سوف تبقى كما هي في جميع الاحوال، ولا يرون افقا أو أملا ممكنا في الإصلاح والتغيير.

ولكن الشبكية أتاحت فرصا جديدة للطبقة الوسطى وجماعات الشباب والتأثير والمجتمعات بعامة للعمل والتشكل، ففي هذه الشبكية للموارد والفرص والأعمال تنشأ فرص جديدة وأعمال جديدة وقدرات جديدة للتأثير، ما الذي أنشأته شبكة الإنترنت من قيم وثقافات وفرص جديدة؟ ماذا غيرت/ تغير في تشكلات الطبقة الوسطى وسعيها الدائم إلى الإصلاح؟ ثمة مساحات واسعة للتأمل والملاحظة..

المجال العام
بما هو عقد اجتماعي جديد

يتشكل اليوم مجال عام جديد بفعل شبكات التواصل، لكنه مجال يفقد تعاقد الفاعلين فيه على إطار للمبادئ والقواعد ينظم المشاركة فيه، وفي ذلك فإنه يتحول في أغلب الأحيان إن لم يكن دائما من مجال عام تتجادل فيه الأفكار والآراء والمواقف إلى عمليات صراع وتضليل وتقسيم اجتماعي عميق للمواطنين والجماعات، فلا يلاحظ الفاعلون في المجال العام أنه ساحة عامة متاحة لكل مواطن يستطيع أن يتصل بالإنترنت، وأن هذا «الوصول» يجعل جميع الفاعلين/ الواصلين على قدم المساواة المطلقة أو قريبا من ذلك، وفي ذلك فإنه لا مجال لتنظيم هذا الفضاء إلا بأن يكون كل فاعل مقبولا في مشاركته، وأن يلتزم أيضا كل فاعل باحترام وحق كل مشارك على قدم المساواة، وأن يكون الجدل بين جميع الافكار والاتجاهات والآراء عقلانيا فقط، بمعنى أنه لا سلطة غير العقل على فكرة أو شخص، وأن كل فكرة أو موقف يستندان إلى مقولة دينية أو مصلحة اقتصادية أو اجتماعية يجب عقلنتهما؛ أي تقديمها إلى الناس والمؤسسات بما هي مواقف عقلانية لا يضيف الدين أو المصلحة أو الطبقة لها قيمة تفضيلية.

يمكن النظر إلى الفعل السياسي والاجتماعي اليوم بأنه «الاشتباك» أو كما يسميه جيرمي ريفكين «آكسز access» ولا أعرف إن كانت كلمة الوصول أو التواصل تغطي الفكرة لكن ربما يكون التشابك والاشتباك مفيدا في الفهم الجديد للعمل والتأثير بما هو المشاركة أو الانغماس في الشبكة، وفي الحالة التي تكون قادرا على الوصول إلى الشبكة تصبح أيا كنت فردا أو سلطة أو شركة جزءا منها مساويا لأي نقطة اتصال أخرى مع الشبكة؛ سواء كانت النقطة الأخرى رئيس دولة أو مؤسسة أو جامعة أو شركة عالمية أو

جماعة أو حكومة، لكن هذا التساوي الصحيح نظريا والمدهش لدرجة الصدمة؛ الذي يجعلك فور تلقي اشارة على موبايلك أو حاسوبك قادرا على الفعل الكامل بلا حدود (تقريبا) في الحصول على المعلومات والمعرفة وتقديمها من وإلى أي جهة أخرى في العالم وبأي لغة، لا ينشئ بالضرورة أو تلقائيا تقدما أو تأثيرا اقتصاديا واجتماعيا، فقد ظل «التشبيك» قوة وسلطة أخرى هائلة لم تفد كثيرا في إنجازها تلك الإتاحة الممكنة والبسيطة، لكن، وبلا شك، ثمة حالة تمرد عميقة وفوضوية في العالم اليوم، منحت الفرد شعورا غير مسبوق بالقدرة على التأثير والاستقلال، بل نقلت أهمية الفعل والتأثير السياسي والاجتماعي من أطره وأدواته الراسخة (كانت راسخة) مثل المجتمعات والمنظمات والأحزاب والمؤسسات إلى الفرد نفسه، لم تعد المنظمة أو المؤسسة الناجحة أو القوية هي العامل الوحيد أو الحاسم في التأثير، لكن «الذات الفاعلة» قادرة اليوم وبموارد قلية ومتاحة أن تكون على قدم المساواة في فرص المشاركة والتأثير مثل المؤسسات والجماعات والمنظمات الكبرى. ولا بأس بتكرار التأكيد على أن مفهوم «فوضى» يعني القواعد المنظمة المجهولة لنا أو الخارجة عن السيطرة.

مؤكد بالطبع أن السلطة باقية أو ما زالت باقية ومهيمنة، لكنها تتغير في معناها وأدواتها وعلاقاتها، فالمعرفة بما هي مركز التأثير والانتاج اليوم تنشئ علاقات ومفاهيم جديدة ومتغيرة بالنسبة للسلطة والمجتمعات والأفراد والسيادة والحدود والتنظيم الاجتماعي والسياسي، بل والثقافة والقيم المنشئة للمعاني والعلاقات. لقد كان في مقدور السلطة بتنظيمها المهيمن على تدفق المعلومات وتداولها أن تحابي أو تستبعد الفاعلين الاجتماعيين، وأن تحيي وتميت وتعز من تشاء وتذل من تشاء، لكنها لم تعد تملك هذا القهر على نحو مطلق وقد تفقده بنسبة كبرى غالبة؛ لتكون العلاقة بين السلطة والأفراد والمجتمعات مستمدة من الثقة، ولم يعد أمام السلطة بدلا من الثقة خيار في إدارة وتنظيم الشبكة سوى أن تلجأ إلى الإغراق والكثرة في المشاركة لتكون المواجهة بين قلة وأغلبية،

وصرنا نستخدم اليوم مصطلح الجيوش الإلكترونية للإشارة إلى فرق المشاركين الذين يحشدون في الشبكة للتأثير والمواجهة والإشاعة والتأييد والإساءة، لكنها أيضا ليست حاسمة؛ إذ يستطيع الفرد الفاعل والمتمرد وحده كشفها ومواجهتها أو أن ينشئ في مقابلها شبكات نشطة ومزعجة، الأحزاب والمواجهات والتيارات والافكار والمصالح تتحول اليوم إلى «هاشتاق» والحروب والصراعات والجدالات تجري بين «الهاشتاقات» وقد أثبت الفرد اليوم أن في مقدوره ان يحقق نبوءة أو حلم كثير من الأفلام الهوليودية حين يدخل فرد وحيدا (في الفيلم طبعا) في مواجهة مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أو المخابرات المركزية أو الشركات العظمى، وينتصر في النهاية الجميلة والمؤثرة وغير الواقعية (غالبا)، لكن يبدو أنها تملك اليوم أو غدا فرصة أن تكون واقعية!

ويشكل الدين في الفضاء العام منظومة ثقافية تؤثر في مكونات الهوية والتنظيم السياسي والاجتماعي والأخلاقي، لكن الدين ليس المصدر الوحيد للتشكلات والتشريعات والتنظيمات السياسية والاجتماعية والأخلاقية. وليست المواقف والاتجاهات المستمدة من الدين في الفضاء العام تمتلك أفضلية أو سلطة أخرى غير العقل، ولا يجوز لأصحابها تقديم فكرة على غير أسس عقلانية، فالشرائع والتعاليم والتكاليف الجماعية المستمدة من الدين عندما تقدم إلى المجال العام كاتجاهات أو سياسات اجتماعية أو اقتصادية هي أفكار ومقولات قابلة للنقاش والجدل والرد والأخذ على اسس عقلانية، وليست ذات صفة إلزامية أخرى غير ذلك.

والجدل في المجال العام يقيم ويبرر نفسه على أساسه ما يخدم الازدهار وبناء دوافع المشاركة العامة لدى المواطنين والمستفيدين والمستهدفين من هذه السياسات في الاتجاه الذي ينشئ وعيا وتقديرا لقيم الحياة الأفضل والازدهار وتقدير الإنجاز والتقدم والمرافق والسياسات العامة على النحو الذي يجعل القانون والقيم العامة للدولة والمجتمع دوافع ومحركات ذاتية وجميلة تقلل الجهد الرقابي والتنفيذي لمؤسسات الدولة وتطبيق القانون،

وإذا لم يكن المجال العام متسقا مع هدف وقيمة الازدهار والحريات فإنه يفقد مبرراته، ما يعني أيضا وبالضرورة أنه لا أفضلية لفئة أو فكرة تجعلها تشعر بالاستعلاء أو تجعل أصحابها يشعرون بالرفض والكراهية تجاه المخالفين، فلا أحد مرفوض في المجال العام.

والقيمة العليا في المجال العام هي ضمير وأخلاق مستقلة عن حوافز الثواب والعقاب سواء في الحياة أو بعد الممات، لكنها قيم مستمدة من الحرية والازدهار وتحسين الحياة وتحرسها أيضا.

وقد صعدت الفردية في هذا المجال الشبكي. وبعد أن كانت (الفردانية) ضريبة لعصر الصناعة، فإنها تتحول إلى قيمة سائدة أو فضيلة في عصر الشبكية والثورة الصناعية الرابعة، ما يجعل التفكير في المجال العام يأخذ بالاعتبار أن الفرد أو «الذات الفاعلة» هو المكون الأساسي للمجتمعات والمؤسسات، وربما يحل محل التكوينات الجماعية السابقة، كما يقلل ذلك من دور التنظيم الاجتماعي والأخلاقي التي كانت الوعاء الأساسي لتنشئة الفاعلين الاجتماعيين وصياغة وتحديد أهداف الدولة ومؤسساتها.

وتصعد في المجال العام الشبكي قيم الثقة والإتقان قيمًا عليا للأسواق والمؤسسات والعلاقات الدولية والتجارية والاجتماعية، ما يجعلها شاغلا محوريا للسياسات والعمليات التعليمية والثقافية كما الاقتصادية والسياسية.

ومن وظائف المجال العام الحفاظ على الجدل العام بين الاتجاهات والأفكار والمواقف باعتباره مجالا مفتوحا وليس ملزما، كما أنه عالم إبداع وتخيلات اجتماعية يمنح فيه المواطنون حياتهم معا شكلا مشتركا، وهو أيضا عالم استكشاف وتجريب لا يملك فيه أحد الصواب، لكنهم يجدون مساحات متداخلة يقدّرونها.

ويمكن للمجال العام وحده أو بمعونة الحكومة والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية إدارة وإطلاق حالة من الاستماع المشترك بين جميع المواطنين والمهتمين من أجل تقرير

غاية المجتمع وهويته وكيف يدرك أهدافه. والإبقاء على الانسجام والاحترام المتبادل بين أتباع الرؤى المختلفة للعالم.

هبطت «الصناعة» بلا استئذان أو توقع وغيرت عالما راسخا يمتد لآلاف السنين من قبل ذلك، ومثلها تعصف الشبكية بعالم الصناعة، ونحتاج اليوم إلى استماع عميق ومشاركة العالم في عمليات الاستماع الطويلة لنفهم ونعيد فهم العلاقات بين مكونات الأمم (السلطات والمجتمعات والأسواق والأفراد) وكيف تشكلت عبر المراحل والموارد، وكيف يمكن أن تتشكل اليوم في مرحلة جديدة.

المسألة على نحو عملي أن هذه العلاقات تتخذ طابعا أقرب إلى التسوية مستمدا من وعي الأطراف بمصالحها وأهدافها وقدراتها، هكذا على سبيل المثال تمكنت السلطة بفضل المطبعة من أن تنشئ وعيا مركزيا بمجموعة من القيم والأفكار والاتجاهات، واستبعدت مجموعة أخرى من القيم والمعارف والاتجاهات التي لا تلائمها، وأمكنها أن تنظم هذه العمليات وتسيطر عليها بفعل سيادتها على حدودها وترابها، ثم ساعدتها وسائل الإعلام (الصحافة والإذاعة والتلفزة) والمدارس والجامعات على تكريس وتنظيم المجتمعات والمدارس والسيطرة على عمليات التنشئة والتوجيه. لقد انتهى ذلك كله اليوم، وتشكلت حاجة ملحة لإعادة تنظيم القيم والاتجاهات وفق مؤثرات وفرص جديدة تملكها أطراف فاعلة غير السلطة السياسية، العالم الخارجي، والمجتمعات والشركات والأفراد.

السؤال على نحو واقعي وواضح، كيف تحدد السلطة اليوم القيم المنظمة للسياسة والمجتمعات والأسواق؟ وبالطبع فإن الفاعلين الاجتماعيين الآخرين من المجتمعات والأفراد والجماعات والنقابات والتجمعات والمدن والمحافظات والمهمشين والمستبعدين من جنة السلطة وطبقتها المتحكمة يفكرون كيف يؤثرون في القرارات والاتجاهات والسياسات ويغيّرون في اللعبة باتجاه مصالحهم وأهدافهم؟

تنظم السلطة المجتمعات والأسواق والأفراد بالقوة والمال والمعنى (الثقة والقيم)، كيف تجري هذه العمليات في ظل التحولات التقنية والاقتصادية والاجتماعية الجارية اليوم؟ المسألة ببساطة أن العقد الاجتماعي الجديد بما هو تسوية وتنظيم العلاقات بين الفاعلين في المجال العام (الحكومات والجماعات والمجتمعات والنقابات والشركات والأفراد، والاتجاهات والطبقات والمصالح، والقيم والأفكار..) على نحو يتحدد بالقوة والفرص والتأثير لذي يمتلكه كل فاعل في هذا المجال، ولما كان لا أحد يريد أو يستطيع ابتداء أن يهيمن على المجال العام؛ فإن العقد الاجتماعي هو قواعد تنظيم التأثير والعلاقات والمصالح بين هؤلاء الفاعلين، ثم القيم والمبادئ التي تجعل هذا العقد يعمل على نحو تلقائي.

ما يدعو إلى ذلك ليس بالطبع حدثا واحدا كبيرا ومفاجئا، لكنها سلسلة من التحولات التقنية والاقتصادية والاجتماعية والعالمية جعلت الحياة العامة والسياسية والمصالح والعلاقات والقيم أيضا في حاجة إلى إعادة تنظيم وتقييم، فالدولة التي أنشأت واقعا مستمدا من مركزيتها لم تعد مركزية، والحال أن كل ما يحدث حولنا وبيننا من صراعات وأزمات وتطرف واتجاهات وأعمال جديدة وأخرى راحلة إنما يعكس أزمة الدولة والعقد الاجتماعي، وما نتجادل حوله اليوم إنما يتجادل الغرب حوله منذ أواخر الستينات، ثم بلغ ذروته في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات. كتاب صدمة المستقبل من تأليف ألفن توفلر ظهر في العام 1972، وقد ترجم إلى العربية بعد صدوره بفترة وجيزة ولقي في حينه اهتماما عالميا وعربيا كبيرا ومؤثرا، وصدر كتاب أولريخ بك «المجتمع العالمي والأمان المفقود» في الثمانينيات، ثم كتاب توفلر «الموجة الثالثة»، ثم أصدر فرانسيس فوكوياما مجموعة من الكتب والدراسات، مثل نهاية التاريخ، والثقة (الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار) ومستقبلنا بعد البشري: عواقب الثورة التقنية الحيوية، والطبيعة البشرية وإعادة بناء النظام الاجتماعي، والنظام السياسي والانحطاط السياسي. وأصدر صمويل هتنغتون مجموعة

مهمـة مـن الكتـب والدراسـات مثـل صـراع الحضـارات، والنظـام السياسـي في مجتمعـات متغيرة، والثقافـات وقـيم التقـدم، والموجـة الثالثـة: التحـول الـديموقراطي في أواخـر القـرن العشـرين، ومانويـل كاسـتلز: مجتمـع الشـبكات.. وتؤشـر تقـارير الأمـم المتحـدة والبنـك الدولي بكثافة وإلحاح على هذه التحولات الاقتصادية والتقنية. وبالطبع فقد جرت سلسـلة من الأحداث الكبرى، مثل انهيار الاتحاد السـوفيتي وانحسـار الشـيوعية، وتفكـك كثيـر مـن الدول والأمم كما يجري في عالمنا العربي اليوم، وكذلك الحروب الأهلية المدمرة، وانتهاء الحروب بين الدول.

يقـدم مانويـل كاسـتلز (مؤلـف كتـاب عصـر الشـبكات) في كتابـه «سـلطة الاتصـال»(4) مقاربـات جديـدة في العلاقـة بـين الاتصـال والسـلطة، فقـد حـددت قواعـد الإنتـاج السـلطة والمـوارد والطبقـات في عصـر الصـناعة كمـا نظّـر لهـا بإبـداع كـارل مـاركس، فـإن علاقـات الانتـاج والسـلطة اليـوم تحـددها قواعـد الاتصـال وتوزيـع وانتـاج المعرفـة. يقـول كاسـتلز: السلطة هي أكثر العمليات أصولية في المجتمـع، لأن القيـم والمؤسسـات تحـدد المجتمـع، ومـا هـو ذو قيمـة وذو طـابع مؤسسـي تحـدده علاقـات السـلطة. والسـلطة هـي القـدرة ذات الصلة التي تمكن فاعلا اجتماعيا مـن أن يـؤثر بشـكل غيـر متناسـب علـى قـرارات الفـاعلين الاجتماعيين الآخرين بسبل تحابي إرادة الفاعل المتمتع بالسلطة ومصالحه وقيمه.

تمارس السلطة من خلال وسائل القهر (أو إمكانية ممارسته) أو ببناء معنى أو من خلال بنائه، أو همـا معـا، علـى أسـاس خطـاب تهتـدي بـه الأطـراف في عملهـا، وتتشـكل علاقـات السلطة من خلال الهيمنة، وهي سلطة متضمنة في مؤسسـات المجتمـع، وهـذه القـدرة ذات الصلة تحكمها، وإن كانت لا تقررها القدرة الهيكليـة للهيمنـة، وقـد تشـترك المؤسسـات في علاقات السلطة القائمة على الهيمنة التي تمارسـها علـى رعاياهـا. وبـالطبع تسـعى السـلطة علـى نحـو تلقـائي أو غرائـزي للهيمنـة وتسـعى القـوى الاجتماعيـة والاقتصـادية المشـاركة والمنافسة للمقاومة، لا يوجد أبدا سلطة مطلقة، أي صفر تأثير من الخاضـعين. هنـاك دائمـا

إمكانية للمقاومة. وعندما تصبح المقاومة أقوى من الإذعان تتحول علاقات السلطة وشروطها، وتكون عملية تغيير مؤسسي أو هيكلي. وعندما تتدخل السلطة في المجال العام محابية مصالح معينة غالبة في الدولة، فإنها تغري بأزمة مشروعية، لأنها تظهر نفسها باعتبارها أداة للهيمنة وليست مؤسسة للتمثيل.

يشير فوكو إلى الخطاب الانضباطي الذي يؤكد على مؤسسات الدولة: السجون، الجيش، الأماكن المقدسة. والحال أن مؤسسات الدولة والمؤسسات الموازية (المؤسسات الدينية والجامعات والصفوة المتعلمة ووسائل الإعلام) هي المصادر الرئيسية لهذا الخطاب. وقد وضع جيف موجلان نظرية قدرة الدولة على ممارسة السلطة، وأورد ثلاثة مصادر لذلك: العنف والمال والثقة.

الأمم (الجماعات الثقافية) تنتج دولا، وتفعل ذلك من خلال الاضطلاع باحتكار العنف داخل أرض معينة، ويقع الارتباط بين سلطة الدولة والسياسة في مجتمع تكسبه الدولة تعريفه، هذا هو الافتراض المضمر في غالبة تحليلات السلطة التي تراقب علاقات السلطة داخل دولة قائمة على الأرض أو بين دول وتعيّن الأمة والدولة والأرض حدود المجتمع.

لكن العولمة والشبكاتية أنشأت تحديات جديدة ومهمة وربما جذرية لهذه المفاهيم، بل إنها تعيد معنى السلطة والأمة والهويات، وفي كتابه «مجتمع المخاطرة العالمي» ينقض أولريش بيك[5] هذه الوطنية المنهجية، لأن العولمة أعادت تعريف حدود الأرض لممارسة السلطة. وكما يقول عالم الاجتماع جيمس فريزر: إذا كانت السلطة موجودة في هياكل اجتماعية معينة قائمة على قاعدة الصيغ المكانية الزمانية، وهذه الصيغ المكانية الزمانية لم تعد قائمة في المقام الأول على المستوى القومي، لكنها عولمية ومحلية في الوقت نفسه، فإن حدود المجتمع تتغير، ويتغير أيضا الإطار المرجعي لعلاقات السلطة التي تتجاوز القومي.

هكذا نحاول اليوم نحن الأفراد والجماعات الصغيرة والهامشية والمحرومين من منافع التنمية والساعين إلى التأثير في السياسات المحيطة كما تحاول أيضا السلطات والشركات أن نأخذ مكانا في الشبكة، نبيع خصوصياتنا لشبكات التواصل، ونجعل أنفسنا هدفا إعلانيا مقابل إمكانية الدخول إلى هذه الشبكات وتقديم آرائنا وأفكارنا التي تتضمن تحديا للشركات وتفكيكا لنفوذ السلطات ومواجهة للأسس الثقافية لحضارتنا العجوز المتعبة.

تمثل الموبايلات الذكية والطابعات ثلاثية الأبعاد وما صحبهما فورا وتلقائيا من صعود كبير ومؤثر للفردانية تحديا كبيرا للسلطة السياسية والدينية والمجتمعات في قدراتها على التنظيم الاجتماعي والأخلاقي للمواطنين. إذ لم تعد المؤسسات السياسية وأذرعها الدينية الإعلامية والاجتماعية والثقافية والتعليمية قادرة على تنظيم الناس وتوجيههم، ولم يعد للتنشئة وجهة يمكن التنبؤ أو التحكم بها، وليس ما جرى ويجري في شبكات التواصل الاجتماعي سوى جزء بسيط من واقع جديد يتشكل على نحو فوضوي (فوضى بمعنى عدم معرفة المبادئ المنظمة أو العجز عن التحكم بها).. هذا السلوك غير الاجتماعي الذي ملأ الحياة والفضاء لن تضبطه كل محاولات التوجيه والتذكير والوعظ والإرشاد والانتقاد، فالسلوك الاجتماعي يعكس منظومة الحياة الأساسية والموارد والأعمال المتشكلة حولها، وليس ما يجري من كراهية وتطرف وفوضى وعنف لفظي وفعلي وفوضى في القيم والمبادئ المنظمة للعلاقات الاجتماعية والحياة اليومية سوى الفوضى نفسها في الموارد والأعمال والأسواق، ففي هذا السلوك المستمد من أسلوب الصيادين وجامعي الثمار بمعنى أن الخطأ أو الحرام هو ما لا تستطيع أن تحصل عليه.

تحتاج النخب بما هي القيادات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أن تلاحظ أنها تاريخيا وواقعيا هي المنشئة للاتجاهات والقواعد التنظيمية والاجتماعية والأخلاقية والدينية للأفراد والمجتمعات، وأن الفوضى السائدة اليوم هي واحدة من احتمالات ثلاثة: عجز أو نهاية أدوات التنظيم والضبط المستخدمة، أو إرادة نخبوية بالفوضى والتفكيك

تجري بوعي مسبق كوسيلة جديدة أو استجابة في مواجهة التحولات الاجتماعية الكبرى التي تجري اليوم، وليست المطالبة القوية بالحريات والكرامة والعدالة سوى جزء ضئيل من هذه التحولات، وما تفعله النخب ليس سوى وضع المجتمعات والطبقات أمام خيارين: الإذعان مع الأمان أو الحرية مع الفوضى، أو (وهذا ما أرجحه بسبب المنطق التاريخي لمسار الأمم) نهاية النخب السائدة والأفكار السائدة أيضا، لتنشأ منظومة اجتماعية وفكرية جديدة وعقد اجتماعي جديد، واتجاهات ثقافية جديدة، وقيم وأفكار جديدة.

عندما تكون ماكينة تعمل لصالحنا، فإننا نشغل بالدفاع عنها وحمايتها، بل وتقديسها، ولا ننشغل أبدا بالسؤال كيف تعمل، لكن عندما تتوقف أو تعمل بطريقة لا تفيدنا أو تضر بنا تتحول إلى سؤال، ونبدأ بالتفكير لاستعادتها أو حرمان الآخرين منها أو تدميرها إذا اقتضى الأمر، لكننا نادرا ما ننشغل بفهم الأسباب والقواعد التي كانت تعمل على أساسها. ماكينة الدين على سبيل المثال ظلت تعمل قرونا متطاولة لصالح السلطة السياسية، لم تكن سوى أداة السلطة لاكتساب الشرعية والتأييد وضبط الأفراد والمجتمعات وتنشئتهم وفق مصالح وتوقعات النخبة السياسية. ولم يعد الدين سؤالا يشغل النخب والسلطات إلا عندما صار محركا للمعارضة والاحتجاج والخروج من المجتمعات كما الخروج عليها! وكانت السلطات في صراعها مع الجماعات الدينية المعارضة تقاتل لأجل استعادة الدين وليس لأجل الاعتدال أو التسامح أو الصواب الديني أو مواجهة الانحراف عن الدين! لكن السلطات تجد نفسها اليوم في مواجهة شبكات اجتماعية واسعة تلجأ إلى الدين في مواجهتها مع السلطة وهي في الوقت نفسه لا علاقة لها بجماعة منظمة أو معروفة!

وكما في الدين ففي السياسة والاجتماع أيضا تتحرك في مواجهة السلطة والنخب شبكة واسعة وعميقة من النقاط المجهولة بالنسبة للسلطات، والتي لن يفيد في تنظيمها أو

استيعابها قوانين الجرائم الإلكترونية إذا ظلت محكومة بهاجس السيطرة على الأفراد والمجتمعات وليس بالعقد الاجتماعي.

هل ستبقى المؤسسة الدينية الرسمية والاجتماعية مستمرة في وجودها وعملها كما تعمل اليوم؟ لقد استمدت المؤسسة الدينية وجودها ثم تحولت إلى سلطة سياسية واجتماعية ومعرفية في ظل بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية لم تعد قائمة، أو هي في طريقها إلى الزوال، ومن ثم فإن المؤسسة الدينية بما هي وزارات ومؤسسات إرشادية وتعليمية وقضائية ومناهج ومحتوى، أو بما هي جماعات مستقلة عن السلطة السياسية وإن كانت تدور في فلكها أو تعمل بموافقتها وعلمها، أو بما هي معارضة للسلطات السياسية والدينية، أو احتجاجية تقود الغاضبين والمهمشين والكارهين والمتطرفين؛ تواجه احتمالات الفناء أو إعادة التشكيل على أسس وقواعد وأفكار مختلفة عما عرفته الأمم على مدى القرون الماضية؛ وذلك لأسباب ومعطيات صارت واضحة، بل بدأت تعمل بالفعل متحدية السلطات والجماعات وكل أوعية التنظيم الديني والاجتماعي والأخلاقي، ففي ظل الشبكية السائدة اليوم صعدت الفردية على نحو كاسح يتحدى المؤسسات الدينية والسياسية والاجتماعية ويغير في معناها ودورها وعلاقتها بالمجتمع والمواطنين!

تشكلت السلطة/ المؤسسة الدينية على أساس أنها تقدم الحقيقة الدينية، فالمتدين يمارس الدين لأجل توقعات يعيها مسبقا، فالدين لا يخبرك عن توقعاتك لكنه يمنحك إياها، يجب أن يكون لديك توقعات تعيها أو تعيشها بما هي أشواق روحية أو مخاوف أو مطالب، والحال أن الدين في ممارسته الطقسية والشعائرية وفي الشعور به هو وعي المتدين بما يحب أن يكون وما يجب أن يكون، لكن وفي عجز الإنسان عن إدراك الحقيقة الدينية سواء بسبب نقص المعرفة أو بما هي غامضة لا يمكن إدراكها، أو بسبب الفشل الاجتماعي والحضاري والعجز عن التقدم الإنساني والمادي تقدمت المؤسسات الدينية والسياسية باقتراحاتها، وما لدينا مما نظنه «حقائق دينية» عدا النص الديني المؤسس الذي يعرفه جميع

المتدينين بلا حاجة لأحد من الناس ليست سوى اقتراحات السلطة الدينية، وبعبارة أخرى ليست سوى ما تتوقعه السلطة من المتدينين، وليست سوى أفكار وأهواء ومصالح وتجارب وأهداف السلطة، هي كما يقول تعالى في القرآن الكريم {ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله} فما هو من عند الله يعرفه اليوم الناس جميعا ولا يحتاجون إلى أحد ليخبرهم عنه، وسواء كانت اقتراحات السلطة الدينية والسياسية صوابا أو خطأ، مفيدة أو ضارة، خيرا أو شرا، فإنها لم تعد تفيد المؤمن في شيء أو لم يعد يحتاج إليها، وحتى عندما يحتاج فإن لديه خيارات بلا حدود ولا حواجز ولا تكاليف ليعرف ما يريده وما يحتاج إليه. ليس لدى أحد يقدمه للمؤمنين اليوم سوى «الثقة» فمن يثق به الناس يلجأون إليه، هكذا فإن المؤسسة والسلطة الدينية لم تعد اليوم سوى «الثقة»، وهذه الثقة لا تفرض على الناس إلا في ما تبقى لدى السلطة من مدارس ومؤسسات تنظيمية وقانونية وإدارية، يلجأ إليها الناس ليس ثقة بها لكن خضوعا للسلطة، وفي اللحظة التي تفقد السلطة قدرتها أو رغبتها في إدارة وتنظيم هذه الخدمات الدينية لن يلجأ إليها إلا من يثق بها أو يريدها بالفعل راضيا مختارا، لكن المرجح إن لم يكن مؤكدا أن الفرد في قدرته على إدارة توقعاته ومطالبه الدينية لن يحتاج إلى مؤسسات تعليمية وإرشادية وسلطوية، وفي ظل انتفاء الحاجة إلى هذه المؤسسات والسلطات فإنها لن تظل قائمة، أو أنها ستكون بلا معنى أو جدوى.

لقد غيرت الشبكة (سوف تغير) معنى المؤسسة والمعرفة الدينية، فبرامج الحاسوب وبخاصة في مرحلة البرمجة الإدراكية المتقدمة، التي تتجاوز جمع وتنظيم البيانات والمعلومات إلى تحليلها تقدم لقاصدي المعرفة والمشورة (والاعتراف أيضا) كل أو معظم ما يحتاجون إليه، ولم يعد مجال للعمل الديني سوى الإضافة مما ليس موجودا في الشبكة من قبل، وفي تقديم الخدمات المعرفية صار يتشارك في الدور المعرفي والديني مع الفقيه/ الكاهن متخصصون آخرون، مثل مصممي ومبرمجي تطبيقات الشبكة وبرامجها وغيرهم، فمن هو رجل الدين اليوم؟ ألا يمكن أن يكون مبرمجا حاسوبيا وقد يكون منتميا

إلى دين آخر وبلاد أخرى.. وقد لا يكون منتميا إلى دين، ثم وفي مرحلة عندما يتحول الذكاء الصناعي إلى تطبيقات حاسوبية تطور وتضيف ما يبدو حكرا على البشر اليوم هل سيكون رجل الدين روبوتا أو برنامجا حاسوبيا؟ وإذا كان الواقع المتعين يعبر عن فكرة داخلية تشكله أو تمنحه هويته كما يقول هيغل، وإذا كانت الفكرة الدينية الجديدة هي التي تحلّ نفسها فإن المؤسسة الدينية بطبيعة الحال يجب ان تكون منسجمة مع هذه الفكرة!

كيف يفترض أن تكون الدولة في الألفية الثالثة؟ يعرض هانز آدم الثاني حاكم إمارة ليشتنشتاين[6] رؤية فريدة وشخصية لدولة الألفية الثالثة والاستراتيجيات التي يمكن بواسطتها تحقيق ذلك معتمدا على اطلاعه الواسع على أصول الدولة وعلى خبرته بوصفه حاكماً ينتمي إلى أسرة حاكمة لقرون عدة، ورجل أعمال، ومؤرخ. ويحلل الكتاب القوى التي أثرت في التاريخ البشري في الماضي، ومن المحتمل أن تستمر كذلك في المستقبل المنظور، الحجم والموقع والموارد، وأدوارها وواجباتها، ما استجد وما بقي، وما يتغير، حماية القانون والنظام وتسيير السياسة الخارجية والدفاع عن الأرض والناس، والتعليم، والصحة والرعاية الاجتماعية وسائر الخدمات مثل النقل والاتصالات والماء والكهرباء، كما يسبر المؤلف أغوار استراتيجية تتناول كيفية تحقيق الدولة الدستورية العصرية في الألفية الثالثة، ويتناول مجموعة واسعة من المواضيع تشمل تحليلات الديموقراطيتين المباشرة وغير المباشرة من خلال الخبرة المكتسبة من الثورة الأمريكية (1776) والثورة الفرنسية (1789) والدستور السويسري عام 1848، ويستلهم العبر من الفرص المتاحة للإصلاح بالاستناد إلى مواكبته للإصلاح السياسي في إمارة ليشتنشتاين. إن الهدف المثالي للناس ألا يكون ثمة دولة وأن يعيش الناس بسلام ووئام من غير سلطة، ولكن ذلك يحتاج إلى قانون، وتطبيق القانون يحتاج إلى دولة، وقد نشأت الشيوعية الاشتراكية مستهدفة مجتمعا لا طبقية ولا دولة فيه، ولكنها آلت إلى دكتاتورية شمولية لعلها الأكثر قسوة في التاريخ الحديث، فقد قتل في معتقلاتها الجماعية عدد كبير من الناس. ويقدر عدد

السياسيين الذين قتلوا في الاتحاد السوفياتي بـ 20 مليون شخص! ويقال إن كمبوديا فقدت ثلث شعبها في ظل حكم شيوعي شمولي دفع بها إلى التخلف والإبادة.

أصول الدولة: يعرض المؤلف في هذا الفصل نماذج تاريخية للصراع بين الإثنيات المختلفة حول تقرير المصير في دول عدة، مثل سويسرا ويوغسلافيا والاتحاد السوفياتي وكندا، وفي حين أمكن استيعاب التعددية الإثنية بالتنازل لصالح الأقليات في سويسرا وكندا وغيرهما من الدول، فقد انهار الاتحاد السوفياتي واليوغسلافي تحت وطأة الصراع الإثني. ويعرض أيضا تجربة «ليشتنشتاين» الإمارة الصغيرة التي يحكمها وسبب نجاحها وازدهارها، فيراه اقتصاديا في صناعة النسيج والاتفاق التجاري مع سويسرا، وبعد الحرب العالمية الثانية واصلت الإمارة نجاحها، واستفادت من فرصة الانفتاح الاقتصادي في اجتذاب استثمارات واسعة معتمدة على الضرائب المنخفضة والخبرة المهنية والحرفية الطويلة لسكانها. وأما نجاحها سياسيا فإنه مستمد برأيه من سياسة الإمارة في خدمة مواطنيها والبحث عن رضاهم، وليس مهما برأيه حجم الدولة أو طبيعة نظامها السياسي، سواء كان فرديا أو نخبويا أو ديموقراطيا أو غير ديموقراطي في النجاح السياسي، ولكن العبرة بالعدالة وخدمة المواطنين وتحقيق الرضا. يختار المؤلف تعريفا للدولة من بين التعريفات الكثيرة جدا بأنها منطقة جغرافية محددة المعالم إلى حد ما، وافقت غالبية سكانها على سلطة مركزية، أو أنها قبلت بهذه السلطة بحكم المدة الطويلة من الزمن، ويجب أن تكون هذه السلطة المركزية في وضع يخولها الدفاع عن أرضها وشعبها ضد العدوان الخارجي بوسائل دبلوماسية، أو بواسطة السلاح. ونشأت على مدى التاريخ نماذج عدة للدول وأنماط إدارتها وقيادتها، منها حكم الفرد، والنخبة (الأرستقراطية) وعلى نحو فإن الجهاز الحكومي والإداري الحديث وقيادة السلطات والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية تشكل اليوم النخبة الحاكمة، أو هي صيغة حديثة من الأرستقراطية تمثلها طبقة الحكام والبيروقراط والتكنوقراط، وهكذا فقد ظل نظام النخبة متبعا في الحكم

والإدارة. وطورت الإنسانية نظام «الديموقراطية» في الحكم والإدارة، بمعنى حكم الشعب، وقبل الثورة الأمريكية كانت الديموقراطية تقتصر على الدول المدنية والكيانات السياسية الصغيرة، حيث يمكن للناس التجمع لمناقشة مسائل ذات اهتمام مشترك، وإيجاد حلول لها (يمكن وفق هذا المفهوم يمكن اعتبار نموذج المدينة المنورة والخلفاء الراشدين والتراث العربي المجتمعي والقبلي في الشورى ديموقراطية). وكان للدين على مدى آلاف السنين دور مهم في عملية إنشاء الدول والمحافظة عليها، ولعب دورا مهما ومهيمنا في التاريخ البشري، لأن التدين كما يرجح هانز آدم هو جزء من خلفية الناس الجينية، وكان للقبائل الأمية ولا يزال قوانينها الشفوية التي تمرر من جيل إلى آخر، وهناك حاجة إلى إضفاء شرعية دينية يمنح بموجبها قانون وسلطة، أو شرعية مستمدة من غالبية الناس، بالاقتراع والتصويت المباشر أو غير المباشر. وكانت الطقوس الدينية تلعب دورا أساسيا في الدول، فتحفظ أموالها في المعبد، وتواكب الطقوس الدينية كل مناسبة من مناسبات الدولة، وكان الدين بالنسبة للرومان والإغريق والأوروبيين في العصور الوسطى رابطا مهما بين الناس. لماذا لعب الدين ولا يزال دورا أساسيا في التاريخ البشري؟ يتساءل المؤلف، ويجيب بأن التوازن الصحيح بين الفردية والأنانية والسلوك الاجتماعي الذي يمنحه الدين للأفراد والمجتمعات يؤدي إلى الاستقرار، وقد أدت محاولات إحلال الشرعية القومية أو الاشتراكية بدلا من الشرعية الدينية إلى مجازر ودكتاتوريات قاسية.

حجم الدول وتأثير التكنولوجيا العسكرية: مرت أوقات هيمنت فيها الدول الكبيرة والمركزية، وكانت الدول الصغيرة واللامركزية هي السائدة لفترة طويلة من الزمن، وهناك قارات تعايشت فيها دول كبيرة وصغيرة، وقارات أخرى كان واقع الحال فيها مختلفا. وتلعب التكنولوجيا العسكرية وشبكات النقل دورا حاسما في تشكيل الدول وقوتها، وكانت المدن تدافع عن نفسها بالأسوار والقلاع والحصون، ولكن المدافع التي أسقطت القسطنطينية (اسطنبول) عام 1453 غيرت وجه الدول وطبيعتها. أسهمت جيوش الفرسان

في قيام دول مستقرة وقوية لفترة طويلة من الزمن، ثم غيرت الثورة الصناعية موازين القوى، وكانت الطرق البرية والنهرية والبحرية تؤدي دورا أساسيا في قوة الدول وغناها، ثم غيرت تقنيات النقل القائمة على المحركات البخارية (السيارات والطائرات والقطارات والسفن العملاقة البخارية) ذلك كله وأعادت صياغة الدول والموارد. واليوم تتمتع الولايات المتحدة بقيادة العالم بفضل قوتها التقنية والاقتصادية والعسكرية، وربما ستظل كذلك لعقود عدة قادمة، وبرأي المؤلف فإن البشرية تجد نفسها في وضع يوفر لها الحظ السعيد، بل الاستثنائي، فللمرة الأولى تهيمن قوة عسكرية عظمى واحدة على العالم دون أن يكون لها طموح توسعي احتلالي.

دولة المستقبل: كيف يفترض بدولة المستقبل أن تبدو كي تلبي حاجات البشرية في الألفية الثالثة بأفضل طريقة؟ يتساءل المؤلف، ويجيب بأن الدولة الجديدة هي بنية شديدة التعقيد من أنظمة عدة منسجمة بعضها مع بعض، ويقول إن العديد من الدول تعرضت لفشل ذريع لأنها انطلقت من صورة مثالية عن البشرية لم تتطابق مع الواقع، والشيوعية هي إحدى الحالات غير الواقعية، والتي تسببت بقدر كبير من المعاناة للشعوب. يقول المؤلف إن التحدي في الألفية الثالثة سيكون في تطوير دولة تلبي الشروط التالية: الحؤول دون اندلاع حروب بين الدول إضافة إلى حروب أهلية، وعدم خدمة جزء من الشعب متمتع بالامتيازات فقط، بل كل الشعب، وتقديم حد أقصى من المشاركة وحكم القانون للشعب، والاستعداد للمنافسة في عصر العولمة. ويمكن أن تكون قرارات الأغلبية غير منصفة، ولا تكون الغالبية محقة على الدوام، وقد تتسبب أغلبية متناغمة نسبيا وذات طابع إثني ديني أو لغوي أو ثقافي أو سياسي بتطهير إثني في ظروف معينة من خلال وضع الأقلية في ظروف غير مواتية، ولمدة طويلة من الزمن، في الميدان الاقتصادي أو الثقافي أو الديني أو السياسي فتلجأ الأقلية إلى الهجرة أو يتم استبعادها بشكل إلزامي، ففي الولايات المتحدة كانت

دولـة ديموقراطيـة يحكمهـا القـانون، وفي القـرن الـ 19 تعـرض السـكان الهنـود الأصـليون لمجازر لم تستثن النساء والأطفال.

دولة الرفاه: هل يفترض بدولة المستقبل المحافظة على دولة الرفاه بصـورتها الحاليـة أم توسيعها ربما أكثر فـأكثر؟ إن نظـام التضـامن والـدعم المتبـادل سـلوك اجتمـاعي أصـيل في البشرية على المستوى الفردي والجماعي، ولكـن الـدعم الـذي تـوفره الجماعـة في مجتمـع صغير يعرف الناس فيه بعضهم بعضا لم يعد ممكنـا الاسـتمرار فيـه في مرحلـة الصـناعة ومـا بعدها والمدن الكبرى، فلم تعد نسبة كبيرة من السكان تعرف بعضها بعضـًا، أو تنتمـي إلـى مجموعـات اجتماعيـة تقليديـة، وكانـت محاولـة العـودة إلـى مرحلـة التضـامن في الـدول الحديثة كما فعلت الشيوعية كارثة اقتصادية وسياسية. وحـاول اقتصـاد السـوق الاجتمـاعي تطبيق السلوك الاجتماعي للقرى والمدن الصغيرة في العصر الزراعي على الدولة الصـناعية من خلال المحافظة على الملكية الخاصة واقتصاد السوق، وكان هذا النموذج أكثر نجاحـا من الشيوعية، ولكنه تتحداه اليوم أزمة وسيواجه الفشل في النهاية. فدولة الرفاه تواجه اليـوم أزمة في عصر العولمة مع التزايـد السـريع لحركـة النـاس والخـدمات والسـلع، ففـي مرحلـة العولمة التي تقرب الإنسانية من بعضها بعضا أكثر فأكثر هل يمكن للدول أن تبرر اجتماعيا إجبار مواطنيها على تقديم دعم مالي لتـأمين حيـاة رغـدة لطبقـة صـغيرة مختـارة؟ ألا يكـون منح الأفراد والجماعات السكانية المحليـة فرصـة مسـاعدة الأكثـر فقـرا، مـن خـلال هبـات فردية أو دعم مجتمعات تتمتع بإدارة جيدة في العالم النامي عمـلا ينـمّ عـن مسـؤولية أكـبر؟ فمقدار المال الذي يـدفع شـهريا علـى صـورة رواتـب تقاعـد إلـى موظـف رسـمي واحـد في برلين لا ينقذ حياة عشـرات الأطفـال في بلـدان العـالم الثالـث فحسـب، بـل يغطـي تكـاليف تعليمهم أيضا، ألـم تكن المعونات الأجنبية المقدمة هدرا لأموال دافعي الضرائب في معظـم الحالات وكان ضررها أكثر من فائدتها؟ لقد ساعدت دولـة الرفـاه أيضـا حكـم النخبـة علـى اقتحام الحيـاة الخاصـة للمـواطنين لأجـل تحصـيل الضـرائب وتمويـل بيروقراطيـة الدولـة،

والتسبب بديون كبيرة تلقي بعبئها على كاهل أجيال المستقبل. وتمثل التغطية التأمينية للحوادث والضمان الصحي تحديا كبيرا اليوم فهي مصدر نزف وتكلفة كبيرة جدا، ويمكن بطبيعة الحال تخفيض النفقات المفرطة وسوء الاستخدام في التغطية التأمينية للحوادث والضمان الصحي، وفي الوقت نفسه فإنه معالجة المرضى هي مبدأ أخلاقي اجتماعي وديني لا يجوز التخلي عنه. هناك الكثير مما يتعين قوله لصالح دولة الألفية الثالثة التي تتخلى تدريجيا عن نظام الرفاه، مثل الانتقال إلى رفع سن التقاعد وإصلاح سوق العمل، ونقل نظام الرفاه برمته إلى المجتمعات والإدارات المحلية، وستؤدي عولمة الاقتصاد إلى تناغم أسعار السلع والخدمات، ويعد هذا الأمر فرصة على الصعيد الاجتماعي، فالتنافس يؤدي إلى جودة المنتجات وتخفيض الأسعار. وبالطبع فقد أدت العولمة كما أدت الميكنة من قبل إلى فقدان عدد كبير من الوظائف والأعمال، ولكن الحل الأفضل هو استحداث وظائف جديدة في شركات يمكنها المنافسة في اقتصاد معولم، وقيام النظام التربوي والتعليمي الذي يمكن المجتمعات من المشاركة في الاقتصاد العولمي.

التعليم: بدأت الدولة الحديثة منذ القرن الـ 19 تتولى مسؤولية التعليم لأبنائها، وفي هذا العصر تعد الأمية إعاقة كبيرة، ويستحيل على الشخص الأمي اليوم الحصول على وظيفة ذات أجر معقول، ولكن رغم ذلك يتساءل المؤلف إذا كان يفترض أن تستمر دولة المستقبل في إدارة النظام التعليمي أم تفويضه للإدارات المحلية، وتبقى للدولة مهمة وضع إطار قانوني للنظام التربوي ومراقبته، ويتحدث أيضا عن نظام القسائم لتمويل تعليم الأطفال، والذي يمنح برأيه فرصا متساوية للأطفال سواء كانوا من عائلات غنية أم فقيرة. ويرى المؤلف أن المدارس تميل إلى مؤسسات غير فعالة، وتحول الأنظمة السياسية والنقابية في دول كثيرة دون الرقابة والمحاسبة، والحل برأيه بإشراك الأسر والجماعات السكانية والإدارات المحلية في إدارة العملية التعليمية.

النقل: هل يُفترض بالنقل أن يكون من واجبات الدولة؟ ما زالت الطرق مسؤولية الدولة في جميع أنحاء العالم، ولكن المؤلف يعتقد أن شبكات الطرق الكثيفة ساهمت في أعباء معقدة على دافعي الضرائب والموارد العامة لا تتوقف عند شق الطرق، ولكنها تنشئ أنظمة إقامة وسكن تنشئ متوالية من الالتزامات الأخرى كالتعليم والكهرباء والماء والاتصالات. ويقترح المؤلف فرض رسوم (النظام الإلكتروني المتبع يجعل ذلك سهلا وممكنا) واستخدام إيرادات هذه الضرائب في مكافحة التلوث وحل المشكلات والأعباء الناشئة عن استخدام الطرق والنقل، مثل نظام سكة الحديد السريع، الذي يخفف كثيرا من استهلاك الطاقة ونفقات شق الطرق. الاعتمادات المالية العامة كيف تمول دولة المستقبل نفسها؟ يتعين على الدولة إعادة النظر في اعتماداتها المالية، إذ تركز على المحافظة على القانون والنظام وتسيير السياسات الخارجية، وتمويل التعليم، وتفوض الإدارات المحلية والجماعات السكانية بكثير من أعمالها السابقة، وأيضا بالحصول على جزء من الإيرادات والضرائب، والواقع أن الحديث في هذا المجال قائم على السياسات الضريبية أو جمع وإدارة وإنفاق الموارد العامة وحقوق وملكيات الدولة في الأراضي والتعدين.

المراجع

1. مدخل إلى الأيديولوجيا السياسية، تأليف: اندرو هيود، ترجمة: محمد الصفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2012.
2. جاك جولدسميث وتيم واو. من يحكم الإنترنت؟ أوهام عالم بلا حدود. أبو ظبي: دائرة الثقافة والسياحة، دار الكتب، مشروع كلمة، 2009.
3. https: //www. un. org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr16. pdf
4. سلطة الاتصال. تأليف مانويل كاستلز. ترجمة محمد حرفوش. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.
5. مجتمع المخاطرة. تأليف: اولريش بيك، ترجمة: جورج كتورة والهام شعراني، بيروت، المكتبة الشرقية، 2009.
6. الدولة في الألفية الثالثة. تأليف: هانز آدم الثاني، الأمير الحاكم في ليشتنشتاين. ترجمة: حسان البستاني. الدار العربية للعلوم، بيروت. الطبعة الأولى، 2010.

من التلقي إلى المشاركة.. المجتمع الشبكي

ما الذي أنشأته الشبكية من قيم وثقافات وفرص جديدة؟ ماذا غيرت/ تغير في تشكلات الطبقات وسعيها الدائم للتعبير عن تراثها ومصالحها؟ ثمة مساحات واسعة للتأمل والملاحظة.. فقد منحت الإنترنت معنى جديدا ومحتوى جديدا للإصلاح والعمل والتدافع بين المصالح والطبقات، والإنترنت شأنه شأن جميع التقنيات في التاريخ ينشئ متوالية اقتصادية اجتماعية ثقافية..

يرصد هذا الفصل التحولات والتشكلات الاجتماعية المصاحبة لتكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات، ويحاول أن يلاحظ تأثيرها الاجتماعي وكذلك الواقع الاجتماعي الذي يتشكل. وبالطبع فإنه الجزء الأكثر صعوبة وتعقيدا في هذا الكتاب وفي أي كتاب أو بحث مشابه.

وسوف يلاحظ قدر الإمكان التحولات الجارية في المفاهيم الأساسية والثقافة والتفاعل الاجتماعي والحياة اليومية وأسلوب الحياة والقيم والعادات والتقاليد والسلوك الاجتماعي والأسرة والجريمة والتكامل الاجتماعي والمساواة والفقر والتهميش والتنمية والتشبيك الاجتماعي وتنظيم العمل والإعلام والاتصالات والتعليم والدين والمدن والنخب.

يمثل النظام الاجتماعي استجابات وتحولات معقدة مع الموارد والأعمال، إذ يعيد إنتاج المنظومات الاقتصادية والسياسية في متوالية من التفاعلات والتشكلات الاجتماعية والثقافية التي تحول الموارد والسياسات الناشئة حولها إلى حياة يومية وثقافة يمكن ملاحظتها في خريطة معقدة كل مجالات الحياة؛ الطعام واللباس والعمارة والآداب والفنون والسلوك الاجتماعي والطبقات والنخب والجرائم والقيم والعادات والتقاليد، هكذا فإن المجتمعات تعيد إنتاج الأعمال والموارد في منظومة أكثر تعقيدا، وتنشئ بذلك موارد وأعمالا جديدة، أو تعظم الموارد القائمة وتحافظ عليها، وبطبيعة الحال فإن الموارد والأعمال الناتجة عن التفاعل الاجتماعي تنشئ منظومات اقتصادية وسياسية جديدة، وهكذا يتواصل التفاعل والتغيير.

المدن والمجتمعات تعيد تشكيل نفسها

يقدم كتاب دارن بارني «المجتمع الشبكي»[1] مقاربة مفيدة في استيعاب وفهم التحولات المصاحبة للحوسبة والتشبيك، والتي غيرت في الأعمال والثقافة والمجتمعات والعلاقات تغييراً عميقاً، وهو موضوع شغل مؤسساتٍ ومنظمات دولية ووطنية ذات أهمية كبرى، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، والمؤسسات السيادية في الولايات المتحدة، مثل وزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات.

وقد تعدّدت تسميات هذه المرحلة على نحو يعبر عن الحيرة والتعقيد في طبيعتها، بخلاف المرحلتين الثوريتين السابقتين في مسار البشرية: الزراعة والصناعة، ففي حين يبدو تعبيرٌ، مثل المجتمعات الزراعية أو الصناعية، واضحاً لا لبس فيه تقريباً ولا اختلاف حوله، فإن المرحلة القائمة حول الحاسوب وامتداداته التكنولوجية والاجتماعية تقدم مفاهيم وتسميات كثيرة وخلافية، مثل المعلوماتية، والمعرفة، والرقمية، ما بعد الحداثة، ما بعد الصناعة، الموجة الثالثة.

تجتمع في عبارة «المجتمع الشبكي»، باعتبارها أطروحةً تؤكد، بعبارةٍ بسيطةٍ، أن روح عصرنا هي روح الشبكية، فالشبكات أصبحت قوى محركة للحياة الفردية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويعبر عن هذه المسألة عالم الاجتماع الإسباني الكاتالوني، مانويل كاستلز، على النحو التالي: «ثمة نزعة تاريخية تنتظم بمقتضاها الوظائف والعمليات الأساسية حول الشبكات على نحو متزايد، وتكون هذه الشبكات الوجه الاجتماعي لمجتمعاتنا، ويعمل انتشار منطق التشبيك على تعديل العمل وثماره تعديلاً جوهرياً في نواحي الإنتاج والتجربة والقوة والثقافة».

وقد حدد نيك داير رذرفورد عناصر عدة مميزة لمجتمع المعلومات، فهو عالم يشهد حالة من التحول الجذري، تشبه التحول من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي،

والمورد الأساسي للمجتمع الجديد هو المعلومات والمعرفة، وتتميز التقانة، في هذه المرحلة بالقوة الدينامية، وهي تشكل الأساس في تطوير الثقافة ونشرها. وقد نشأت ثروات مستمدة من اقتصاد المعلومات، تفوقت كثيراً على الثروات المرتبطة باقتصاد التصنيع. وجرت، بطبيعة الحال، تحولات اجتماعية مرافقة لهذه التقنية، وتبدو تحولات إيجابية على نحو عام، لكنها تحولات يمكن وصفها بالثورة، وعلى قدر هائل في حجمها وتأثيرها في شتى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتقنية. وبذلك، تمثل خطوة كبيرة إلى الأمام، في تطوير الحياة ومسار البشرية. إنها ثورة كما يصفها بارني، لا يمكن مقاومتها، ولا الرجوع عنها.

وقد ارتبطت بالشبكة، على نحو عضوي، مفاهيم «العولمة» وتطبيقاتها، وهي وإن كانت تبدو حالة مستقلةً، أو مختلفة، إلا أنها بالطبع من أهم تمظهرات الشبكية، وقد خصّ تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية (1997) العولمة باهتمام خاص، وتطرق، أيضاً، إلى الشبكية ومفاهيمها، وحدد مفهوم المجتمع الشبكي بأنه يشمل ما بعد الصناعة، وما بعد الحداثة والعولمة وما بعد الفوردية، ومجتمع المعلومات [2].

تركّز التيارات الفكرية ما بعد الحداثوية على دراسة الظواهر الاجتماعية، بوعيها المتزايد بالوظيفة البنائية للغة، والطريقة التي ترمز بها علاقات معينة في سياق تاريخي محدد، وتؤمن شرعيتها. ومن هذه الرؤية، فإن الصراعات السياسية في جوهرها صراعات نصية على اللغة والخطاب. وتتمثل مهمة الفكر في تفكيك التمظهرات الخطابية المهيمنة لبيان الحدث الأساسي في ثنايا تلك التمظهرات.

تضيف عبارة المجتمع الشبكي خاصيتين في توصيف المجتمعات الجديدة، أو المتشكلة حول التقنيات الجديدة: تقانة الحوسبة والاتصالات، وتوزيع المعلومات وإدارتها على نحو شبكي، وإعادة إنتاج الشبكية باعتبارها الشكل الأساسي للتنظيمات والعلاقات الإنسانية، عبر نطاق واسع من الهيئات والجمعيات الأهلية والسياسية

والاقتصادية. ويمكن تفضيل مصطلح الشبكية على مصطلحاتٍ، مثل المعرفة أو المعلوماتية، باعتباره (الشبكية) مفهوماً تقنياً وظيفياً وغير منحاز، في حين أن المعلوماتية والمعرفة تشي بالانحياز، كما أن المعلومات والمعرفة كانت جزءاً من الحضارات والمجتمعات الزراعية والصناعية، وإنْ تزايدت وتطورت على نحو هائل في المرحلة الجديدة.

تتألف الشبكات من ثلاثة عناصر: العقد والروابط والتدفقات، وتشير أطروحة المجتمع الشبكي إلى أن هناك عدداً متزايداً من الممارسات والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تنتظم وتتشكل حول الشبكة. وفي ذلك، يمكن الحديث عن خصائص محددة ومميزة للمجتمع الشبكي، إذ تقوم أسس هذا المجتمع على اقتصاد رأسمالي معلوماتي، بمعنى أنه مختلف عن الاقتصاد الرأسمالي الصناعي، وفي انتظام الاقتصاد الشبكي وتشكله من خلال الشبكة، وعلى نحو عالمي، فإن دور الدولة يتغير متراجعاً عما كان عليه في المجتمع الصناعي. وقد نشأ شركاء للدولة في تنظيم السلطات السياسية والاقتصادية، ويبدو أن المكان والزمان لهما مفهوم مختلف، وكأنهما، في المنظور الصناعي، لا مكان ولا زمان. وفي المجتمع الشبكي، تتوقف القوة والتأثير على المشاركة والوصول (Access) إلى الشبكة والسيطرة، أو المشاركة في تدفق المعلومات والسلع من خلالها، ويكون المصدر الرئيسي للصراع والمقاومة في المجتمع الشبكي التناقض بين الطابع اللامكاني للشبكة وتجذر المعنى الإنساني.

المجتمع الشبكي مسألة تستحق، بالطبع، اهتماماً كبيراً وشاملاً، ذلك أن معظم، إن لم يكن جميع، المفاهيم والموارد والعلاقات يعاد تعريفها وتشكيلها اليوم، ونحتاج إلى التعرف إليها من جديد، وعلى نحو تبدو فيه خبراتنا ومفاهيمنا ومهاراتنا المستمدة من مرحلة ما قبل الشبكية عرضةً للزوال وعدم الجدوى.

يدعو تقرير التنمية الإنسانية[2] إلى استيعاب متطلبات مرحلة المعلوماتية بإقامة مجتمع المعرفة القائم على التعليم والحرية والتحول إلى اقتصاد المعرفة. لكن مجتمع المعرفة لا يقوم فقط بتحقيق المتطلبات المباشرة على أهميتها وضرورتها بالطبع؛ فثمة تحولات كبرى متوقعة لا تقل في عمقها وتأثيرها عن التحولات المصاحبة لمرحلة الزراعة ثم الصناعة التي مرت بها البشرية.

فعندما تحول الإنسان من الصيد والرعي إلى الزراعة بدأت تقوم تجمعات مستقرة، وتنشأ قرى ومدن وجيوش ودول وأنظمة إدارة وثقافة وتشريعات وعلاقات اجتماعية، ومعرفة وعلوم وفنون وآداب وحروب منظمة وعلاقات دولية، وقيم ثقافية واجتماعية وأرستقراطية قائمة على ملكية الأرض والشجاعة والنبل.

وعندما بدأت مرحلة الصناعة القائمة على الآلة البخارية وما تبعها من إنتاج آلات وسيارات وطائرات وقطارات وأسلحة جبارة وسفن عملاقة تغيرت موازين القوى والموارد، وتبع ذلك نشوء أنماط جديدة من الحضارة والثقافة، فنشأت المدن العملاقة وتوسعت الهجرة في الأرض حتى إن 10 في المئة من سكان العالم هاجروا من أوطانهم في الفترة بين عامي 1870 و1914، وتغيرت خريطة الموارد والنخب والهيمنة والصراع، ونشأت الحياة الحديثة المعاصرة بصيغها المادية والاجتماعية والثقافية مصاحبة للصناعة، ووسائل النقل، والكهرباء.

والسؤال البديهي الذي ينشأ عند التفكير في مجتمع المعرفة هو: ما المتوالية الحضارية والاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لمجتمع المعرفة؟ وما صيغة المجتمع والعلاقات والحياة والمدن والقرى والمؤسسات؟ هل ستبقى على حالها أما أنها ستتغير هي الأخرى تبعاً للتغير التقني؟ إذا كنا نتحدث عن عالم تعتمد نسبة كبيرة من خدماته وأعماله على المعرفة والاتصالات والإنترنت فإلى أين سيؤدي ذلك؟

ثمة أعمال كثيرة جداً يمكن إنجازها عبر الإنترنت، وتتغير سوق العمل اليوم تغيرا كبيرا من جهة أنماطها وطبيعتها، فالقديمة منها بدأت تتحول لتعتمد أساسا على تقنيات المعرفة، ونشأت أعمال أخرى جديدة، وانقرضت أعمال ومهن، وستنقرض أخرى بالتأكيد. وكان توزيع العمل في كل مرحلة من تاريخ البشرية يتركز معظمه بحسب طبيعة المرحلة، واليوم تتغير الأعمال في معظمها لتكون قائمة على المعرفة.

وقد تنتفي الحاجة للإقامة في المدن أو ضواحيها، فيمكن للمرء أداء عمله والحصول على ما يحتاجه في أي مكان يقيم فيه، وقد انخفضت أهمية المكان في العمل والتواصل، ولذلك فإن المدن المزدحمة كثيفة السكان لم تعد أمراً حتمياً أو قدراً، بل ستشهد تراجعًا، وقد تختفي نهائيًا لتعود المدن الصغيرة والبلدات، وسيتحول اتجاه الهجرة ليكون من المدن إلى الريف وليس العكس.

وستنتهي حركة النقل والمواصلات في الصباح والمساء بين البيوت والمؤسسات، وتقلّ الحاجة إلى وسائل النقل، وكذلك الطرق الواسعة فتنكمش المدن وتضيق طرقاتها وتقل فيها المركبات والزحام والضوضاء وتتحول إلى قرية كبيرة.

والتعليم ستتغير مؤسساته، وآليات عمله فإمكانية التعليم عبر الإنترنت ستقلل كثيراً من دور المؤسسات (المدارس والجامعات)، خاصة مع اتجاه الدول والمجتمعات إلى تقليل النفقات. وسيكون التعليم عبر الإنترنت وسيلة فعالة وغير مكلفة مقارنة مع موازنات التعليم الهائلة التي تتحملها الدول والمجتمعات اليوم. وهذا سيغير أيضًا دور المنازل والعائلات. فهي إضافة إلى كونها مركز عمل ستكون أساس تعليم الأولاد أيضًا.

وهكذا فإن البيوت سيتغير تصميمها لتلائم الدور الجديد لها فتنشأ العمارة الجديدة القائمة على فكرة أن البيوت أمكنة إقامة وعمل وتعليم. فلا بد أن تتسع وتكون أكثر هدوءاً وخصوصية، وستنكفئ على نفسها بدلاً من أن تطل على الشارع والطرقات لتحقيق مزيد

من العزلة والخصوصية. أي سيعود البيت القديم المتسع ذو الأروقة والأجزاء المختلفة والفضاءات والساحات لاستيعاب الأولاد الذين سيكون البيت فضاءهم الرئيسي.

علاقات العمل ستتغير أيضاً. فهي متجهة إلى الفردية والاستقلالية وستتوقف أشكال التوظيف والهرمية التنظيمية والإدارية ليتحول العمل إلى شبكة تربط الأفراد وعناصر الوحدات والإنتاج ببعضها بعضاً على قدر كبير من التكافؤ والمساواة والحرية في العلاقة وتبادل الإنتاج والخدمات، وسيكون بمقدور أعضاء الأسرة جميعاً أن يعملوا معاً لإنجاز عمل مطلوب.

والعلاقات الاجتماعية، بسبب حاجة الأولاد إلى التربية والحياة الاجتماعية وبسبب الوقت المتاح بعد أن تحقق حرية كبيرة في إدارته، ستتجه إلى التماسك والارتباط، فتعود الأحياء الشعبية المتماسكة والمرتبطة ببعضها بعضاً، وتنشأ أيضاً الأسر الكبيرة الممتدة التي تعيش في بيت واحد.

ويتغير دور الحكومات والدول. فالتحول إلى الاعتماد على الذات والقدرة على العيش في الريف والوقت المتوافر سيجعل الأسر تتجه لإنتاج احتياجاتها بنفسها وبخاصة في التغذية لتوفير النفقات وللانسجام مع الاستقلالية والذاتية، فيكون في كل بيت مصدره الغذائي. فلم يعد ثمة ما يمنع ذلك، بل قد يكون مفضلاً وربما حتمياً، خاصة عندما تختفي أعمال ومهن كثيرة ويكون الإيراد معتمداً على الإنتاج الذاتي والعمل غير المنتظم.

وهكذا سيعود المجتمع الزراعي مصحوباً بتقنية متقدمة، كما تنبأ مفكرون مستقبليون مثل ألفين توفلر وجاك أتالي، وقد يصحب ذلك تحول ثقافي وحضاري، فتزيد أهمية الثقافة والحياة الشعبية والموسيقى والأدب والشعر كما كانت أهميتها من قبل لأن الناس سيجدون من الوقت والارتباطات ما يجعلهم ينشغلون بذلك.

المجتمع الزراعي الجديد الذي يلوح في الأفق، قد يكون مصحوباً بمشكلات كثيرة، خاصة في مرحلة التحول، وهو ما يمكن ملاحظته من اليوم. فالاقتصاد الجديد يذهب

بدخول وأعمال ناس كثيرين، والسياسة الجديدة تنشئ نخبًا وعلاقات جديدة، وتذهب بأخرى، وفئات المجتمع تنقسم على نحو جديد يشبه طبقية المجتمع الزراعي. لكنه يحمل أيضًا إيجابيات وتحديات كثيرة.

تظهر الأحداث التي تجري بالعالم في مواجهة العولمة ومنظماتها الاقتصادية والأحداث التي جرت منذ مطلع الألفية الثالثة كما حدث في جورجيا وأوكرانيا وأوزبكستان وقرغيزستان ثم لبنان ومصر، وأخيرا الربيع العربي دورا جديدا متناميا للمجتمعات في الإصلاح السياسي ومواجهة السلطة، يتجاوز النخب والأحزاب السياسية التقليدية. كما أظهرت الانتخابات النيابية والبلدية التي جرت بدول عربية عدة تلاشي الأحزاب السياسية، وضعف تأثيرها وشعبيتها.

وتؤشر هذه التحولات والأحداث إلى تحولات وتحديات وفرص كبيرة وجديدة، تضيف إلى ضرورة وجود مجتمعات فاعلة وقادرة على تحقيق توازن عادل يحمي الديموقراطية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، أهمية قصوى تتعلق بمصير الاحتياجات والحقوق الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والعمل والسكن والانتماء والمشاركة والثقافة الوطنية والمجتمعية.

ومن أهم هذه التحولات تغير دور الحكومات والدول، وإسناد كثير من الخدمات الأساسية التي كانت تؤديها الدولة مثل التعليم والصحة والاتصالات والبريد والمياه والكهرباء وإدارة موارد الدولة إلى شركات استثمارية، مما جعل من هذه الخدمات سلعة تجارية لا تتاح إلا لمن يقدر على دفع ثمنها. وفي الوقت نفسه فإن التحولات والتغيرات العالمية، القائمة على أساس المعرفة والمعلوماتية والاتصالات، تعطي المجتمعات والطبقة الوسطى فرصا جديدة، تجعلها قادرة على التحرك وفرض إرادتها.

وتتكون اليوم أدوات جديدة لفهم المجتمعات، واستقرارها، وتسييرها وتنظيمها، تختلف عن السيطرة والتفاهم مع النخب والقيادات السياسية والاجتماعية، فالمعرفة

المتاحة، والشبكية الإعلامية والمجتمعية والاقتصادية الناشئة تغير كل شيء في حياة وعلاقات الناس والمجتمعات والدول. وتستطيع المجتمعات والجماعات والمؤسسات الإصلاحية استباق الخسائر وتحويلها إلى مكاسب عظيمة إن بدأت فورا بالسؤال المؤدي إلى الفهم، والاقتراب من التفاعل مع اللحظة، فما يجري في العالم لا يستثني مجتمعا أو دولة ما.

وتدور حركات المجتمعات وتحولاتها حول مجموعة من الأسئلة عن الحريات والإصلاح والديموقراطية الاجتماعية والتي تفضي إلى حالة شراكة مع السلطة أو بديل لها في بعض الأحيان بإدارة الاحتياجات والخدمات التي تخلت عنها الدول والحكومات، وفي تحويل الديموقراطية والحريات إلى عقد اجتماعي تقوم عليه مصالح المجتمعات، على نحو لا يجعل الديموقراطية والإصلاح هبة من السلطة والنخب يمكن أن تنزعها في أي وقت تشاء. فكيف ستدبر المجتمعات شؤونها بعد فترة من الزمن، حين لا يكون هناك وزارات للثقافة والإعلام والتعليم والزراعة والصحة وسائر الخدمات؟ وكيف ستواصل المجتمعات العمل الثقافي ورعاية الحركة الثقافية بعد وزارة الثقافة، وكيف ستحافظ على الغابات والمراعي والبوادي وتنميها في غياب وزارة الزراعة؟ وكيف ستدير التعليم الجامعي والثانوي عندما يتحول إلى خدمة تجارية تقدمها شركات استثمارية؟

وهناك عشرات بل مئات الأسئلة تتعلق بمصالح بعيدة المدى يجب الاستعداد لها، وتأهيل المجتمعات لتكون قادرة على إدارتها وتنظيمها بدون رعاية أو دعم من الحكومات، كيف يكون الإصلاح حالة مستمرة ودائمة لا يمكن التراجع عنها؟ كيف يمكن حماية الديموقراطية من مزاجية النخب والحكومات ومصالحها؟

يعبر مفهوم «الديموقراطية الاجتماعية» كإجابة مقترحة على الأسئلة السابقة عن تمكين المجتمعات من تنظيم نفسها وإدارة مواردها وحقوقها واحتياجاتها الأساسية، والقدرة على التأثير والمشاركة في الحكم على النحو الذي يوسع خياراتها السياسية والاجتماعية

والاقتصادية. لكن الديموقراطية ما زالت في أجزاء واسعة من العالم فوقية تتدافع حولها النخب السياسية، وليست عقدا اجتماعيا تقوم عليه مصالح والتزامات الحكومات والمجتمعات والمؤسسات، وهذا سيجعلها خاضعة لمصالح النخب السياسية.

ثمة أزمة قائمة اليوم بين المجتمعات والسلطة مردها إلى أن الحكومات والنخب ما زالت تتجاهل دور المجتمعات الأهلية والطبقة الوسطى التي أضعفتها في المرحلة السابقة التحولات السياسية والاقتصادية، ولا يبدو أن ثمة برامج حقيقية لاستعادة دور هذه المجتمعات والطبقات وإعادة إنتاجها وتفعيلها. وحتى تترسخ الديموقراطية والإصلاحات المرغوب فيها فإنها تحتاج إلى أن ترتبط بها مصالح الناس واحتياجاتهم وحقوقهم الأساسية. كما أن الإصلاح تنشئه منظومة اجتماعية، وشبكة من العلاقات والمصالح، والديموقراطية تترسخ وتزدهر بتنظيم المجتمعات على أساس أهدافها المباشرة والعملية، والانتخابات والتشريعات يجب أن تعكس المصالح والثقافة الراسخة في المجتمع والدولة.

هكذا فإن انتفاضة المجتمعات القائمة اليوم في دول عدة تعبر عن الهواجس والتفكير بالاقتراب من أو الوصول إلى مشروعات وطنية اجتماعية تعيد تنظيم المجتمعات على أساس حماية مصالحها، وتؤسس لثقافة مجتمعية تعكس الاحتياجات الإصلاحية والتنموية والتحولات الكبرى الجارية. إذ المجتمعات تحتاج إلى أن تنظم نفسها على نحو يمكنها من مواجهة الشركات التي تدير احتياجاتها الرئيسية، فحين تسهل الحكومة للمستثمرين امتلاك البنى الأساسية للدولة وإدارتها واستثمارها فإن المجتمعات تحتاج إلى إلى أن تنظم نفسها على نحو يعينها على الضغط على هذه الشركات والاستثمارات لتحصيل وحماية حقوقها.

وتحتاج المجتمعات إلى أن تدفع الحكومات إلى إعادة توجيه الإنفاق باتجاه يرفع من مستوى المعيشة للفقراء في المجتمع، فإذا كان الإنفاق العام في بلد يشكل 25٪ من الناتج

المحلي الإجمالي، وكانت نسبة الفقراء تساوي 20٪ وتنال 5٪ من الدخل -إذ إن الجزء الأكبر من الموارد يوجه لتحسين معيشة الفئة الغنية- فإن إعادة تخصيص ما يقارب 10٪ من الموازنة لهذه الفئة ستزيد دخلها بمقدار 50٪.

كما أن الحكومات تؤجل دائماً مواجهتها ومعاركها مع الفئات الغنية والمتنفذة، أو لا تفكر فيها إطلاقاً وتتجرأ على الفئات الأضعف.

إن المجتمع الأهلي الحيوي والقوي والفاعل الذي تنسق حراكه طبقة وسطى ممتدة وفاعلة، وليس منظمات ونخب متداعية ومعزولة وآيلة للانقراض أنشأتها ظروف واعتبارات لم تعد موجودة، هو القادر على التعامل الصحيح مع العولمة وتغير مفهوم ودور الدولة.

أدى انتشار التعليم وسيادة المعرفة ومرحلة المعلوماتية والاتصال إلى نشوء طبقات وسطى واسعة وممتدة تؤهلها لإنشاء شبكة من البنى الأساسية للحكم والإدارة والتنظيم، تكون قادرة على التحول والتحرك باتجاه أهداف المجتمع وأولوياته واحتياجاته الأساسية.

وما كان ينقص هذه الطبقة الوسطى هو إعادة تنظيم شبكية ومجتمعية (وليس منظماتية أو مؤسساتية أو حزبية) على نحو يدرك المصالح البعيدة وقريبة المدى. وقد كشفت مواجهات هذه المجتمعات مع العولمة الليبرالية في أوروبا وأميركا -وإلى حد ما في آسيا وإفريقيا- أن هذه المجتمعات قادرة على إعادة تنظيم نفسها على نحو ليس هرميا تسيطر عليه قيادات ونخب ومنظمات، لكنه شبكي عملاق ينتظم ملايين الأعضاء والجماعات والمنظمات.

فالاتحاد الأوروبي للنقابات العمالية الذي كان أهم شبكة عالمية تواجه مؤتمرات دافوس ومنظمة التجارة العالمية، يضم عشرات الملايين من الأعضاء الذين كانوا يتحركون بفعل الإنترنت والموبايل والفضائيات كما لو أنهم منظمة صغيرة. و«الأممية الفلاحية» تضم حوالي خمسين مليون عضو من اتحادات وجمعيات المزارعين حول العالم، كانوا

يتحركون معا لمواجهة منظمة التجارة العالمية والشركات العملاقة والسلطات المتحالفة معها لتنفيذ سياسات تضر بصغار المزارعين وبإنتاجهم.

وكذا منظمة يوبيل 2000، المنظمة المسيحية التي تناضل لإلغاء الديون الخارجية على الدول الفقيرة، التي جمعت 17 مليون توقيع على عريضة مطالبتها. ومنتدى الفقراء في تايلند وهي منظمة الفلاحين التي تضم في عضويتها حوالي نصف مليون شخص، وشبكة العالم الثالث في ماليزيا التي تنسق بين المنظمات النضالية المختلفة، بالإضافة إلى منظمات متخصصة بالأطفال والغذاء والإغاثة، وغير ذلك، وتتعاون مع هذه الشبكة منظمات دولية وإقليمية ووطنية لا تتحالف معها مباشرة، مثل منظمة العفو الدولية.

إن مشكلات الفقر وغياب العدالة الاجتماعية ليست في الخصخصة تماماً، ولكنها في التحالف الذي ينشأ بين الحكومات والشركات ورجال الأعمال «تحالف المال والنفوذ» والذي يؤدي إلى منظومة برامج ودورات اقتصادية وتشريعات تذبح الفقراء وتستنزف المجتمعات لصالح فئة قليلة.

ولا تحاول المجتمعات والطبقات الوسطى لكي تصحح هذا الوضع أن تعود إلى سابق وضعها الذي كانت عليه وبخاصة في السبعينات، وحتى منتصف الثمانينات (دولة الرفاه أو نموذج الدولة الرب الأكبر للعمل) ولكنها تسعى في دور جديد للمجتمعات يشكل توازنا مع الدولة والشركات التي تدير احتياجات هذه الطبقات الرئيسية.

فحين تسهل الحكومة للمستثمرين امتلاك البنى الأساسية للدولة وإدارتها واستثمارها، وتمنع في الوقت نفسه فئات المجتمع من تنظيم نفسها على نحو يعينها على الضغط على هذه الشركات والاستثمارات لتحصيل حقوقها وأجزاء من الأرباح الباهظة التي تجنيها، وتصدر تشريعات تنظم العمل والعلاقة بين العمال وأصحاب العمل على نحو يضع في الاعتبار فقط مصالح المستثمرين والشركات دون مراعاة لحقوق العمال والموظفين، فإنها

تعـين هـذه الشـركات علـى أن تبتـز أبنـاء المجتمـع وطبقاتـه وتحـرمهم مـن حقـوقهم واحتياجاتهم.

وقـد حـدث بالفعـل أن حكومـات كثيـرة اسـتخدمت في اجتـذاب المسـتثمرين أوضـاع العمل التي فرضتها، من محاصرة العمل النقابي وعدم فرض حـد أدنـى للأجـور والتسـاهل بالضـمان الاجتمـاعي والتـأمين الصـحي وإجـراءات السـلامة للعمـال والمـوظفين وحـق المخاصمة والتظلم.

إن الدولة ظاهرة حديثة، وقد سبقتها المجتمعات التي هي أعرق وأرسخ بكثير. وتواجه الدولـة اليـوم تحـديات كـبرى تعيـد النظـر اسـتراتيجيا في دورهـا ووجودهـا، وقـد فتحـت السنوات الماضية في تحولاتها الكبرى سؤالا عـن النهايـات: نهايـة التـاريخ ونهايـة الوظيفـة ونهاية الدولة.

والكلام على النهايات يملأ العالم، وسيكون جائزا على نحو يستدعي القلـق مـا دامـت نهايات العصور غالبا ما تثير شعورا بالرهبة، وهذا يطرح أسئلة صريحة وقاسـية يتحـتم علـى المجتمعات والدول مواجهتها لتنظيم مصالحها البعيدة المدى.

التحـولات الكـبرى والجاريـة في دور الدولـة تحـول حتمـا نضـالات المجتمعـات نحـو العدالة الاجتماعية والتنمية والإصلاح نحو أوعية ووسائل جديدة للعمل، ولا يجوز بحـال أن يبقى خطاب الإصلاح عند استعادة دور الدولة والزمن الجميل، فلكل مرحلة أهدافها في النضال، وإذا كانت الدولة تتخلى عـن الرعايـة الاجتماعيـة والصـحية فـإن الحريـات العامـة وخضـوع الحكومـات للرقابـة الشعبية والمجتمعيـة وتنظـيم المجتمعـات علـى أسـاس مـن مصالحها واحتياجاتها يصبح هدفا تلقائيا للإصلاح والعمل، لأن تخلـي الدولـة عـن دورهـا في الرعايـة مـع مواصـلتها للجبايـة وزيـادة الضـرائب والتـأميم السياسـي سـيؤدي إلـى خلـل سياسي واجتماعي خطير.

ما الأسس القائمة للإعداد لإصلاح المؤسسات العامة والمجتمع المدني والتي أضعفت بشدة؟ وكيف يمكن للإصلاحات الضرورية الملحة أن تدفع قُدُماً عملية سياسية تحكمها مصالح تقاوم الإصلاح بقوة؟ وكيف يمكن إحياء ثقافة مع مؤسساتها وما تؤمن به دون إحياء الدولانية والديماغوجية؟

يلاحظ دافيد بلانكنهورن[3] أن ثمة ضعفا أميركيا في المجالات المدنية والثقافية والأخلاقية، فتظهر عيوب الحلول الحكومية وعدم صلاحيتها، وتحدث عن ركود اجتماعي وركود ثقافي كان له عواقب خطيرة، فثمة تراجع في الشعور بالالتزامات المدنية، وانخفاض في الثقة بالمؤسسات الاجتماعية، وتدنٍ في اهتمام الناس ببعضهم بعضا في المجتمع، وزيادة في العنف، وتراجع معدلات نتائج الامتحانات المدرسية والجامعية.

إنّ السياسة وحدها لم تعد تؤثر في ما يقدره المواطنون أكثر من أي شيء آخر، فلا دولة الرفاه ولا انبعاث الرأسمالية تمكننا من حل مشاكل المجتمع الملحة العميقة، بل إن كل واحدة منهما قد ساهمت في إفساد المجتمع المدني ومؤسساته، فحين ضعفت بنى المجتمع الوسيطة كالأسر، والمؤسسات الدينية، والمجتمعات المحلية، والجمعيات الطوعية بقي الأفراد أكثر عزلة وقابلية للانهيار داخل دولة تزداد سيطرتها اتساعا.

وأفرزت قوى الحداثة من تشظي المجتمع وانقطاع جذوره أكثر مما أفرزت السياسة، ولطالما أدرك المفكرون الاجتماعيون أن قوى الجذب من تعاون وتضامن تنقلب بسرعة ليحل مكانها الميل إلى التخلي عن الارتباط والالتزام، وقد مرت حقبة وصفها عالم الاجتماع دانيال بيل بأنها غضب على النظام بسبب تدميرها المتواصل للمؤسسات التطوعية.

ويعزو المفكر المستقبلي ريتشارد إيكسلي[3] التفكك الاجتماعي إلى «الفشل في إعطاء معنى وانتماء وهدف لحياتنا وعدم وجود إطار عمل لقيمنا، وتجريدنا من معنى أوسع لحياتنا، فقد دخلنا في حقبة يتزايد فيها انشغالنا بذاتنا انشغالا مرضيا».

إن الحكم المحلي يشكل أساس التفاعل الاجتماعي والفرز السياسي، وعندما تكون هذه المؤسسات من بلديات ومحافظات عاجزة عن تنظيم إدارة الاحتياجات والموارد فإن فرص المشاركة والتفاعل السياسي والاجتماعي تقترب من الصفر. فالمواطنة تعني المشاركة وليس التفويض القائم على انتخاب ممثلين في المجالس التشريعية، فهذه الانتخابات المعزولة عن المشاركة المحلية تكرس مفهوم المواطن باعتباره زبونا ينتخب مقابل خدمات معينة يتنافس المرشحون في تقديمها ومستوى ملاءمتها لرغبة الزبون.

والمجتمع المدني هو مجال شبكة العمل التطوعي والجمعيات غير الرسمية التي يدير فيها الأفراد كثيرا من شؤون حياتهم، وهذا يقتضي وجود مجموعة من الفضائل والتجمعات الصغيرة والأنظمة السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية المتداخلة.

اختطفت الدولة الحديثة المدن من أهلها، واليوم في عصر الشبكية والمجتمعات لم تعد الدولة قادرة على الاحتفاظ بالمدن منظمة ومنضبطة كما كانت من قبل، كما أنها في مركزتها للعواصم أفرغت المدن الأخرى من مواردها. هكذا تحولت دول كثيرة إلى عاصمة عشوائية عملاقة ومدن وبلدات مهجورة أو خاوية من مواردها ومعناها، لم تعد سوى مكان إقامة أقل كلفة من العاصمة.

ليس سهلا أن تصدق الطبقات السياسية والاقتصادية المهيمنة أنه لم يعد بمقدورها تنظيم الناس والأعمال بالأدوات القائمة (صارت سابقة) لم يعد مجديا إن ظل ممكنا تنظيم التعليم والأعمال والإعلام في مؤسسات منظمة ومنضبطة ومنمطة، وفي ذلك تتغير الأسواق والأعمال والمدارس والجامعات والنقابات والأحزاب والمؤسسات الإعلامية والمعابد تغيرا كبيرا، لن تكون (إذا بقيت) تشبه المؤسسات القائمة اليوم سواء في تنظيمها أو غاياتها وأهدافها أو حتى هيئتها المادية ومبانيها، فالناس حين يتجمعون حول هاشتاغ أكثر من حزب سياسي، ويتعلمون من يوتيوب والشبكات والمواقع التعليمية أفضل من المدارس والجامعات، ويمكنهم العمل والتسويق من خلال الشبكة، ويحصلون على المعرفة

والمهارات والأخبار والتحليلات أفضل من المؤسسات الاعلامية الإرشادية لن تظل هذه المؤسسات والسلطة بطبيعة الحال تعني لهم المعاني والغايات التي تشكلت حولها قرونا وعقودا من الزمن. السلطات والمؤسسات القائمة اليوم سوف تتحول إلى ملحق تابع للمدن والمجتمعات لغايات تنظيمية متبقية، وعلى نحو آخر فإن السلطات السياسية والدينية تعود إلى نشأتها الأولى ورواياتها الأصلية، قبل أن تنمو وتتشكل في قلاع وهياكل وتحالفات نخبوية وتتحول إلى أداة هيمنة وتنظيم عملاقة، فالمدن والمجتمعات أصبح في مقدورها تنظيم نفسها واحتياجاتها وأولوياتها بنفسها وبتكاليف أقل بكثير من الضرائب التي تدفعها وبمستوى من الكفاءة والعدالة أفضل بكثير مما تقدمه المؤسسات القائمة التي تحولت في الواقع إلى مؤسسات احتكار وهيمنة وإخضاع أكثر مما هي تعمل للغايات التي أنشئت لأجلها.

تحاول الأوليغاركيا اليوم أن تعيد إنشاء القلاع والهياكل على هيئة تقسيم اجتماعي جديد يقوم على قلة تعزل نفسها؛ بل تخرج من المجتمع لتحيط نفسها بمؤسسات ومرافق خاصة بها، تحتكر فيها الموارد والمعرفة الجديدة، وتترك الأغلبية المهمشة في الربض المحيط بالقلعة مثل مورد احتياطي للخدمة والتسلية، وقد تتيح في لعبة أمل تشبه اليانصيب والقمار لبعضهم بالتسلل إلى القلعة بحسب الحاجة وفي نظام إغلاق قاس واحتكاري، وتخضعها بأدوات قانونية وتنظيمية تمنعها من الاستفادة من الفرص المتاحة والممكنة بسبب التطور التقني، مثل الإلزام بالتعليم من خلال المدارس، وفي الوقت نفسه لن يكون في مقدروهم التعلم تعليما كفؤا ومناسبا إلا في مدارس مكلفة جدا، وعدم القدرة على الحصول على الطاقة المتجددة الا بعمليات تنظيمية لا معنى لها سوى إخضاع الناس وحرمانهم، وعدم القدرة على ممارسة الأعمال والمهن أو الحصول على التقنيات الجديدة (مثل الطابعات ثلاثية الأبعاد وأنظمة القيادة والتوجيه الذاتية) إلا بموافقات قانونية ستكون بطبيعة الحال انتقائية ومصممة للحرمان أكثر مما هي تنظيمية بالفعل، ومحاولات السيطرة

على الإنترنت وشبكات التواصل ومواقع الإنترنت وإخضاعها وتنظيمها وفق أهداف ومصالح أوليغاركية، وتحصيل الضرائب وتشريعها على النحو الذي يثقل كاهل أغلبية الناس ويريح القلة المهيمنة، لكنه ليس سوى لعب في الوقت الضائع!

تتيح شبكات الإنترنت والتواصل الاجتماعي المجال واسعا لتنظيم المدن والمجتمعات، وتشكيلها حول قضاياها وأولوياتها. وبذلك، فإن المجتمعات والمدن قادرة اليوم، بسهولة، على بناء مؤسسات وتجمعات من غير تكلفة مالية، وبإمكانات فنية متقدمة، وقدرات عالية على التأثير والتجمع. إذ يمكن، بسهولة ومن غير تكلفة، بناء مجموعات وشبكات، تستهدف التأثير على السلطة والمجتمعات والأسواق، مثل رصد حالات الظلم والفساد والرشوة والتقصير، والتشهير بها ونشرها؛ وإنشاء مجموعات نقاش وتواصل محدودة وضيقة للأحياء والبلدات، لتقييم أداء المؤسسات المحلية ورصد مشكلاتها: المدرسة والعيادة والنادي والحديقة والمكتبة العامة والفضاءات العامة، والخدمات البلدية والاستهلاك. ويمكن تحويل سكان الحي أو البلدة، إلى مجموعة واحدة تتبادل المعلومات والأفكار حول القضايا الأساسية والمشكلات التي تهم ساكني الحي، والتشاور حول تحسينها، والتواصل مع وسائل الإعلام والمعنيين بها.

ويمكن بناء شبكات وبرامج رقابية على المؤسسات والأعمال المحيطة. ويفضل تحديد الأهداف والمجالات وتضييقها، لتكون على مستوى المدن والمجتمعات المحلية، ففي ذلك تواصل أكثر خبرة وحميمية، وأكثر كفاءة وفاعلية؛ فتكون المدارس والعيادات والبلديات ودور العبادة والمحال التجارية ومراكز التموين والخدمات الأساسية والمطاعم، والتي يفترض أن يعرفها ويتعامل معها جميع الساكنين. ثم تتطور علاقات السكان ببعضهم بعضاً، لتنظيم عمليات الانتخاب البلدية والنيابية والنقابية وتطويرها، وتقييم أداء النواب وأعضاء المجالس البلدية والنقابية، أو لبناء شبكات تعاون وعلاقات اجتماعية فاعلة ومفيدة.

ويمكن للمجتمعات المحلية الصغيرة، والمركزية الكبرى أن تطور من خلال الشبكة ولايتها ومشاركتها الثقافية ووعيها ذاتها ووجودها، فتكون فضاء مفتوحاً للمعرفة والخبرات في الشعر والموسيقى والطهي واللباس والمسرح والقصة والرواية والعمارة والأثاث. ويمكن أيضاً، تقديم المعلومات والخبرات المتاحة في تصميم البيوت والملابس وتطويرها، وحل المشكلات القائمة. ويقيّم المشاركون أيضاً، أداء المؤسسات الثقافية والفنية، ويتولون بأنفسهم تطوير الثقافة والفنون ورعايتها، بدلاً من وصاية المؤسسات العامة والخاصة، ولتكون شريكة، وليست وصية على الناس وثقافتهم.

وفي إنتاج الناس ثقافتهم ووعيهم، يبدأ الوعي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بالتبلور والوضوح لدى المجتمعات والنخب؛ فما يشكل الناس أفضل من أي شيء آخر حول مطالبهم وأهدافهم، هو القدرة على التعبير عنها ثقافياً وفنياً. ففي الثقافة والفنون، تستودع الأمم كما يقول هيغل أسمى أفكارها. والنقطة الأساسية هنا، أننا بالشبكية نحرر الثقافة والفنون من الهيمنة والوصاية، لتكون ملكاً للمجتمعات، ولتدير بها برامجها وقدراتها على تقييم البرامج والقيادات السياسية والاجتماعية.

يجب التذكير بأن ذلك لا يحدث تلقائيّاً، ولكنه يتحقق بالوعي والإدراك المفترض أن يصاحب التقنيات الجديدة. وما تعنيه الشبكية ويجب أن تدركه المجتمعات والجماعات الإصلاحية، هو المساواة التي تكاد تكون مطلقة أو مثالية، ففي هذه القدرات المتساوية في المعرفة والوصول إلى مصادرها، يجب/ يُفترَض أن تنشأ مساواة اجتماعية جديدة ومختلفة. والتقنية كانت على الدوام أداة في المساواة الاجتماعية، والاقتراب منها، لكنها اليوم في الشبكية ممكنة جداً، وبمستوى غير مسبوق.

وفي القدرات التقنية الجديدة والمساواة المصاحبة، لم يعد ثمة فرصة لبقاء الهرمية التي ظلت قائمة على مدى التاريخ.. العالم أصبح شبكة ولم يعد هرماً، وفي الشبكة، لا توجد نخب وأقليات تهيمن على القواعد، بل كل عضو فيها من يستطيع الوصول إليها، ويصبح

مركزاً مساوياً في أهميته وتأثيره لكل عضو آخر في الشبكة. وفي هذه المساواة الجديدة، وفي انهيار الهرم، تتشكل مجتمعات وقيم ونخب وفرص، وتذهب أخرى.

كيف تتشكل المدن بما هي حياة الناس وعلاقاتهم في أعمال الناس ومواردهم القائمة على اقتصاد المعرفة وتقنياتها؟ لم تظهر هذه المدن بعد بوضوح، لكن الأعمال والمهن والتداعيات والتحولات الجديدة تظهر، وكما يهدد الانحسار والانقراض أعمالاً ومهناً كثيرة قائمة، وفي ذلك يمكننا أن نتخيل ونفكر في مدننا القادمة! ولكن، لماذا نفعل ذلك، وما أهميته في صعود تحديات الإرهاب والاحتلال والاستبداد والانقسام التي تخيم على العرب وعالمهم؟ اعتراض منطقي ومهم، لكن حياتنا، بما تقتضيه من ضرورات التفكر والبحث، لا تنحسر أهميتها، ولا تتراجع، بصعود التحديات الكبرى الجاثمة علينا، دولاً وأفراداً ومجتمعات، كما أنه تفكير ليس بعيداً عن هذه التحديات والتحولات التي أصابتنا، وليس تجاوزاً القول إن التحولات القائمة، بما فيها من صعود للتطرف والإرهاب، ليست بعيدة عن مرحلة المعرفة، بل هي من تداعياتها وتطبيقاتها أو ثمارها العفنة. وفي المقابل يمكننا؛ بل يجب أن نفكر في الاستجابات الضرورية والملائمة لهذه التحديات المفروضة علينا، التي لا خيار لنا في وجودها وتشكلها، ولا يفيد في شيء تجاهلها، بل يزيد مساوئها، ولو شئت القول إن مبتدأ التفكير في الحلول والاستجابات والمواجهات مع التحديات والأزمات القائمة اليوم يكون بفهم المعرفة وتداعياتها وتحولاتها، فلن يعوزني الدليل.

كانت وما زالت الطريق من البيت إلى العمل والعودة إليه تؤثر جوهرياً في المدن وتخطيطها وتشكّلها، وكان الأطفال وما زالوا في ذهابهم إلى المدارس وعودتهم وفي متطلباتهم وسعي الآباء على حياتهم، يرشدون المدن وعلاقاتها وتشكلاتها غير المرئية، فماذا سيحدث للمدن والأسر والعلاقات، عندما يعمل ناس كثيرون، وربما معظمهم في بيوتهم، أو قريباً منها، وعندما لا يحتاج الأطفال أن يذهبوا إلى المدارس كل يوم، وفي مواعيد محددة، وربما لن يحتاجوا أن يذهبوا إليها؟

تتضاءل الحاجة إلى الشوارع ووسائل النقل، ويتمركز الإنسان في بيته، ما يجعل هذا البيت موضع إعادة نظر وتصميم، ليلائم العمل والدراسة، ومكوثاً طويلاً فيه، تتسع البيوت وتنكفئ، وتضيق الشوارع إن لم تنحسر، ولا تعود ثمة حاجة إلى إقامة في المدن، فتزدهر الضواحي والأرياف، طالما أن الإنسان يمكنه أن يعمل ويتعلم في أي مكان، ولا يحتاج لأجل ذلك سوى «لوح».. وكأننا نتقدم عائدين إلى عصر القرى والألواح، عندما كان الأطفال يتعلمون، وفي يد كل واحد منهم لوح. واليوم، نعمل ونتعلم وفي يد كل واحد منا لوح، لكنه إلكتروني يحضر لنا كل شيء تقريباً: المحاضرات والعلوم والأعمال والموسيقى والأفلام والألعاب والمراجع والمكتبات والأخبار والاتصالات، وقل ما شئت، وكما تشاء، عما يمكن لهذا اللوح أن يفعله لنا، ويفعله بنا أيضاً.

لكنها ليست قرى وبيوتاً معزولة، أو لنقل إن المدينة تتسع حتى تكون العالم كله، فإن كانت المدينة، في وظيفتها ومعاييرها الأساسية، تعرف بالخدمات والفرص والتواصل والمركزية، فلن يُحْرَم (أو ينجو) أحد من ذلك كله، تصبح المدينة افتراضية تحاكي الشبكة نفسها، أو تتشكل في الشبكة، وليس في عالم الواقع، أو يكون الواقع هو الشبكة! إنها في الواقع مدن ومجتمعات شبكية.

سوف يكون في مقدور الناس المشاركة والتجمع والتأثير في القضايا والأولويات التي تهمهم، وتشكل حياتهم ومواردهم، الخدمات الأساسية من التعليم والصحة، والرعاية الاجتماعية، والاستهلاك، والانتخابات العامة، والهموم والقضايا المجتمعية والجدل العام حولها، وكذا يمكن، أيضاً، العمل معاً عبر الشبكة في مواجهة الظلم والفساد. أو تتشكل جماعات بلا حدود في وزنها وانتشارها أو مجال اهتمامها، الأحياء والبلدات والحدائق والمكتبات والمدارس والعيادات أو العمل والمهن والتدريب والتعليم، أو تقييم الحكومات والنقابات والبلديات والإدارات والأسواق والشركات. ويمكن أن تقول الأمر نفسه عن العمل لمواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أو لأجل رسالات

معينـة، يـؤمن بهـا أصـحابها، أو للخـدمات اليوميـة في التوصـيل والاسـتهلاك والاسـتعلام والتواصل الاجتماعي، فتطور المجتمعات، صغيرة أو كبيـرة، مشـاركاتها وهوياتهـا ووعيهـا ذاتها ووجودها وتراثها ومصالحها، وتـنظم تحركهـا وتجمعهـا لتحسـين حياتهـا.. كـل ذلـك وغيره كثير جداً يجري بلا حاجة للتنقل أو العيش في مكـان محـدد، فعـن أي مـدن نتحـدث اليوم؟

لنبدأ بالحديث عن المساواة شبه المطلقة في المدن الجديدة، في الحصول على المعرفـة وإنتاجها والمشاركة العامة والتأثير في المسارات والمصائر، ماذا تفعـل تلـك المسـاواة؟ مـا الطبقـات الجديـدة التـي تتشـكل أو تنقـرض؟ ولعـل سـؤال الـدين وعلاقتـه بالدولـة والمجتمعات والأفراد هو اليوم أكثر تطبيقات اقتصاد المعرفة وتقنياتها، ففـي واقـع الحـال، وعلى نحو ما، فإن الصـراعات الدينيـة والجماعـات الدينيـة الصـاعدة هـي تطبيـق للمسـاواة الشبكية. لم يعد الدين أداة سلطوية ونخبوية، ولـم تعـد المعرفـة الدينيـة سـراً مقتصـراً علـى طبقة من العلماء والكهنة، وربما يكون الصراع الديني القائم اليوم هو في حقيقته صراع على الـدين الـذي فقدتـه السـلطات والطبقـات الحليفـة لهـا، وصـار أداة فاعلـة بيـد المهمشـين والمعارضين والمتمردين، وربما يكون الحلّ أو المـآل تحريـر الـدين مـن الصـراع وتحريـر الصراع من الدين، سوف يكون ذلك أمراً حتمياً، ولن يطول المقام حتى يتحـول الـدين إلـى شأن بعيد عن السلطات والجماعات والطبقات، فالشبكية التي حرمت السـلطات والنخـب من هذا المورد لن تجعله حكراً على الجماعات، أو على أحد من الناس، طالمـا أنهـا تتيحـه لكل إنسان بلا وساطة أو وصاية من أحد أو هيئة.

أرستقراطية الشبكية

كشفت الانتخابات التي تجرى في أنحاء واسعة من العالم عن ظاهرة انتهاء صلاحية النخب والقيادات السياسية التي كانت سائدة؛ وأن نخبا أخرى تشكلت لم تكن تحتل موقعها العادل أو المفترض، وأتوقع أن يكون الحديث عن النخب القادمة والراحلة قضية تشغل البحث الاجتماعي والسياسي في السنوات القادمة.

يصعب إن لم يكن يستحيل أن ندرك على نحو واضح وحكيم التشكلات الاجتماعية والاقتصادية القادمة حول الشبكة والمعرفة، وما ينشأ عنها وحولها من مدن وموارد وأعمال، لكننا نملك اليوم رؤية واضحة لمسارات وتحولات العالم الذي تشكل منذ القرن السابع عشر، وقد نستطيع أن نحيط بالعبر والدروس التي تساعدنا في إدارة مرحلة مقبلة مجهولة بالنسبة الينا أو مختلفة عن الحاضر اختلافا جذريا.

لقد كانت الحياة المعاصرة اقتباسا وتعميما لحياة النبلاء وقادة العصور الوسطى، صحيح أن العصور الرأسمالية والصناعية قضت على الإقطاع والطبقات الأرستقراطية، لكن القادة الجدد من الحكام ورجال الأعمال والمثقفين أعادوا حياة القصور والقلاع في مدن وبيوت وأساليب حياة لم يكن تعيشها الأغلبية الكبرى من الناس، وقد يكون لافتا على سبيل المثال أن تحسن المعيشة والصحة وانخفاض وفيات الأطفال وارتفاع معدلات العمر يُرَدّ كما يلاحظ لويس ممفورد إلى تطور التغذية وعادات النظافة لدى الناس أكثر من التطور التكنولوجي والعلمي، لكن السؤال البديهي الذي يطرح نفسه: ما الذي منع الناس أن يحصلوا على النظافة والغذاء من قبل؟ فالظاهر أن علاقتهما بالعلم والتكنولوجيا ليست حتمية، ولماذا لم يكن لدى الناس بيوت بحجرات متعددة وحمامات ومطابخ مستقلة توفر النظافة والخصوصية والتهوية والإضاءة والتدفئة؟ لماذا لم يدركوا إلا متأخرين أن في

مقدورهم تغيير حياتهم عبر تغيير مواقفهم الذهنية؟ ويعتبر وليم جيمس ذلك ثورة تفوق ثورة الطب والعلوم والصناعة، لكن لا مناص من ربط ذلك الوعي المتشكل بالثورة الصناعية والتقدم العلمي، وفي ذلك ما يدعونا إلى القول إن أفكارا ومدنا وأساليب حياة سوف تتشكل يصعب التنبؤ بها أو ربطها منطقيا بالشبكية واقتصاد المعرفة!

قادت العالم في عصر النهضة ثم الصناعة طبقة جديدة من التجار والبنوك والشركات والمغامرين والمستكشفين والعلماء والمخترعين، كان حلم الناس جميعا أن يكونوا مثل النبلاء وأصبح في مقدورهم ذلك، أو على الأقل أن يكون لديهم قدرة على مشاهدة ومتابعة حياة النبلاء من خلال الإعلام والسينما، لكن نشأ أيضا وفي موازاة نموذج النبلاء أو على أنقاضه نموذج الطبقة الوسطى التي تلهم الفقراء والكادحين كما الأغنياء الذين يحتاجون أيضا إلى أن يكونوا جزءا من المجتمعات يشاركون فيها ويديرون فيها مصالحهم وطموحاتهم.

بمقدورنا أن نلاحظ نهايات المؤسسات والطبقات السائدة اليوم، فالبنوك التي أُنشئت لأجل الأثرياء والمرابين لم تعد تلائم التمويل الاجتماعي الصاعد والمتمرد على التوزيع القائم للموارد والفرص، ومؤسسات الاتصالات التي أنشئت لأغراض تنظيمية لم تعد تلائم تداول المعرفة واستخدامها وتنظيم الاعمال الهائلة والشاملة في شبكة الإنترنت، والمدارس التي أُنشئت لتنظيم المجتمعات وتشكيلها أصبحت عديمة الجدوى، والجامعات التي أنشأتها النقابات للتدريب والتطوير المهني أو المؤسسات لدينية أو طبقات النبلاء لأجل خدمة الفنون والآداب أصبحت عبئا على المعرفة والمهن، بل تعمل ضد أهدافها ورواياتها المنشئة.

اليوم أو في غد القريب، تصعد المجتمعات مدفوعة بالشعور بالقدرة على الاستقلال والتأثير وإدارة احتياجاتها وأولوياتها بدون المؤسسات والطبقات السائدة، التي تحولت في نظر المجتمعات إلى طفيليات تكره الناس والمدن وتخرج من المجتمعات بل من العالم،

لكن المجتمعات لا تملك سوى الشعور بالظلم، وليس لديها الوعي الكافي لتغير حياتها وعلاقاتها وما تريده وما تحب أن تكون عليه، وبسبب ذلك تفشل الحركات الاحتجاجية حتى عندما تنتصر، وتتحول إلى صراعات اجتماعية وسياسية وحروب أهلية طاحنة! لكن وفي جميع الأحوال لم يعد ممكنا إعادة الأوضاع وعلاقات الفرص والتنظيم الاجتماعي والسياسي إلى ما كانت عليه. يبدأ الخروج من الأزمة بعقد اجتماعي جديد ومختلف يجري التفاهم والتعاقد عليه بوضوح ومساواة وليس بالإخضاع والإذعان!

من هم قادة المجتمعات الجدد في ظل اقتصاد والمجتمعات الشبكية؟ ربما يكون عالم الاجتماع الإسباني مانويل كاستلز أهم من نظّر للمجتمع الشبكي القائم على تحول الاقتصاد من الصناعة إلى المعلومات، وتنظيم النشاط الاقتصادي تنظيما شبكيا، ويتبع ذلك بطبيعة الحال إعادة تنظيم المجتمعات والنشاط البشري وتوزيع السلطة. ويطلق ذلك التنبؤات والملاحظات والتقديرات حول القادة الاجتماعيين الجدد المفترض أن يقودوا المجتمعات ويؤثروا فيها، فمن هم القادمون الجدد في اقتصاد المعرفة ومن هم المنقرضون؟ السؤال ليس جديدا، ولو حاول كل إنسان التأمل في الأسواق والأعمال والعلاقات فإنه سيلاحظ بالتأكيد حجم التغير الكبير والعميق في الأسواق والحياة بعامة، يمكن لأحدنا أن يسير في الأسواق والشوارع التجارية وينظر ويقرأ اللافتات ويقارن ما يشاهده بما كانت عليه الحال قبل عشرين سنة، أو ينظر في السلع والأجهزة المعروضة، ثم يتخيل الأعمال والمهن الجديدة الصاعدة والمنسحبة ثم يقدر من هم القادمون الجدد!

في الحوسبة التي سادت العالم صعدت شركات الحواسيب والبرمجة كما نلاحظ في ميكروسوفت وأبل وسامسونغ ونوكيا، وفرسانها المبرمجون ومهندسو الكمبيوتر ومصممو الأفكار والأجهزة، ونجومها بيل غيتس وستيف جوبز. وفي موجة الاتصالات صعدت شركات عملاقة لم تكن من قبل أو كانت صغيرة محدودة، وظهر قادة أعمال جدد، وفي الشبكية (الإنترنت) ظهرت غوغل وفسبوك وتويتر وأمازون، وفي النانو تكنولوجي

والهندسة الحيوية تشكلت أعمال واسعة في الزراعة والغذاء والطب، ثم أعاد القائمون على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والرعاية إدارة وتنظيم أعمالهم وفق هذه التقنيات الجديدة محدثين تغييرات كبيرة فيها، وبطبيعة الحال فإن المؤسسات والمهن التعليمية والطبية تتغير تغيرا جذريا!

ووجد النشطاء والقادة الاجتماعيون الجدد مجالا جديدا للعمل والتأثير، وخرجت من الحصار والتهميش طبقات وفئات لم يكن متاحا لها من قبل المشاركة، واتخذ النضال لأجل الكرامة والحريات وتحسين الحياة أدوات ووسائل جديدة وسلك في آفاق جديدة مختلفة.

مرجح إن لم يكن مؤكدا أن النخب التي تشكلت مصاحبة للدولة المركزية الحديثة، من قادة السياسة والمجتمعات والأعمال والثقافة والمؤسسات تؤول إلى السقوط، إلا فئة قليلة منها؛ من القادة الذين يحاولون أن ينهضوا بدولهم ومجتمعاتهم وأعمالهم ويستوعبوا التغيرات أو تسعفهم نواياهم الحسنة في الإصلاح، وعلى نحو عام فإنها طبقة تلعب في الوقت الضائع، وليس لها أمل في البقاء والاستمرار سوى أن تطور نفسها وتشارك القادمين الجديد، أو تمضي في صناعة الخوف والحروب الأهلية الداخلية والفوضى، وهذا سوف يزيد أزمتها مع المجتمعات والناس لأنها تزداد سوءا في نظرهم، وتضيف إلى فشلها وفسادها أنها تتحول إلى جماعات من الأشرار!

لقد توجت التقنية الجديدة أو مرحلة اقتصاد ومجتمعات المعرفة بـ «الأنسنة» بمعنى قابليتها للتداول والاستخدام بسهولة وبساطة من غير خبرات معقدة ودون حاجة إلى تدريب متخصص ومؤسسي، بل يمكن لكل إنسان تقريبا إتقانها والتعلم ذاتيا على استخدامها وتطبيقها.

«الإنسان الذي يعمل بنفسه ولنفسه» تكاد هذه العبارة تلخّص المحتوى الجديد لاقتصاد المعرفة، ففي قدرة الإنسان على التعلم والتواصل والعمل مستقلا عن السلطات

والشركات الكبرى، وفي تطور تقنيات الطاقة والتواصل والغذاء والصحة سيكون بمقدور الأفراد والمجتمعات الاستقلال عن الدولة والشركات بنسبة كبيرة، ولذلك ستعيد المجتمعات تنظيم نفسها من جديد حول أولوياتها وخدماتها لتدير معتمدة على نفسها مواردها وخدماتها الأساسية في التعليم والرعاية وتوفير السلع والخدمات، وبذلك فإنها سوف تعيد إدارة وتنظيم علاقتها بالحكومات والشركات اعتمادا على قدراتها وفرصها الجديدة.

سوف تكون المجتمعات قوة ثالثة جديدة إلى جانب الشركات والحكومات، وبطبيعة الحال فإن قادة المجتمعات سوف يكونون قادة جداً ومؤثرين في الدولة والمجتمع، رؤساء البلديات وقادتها وأعضاء مجالسها وقادة الأعمال والمؤسسات المجتمعية في التعليم والصحة والخدمات والرياضة والثقافة، ومن بين هؤلاء ستكون نسبة كبيرة من أعضاء المجالس النيابية، وبطبيعة الحال الوزراء!

سيكون بمقدور المدن والمحافظات أن تمول وتدير وتنظم معظم إن لم يكن جميع الخدمات والاحتياجات الأساسية والإدارية، وبذلك سوف يتراجع كثيرا الإنفاق الحكومي وكذلك المؤسسات المركزية، ففي قدرة المجتمعات على إدارة ومراقبة الطرق والأماكن العامة بتكاليف قليلة وتقنيات متاحة يقل كثيرا عدد أفراد الأمن، وتصبح الأجهزة الأمنية مكاتب تقنية أنيقة محدودة العدد، وفي انتهاء الحروب وتطور تقنيات المراقبة والردع تتغير الجيوش ووسائل الدفاع، وفي ولاية المجتمعات والبلديات على التعليم والصحة والرعاية تتحول الوزارات المركزية لهذه الخدمات إلى مؤسسات للتنسيق والمراقبة أكثر منها تنفيذية مباشرة.

وهكذا فإن الأرستقراطية القادمة سوف يضاف إليها مجموعتان جديدتان مؤثرتان بل وحاسمتان، قادة المجتمعات، وقادة الإبداع والابتكار والخيال!

التعليم الشبكي

ستكون منظومة التعليم أكثر المجالات عرضة لإعادة الصياغة والترتيب في مرحلة المعلوماتية والمعرفة، وبدأت بالفعل مؤسسات التعليم ومضامينه ومجالاته ووسائله تأخذ صيغاً جديدة مختلفة إلى حد كبير عن الأنظمة التي ألفها الناس.

إن التغيير الكبير الذي يجري في الموارد والتقنية والمعارف يجعل ما يتعلمه الإنسان ويتدرب عليه عديم أو قليل النفع بعد فترة وجيزة، فالمهندس أو الطبيب أو المدير، وغيرهم يواجهون تحديات كبيرة في عملهم تجعلهم بدون التعليم المستمر والمتابعة الدؤوبة لتخصصاتهم ومجالاتهم يخرجون من دائرة عملهم وتخصصهم.

والتعليم المستمر «مدى الحياة» أصبح مطلباً ضرورياً يجب أن تلتفت إليه الدول والمؤسسات، ولم يعد التعليم الإلزامي في المدارس حتى التعليم الجامعي كافياً لتأهيل المجتمعات وتنميتها.

وما تقوم به المؤسسات المختلفة في مجال التدريب والتعليم المستمر لم يعد كافياً لتلبية الاحتياجات الكثيرة الناشئة للعمل والحياة، فقد أصبح التعليم المستمر على درجة من الإلحاح والأهمية تستدعي أن تقوم به مدارس وجامعات ووزارات ومؤسسات منتشرة في المدن والقرى، لأنه لم يعد يستهدف قطاعاً نخبوياً من الناس، وإنما يحتاجه الناس جميعهم بمختلف أعمارهم وأعمالهم ومستواهم التعليمي والإداري.

إن تحول الإنترنت والشبكية إلى جزء من بيوت الناس وحياتهم وعلاقتها بكل الأنشطة والمؤسسات تعيد ترتيب كثير من أنظمة الإدارة والعمل، ومنها التعليم، وباتجاه الحكومات والدول لتخفيف الإنفاق، وبسبب التحديات التعليمية الناشئة التي تستدعي إنفاقاً وإعداداً، فسيكون بمقدور المجتمعات والدول باستخدام الإنترنت أن تُفعّل «التعليم

الشبكي» وتقلل من نفقاته، وتجعله شاملا لجميع مراحل العمر، وليس فقط الأطفال والتلاميذ، وطلاب الجامعات.

ويُتوقَّع من التعليم المجتمعي في ضوء المتغيرات المتسارعة أن يعيد تشكيل وبناء قوة عمل مؤهلة تتكيف مع التقنيات الجديدة المنتشرة، وتشارك فيها أيضـًا. وإذا كانت مخرجات التعليم مختلفة عن الوجهة الجديدة للعمل والموارد والاقتصاد؛ فإن التعليم يكون عبئًا زائداً على الأعباء الكثيرة المتراكمة على الأفراد والمجتمعات.

وقد يحدث دون انتباه أن تنحرف مؤسسات التعليم رغم الإنفاق الهائل عليها والتفرغ التام لها من قبل أكثر من ثلث المجتمعات عن أهدافها البسيطة التي أُنشئت من أجلها، وهي أن نتعلم كيف نعرف؟ وكيف نعمل؟ وكيف نكون؟ وكيف نعيش معًا؟

لقد كانت المجتمعات تعلم أبناءها بتلقائية ودون تكاليف تُذكَر كيف يكونون صالحين ومفيدين لأنفسهم ومجتمعاتهم، فالبيئة المحيطة بالطفل كانت تمده بالثقافة والهوية والعادات والتقاليد ووسائل العمل والرزق، فيتعلم حرفة أو مهنة، ويتعلم كيف يبني بيته بنفسه، ويحقق جميع أو معظم احتياجاته بنفسه أو ضمن منظومة المجتمع المحيط به، ورغم أن المؤسسات التعليمية قد أُنشئت لتطوير هذه المهارات وتفعيلها؛ فإنها في المحصلة قضت على معظمها، وربما جميعها.

«المجتمع الذي يتعلم» فكرة تبنتها منظمة اليونسكو عام 1976، لكنها لم تعد اليوم ترفًا أو تطوعًا وإنما ضرورة كما التعليم الأساسي، فالتعليم ليس نظامًا فرعيًا في المجتمع، ولم يعد ممكنا تقسيم الحياة إلى فترة تعليم وفترة عيش وعمل، ولم يعد التعليم مقصوراً على المدارس والجامعات، وإنما يمكن أن تقوم به جميع المؤسسات الخدماتية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية.

وربما تكون المشكلة الأساسية في التعليم المستقبلي هي القدرة على تحديد الاحتياجات والمهارات الناشئة التي يجب أن تتزود بها المجتمعات. إذ يبدو أن معظم

الأفراد والمؤسسات غير مدركين لهذه الاحتياجات ولا يلاحظون الإمكانيات والفرص التي تتيحها المعلوماتية والشبكية المهيمنة بتسارع وهدوء على كل مناحي الحياة والاقتصاد.

والمهن التعليمية أصبحت أيضاً موضع إعادة نظر، والمعلم الذي لا يقدم أفضل من أو غير ما تقدمه برامج الكمبيوتر وأقراص المعلومات وشبكات المعلومات والاتصال سيفقد أهميته ومبرر عمله ووجوده، والواقع أن كثيراً من المهن والمؤسسات متجهة إلى الانقراض أو التغيير الجذري، فكما أبدلت «الثورة الصناعية» معظم مهن ووسائل الحياة السابقة لها؛ فإن المعلوماتية تغير كل -أو معظم- الوسائل الحالية، ومعها أيضاً مهناً ومؤسسات وأنظمة اقتصادية وتعليمية واجتماعية. ولم يعد الحديث عن هذه التغييرات المتسارعة ترفاً فكرياً، أو خيالاً علمياً، ولكنها تحديات نشأت بالفعل، وقد يكون قد فات جزء كبير من الوقت والجهد والتفكير للتعامل معها، وهي -للأسف الشديد- لا تنتظرنا حتى ندركها أو نقتنع بضرورة التعامل معها.

كانت أبسط تجليات الشبكية التحول من الهرمية إلى الشبكية أو من المركزية إلى اللامركزية، وفي ذلك كانت المجالات المركزية أو «الممركزة» مثل الإعلام والتعليم والدين والثقافة الأكثر تأثرا بالشبكية، وإذا كان الإعلام الأوضح والأسبق في عاصفة التحولات هذه، فإن التعليم يواجه تحديات كبرى لا تقل جذرية وعصفا من تحديات الإعلام، بل إنه في واقع الحال قد صار عصفا بالفعل، ولم يبق من نهاياته وتحولاته سوى الاعتراف بذلك، فالمهن والأعمال والأسواق في تحولاتها الكبرى وضعت التعليم والمؤسسات التعليمية القائمة اليوم في مواجهة الجدوى والمعنى، بل والانقراض.

كان ممكنا (ومنطقيا أيضا) للسلطات والنخب في ظل المركزية التي أتيحت لها أن تصمم منظومة التعلم والتعليم على نحو يلغي التفكير الناقد والتحليل والإبداع، ويعطل الفلسفة والفنون والآداب ومهارات الحياة والسلوك الاجتماعي، حتى مساقات التفكير

الناقد والإبداعي والكتابة الإبداعية والفلسفة والمسرح والفنون والآداب درست على نحو عدائي مع التفكير والإبداع والفلسفة والفنون والآداب.. لأنه وببساطة ووضوح أُنشئت المدارس والجامعات لأجل أهداف وغايات مستقلة عن التعليم والتعلم في روايتهما الاصلية والنقية. لكن لغايات تنظيم المواطنين وتنشئتهم وفق أهداف ومصالح النخب المهيمنة، وفي أحسن الأحوال لأجل تمكين الدول والمجتمعات من تنشئة وضبط الفاعلين الاجتماعيين، هكذا فإن المدارس في روايتها المنشئة تهدف إلى التنظيم والتنميط الاجتماعي والأخلاقي، والتعليم المدرسي يهدف إلى بناء مهارات واتجاهات تعزز مصالح واحتياجات النخب والأسواق والمجتمعات.

وعندما توسعت الجامعات في تعليم الآداب والفنون والفلسفة في عالم العرب لم يكن ذلك بهدف تكوين فلاسفة وأدباء وفنانين بدليل أن ذلك لم يحدث كما حدث في قطاع العلوم الطبيعية والتقنية. لكنه توسُّعٌ مردّه مجاراة اتجاه اجتماعي متغلب في اقتباس ومحاكاة وتقليد النخب والطبقات الارستقراطية، لكن لأن النخب اصابها التفسخ والإعياء وفقدت قدرتها على الإلهام، وصارت غالبا وبخاصة في عالم العرب، تتشكل حول تشوهات وانهيارات الأسواق والمجتمعات من الشطّار وصائدي الفرص وامتدادات المرابين وجامعي الضرائب ووكلاء الشركات الأجنبية وتابعي النخب المنقرضة، انحطت وبطبيعة الحال دراسات واشتغالات الفلسفة والآداب والفنون والشعر والموسيقى بقدر انحطاط وتحولات النخب نفسها.

اليوم يتجه التعليم إلى خيارين متناقضين تماما؛ الاستجابة والتكيف مع الأعمال والأولويات الجديدة والمستمدة أساسا من الإبداع والمبادرة والمغامرة؛ ما يعني بالضرورة التضحية بالنخب التعليمية وقادة الأعمال والمهن التي تواجه حتمية الانقراض، والخيار الثاني أن تقود النخب في الوقت الضائع مزيدا من عمليات الخوف والفشل. وهو ما يمكن الاستدلال عليه اليوم بتزايد حالات التطرف والشوفينية، وحتى عندما تكون الأمم تبدو

قوية ومزدهرة فإن صعود وهيمنة التطرف المتطرفين فيها يؤشر إلى تحديات وضعف لم يظهرا بعد بوضوح، أو إلى نزعة تدمير ذاتي ترافق على نحو كوني طبيعي القوة والازدهار، لأن الشيء ينتج دائما ضده.

ولا بأس بالاستدراك أن الأمة تعني المجموع التفاعلي للمجتمعات والجماعات والأفراد والسلطات في دولة محددة، لقد أصبح ضروريا اليوم تحرير المصطلح من مفهومه القومي العابر للدول، لأن التكوينات التقليدية من السلطات والمجتمعات والأفراد في ظل الشبكية لم تعد (لن تعود) متماهية في ما بينها، بل تتحول (تحولت) إلى كيانات متميزة تحتاج إلى تنظيم جديد لعلاقاتها وشراكاتها في ما بينها، ولأجل التعليم في مرحلته المتشكلة أصبح من الضروري التفكير في بناء شراكات مؤسسية وواضحة بين الأفراد والأسر والمجتمعات والمدن والسلطات المركزية.

العمل الاجتماعي الشبكي

هل يمكن تحويل المدونات الفردية ومواقع التواصل الاجتماعي، مثل فيسبوك وتويتر إلى ساحات للتفاعل والحوار والتعلم والتأثير في اتجاهات فكرية ويومية؟ كيف يمكن مواجهة الإرهاب الإلكتروني والتحريض والكراهية في الشبكة؟ المسألة بسيطة وممكنة.. ولا نحتاج سوى جهد قليل لحصر الأفكار والاهتمامات والاتجاهات الذاتية ثم محاولة تقديمها والتشارك فيها، وفي ذلك أقترح على المشاركين والمدونين فكرتين عمليتين: تحديد الأفكار والمصالح والاتجاهات الذاتية العامة منها والخاصة واليومية الحياتية، والتعبير عنها ببساطة ووضوح، وأن تكون المشاركة في إطار التفاعل وتبادل المعرفة والحوار.. يجب أن يكون المشاركون حقيقيين وفاعلين.

وهنا يمكن اقتراح حذف وأحيانا حظر المتطفلين على الفضاء الشبكي الذين يؤثرون سلباً في اتجاهات الفائدة والإضافة في التدوين، ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر: المتنكرون بالأسماء المستعارة والوهمية، والسلبيون الذين لا يبدون رأيا اصيلا ولا يشاركون مشاركة حقيقية، والمتطرفون والمتعصبون والكارهون والمشاغبون والصخابون والمأزومون والشتامون من أي اتجاه كانوا، وجماعات اللعب والتسلية والترفيه إلا في مجموعاتهم الخاصة بهم دون سماح لهم بالدخول إلى الفضاء العام للجدل والمعرفة، والدعايات التجارية والسياسية والدينية، والمبالغون في النسخ أو من يقتصر تدوينهم على القص واللصق، والعاجزون عن التمييز في المواقف والمشاعر بين الأشخاص وأفكارهم ومعتقداتهم، والنرجسيون المستغرقون في ذاتهم وشؤونهم وصورهم وأبنائهم، والسيكوباثيون الذين يلحقون الضرر بالآخرين بلا مسؤولية، والساديون الذين يفرحون بآلام الناس ومصائبهم ويشمتون بهم أيا كان هؤلاء المصابون ومن أي ملة أو دين أو قوم أو

بلد، والذين ينشرون صورا للموتى والمصابين فتشمل إساءة لأصحاب الصور بخاصة الاطفال، والعاجزون عن القراءة والفهم إلا في منظار من سوء النية والتشكيك والبحث عن الاخطاء وتصيدها.. وكأنهم يفرحون بأخطاء الآخرين وهفواتهم أو يتوهمونها إن لم تكن موجودة.

يبدو واضحا اليوم أن شبكات الإنترنت والاتصالات والتواصل صارت ساحة مهمة ومستهدفة للأنظمة السياسية والجماعات المختلفة كما الخارجون على القانون إضافة بالطبع إلى الأغلبية من مستهدفي التواصل والتعليم والمعرفة والمعلومات والتسلية والعمل والتسويق، ولأجل حماية هذه الأعمال والمصالح العظيمة التي تتشكل في الشبكة ثمة حاجة كبرى للتضامن الشبكي لأجل تفعليها إيجابيا وحماية الناس والمستخدمين والمجتمعات والأطفال، ولا يمكن ذلك إلا بوعي وتضامن جماعي وسلوك فردي في الشبكة يحول المتطفلين والمتعصبين والارهابيين والمرتزقة الإلكترونيين إلى جماعات محظورة عمليا، ولا تستطيع التسلل والتأثير إلا بوضوح وبأسماء حقيقية وفي مبادئ وقواعد عامة من الالتزام الاجتماعي وعدم الإساءة والشتم والكراهية والتحريض، بل يمكن بذلك استيعاب كثير من المتطرفين والمخطئين وإقناعهم بالجدل بالحسنى والحكمة والموعظة الحسنة.

نحاول اليوم نحن الأفراد والجماعات الصغيرة والهامشية والمحرومين من منافع التنمية والساعين إلى التأثير في السياسات المحيطة كما تحاول أيضا السلطات والشركات أن نأخذ مكانا في الشبكة، نبيع خصوصياتنا لشبكات التواصل، ونجعل أنفسنا هدفا إعلانيا مقابل إمكانية الدخول إلى هذه الشبكات وتقديم آرائنا وأفكارنا التي تتضمن تحديا للشركات وتفكيكا لنفوذ السلطات ومواجهة للأسس الثقافية للحالة السياسية والاجتماعية القائمة التي رغم هيمنتها وطغيانها صارت عجوزا متعبة!

اليوم يمكن النظر إلى الفعل السياسي والاجتماعي بأنه «الاشتباك» أو كما يسميه جيرمي ريفكين «آكسز access» ولا أعرف إن كانت كلمة الوصول أو التواصل تغطي الفكرة لكن ربما يكون التشابك والاشتباك مفيدا في الفهم الجديد للعمل والتأثير بما هو المشاركة أو الانغماس في الشبكة، وفي الحالة التي تكون قادرا على الوصول فيها إلى الشبكة تصبح أيا كنتَ فردا أو سلطة أو شركة جزءا منها مساويا لأي نقطة اتصال أخرى مع الشبكة؛ سواء كانت النقطة الأخرى رئيس دولة أو جامعة أو شركة عالمية أو جماعة أو حكومة، لكن هذا التساوي الصحيح نظريا والمدهش لدرجة الصدمة؛ الذي يجعلك فور تلقي اشارة على موبايلك أو حاسوبك قادرا على الفعل الكامل بلا حدود (تقريبا) في الحصول على المعلومات والمعرفة وتقديمها من وإلى أي جهة أخرى في العالم وبأية لغ، لا ينشئ بالضرورة أو تلقائيا تقدما أو تأثيرا اقتصاديا واجتماعيا، فقد ظل «التشبيك» قوة وسلطة أخرى هائلة لم تفد كثيرا في إنجازها تلك الإتاحة الممكنة والبسيطة.

لكن وبلا شك ثمة حالة تمرد عميقة وفوضوية في العالم اليوم، منحت الفرد شعورا غير مسبوق بالقدرة على التأثير والاستقلال، بل نقلت أهمية الفعل والتأثير السياسي والاجتماعي من أطره وأدواته الراسخة (كانت راسخة) مثل المجتمعات والمنظمات والأحزاب والمؤسسات إلى الفرد نفسه، لم تعد المنظمة أو المؤسسة الناجحة أو القوية هي العامل الوحيد أو الحاسم في التأثير، لكن «الذات الفاعلة» قادرة اليوم وبموارد قلية ومتاحة أن تكون على قدم المساواة في فرص المشاركة والتأثير مثل المؤسسات والجماعات والمنظمات الكبرى. ولا بأس بتكرار التأكيد على أن مفهوم «فوضى» يعني القواعد المنظمة المجهولة لنا أو الخارجة عن السيطرة.

أسلوب الحياة

تعكس أنظمة الطعام واللباس والعمارة والآداب والفنون بوضوح اتجاهات اجتماعية وفلسفية يؤمن ويلتزم بها أصحابها، وعندما نحاول معرفة أو تذكر بدايات أسلوب الحياة القائم والمؤسسات والأسواق والأعمال المحيطة بنا والتي نشارك فيها وتصوغ حياتنا وأعمالنا وعلاقاتنا، نلاحظ أنها منظومة رغم ألفتنا العميقة معها بدأت قبل فترة قصيرة، ولم تكن موجودة من قبل؛ كيف كنا ندبر حياتنا وأعمالنا من قبل؟ كيف ندبر حياتنا وأعمالنا في مرحلة جديدة تُغيِّر عميقا في هذه المنظومة القائمة من الأعمال والمؤسسات؟

لنفكر في أسلوب حياتنا القائم اليوم، من الطعام واللباس والسكن والإقامة، وما يقوم حولها من استثمارات وأعمال وأسواق بالمليارات. إن جيلي يتذكر بدايات معظمها وكيف أنها لم تكن موجودة، وما يسبق جيلي (مواليد الستينيت) فإنه لا يتعدى جيل آبائنا الذين ولدوا في أوائل القرن.. كل ما لدينا من مؤسسات وأعمال، الجيوش المنظمة والأجهزة الأمنية والمدارس والجامعات والوزارات والبنوك والأسواق والمدن والأحياء، بدأت مع تشكل الدولة الحديثة، وهي في العالم العربي بدأت بعد الحرب العالمية الأولى، وأكثر الدول العربية تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية، وهي فترة قصيرة نسبيا، وبالنسبة للعالم أيضا هي منظومة من الأعمال والمؤسسات بدأت بالتشكل في القرن السابع عشر، ونضجت وترسخت في القرن التاسع عشر، وقبل ذلك كانت الحياة والأعمال مختلفة عما نعرفه اختلافا جذريا.

ينظر كثير من الناس إلى الثقافة وأساليب الحياة كعمليات إضافية أقرب إلى التسلية والترفيه وتشغل الناس كهوايات؛ فالصيد الذي كان محور حياة الناس لآلاف السنين تحول إلى هواية، والطعام واللباس اللذين قامت عليهما وحولها الحضارة الإنسانية؛ يتحول

الاهتمام بهما إلى عمليات تسلية وترفيه تبدو إضافية وغير أساسية، لكنهما في واقع الحال مبتدأ الحضارة الإنسانية وقصتها.

ونحتاج دائما عند التفكير في التحولات إلى أن نعود إلى القصة الأساسية، هكذا فإن أسلوب الحياة مدخل للتفكير المستقبلي، وملاحظة الاتجاهات السياسية والاقتصادية، وهذا بالطبع ليس منهجاً جديداً، فقد كان هيغل (1770– 1831) يعتقد أن الأمم يستدل عليها بالفنون والآداب والموسيقى والعمارة(4)، وعرض مثالاً يبدو اليوم أكثر أهمية، وهو النهضة الهولندية مستدلاً عليها بالفنون التشكيلية للهولنديين، فهذا البلد الذي كان فقيراً وهامشياً بالنسبة للإمبراطوريات الإسبانية والبرتغالية والمدن والممالك الإيطالية والفرنسية والألمانية، أنشأ نهضة فريدة من نوعها، ما زالت حتى اليوم درساً بليغاً، فقد استقبلت هولندا اللاجئين من الاضطهاد الديني والانتقام السياسي في إسبانيا والبرتغال وألمانيا، وأنشأت أمة متماسكة استطاعت أن تضاعف مساحتها اليابسة وتطور الزراعة، والأكثر أهمية وعبرة حتى اليوم هو كيف استقطبت، بسبب التسامح والاستيعاب، استثمارات وكفاءات واسعة، جعلتها البلد الأكثر غنى وأهمية على مدى القرنين السادس والسابع عشر، بل استطاعت أن تهزم عسكرياً أكبر إمبراطور في حينه، الملك فيليب ملك إسبانيا، الذي كان يهيمن على نصف العالم، وجلب من القارة الجديدة آلاف الأطنان من الذهب والفضة، لكنها أموال تسربت إلى البنوك والشركات الهولندية، ثم تحولت إسبانيا إلى دولة فقيرة وهامشية!

مؤكد أن الحلول الثقافية والتوعوية المستقلة عن السياق الاقتصادي والاجتماعي لا تحقق التقدم المرغوب، ذلك رغم أن الوعي بالتقدم ينشئه، وأن الأمم تتغير تبعاً لتغير عقلها العام، لكنه وعي لا يتحقق بالإرشاد والكتابة والتوعية، ولذلك فإن الحديث عن الثقافة وأسلوب الحياة هو موضوع سياسي بامتياز، كيف نعيش حياتنا؟ وبملاحظة التراث

والهويات التي تعتز بها الأمم نجد أنها في واقع الحال دراسة لأسلوب الحياة، وليست سوى ذلك، ومن خلالها ينشأ التماسك الاجتماعي والرواية السياسية للأمم والمدن والدول.

في صعود الفردية كأسلوب حياة أو أمر واقع، تتقدم تقنيات التواصل والخدمة الذاتية والروبوتات التي تساعد الأفراد وكبار السن والمرضى الذين يعيشون وحدهم على إدارة حياتهم والتواصل مع المجتمع المحيط والتسلية والترفيه، ويمضي علم الاقتصاد في اتجاهات الفقر والعمل والمؤسسات والاقتصاديات الصغيرة الفردية والمتوسطة، وتصعد قيم التعاون والثقة والإتقان كاتجاهات اجتماعية وفلسفية منظمة للحياة.

إن الإنسان كائن مفكر، لكنه أيضاً تحركه دوافع روحية ونفسية وأهواء ومصالح غير عقلانية، لا يمكن تنظيم حياته وأفكاره واتجاهاته وفق قواعد علمية وعقلانية منضبطة، ولكن يجب إدراك هذا العالم المشهود والحقائق المحيط به أخذاً بالاعتبار كل ما يكون الإنسان ويحركه ويؤثر فيه، لكن الجديد (ربما) أن عدم اليقين ينشئ منظومة معرفية وحياتية، قائمة على عدم اليقين باعتباره فضيلة وأساساً للموارد والحقيقة نفسها، وليس ضريبة لا مفر منها!

ترتبط منظومة الطعام والمائدة القائمة اليوم بشكل أساسي بالثلاجة الكهربائية في المنازل وثلاجات التخزين التجارية، وبالعولمة التي شهدت موجة هائلة من التداخل والهجرات والاحتلال في نهايات القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى، وعلى سبيل المثال فإن البندورة والبطاطا العمود الفقري لموائدنا لم تكن معروفة في العالم القديم، لكنها أُحضرت من القارة الأميركية بعد اكتشافها، ولم تُعرَف في بلادنا إلا مع قدوم الأوروبيين، وكان الناس يعتقدون أنها سامّة، والرز الطعام اليومي المستخدم اليوم في الأردن طعاماً يومياً لم يكن معروفا قبل عشرينيات القرن العشرين، وكانت الأطعمة معظمها موسمية تؤكل في موسمها، وتختفي نهائيا من السوق والموائد، ولم تكن متاحة كما اليوم على مدار العام، ولم يكن اللحم طعاما يوميا، بل كان في القرى مرتبطا بالمناسبات

والـولائم، كـالزواج والأضـاحي والنـذور والـولادة والطهـور والبيـت الجديـد والضـيوف الكبار. وكانت المائدة تقوم أساسا على التخـزين (المونـة) مـن الأطعمـة القابلـة للتخـزين والمجففة والمملحة والمخللة، أو مشتقات الحليب المستمد من تربية المواشي (منوحة)، ولم يكن في عمّان حتى أواخـر الثمانينيـات سوى سـوبر ماركـت واحـد (سـيفوي) وافتـتح مطعـم مكدونالـدز في العـام 1994 وكـان حـدثا عظيمـا. وكـان عـدد السـيارات الخاصـة في الأردن العـام 1990 في حـدود 130 ألـف سـيارة وهـي اليـوم حـوالي ثلاثـة ملايـين. هـذه المنظومة الواسعة اليـوم مـن المـولات والمطـاعم والوجبـات السـريعة وأسـواق السـيارات والعقارات والأحياء السكنية التي أنشأت أعمالا وأسواقا واتجاهـات اجتماعيـة واقتصـادية واسعة لا يتجاوز عمرها 25 عاما.

لنفكر في مصير واتجاهات المؤسسات والأسواق والأعمال التي سـوف تنحسـر وتلـك التي سوف تنشأ، ماذا يغير اتجاه الجيل الجديـد نحـو الطعـام واللبـاس في الأسـواق والأسـر وأسلوب الحياة؟ ماذا تغير السيارات الكهربائية في أسواق الطاقة وتجارة السيارات وأعمال الصـيانة والتـأمين؟ إلـى أيـن ستمضـي أعمـال التسـويق وتقـديم الخـدمات عـبر الشـبكة باتجاهات الأسواق والمبـاني التجاريـة؟ وعنـدما ينتشـر نظـام العمـل مـن بعـد مـاذا سـيكون مصير واتجاهات المدن والإقامـة؟ وعنـدما يسـمح بـالتعليم في المنـازل مـن خـلال الشـبكة كيف سيكون تصميم البيـوت التـي تتحـول إلـى امـاكن عمـل وتعليـم؟ نتحـدث عـن أعمـال وأسواق جديدة وأخرى منحسـرة بعشـرات المليـارات في الأردن وعشـرات التريليونـات في العالم، ومؤسسات عملاقة وراسخة كالمدارس والجامعات والوزارات تتغير إن لـم تتبخـر، وعلاقات جديدة بالمصادر والشخصيات التعليمية والإرشادية.

وفي ظل صعود الفردية وانتفاء القواعد المنظمة والمتوقعة، فإنها أسـاليب تعكـس الفـرد ولـيس المجتمـع، هكـذا فـإن الأسـواق والأنظمـة الاقتصـادية والعمليـة المتصـلة بالطعـام واللبـاس والسـكن سـوف تتغيـر وتطـور نفسـها باتجـاه تلبيـة احتياجـات وطلبـات متعـددة

ومتنوعة بلا حدود، ونلاحظ اليوم كيف تتلاشى عادات الأسر في المائدة والطهي، إذ تختلف وتتعدد الرغبات والمواعيد، وتنمو خدمات تقديم الوجبات الجاهزة إلى أي مكان وفي أي وقت، ويزيد الإقبال أيضاً على تحضير وجبات وأطعمة سريعة لا تعكس هوية أو التزاماً اجتماعياً، فالمائدة بتقاليدها في ما يقدم ومواعيدها تتراجع في حياة الأسر، وإذا أعيدت فسوف تعكس على الأرجح تعدد الاتجاهات والأفراد.

وقد بدأ اللباس منذ مطلع القرن العشرين يعكس الفرد، ولم يعد يعبر عن طبقة أو مجتمع أو مكان أو وظيفة أو اعتقاد ديني إلا في حالات ومجالات قليلة؟ ويُتوقع بالطبع أن تزيد الفردية في اللباس واختياره، وفي الواقع فإن الجدل حول لباس المرأة هو إلى أي حد يمكن أن تعكس في لباسها شخصيتها ومزاجها المتفرد، وفي الاعتراض أو التمرد على لباس نمطي أو اجتماعي مطلوب هو الشعور بالفردانية والخصوصية. وتَصعَدُ ظاهرة الاستقلال بين تدين المرأة ولباسها، بمعنى أنه لم يعد لباسها يدل على أنها متدينة أو غير متدينة.

ثم وبطبيعة الحال تتغير الأسواق والمهن المتصلة باللباس لملاءمة كل فرد، فتعود أو تتنامى خدمات أعمال التوصية والتصميم الخاص للملابس لتعكس العلامة أو الإشارة أو الهوية الخاصة بالفرد. وتنشأ اليوم أسواق وأعمال متسعة لتصمم علامات أو رسومات أو تصاميم خاصة أو متاحة فقط عند طلبها والتوصية عليها.

ماذا سيكون مصير المؤسسات التي تَراجع الطلب عليها لدى الجيل القادم؟ يمكن بالإجابة عن هذا السؤال أن نقدر كيف ستدار الأعمال والمؤسسات الإعلامية والتعليمية والإرشادية، ففي إقبال الجيل على شبكات التواصل وعزوفه عن المؤسسات التقليدية، سوف تتحول شبكات التواصل إلى منصات إعلامية وإرشادية وتعليمية، وتنحسر أو تتغير المؤسسات القائمة اليوم!

ومن خلال الاهتمام بالهواتف المحمولة تتطور برمجيات وقدرات وتطبيقات ليكون الإنسان قادراً على تلبية كل ما يبحث عنه ويريده، لقد تحول الهاتف المحمول إلى عالم

للعمل والقراءة والاطلاع والتواصل والتسلية، ثم تنشئ فرص الأعمال والتواصل من خلال الهاتف سلسلة من الأعمال وأنظمة العمل، وقد يكون العمل من بعد هو الأصل أو الغالب على الأعمال والوظائف، وتنشأ متوالية أخرى معقدة في البناء وتخطيط الأحياء والمدن والبلدات والبيوت، وفي عبارة أخرى تتحول الشبكة لتكون مدينة الإنسان، ولا تتوقف بالطبع سلسلة التحولات والتشكلات.

ربما يكون أسلوب الحياة الذي ينشئه ويسلكه الجيل الجديد أهم أدواتنا الفاعلة لتخمين المشهد المستقبلي، باعتباره أفكاراً وفلسفات واضحة وملموسة، أو تتبلور على نحو أكثر وضوحاً من المكونات الرئيسة الأخرى للأمم، مثل الموارد والأسواق والأعمال، وفي مقدور كل واحد منا أن يتأمل في أسلوب حياة الأجيال، ممن ولدوا في بداية الألفية الثالثة أو قبلها بقليل، وقد بدأ هذا الجيل يتخرج من الجامعات ويدخل سوق العمل، وبطبيعة الحال، فإنه سيكون بعد ذلك بسنوات قليلة (بحدود 2030) شريكاً في تخطيط وتصميم السياسات والمؤسسات والاتجاهات العامة، ثم سيكون الجيل المؤثر والمهيمن بشكل رئيسي على السياسات والأسواق والثقافة (بحدود 2040).

هكذا يمكن أن نسأل ببساطة ما هي اتجاهات الجيل الجديد في الطعام واللباس والسكن والسلوك الاجتماعي والاستهلاك والعلاقات الشخصية والأسرة والمجتمع والعادات والتقاليد والقيم ومهارات الحياة والعمل؟ ثم نقدر ونخمن العالم القادم أو المتشكل!

يغلب على الجيل عدم الالتزام بقواعد وتقاليد محددة في الطعام واللباس والنوم والاستيقاظ والعلاقات الاجتماعية والعمل، ليس بمعنى الرفض للثقافة الاجتماعية السائدة، لكنه أيضاً يراجع ويتأمل، كما أنه يطلع على أساليب حياة وثقافات أخرى، بل يشارك فيها أيضاً. وهنا يمكن الحديث عن اتجاهين في التأسيس للثقافة وأسلوب الحياة، أولهما عدم وجود قواعد محددة ومتوقعة للسلوك، وهي على الأرجح حالة مؤقتة، فالناس

يفضلون ألا يفكروا في كل مرة ومناسبة ماذا سيفعلون. والاتجاه الثاني هو العولمة الثقافية، أو اقتراب الأمم والحضارات من بعضها بعضاً والمعرفة الواسعة التي يمتلكها الجيل اليوم بالثقافة وأسلوب الحياة في العالم، لكنها ليست عولمة بمعنى «التشابه» وإنما التنوع والاختلاف والتقبل، بمعنى التفاعل والتعايش بين الثقافات وتجاورها وتعددها في الفضاء الواحد. فقد تراجعت العولمة بمعنى الهيمنة أو التنميط للأمم والمجتمعات، وتحلّ مكانها عولمة اجتماعية تقوم على عدم اليقين، بمعنى أن كل فكرة يمكن أن تكون صواباً أو خطأً، ومن ثم يجب أن تأخذ حقها في التجربة والبقاء.

هل ندرك الوعي الجديد الذي يتشكل في العالم، اليوم وغداً، ويحمله الجيل القادم؟ وهل نعرف ماذا سيفعل الجيل الذي وُلد في الألفية الثالثة عندما يتولى قيادة العالم؟ فهذا الجيل الذي ولد محاطاً بشبكة الإنترنت ومحركات البحث والأسواق الإلكترونية والحواسيب والموبايلات باعتبارها أمراً بدهياً في حياته اليومية وفي التعليم والتواصل ينشئ (لا بد أن ينشئ) وعياً مختلفاً للحياة والقيم والأعمال والعلاقات، كما يدرك حقائق الأشياء على نحو مختلف اختلافاً كبيراً عن الجيل السابق، سواء بعِقد من الزمان، والذي نشأ في حالة انتقالية أو هجينة، أو الجيل المخضرم الذي نشأ في منظومة مختلفة تماماً عن بيئة «الشبكية»، ثم انتقل إلى البيئة الجديدة محمَّلاً بخبرات وقيم مرحلة لم تعد قائمة!

يمكن ملاحظة اتجاهات وفلسفات وأفكار، وإن كانت معروفة ولها مؤيدون، لكنها اليوم تصعد بقوة وتأثير، مثل النسوية والمساواة والبيئة والحقوق والحريات العامة والعيش معاً والتنوع والاختلاف، والهويات الفرعية، وحقوق وقيم الفئات الخاصة في المجتمعات، سواء في اتجاهاتها وأسلوب حياتها أو انتماءاتها الإثنية والأقلوية المختلفة عن الأغلبية. وتنبعث على نحو عالمي ومشترك بين الناس على مختلف أديانهم وبلادهم اتجاهات وقيم روحية، مثل التصوف والتأمل واليوغا، وتنشأ أيضاً قيم واتجاهات عالمية مشتركة وممتدة في العالم في الثقافة والفنون والموسيقى واللباس وأسلوب الحياة.

ويشهد الجيل الجديد حالات من العودة إلى الجذور، فالأحفاد يتبعون أجدادهم أكثر من آبائهم، وتبدو بوضوح غير مسبوق مقولة «فرويد» إن الناس يدفنون آباءهم ثم ينجبونهم. وفي مقابل حركات واتجاهات السلام والتعاون والتعايش تصعد أيضا الجماعات اليمينية والأصولية على نحو غير مسبوق، حتى في الدول المتقدمة التي قطعت شوطًا طويلاً في الديموقراطية الليبرالية.

ثمة مسألتان بديهيتان في هذا السياق يجب الإشارة إليهما، لكنهما رغم بداهتهما تُنسيان، أو نتجاهلهما (وهذا هو الأرجح) فينشأ عن هذا النسيان أو التجاهل أزمة عميقة في المؤسسات والأعمال كما الأفكار والفلسفات والقيم المنظمة للحياة والعلاقات والموارد، وهما ببساطة أن مرحلة جديدة من التقنية والموارد تنشئ حتما قيمًا ونخبًا جديدة، كما يتشكل إدراك جديد ومختلف للحقائق، وينشأ أيضًا وعي جديد. وبطبيعة الحال فإن القيم والنخب والمؤسسات السائدة تتعرض لتحديات جوهرية تجعلها عرضة للانسحاب أو إعادة إنتاج وتأهيل نفسها وفق المرحلة الجديدة، وهي القاعدة المشهورة في تاريخ البشرية، ويسميها ارنولد توينبي «التحدي والاستجابة»

لكن منظومة التحدي والاستجابة لا تعمل في اتجاهات تلقائية أو يمكن توقعها بسهولة، فالواقع القائم يجد دائمًا قوى واتجاهات سياسية واجتماعية تدافع عنه وتقاوم تغييره، مهما كان غير مجدٍ، أو كان استمراره بلا معنى أو قيمة، والنظام الاقتصادي أو المؤسسي ينشئ جماعات تقوم عليه، وسوف تظل هذه الجماعات ترفض تغييره أو مراجعته ما دام يعمل لمصلحتها.

تعمل الإنسانية وتفكر في إدارتها لتحدياتها ومواردها وفق قاعدتين أساسيتين تفسّران مسار الإنسانية في الاستجابة والتكيف مع التحولات والأحداث الكبرى والصغيرة، وهما البقاء وتحسين البقاء، والبحث والتأمل، وفي ذلك ينشئ الإنسان العلم والمعرفة لأجل أن يبقى ويرتقي بوجوده هذا نحو ما يتطلع إليه، أو يفكر فيه، أو حتى يتخيله. وفي عجز العلم

عن الإجابة يلجأ الإنسان إلى الدين والفلسفة والتصوف ليسد الفراغ المعرفي، وينشئ مهارات جديدة توصله إلى ما يريد مع نقص المعرفة، وهكذا يكون ويتطور الذكاء والإبداع والفنون والآداب والقيم.

وهكذا أيضاً يمكن أن نقدر كيف يفكر الجيل القادم، وكيف سيدير العالم عندما يكون في موقع القيادة والتأثير بدءاً بالعام 2030 تقريباً، فهو جيل خائف من الواقع القائم الذي نشأ وتطور في منظومة هو لا يعرفها أو لا يؤمن بها، إن الكون والحياة بالنسبة للإنسان مثل آلة معقدة، ولا ينشغل بفهمها ومراجعتها ما دامت تعمل لمصلحته، لكنه يلجأ إلى البحث والتفكير بكل مواهبه ومعارفه عندما تتوقف عن العمل أو تعمل ضده، وفي حين أنشأ الجيل السابق أعماله ومصالحه وفرصه بناء على الواقع المحيط فإن الجيل القادم يفقد هذه المزايا والفرص، لكنه ينشئ فرصاً جديدة في واقع يعرفه أكثر الجيل السابق، ليست معرفة مستمدة من تطور تلقائي، لكنها قائمة على اختلاف كبير بينهما، سوف يُعلم الأبناء الآباء وليس العكس! وللسبب نفسه أيضا تصعد قيم وفلسفات التعاون والتعايش والعولمة لأجل استيعاب الفرص والتحديات الجديدة، كما تنشأ في الوقت نفسه اتجاهات التطرف والتعصب والعودة إلى الجذور والقيم والاتجاهات التي تخلى عنها الآباء، ويعكس ذلك على الأرجح الخوف وعدم اليقين وفقدان المعنى والجدوى، فالعمل الذي أعطى للآباء أهميتهم ومعنى وجودهم لن أو لم يظل قائماً. وربما للسبب نفسه ينحسر اليوم الاتجاه الوسطي في السياسة، لأنه اتجاه يسود ويصعد أكثر في ظل الشعور باليقين والأمان.

في فيلم «آفاتار» الذي حظي بمشاهدة وإقبال غير مسبوقين، تنتصر الزراعة على الصناعة. هذه ببساطة هي قصة الفيلم. وبالطبع، فإنها مجرد مشيئة لكاتب أو مخرج، ولكنها رغم ذلك قوية ومؤثرة، وربما غالبة وقاهرة، كأن الزراعة هي النهاية المنطقية للحياة، وكأن التقنية والتقدم العلمي يسيران بنا إلى الزراعة، ففي التواصل المتاح اليوم، يمكن أن تتغير أساليب الحياة وأفكارها، فإذا كان يمكن إنجاز عملك عبر الإنترنت، فلماذا تقيم في المدينة، لماذا لا تقيم في الريف أو الضواحي والأطراف، فتمتلك إضافة إلى عملك

مزرعة وتنتج بنفسك غذاءك وما تحتاج إليه؟ ما الأعمال الجديدة اليوم التي يمكن إنجازها عبر الإنترنت؟ وإذا كانت ثمة فرصة لتعليم متقدم عبر الإنترنت، فلماذا نحتاج إلى أن نرسل أبناءنا إلى المدارس والجامعات؟ وما أهمية الأحزاب والمنظمات الاجتماعية إذا كان الفرد قادراً على أداء دورها؟ ولماذا تستمر البرلمانات والمجالس التمثيلية المنتخبة إذا كان ممكناً المشاركة الواسعة لجميع المواطنين أو الهيئات العامة للبلديات أو النقابات أو الجمعيات؟ ومن ثم ألا يمكن العيش في أي مكان مع الاحتفاظ بمزايا المدينة؟ كيف سيكون تصميم البيوت والطرق والمدن والأحياء وفقاً للتغير في الحياة والعمل المتجه إلى الاستقلالية والفردية؟

العلاقات الاجتماعية الناشئة عن هذا الأسلوب في الحياة، التعليم والعمل والحياة الأسرية، أليست عودة إلى الأسرة كما كانت في المجتمعات الزراعية؟ والتغير في دور الحكومات ورعاية الدول مجتمعاتها ومواطنيها مع الفرص الجديدة، ألا يدفع باتجاه الاعتماد على الذات في توفير الغذاء وأساسيات الحياة؟ ولم يعد ثمة ما يمنع ذلك، بل قد يكون مفضلاً وربما حتمياً، بخاصة عندما تختفي أعمال ومهن كثيرة، ويكون الإيراد معتمداً على الإنتاج الذاتي والعمل بالخدمة أو بالقطعة. هكذا، سيعود المجتمع الزراعي مصحوباً بتقنية متقدمة.

يمكن الاستدلال بوضوح على الازدهار والفشل بالتشكلات الاجتماعية حول الأعمال والموارد، وفي ذلك نحتاج إلى ملاحظة الفرص والوعود الممكنة والمقبلة للاستجابة للموارد والأعمال الجديدة وتأثيرها المفترض في التشكلات الاجتماعية كالمدن والبلدات والنقابات والجماعات والنخب والقيادات، وتمكن أيضاً ملاحظة العلاقة بين الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ومدى النجاح في إدارة هذه الاستجابات والتحديات وتنظيمها.

هكذا نسأل ببساطة: ماذا أثرت الموارد والتقنيات الجديدة في حياة الناس ومواردهم وعلاقاتهم ومشاركتهم الاقتصادية والاجتماعية، وإلى أي مدى تعكس الشبكية القائمة فعلاً أو المقبلة الممكنة نتائج ومسارات الانتخابات النيابية والبلدية والنقابية وتشكيل

الحكومات والعلاقة بين السلطة والمجتمعات، بل مصير هذه المؤسسات نفسها ومستقبلها ودورها؟ فإن لم تكن ثمة تحولات واضحة فلا بد من وجود أزمات وفشل، إذ لا يعقل أن يمتلك الناس فرصاً جديدة ومهمة في الطاقة والتواصل والعمل والتأثير وتظل في الوقت نفسه تدار المدن والمؤسسات والموارد والأعمال كما لو أن شيئاً من ذلك لم يحدث! ولا يعقل أن يكون في مقدور الناس الحصول على المعرفة والطاقة من مصادر متاحة ويظل يفرض عليهم الحصول عليها من شركات ومؤسسات يمكنهم الاستغناء عنها، ولماذا تظل أنظمة تنظيم وترخيص المهن والأعمال من خلال أمكنة ومقار ومكاتب ومبانٍ إذا كان ممكناً العمل في البيوت أو في أي مكان؟

وهكذا أيضاً، لا يمكن الفصل بين العنف القائم سواء كان إرهاباً وتطرفاً أو صراعات اجتماعية أو إثنية أو طبقية والأزمات الاقتصادية والاجتماعية وعدم التكيف والاستجابة الصحيحة والمكافئة للتحولات والتغيرات الجارية في الموارد والتقنيات، وبطبيعة الحال فإن فشل السلطات في تنظيم الحاجات الأساسية وتوفير العدل والأمن يقتضي بالضرورة البحث عن بدائل وأفكار جديدة لتنظيم العلاقات السياسية والاجتماعية، فلم تكن السلطة ابتداء سوى مؤسسة ابتدعتها المجتمعات لأجل توفير حاجاتها، وتنازلت لها لأجل ذلك عن كثير من مواردها وحرياتها.

يمكن الاستدلال بوضوح على الازدهار والفشل بالتشكلات الاجتماعية حول الأعمال والموارد، وفي ذلك نحتاج إلى ملاحظة الفرص والوعود الممكنة والقادمة للاستجابة للموارد والأعمال الجديدة وتأثيرها المفترض على التشكلات الاجتماعية كالمدن والبلدات والنقابات والجماعات والنخب والقيادات، ويمكن أيضا ملاحظة العلاقة بين الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ومدى النجاح في إدارة وتنظيم هذه الاستجابات والتحديات.

إعادة تشكل الإعلام والثقافة

القادمون الجدد مصطلح يستخدم اليوم على نطاق واسع ويؤشر على النخب والقيادات الجديدة في الأعمال والسياسة والإعلام.. وفي الدين أيضا. وربما تكون الصحافة الحالة النموذجية لفهم هذه الظاهرة.

وربما سيشار إليها باعتبارها أهم مؤشر على هزيمة المجتمعات والطبقات الوسطى، ففي الوقت الذي كانت الصحافة حتى الرسمية منها مصدرا لحماية المجتمع من السلطة التنفيذية وقادة القطاع الخاص فإنها قد تتحول إلى أداة بيد التحالف الجديد من رجال الأعمال والمؤثرين في الوقت نفسه في السلطة التنفيذية، وهكذا فكما كانت الصحافة عنوانا على التفاعلات والصراعات السياسية والاجتماعية بين الأحزاب والمعارضة وبين السلطات والنفوذ المتحالف معها والمستمد منها، وأداة لنشر الأفكار والتأثير في المواقف فإنها تتحول إلى شاهد على انتقال الصراع من كونه بين الحكومات والمعارضة السياسية أو بين الأفكار والتيارات إلى كونه صراعاً بين المجتمعات والطبقات الوسطى، والإقطاع الجديد أو رجال الأعمال الذين يقودون السلطة التنفيذية.

كانت أزمة الصحافة العربية، وأعني بالصحافة جميع وسائل الإعلام من الصحافة والإذاعة والتلفزيون والإنترنت والإعلان والنشر والتصميم والعلاقات العامة واستطلاع الرأي في أهميتها وتأثيرها، ففي مرحلة الدولة الحديثة والشموليات السياسية كان توجيه المجتمع والثقافة وإدارة الصراع الداخلي والخارجي يجعل الصحافة أخطر من أن تُترك للصحافيين وللسوق والمجتمع كي ينظم نفسه واحتياجاته ومنها الصحافة، ولم تسمح لا الليبرالية ولا الشمولية للمجتمعات والأسواق أن تنظم الصحافة على أساس أنها سلعة وخدمة يحددها العرض والطلب.

وعندما اتسع العمل الصحافي وتضاعفت أسواقه وآثاره أصبح هدفا لفئات وطبقات جديدة من المجتمع لم تكن تهتم بالعمل الصحافي كثيرا من قبل، ورغم أنها ظاهرة يمكن أن تكون مشجعة ومصدرا لإغناء الصحافة والتشكيل الاجتماعي للعاملين فيها، فإنها في هذه المرحلة على الأقل تتحول إلى صراع اجتماعي غير متكافئ، وإذا استمرت هذه الحالة، والمرجح لدي أنها ستتواصل فإن الصحافة ربما تتحول إلى مهنة أنيقة تمارسها مجموعة من الشباب والصبايا الوسيمين والمدللين باعتبارها مدخلا للنجومية والبزنس الجديد.

الواقع أن الصناعات الثقافية والإعلامية اليوم تعد من أهم القطاعات الاقتصادية، فلو نظرنا نظرة عامة على ما تؤدي إليه الخدمات الصحافية والإعلامية القائمة اليوم من المؤسسات الصحافية والتلفزيونية والسينمائية والإعلانية ودور النشر والمطابع وأعمال التصميم والبرمجة والتقنيات المتصلة بها وأعمال المراسلين والمنتجين والمكاتب الصحافية والتلفزيونية وما حولها من خدمات كثيرة فإننا نتحدث عن صناعات عملاقة لعلها في الدول العربية تقترب من أو تدور حول مائة بليون دولار.

وقد يتضاعف هذا الرقم في المستقبل القريب، فالصناعات المعرفية والإبداعية آخذة بالاتساع على نحو يعيد تشكيل المجتمعات والطبقات والصراعات والموارد والتنافس والتداول المتصل بها، وهذه السوق النامية تُعَدّ اليوم من أكبر الأسواق ومجالات التشغيل والفرص في العالم، من التصميم والإنتاج والخدمات والترجمة والإبداع والبرامج التلفزيونية والسينمائية والكتابة والبحث والإعلان والتسويق والخدمات المتخصصة التقنية والإبداعية والملكية الفكرية والثقافة والفنون، وتتيح شبكات الاتصال والمعلوماتية فرصة كبيرة لتسويق الأعمال دون حاجة للسفر والعمل في الخارج وبتكاليف مخفضة عن المرحلة السابقة بنسبة كبيرة جدا.

وقد أدى النمو السريع والمفاجئ لهذه السوق بعد مرحلة من الاحتكار إلى جعل ممارسة المهنة وتصنيف العاملين حالة تعمها الفوضى وعدم الوضوح وفقدان المعايير

العلمية والعملية المحددة للممارسة والمنافسة والتفوق، وكذلك فإن التدريب العملي والتأهيل المهني يحتاج إلى مواصفات وتطبيقات وامتحانات أكثر تنظيما وملاءمة، ويمكن الاستفادة في مواصفات المهن والمطبقة في مجالات مهنية أخرى أو لدى مؤسسات الجودة العالمية.

إن المهن تتشكل حول الخدمات التي تنشئها الموارد والأنظمة الاقتصادية أو الحاجات الأساسية والرفاهية للأفراد والمجتمعات، فهي تقتضيها ضرورات اقتصادية لتنظيم الأعمال مثل المحاسبين، أو تطور احتياجات الناس في الصحة والطعام والسكن، مثل الأطباء والمهندسين والمعلمين، أو اتجاهات الناس وتطلعاتهم الثقافية والجمالية، مثل الكُتّاب والفنانين والمصممين، ويفترض تبعا لذلك أن تنشأ طبقات وفئات اجتماعية ومهنية تنظم ممارسة المهنة وتعليمها وتطويرها، وأن تتشكل حولها مصالح وجماعات ضغط وعلاقات اجتماعية ومهنية، فأين تقع مهنة الصحافة من هذه الافتراضات؟ وكيف تشكلت وما أثر هذا التشكيل على الحياة السياسية والعامة وعلى مهنة الصحافة نفسها؟

رغم أن الصحافة العربية شكلتها النخب السياسية وقامت على عاتق المثقفين والأدباء، فإنها ابتعدت بسرعة عن التطور الطبيعي المفترض للمهن، ثم إن الصحافة في العالم دخلت في السنوات الأخيرة في مرحلة من التحولات الكبرى والجذرية، وأصبحت سوقا واسعة.

«سؤال: ما حكم مشاهدة القنوات الفضائية؟

الإجابة: هذه القنوات الفضائية مما يبثه أعداء المسلمين أو ضعفاء الإيمان ويرسلونها نحو أهل الإيمان والدين الصحيح ليغيروا العقيدة ويشككوا في الدين الصحيح ويثيروا الشبهات بما يبثون من الشبه التي يروجونها بين أبناء المسلمين، وكذا تحتوي هذه القنوات على ما يدفع إلى الفتنة ويدعو إلى اقتراف المحرمات من الزنا والشذوذ الجنسي والسرقة والقتل والحيل الباطلة، فرأينا وسمعنا الكثير من الجرائم والأفعال الشنيعة التي تقع في المنازل التي تحتوي على أجهزة الاستقبال لهذه القنوات، فننصح المسلم الغيور على

محارمه وأولاده أن يبعدهم عن تلقي هذه التصاوير والتمـاثيل التي تزرع الشر في النفوس وتثير الغرائز».

السؤال السابق وإجابته منقولة من موقع على الإنترنت للشيخ عبد الله بن جبريل، والنص الأول مستمد من البرنامج الانتخابي لمرشحي حزب «جبهة العمل الإسلامي» لانتخابات المجلس النيابي الأردني الثالث عشر عام 1993. وبالطبع فإن عرض هذا الاقتباس هو للإشارة فقط إلى مثال للتعامل مع القنوات الفضائية، ويعبر عن مرحلة سابقة تجاوزها أصحابها، اذ باتت القنوات الفضائية الإسلامية كثيرة ومتعددة، لكنه مثال يصلح للتعبير عن حجم رد الفعل الذي أحدثته الفضائيات في حياة الناس وآرائهم وأفكارهم، فضلا عن السياسة والإعلام.

انتشرت القنوات الفضائية العربية، وصارت جزءا من السياسة ومن حياة الناس، تشكل آراءهم وأفكارهم ومواقفهم، وهي قبل ذلك خفضت الوصاية الرسمية على ما يشاهده العرب، اذ كانوا قبل ذلك ملزمين متابعة التلفزيون الرسمي في بلدهم، والذي كان يختار لهم الأخبار والمعلومات والأفلام والمسلسلات والأغاني، والثقافة، أو ما يعتبره كذلك، مستغلا حال الاستسلام اللذيذة لدى الناس للصورة ليصوغهم في مسار واحد من التفكير والرؤية، أو ليمنع عنهم ما لا يريده من الدنيا المحيطة بهم.

وانتشرت الفضائيات اليوم إلى درجة يصعب الإحاطة بها، ولا يعرف معظم الناس ما تتيحه لهم أجهزة الاستقبال من مشاهدة لمحطات تعد بالمئات، وصارت هذه الفضائيات أقرب إلى الصحف المحدودة ومواقع الإنترنت، ويبدو أنها تمر بمرحلة شبيهة بالإنترنت، اذ جاءت إلى العالم محملة بالوعود والأحلام، وضُخَّت فيها استثمارات هائلة، لكن تبين بعد سنوات قليلة أنها ليست منجما سهلا ولا يتيح مجرد الحصول عليها القدرة على الاستثمار والتجارة والتأثير، وألحقتها الصحف ومحطات التلفزيون بها لتكون وسيلة إضافية للإعلان والتأثير وزيادة الجمهور.

وبـالطبع بقـي هـامش للمستضـعفين والفقـراء والمهمشـين للتسـلل عـبر الفضـائيات والإنترنت، لكنها بقيت بامتياز للحكومات ورجال الأعمال والمستثمرين الذين لم يكونـوا بعيدين عن الحكومات، ولم يجدوا مصالحهم مع الناس.

وما زالت الحكومات تسيطر على الفضائيات حتى التجارية منها أو التـي تبـدو مسـتقلة وتعمـل في الخـارج، بـل إنهـا أتاحـت للحكومـات وسـائل جديـدة في الهيمنـة والاحتكـار في مجال الصورة والإعلام أكثر ذكاء ودهاء وأقل التزاما بالمعايير الرسمية الثقافية والسياسية، ولـم تكن العولمة وتسهيلاتها الجديدة في الاتصالات والمعلومـات وشـبكيتها سـوى فرصـة إضافية للحكومات لتحقـق مزيـدا مـن الهيمنـة، واكتشـفنا نحـن الإعلاميين والمشـتغلين في العمل العام خارج الإطار الرسمي أننا لا نملـك في العمـل سـوى الحيلـة والتسـلل والتملـق الذي نقاوم به الخوف من الجوع أو نشبع تطلعاتنا إلى حياة زاهيـة مليئـة بمتعـة الاسـتهلاك، والتغابي الذي نحسبه ذكاء. وبصراحة كنا مثل قنافـذ محاصـرة في حديقـة حيـوان صـغيرة لا تملـك مـن أمرهـا شـيئا، فتحولنـا إلـى حديقـة مفتوحـة، تبـدو في سـعتها مثـل الغابـة، وقـد لا نستطيع الإحاطة بها، لكننا بقينا في المسار المصمم لنا، ولا تبدو شراستنا ومعارضـتنا سـوى لعبة مسلية لأصحاب الحديقة وزوارها، وديكورا مدهشا يجلب التـذاكر والمتعـة والترفيـه، ويرضي ضمائرنا على نحو مزيف صنعناه لأنفسنا وصدقناه.

«استمتعوا بموبايلاتكم اللعينة» كانت هذه العبارة تملأ غلاف العدد الأخير (12 أيلول 2109) من النسخة الورقية من صحيفة ديلي اكسبرس التي كانت توزع مع صحيفة واشنطن بوست «hope you enjoy your stinking phone».

إنها النهاية، كتب دان كوكـافورو في افتتاحيـة النسـخة الأخيـرة مـن الصـحيفة التـي كانـت توزع مجانا في محطات المترو، وتسمى صحيفة الركـاب المجانيـة. يقـول كنـت أعـرف أنـه يوم قادم حتما لإسدال الستار على تجربة استمرت 16 عامـا، لـم يكـن حـين بـدأت التجربـة «سمارت فون» ولا فيسبوك، وكان تصفح الايميل في غير أوقات العمـل يعتـبر إدمانـا يبعـث

السخرية. في تلك البيئة كانت «ديلي اكسبرس» صحيفة جذابة وسريعة ومسلية فكرة رائدة في أثناء الذهاب إلى العمل والعودة إلى البيت. وكان أمرا مألوفا أن ثلثي ركاب القطار في ساعة الذروة يقرؤون «اكسبرس» التي كانت توزع يوميا حوالي مائتي ألف نسخة.

اليوم يحدق جميع الناس في موبايلاتهم، في وسائل النقل العام وفي أثناء القيادة وفي الزيارات واللقاءات والمقاهي والمكاتب والاجتماعات والمجالس.. واجتماعات البرلمان، ولم يعد ممكنا الاستمرار مع هذه الموجة الجديدة التي تغمر حياتنا وأعمالنا؛ فالقوى التي تقف ضد بقاء الصحافة المطبوعة تبدو متفوقة على نحو كاسح.

لا أعرف اليوم شيئا عن الصديق الشاب الذي كان يحضر لي نسخة من المطبعة بعد منتصف الليل، كان يعرف أني أحب قراءة الصحيفة فور خروجها من المطبعة، وكان يمنحني هذا الفرصة العظيمة مكتفيا بالشكر والامتنان اللذين كنت امنحه إياهما، ولا أعرف أيضا عن الشاب الذي كنت أنتظره في الفجر أمام البيت لأتناول منه الصحيفة وأبدأ بها يومي، وصار يشاركني الطقس ابني الصغير الذي لم يكن يتجاوز الرابعة فيأخذ ملحق الرياضة معجبا بصور اللاعبين والمباريات ويفرش الصحيفة على الأرض ويحاول تقليد اللاعبين في حركاتهم. بعد ذلك بأربع سنوات وكان عمره ثماني سنين؛ قلت له سيأتي صديق لي اسمه منار لتعطيه هذا الكتاب لأني لن أكون موجودا. قال أعرفه، إنه الأصلع الذي يكتب مقالا تحت صورته في صحيفة الغد! ولم أعد أعرف أيضا عن منار، فقد ترك الصحيفة وانتقل للعمل في مجال آخر غير الصحافة، وأما ابني فلم يعد يتذكر الصحيفة، هو مثل كل أبناء جيله يعيش في الموبايل، إنه من جيل «Z» كما يصفهم لوتشيانو فلوريدي؛ مؤلف كتاب «الثورة الرابعة»[5] الذين ولدوا بعد العام 2000 ونشؤوا محاطين بتواصل دائم لا يتوقف مع الشبكة، ولم يعودوا يميزون بين العالم المادي وعالم الشبكة، أو لم تعد الشبكة بالنسبة إليهم عالما افتراضيا، افتراضي تسمية تخص الجيل السابق ويسخر منها الجيل التالي.

يقول فلوريدي: من المحتمل أن نكون الجيل الأخير الذي يشهد فرقا واضحا بين بيئة متصلة بشبكة حاسوبية online وبيئة غير متصلة offline، وأما الجيل القادم فلن يرى فرقا بين «الانفوسير» والعالم المادي.

لا يعرف جيلنا الذي يفكر للجيل القادم ما يكفي ليقول إلى أين نمضي، إننا ندخل في مرحلة يعرف فيها الصغار أكثر من الكبار، لكن لسوء حظنا وحظهم فلن يكون في مقدورهم تطبيق معرفتهم إلا بعد عشر سنوات على الأقل حين يبدؤون في المشاركة في قيادة الأعمال والمؤسسات، ويحتاجون أيضا إلى عشر سنوات أخرى حتى يتمكنوا من إزاحتنا، ثم إلى عشر أخريات حتى يقضوا علينا أو يبعثوا من تبقى منا إلى مراكز إيواء المسنين. ربما يكون بعضنا ممن نجا من الموت والزهايمر مفيدا في عرض أحداث ووقائع غريبة كانت تجري في هذا العالم. أشخاص متوحشون كانوا يقطعون الأشجار ليصنعوا منها صحفا وكتبا ومجلات!

لقد أُعيد اختراع الإعلام بالفعل، ليس على يد الصحفيين والكتاب والمؤسسات الصحفية لكن على يد شركات التكنولوجيا، هكذا فإن المؤسسات الإعلامية التقليدية في جميع أنحاء العالم تواجه تحديات كبرى وجودية لم تعد تخفى على أحد. لكنها تواجه في عالم العرب تحديات أكثر عمقا وتأثيرا، لأنها مرتبطة أيضا بتاريخها مع الدولة المركزية والتي تواجه هي أيضا تحديات كبرى. والحال أن التحولات والأزمات لا تخص الإعلام، لكنها تشمل الموارد والمؤسسات والمجتمعات والأسواق؛ جميعها بلا استثناء.

الصحف التي رافقت المطبعة ووسائل الاتصال وصارت مكونا أساسيا في الدول والمجتمعات والأسواق والأفراد؛ تذبل وتنحسر، وتكاد تُستأصل من نسيج الأمم، لكنه انتزاع مؤلم وقاس، ذلك أن الصحافة ليست جزءا مستقلا عن الأمم والمجتمعات يمكن أن يذبل أو يبتر، بل هي مكون متداخل في الأعمال والمؤسسات والحياة والأسواق،

والحال أن الأمم تعيد تشكيل نفسها وفق نسيج جديد يأخذ الإعلام فيه تكوينا جديدا ومختلفا عما كان عليه في علاقته التكوينية والعضوية بوسائل الإعلام.

لقد تحول الإعلام إلى تاريخ مجيد؛ الأعمال والمهن والمغامرات والمؤسسات والكليات الجامعية والتدريبية والنقابات، ولن يفيد هذا الإنجاز الجميل والعملاق ما يبذل لإنعاشه وتطويره، وليس ما يقدم للإعلام اليوم مختلفا عن أجهزة الإنعاش التي تزود مريضا يحتضر بفرص البقاء على قيد الحياة. فلا مناص من اختفاء المؤسسات الإعلامية القائمة ونشوء منظومات أخرى جديدة ومختلفة. سوف تغدو قصص الإعلام والمطابع والتوزيع والإعلان والمهن والمحاكمات والسجون والقتل والحرمان والتطوير والإبداع تاريخا يشغل صناع الدراما، مثل الفرسان والسيوف والرماح.. ليس الإعلام أعزّ من القلاع والجيوش والأبطال!

في مقالة طويلة نشرت **في نيويورك تايمز بتاريخ 28 كانون ثاني 2019 تحت عنوان هل للصحافة مستقبل؟** يشير الكاتب جيل ليوبارد إلى أن خمسمائة صحيفة أميركية خرجت من العمل بين عامي 1970 – 2016، وهو العام الذي توقفت فيه عن العمل الجمعية الأميركية لمحرري الأخبار.

وتتحول قصص إغلاق الصحف إلى ما يشبه أخبار الوفيات، وأما الحنين إلى الورق فقد تحول إلى مرثاة بائسة! وتتوالى كل يوم قصص وأخبار تخفيض الوظائف وتسريح العاملين وتأخير المكافآت والرواتب في المؤسسات الصحفية، المسألة ببساطة ووضوح لم تعد الصحف ووسائل الإعلام قادرة على تحقيق إيرادات كافية لجني الإيرادات والأرباح.

ورغم صحة ووجاهة ما يقال عن الأخبار المزيفة وضعف الأداء الإعلامي في شبكات التواصل والإعلام الجديد، فإن ذلك لن يساعد الإعلام التقليدي، سنتحول ببساطة إلى مجتمعات بلا أخبار موثوقة، ولا إعلام رصين، وعندما ينسحب هذا الجيل لن يتذكر أحد

المقالات الرصينة والتحقيقات والمقابلات الصحفية والاستقصاءات والمغامرات الإعلامية. يقول رئيس تحرير الغارديان لعشرين عاما؛ آلن روسبريدجر: «لم تعد المؤسسات الإعلامية تقدم أخبارا جيدة، ولم يعد ذلك هدفا للمؤسسات الصحفية». واجهت الصحافة تحديا ومنافسة بعد ظهور الراديو والتلفزيون، لكن تطور الإعلام في مزيج متناغم من المكتوب والمصور والمسموع والمرئي، واعتقد كثير من المحللين أن يكون الاندماج في الإنترنت مرحلة جديدة للإعلام، لكن يبدو أن الشبكة تنشئ اتجاهات وتحولات كبرى وعميقة في الأعمال والموارد والقيم تستبعد الإعلام التقليدي من البنية القادمة للأمم والأسواق والمؤسسات.

لم يكن مردّ التغيرات التي اجتاحت الإعلام إلى الأيديولوجيا، ومن ثم فإن الحلّ ليس ثقافيا أو أيديولوجيا، ولذلك لن تفيد شيئا الدعوات الوطنية والثقافية للحفاظ على صحافة الآباء والأجداد! فاليوم تنشئ عمليات التحليل والتفاعل مثل الإعجاب والتعليق والأكثر قراءة اتجاهات جديدة في الإعلام، وتظهر أيضا مجالات جديدة للاهتمام والمتابعة لم تكن تشغل الصحافة من قبل، وتنتشر على نطاق واسع عمليات الأخبار والإشاعات والمقالات مجهولة المصدر، وتخوض وسائل الإعلام التقليدية مباراة بقواعد مختلفة لا تعرف عنها شيئا. ولم يعد ممكنا سوى العودة من جديد إلى الأسواق والمجتمعات بقواعد وأفكار جديدة ومختلفة.

لم تعد الدولة محتاجة إلى المؤسسات الإعلامية التقليدية، الصحف والإذاعات والتلفزيونات ومواقع الإنترنت. تكفيها وكالة أنباء ومكاتب إعلام واتصال ملحقة بالمؤسسات، تعتمد أساسا على شبكات التواصل، أو بث وتوزيع محتوى إعلامي معدّ على المؤسسات الإعلامية المختلفة. وفي اللحظة التي تقرر فيها الحكومة نشر الإعلانات الرسمية على موقع حكومي خاص بهذا الغرض؛ وإذا قررت أن تفتح المجال للإعلانات التجارية للمؤسسات والأفراد والنعي والتهنئة؛ تفقد الصحف المورد الأساسي المعلن

والمتبقي، وسوف يكون لزاما عليها أن تتخلى عن الإصدار الورقي، وأن تتحول إلى الإعلانات والاشتراكات الإلكترونية. وهي، وإن كانت ستدخل في منافسة غير متكافئة؛ فإنها لا تملك خيارا آخر، لكن سيكون في مقدورها أن تتحول إلى إعلام مجتمعي يستمد تأثيره وموارده من المدن والبلدات والمجتمعات والجماعات والمصالح الاقتصادية والاجتماعية التي تجد لها مصلحة في إعلام مجتمعي أكثر من العالمي.

ما تحتاجه الدولة لأداء وإنجاح رسالتها هو أن تحملها النخب المؤيدة والعاملة فيها، وتؤثر في المجتمعات والشبكات في هذا الاتجاه.. فالنخب القيادية غير القادرة على التأثير تعرض نفسها للانقراض، وتَجُرُّ معها الدولة إلى الأزمة والفشل. ولن يفيد الدولة في عصر الشبكية ما تبذله وتنفقه في تنظيم الإعلام والثقافة والدين والرياضة، لأنها ببساطة قطاعات لم تعد بعمل وفق تنظيم مركزي، لكن الدولة أصبحت شريكا في هذا الفضاء المفتوح وعلى قدم المساواة مع الأفراد والمؤسسات في جميع أنحاء العالم. وعلى سبيل المثال فقد تفوق كتابا «الجهاد الفريضة الغائبة» لعبد السلام فرح وكتاب «معالم في الطريق» لسيد قطب (أُعدم المؤلفان في مصر) في التأثير والأتباع والمؤيدين على ما تقوم به وزارات ومؤسسات الأوقاف والإفتاء والتربية والتعليم والجامعات والإذاعات والتلفزيونات، التي تتلقى من الخزينة العامة مليارات الدولارات سنويا، وتنفق مثلها المؤسسات والجماعات المتحالفة أو الشريكة مع الحكومة. وبالطبع فإنه ليس مطلوبا أن تتفوق المؤسسة الدينية الرسمية والحليفة لها على الجماعات الدينية والمؤثرين في الشبكة، ولا تلام الحكومة على ذلك، لكن لم يعد ثمة معنى أو جدوى للاستمرار في تمويل هذه المؤسسات والأعمال من الموارد العامة وحتى المجتمعية والخاصة، فالدولة لم تعد تستمد شرعيتها وثقة الناس بها من دورها الديني أو الثقافي، يكفيها أن تؤدي بكفاءة ونزاهة واجباتها الأساسية في العدل والأمن والصحة والتعليم والتكامل الاجتماعي. وعلى سبيل المثال فإن الانقسام العدائي العميق في إسرائيل لم يؤثر في ثقة الفلسطينيين الإسرائيليين بالمؤسسات والخدمات التي

تقدمها دولة إسرائيل، واختاروا في ظل الازدهار والسلام المتاحين أن يشاركوا سلميا وإيجابيا في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولم يؤثر الاختلاف الديني والثقافي والاجتماعي بين العرب والمسلمين المتوطنين في الغرب على ثقتهم بالدول ومؤسساتها وخدماتها؛ ولم يمنعهم من المشاركة والاندماج؛ ذلك أن العلاقة بين الدولة ومواطنيها أقرب إلى التعاقد وتبادل الموارد والخدمات، وليست عشقا وغزلا متبادلين.

الإعلام بما هو خدمة يستمد قدرته على الاستمرار من الأسواق والمجتمعات. وفي ظل التحولات التكنولوجية لم تعد الدولة قادرة على حماية الإعلام بسياسات تنظيم مركزية، ولم تعد أيضا تحتاج إلى الإعلام. وهي قادرة على أداء رسالتها من خلال الإعلام الجديد، وأزمة الإعلام تشبه أزمة التكسي التقليدي مع شركات كريم وأوبر، والمتاجر والوكالات التقليدية مع أمازون والأسواق الإلكترونية، والبنوك مع البلوكتشينز والنقود الإلكترونية، والمهن مع البرامج الحاسوبية المتقدمة التي تستغني عن كثير مما يقدمه المهنيون. والمدارس والجامعات مع المنصات التعليمية والتدريبية.

ما تفعله الحكومات اليوم لأجل الإعلام والمؤسسات الإعلامية يشبه عمليات الحفاظ على الطيور والسلاحف المهددة بالانقراض. وهذا لا يفيد الإعلام ولا الدولة، وليس سوى مزيد من الإنفاق بلا فائدة. فالعالم يعيش اليوم في عصر الثقافة والقيادات الاجتماعية، والإصرار على أدوات التأثير المتبعة والمنتمية إلى مرحلة ماضية ليس سوى هدر وعمل ضد الذات، وبغير المشاركة في هذا المجال فإننا نخرج من العالم.

وفي المقابل فإن الإعلام الشبكي تغمره قضايا وقصص وأحداث تتراوح بين التفاهة والإساءة، وهي حالة متوقعة بالطبع في ظل فضاء مفتوح ومتاح لكل متواصل مع الشبكة أن يشارك فيها، لكن من غير المتوقع (يفترض) أن تعجز النخب والقيادات العامة والاجتماعية عن إنشاء مجال عام مؤثر يجتذب الكتلة الرئيسة من المجتمع، إذ يفترض وببساطة أن تكون أغلبية الناس منخرطة في تواصل حول أولوياتها وقضاياها واهتماماتها

الأساسية، فلماذا عجزت المجتمعات عن بناء مجال عام يخدم الاتجاهات والمصالح الأساسية؟ ولماذا تعزف أو تفشل النخب العاملة في أن تنشئ قواعد وأفكارا واتجاهات اجتماعية في مجال عملها ومسؤولياتها؟

يغلب على النخب بمن فيهم القيادات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقادة المؤسسات العامة والإعلامية ومنظمات المجتمع المدني والجماعات والنقابات المهنية والطبقات والمصالح والأسواق العزلة أو ضعف أو غياب التأثير، هي ببساطة عاجزة عن التأثير في المجتمعات والسياسات والاتجاهات العامة المحيطة والمؤثرة، لذا فهي غير قادرة على حمل رسالة الدولة والمجتمعات وتكريسها، ولا يبدو أن لديها ما تقدمه، وإن كان لديها بالفعل أفكار وبرامج؛ فإنها غير قادرة على تقديمها وتشكيل مجتمعات واتجاهات ومصالح حولها.

وفي حين يعجز أكثر الوزراء والنواب والأعيان والمديرين وقادة ونشطاء المؤسسات الخدمية والاجتماعية عن التأثير في الفضاء العام؛ تستطيع شخصيات اجتماعية مهمشة أو ساخطة أو متطرفة أن تنشئ حالة مؤثرة وتجتذب مؤيدين أو مهتمين ومتابعين لما تقدمه.

يزيد حضور الفئات التي كانت تتعرض للتهميش والإقصاء، لأنها ببساطة تملك الوعي الكافي بأزمتها ووجودها وتبحث عن الفرص الممكنة للخروج من هذه الأزمة، ولذلك فإنها الأكثر دأبا ونشاطا، وهو مثال يؤشر إلى صعود الوعي والثقافة وظهور الفرص والموارد الجديدة، وفي المقابل فإن الطبقات والمصالح والقيادات المستفيدة من الوضع القائم سوف تدافع عنه بكل ما تملك، وللسبب نفسه فإن المهمشين (سابقا) هم الأكثر إدراكا ووعيا للتحولات والأعمال والموارد الجديدة، وأما المستفيدون (السابقون) فإنهم لا يشغلون أنفسهم بفهم هذه التحديات والأفكار الجديدة وحتى القديمة طالما أن منظومة العمل والموارد تعمل لصالحهم، فالفكر والذكاء والإبداع ليست سوى حيل إنسانية لمواجهة العجز والتحديات، فإذا كانت ماكينة الحياة والأسواق والمؤسسات تعمل

لصالحنا فلا ننشغل بفهمها طالما أنها تعمل وتدور لصالحنا، وهكذا فإن المستبعدين يعملون كل ما بوسعهم لفهم هذه الماكينة ومحاولة توظيفها لصالحهم، وسيكونون بطبيعة الحال الأكثر حاجة إلى الإبداع والإلهام، لأجل التأثير في السياسات والأسواق والأعمال لصالحهم.

وهكذا أيضا وجد الناشطون والقادة الاجتماعيون الجدد مجالاً جديداً للعمل والتأثير، وخرجت من الحصار والتهميش طبقات وفئاتٌ لم يكن متاحـًا لها من قبل المشاركة، واتخذ النضال لأجل الكرامة والحريات والمساواة وتحسين الحياة أدواتٍ ووسائل جديدة، وسلك في آفاق جديدة مختلفة.

ويبدو أن النخب التي تشكلت مصاحبة للدولة الحديثة في العقود الماضية، من قادة السياسة والمجتمعات والأعمال والثقافة والمؤسسات، تؤول إلى الانحسار، إلا فئة قليلة من القادة الذين يحاولون أن ينهضوا بدولهم ومجتمعاتهم وأعمالهم، ويستوعبوا التغيرات، أو تسعفهم نياتهم الحسنة في الإصلاح.

سوف تعيد المجتمعات تنظيم نفسها من جديد، حول أولوياتها وخدماتها، لتدير، معتمدة على نفسها، مواردها وخدماتها الأساسية في التعليم والرعاية وتوفير السلع والخدمات. وبذلك، سوف تعيد إدارة وتنظيم علاقتها بالحكومات والشركات اعتماداً على قدراتها وفرصها الجديدة. وسوف تكون المجتمعات قوة ثالثة جديدة، إلى جانب الشركات والحكومات، وبطبيعة الحال، فإن قادة المجتمعات سوف يكونون هم القادة السياسيون لأنهم ببساطة هم الذين سينجحون في الانتخابات النيابية والعامة ويستمع إليهم الناس.

الثقافة الشبكية

تعكس الثقافة بما هي «وعي الذات» تفاعل الذات مع البيئة المحيطة والموارد والأعمال المؤثرة في هذه البيئة، هكذا فإننا نتوقع أن تنشأ عادات وتقاليد وقيم وأعراف كما فنون وآداب وموسيقى وغناء ومسرح وسينما تعكس الوعي المستمد من البيئة المعلوماتية والشبكية. ومؤكد بالطبع أن منظومة المعلوماتية والعولمة أصابت الثقافة بالتغيير وإعادة الصياغة تماما كما حدث لكل جوانب الحياة، العمل والموارد والعلاقات والسلطة.

بصعود رأس المال البشري والاجتماعي محركاً للاقتصاد والموارد والأعمال، تعصد أيضا الثقافة بما هي وعي الذات أو على نحو عملي قدرة الأفراد والأمم (الدول والمجتمعات والأفراد والأسواق) على إدراك ما هو أفضل لحياتها وعالمها والسعي في هذا الاتجاه، وبطبيعة الحال فإن الرواد والقادة في هذه المرحلة سيكونون قادة اجتماعيين، باعتبارهم الأكثر قدرة على التأثير والإلهام وتحريك الأفراد والجماعات نحو أهدافها ومصالحها.

يتناول نبيل علي في كتابه «الثقافة العربية في عصر المعلومات، رؤية مستقبلية للخطاب الثقافي العربي»[6] المشهد الثقافي العربي في ظل المعلوماتية، وعلاقة الثقافة بالمعلوماتية والمنظومات المعرفية الأخرى وآليات شروطها الاجتماعية وطرائق إغنائها بصيغ جديدة ومحتواها العلمي-التكنولوجي الدينامي أو بتعبير آخر ثقافة عصر المعلومات. وكان علي قد أصدر في عام 1994 كتاب العرب وعصر المعلومات، ويقول إن السنوات الست التي أعقبت صدور الكتاب الأول أمضاها يعيد تثقيف نفسه ويجدد عتاده المعرفي تأهيلا لشرف الحديث عن الثقافة.

يرى علي أن الثقافة أصبحت هي محور عملية التنمية الاجتماعية الشاملة كما أصبحت تكنولوجيا المعلومات هي محور التنمية العلمية التكنولوجية، ومن ثم فإن تناول الموضوع يجب أن يكون مزدوجا (علاقته بالمعلومات) ومنظوميا (الرؤية الشبكية الشاملة للتنمية الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية وتنمية الفكر والإبداع والتنمية التربوية ونظام المعتقدات والقيم والمحافظة على التراث التي جعلتها المعلوماتية منهجا معتمدا)

ما علاقة الثقافة بتكنولوجيا المعلومات؟ إن الثقافة هي ما يبقى بعد زوال كل شيء، والمعلومات: هي المورد الإنساني الوحيد الذي لا يتناقص بل ينمو مع زيادة استهلاكه، والثقافة تصنع الموارد البشرية كما هي صنيعتها، والاستيعاب الثقافي للتقانة هو الأساس للتقدم والتنمية، لقد نجح الاقتصاد متضامنا مع السياسة في التهوين من قدر الثقافة، وعولمة الاقتصاد تقود قافلة العولمة جارّة وراءها عولمة الثقافة، فالتكنولوجيا في أحوال كثيرة أسرع من العلم، والعلم أسرع من الاقتصاد، والاقتصاد أسرع من السياسة، والسياسة أسرع من الثقافة، أي أنها (الثقافة) في ذيل القافلة، فهي ظاهرة اجتماعية تحتاج إلى وقت طويل حتى تؤتي ثمارها وتترسخ، ولكن السياسات وحركة الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا والأسواق تتغير بسرعة.

وفي الازدواجية يجب أن يُلاحَظ عند الحديث عن الثقافة التسارع المذهل في الأفكار والنظريات كما يحدث تماما في تطور التقنية (أجهزة الهاتف النقال والكمبيوتر على سبيل المثال) فما يظهر مذهب فكري أو اجتماعي حتى يلحق به ما يناقضه أو مابعده، فثورة لينين تقضي عليها بريستوريكا جورباتشوف، وبنيوية الستينات تطيح بها التفكيكية وما بعد البنيوية، والحداثة تتجاوزها ما بعد الحداثة، ونجد مصطلحات ورموزا كثيرة تعبر عن هذا التسارع والنفي يمكن وصفها بـ «نهاية» و«ما بعد»، نهاية المكان، نهاية الجغرافيا، نهاية التاريخ، نهاية الدولة، نهاية الأيديولوجيا، نهاية الكتاب، نهاية المؤلف، نهاية المدرسة، نهاية القومية، نهاية المدينة، نهاية العمل والوظيفة، نهاية الطبقة الوسطى، نهاية الوسطاء، نهاية

الذاكرة، أو ما بعد الحداثة، ما بعد السياسة، ما بعد النفط، ما بعد المعلوماتية، ما بعد الإنترنت، ومنها مصطلحات النفي، مثل مصانع بلا عمال، ومدارس بلا مدرسين، مكتبات بلا كتب، وموظفون بلا مكاتب، أفلام بلا ممثلين، تعليم بلا معلمين.

وهي مصطلحات ليست عشوائية ولكنها ذات دلالة وتداعيات كثيرة وعميقة، فنهاية المدارس تعبر عن التعلم الذاتي ودور الإنترنت وشبكات الاتصال في التعليم وتعاظم دور الأسرة، ونهاية الوسطاء تعبر عن الدور الجديد لتقنية المعلومات والذي يلغي كثيرا من وظائف الخدمات كالحجز في الفنادق وخطوط الطيران وشراء العقارات والسيارات والكتب، وحتى الخاطبة.

وهي تحولات تنقل التعليم من دائرة اليقين إلى الشك ومن المطلق إلى النسبية. يقول أحد علماء الاجتماع: «لقد فقد العلم ثقة العلماء بعدما وثق به الناس»، وهي مقولة ذكية تعبر عما نلاحظه بين العلماء من عودة إلى الطبيعة والبدايات في الحياة والعمارة والطب والغذاء في الوقت الذي يتجه فيه الناس إلى الوسائل الحديثة، وهو أمر كان معكوسا طوال القرون الماضية منذ بدأت نهضة الصناعة في القرن السابع عشر. ويقول إيليا بريغوغين الحائز على جائزة نوبل: إن القرن العشرين حول كوكبنا من عالم متناه من الحقائق اليقينية إلى عالم لا متناه من الشكوك.

وكانت هذه التحولات على درجة من الأهمية والعمق أنها جعلت الدراسات المستقبلية والتخطيط الاستراتيجي موضع شك وسخرية، حتى يكاد التنبؤ الوحيد الصحيح هو استحالة التنبؤ، فلم تكن آلة التسجيل هي آلة التعليم المثلى كما تصور مخترعها، ولم تقتصر استخدامات الكمبيوتر على الإحصاء كما توقع مهندسه الأول، ولم تقتصر مبيعاته على أربعة أجهزة سنويا كما توقع رئيس مجلس إدارة شركة I B Mفهي إذن ثقافة المجهول والمغامرة والشك!

وأهم أدوات الثقافة بالطبع هي اللغة، وقد حققت المعلوماتية معالجات متقدمة للغة في تطبيق أساليب الذكاء الصناعي لإعطاء الآلة المهارات اللغوية من اشتقاق وتصريف واختصار وفهرسة وترجمة آلية، وتبذل اليابان مثلا جهودا هائلة لكسر عزلتها اللغوية بالمعالجة والترجمة الآلية، وإذا لم تتفاعل الثقافة العربية مع المعلوماتية (المعاجم الآلية والترجمة الآلية والتوثيق والبرمجة) فستحدث فجوة لغوية حادة تفصل اللغة العربية عن الاستخدام والتداول وقد يتحول التعليم وكذلك الثقافة في الدول العربية إلى اللغات الأجنبية بسبب التقنية والتسهيلات المتاحة لهذه اللغات.

ولكن المعلوماتية تتيح فرصا مهمة قد تخدم الثقافة العربية وتجعلها مزدهرة، فقد تعاظم دور الثقافة إقليميا وعالميا وتنمويا وسياسيا لدرجة أنها تصلح بديلا للسياسة تجمع العرب، وتعتمدها منظمة الجامعة العربية في إستراتيجيتها الشاملة؛ فقد ضاقت مساحة المناورة السياسية تحت ضغوط الخارج أو بفعل حساسيات الداخل.

وتعمل تقنية المعلومات على هدم الحواجز بين العلوم والفنون، والمعارف والخبرات، ويمكن أن ترأب الصدع في المجتمع الإنساني بعد أن أصبح أشد اختلالا وتناقضا، وبعد أن كان يعاني من الانفصال في كل شيء تقريبا: انفصال بين الفكر والسلوك، وبين النظرية والتطبيق، وبين التعليم والتربية، وبين التنمية والمحافظة على البيئة، وبين التقدم الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الحقة، وبين قدرات التكنولوجيا الممكنة ونتائجها المتحققة فعليا، ومن ثم انفصال الإنسان عن واقعه، وانفصال الإنسان عن الإنسان، وقد أبرزت تكنولوجيا المعلومات كثيرا من علاقات الترابط والتداخل مما يجعل حياة الإنسان أكثر توازنا وتكيفا.

وأصبحت الثقافة شاغلا أساسيا للجميع بعد أن اتضحت أولوياتها في عملية التنمية بالإضافة إلى كونها من أهم صناعات عصر المعلومات، وعادت الأسئلة التي أخفاها القرن العشرون في غمرة التخصص الدقيق والفصل بين العلوم والمعارف والثقافة، عادت تُطرح

من الصفر معظم القضايا الثقافية والاجتماعية. ولم يعد التنظير الثقافي الحديث يقبل الفصل بين ثقافة النخبة وثقافة العامة، ويتجه نحو دراسة الثقافة وهي تعمل على نحو دينمائي في إطار الهياكل الاجتماعية العريضة، في صورة خرائط ثقافية ومسوح إحصائية وقواعد بيانات لتسجيل ظواهر الفقر الاجتماعي والخصائص الثقافية للفئات الاجتماعية المختلفة: العامة النخبوية، وفرضت العولمة أيضا ضرورة الدراسات الثقافية المقارنة اللازمة لتناول الجوانب العديدة المتعلقة بحوار الثقافات وتصادمها وامتزاجها.

والمجتمع لا تشكله السياسة أو الاقتصاد بقدر ما يشكله التواصل السائد بين الأفراد والجماعات والمؤسسات، وقد جاءت تكنولوجيا المعلومات لتزيد هذا المفهوم رسوخا، والفرصة مهيأة أكثر من أي فترة ماضية لإقامة تكنولوجيا إنسانية واجتماعية تعيد للمجتمع الإنساني توازنه وعقلانيته، وتكنولوجيا المعلومات هي الأكثر قابلية للتوجيه الاجتماعي، ويقتضي ذلك نظرية اجتماعية جديدة لا ترى الثقافة مجرد عامل مساعد يدفع المجتمع صوب غاياته كما في نموذج ماكس فيبر، ولا تختزل الثقافة إلى ناتج فرعي لطور الإنتاج السائد كما في نموذج كارل ماركس، ولا تقصر دور الثقافة على كونها مؤسسة ضمن مؤسسات اجتماعية أخرى كما في نموذج إميل دوركايم، والسؤال القائم هو ما شكل المجتمع الإنساني الذي ستفرزه تكنولوجيا المعلومات؟

يتوقع أن النموذج القادم سيكون استيعابا وتوفيقا ما بين العالمية والمحلية، وما بين العام والخاص، وما بين الحكومي وغير الحكومي، وما بين المؤسسي والفردي، مجتمعا عازفا عن مركزية الإدارة والسلطة والحكومات المتضخمة، مفضلا عليها الإدارة اللامركزية والإنتاج الموزع والحكومات المتضائلة.

ويشير بيير ليفي إلى ظاهرة اجتماعية جديدة تتشكل لم يسبق للدين أو القانون أو الاقتصاد التقليدي أن تناولها، إنها الذكاء الجمعي الكلي الذي يتضاعف أُسّيًّا مع زيادة

التفاعل وزيادة معدل إنتاج المعرفة وتداولها واستهلاكها وزيادة التفاعل بين عناصر المنظومة المجتمعية.

وهكذا أيضاً يمكن أن نقدر كيف يفكر الجيل القادم، وكيف سيدير العالم عندما يكون في موقع القيادة والتأثير بدءاً بالعام 2030 تقريباً، فهو جيل خائف من الواقع القائم الذي نشأ وتطور في منظومة هو لا يعرفها أو لا يؤمن بها، وفي حين أنشأ الجيل السابق أعماله ومصالحه وفرصه بناء على الواقع المحيط فإن الجيل القادم يفقد هذه المزايا والفرص، لكنه ينشئ فرصاً جديدة في واقع يعرفه أكثر الجيل السابق، ليست معرفة مستمدة من تطور تلقائي، لكنها قائمة على اختلاف كبير بينهما، سوف يُعلم الأبناء الآباء وليس العكس!

وللسبب نفسه أيضا تصعد قيم وفلسفات التعاون والتعايش والعولمة لأجل استيعاب الفرص والتحديات الجديدة، كما تنشأ في الوقت نفسه اتجاهات التطرف والتعصب والعودة إلى الجذور والقيم والاتجاهات التي تخلى عنها الآباء، ويعكس ذلك على الأرجح الخوف وعدم اليقين وفقدان المعنى والجدوى، فالعمل الذي أعطى للآباء أهميتهم ومعنى وجودهم ينحسر ويمضي إلى الزوال.

يحتضن العاشقان بعضهما بعضاً بحميمية وهما في الوقت نفسه يتبادلان الرسائل النصية عبر موبايليهما! يعكس المشهد في الفيلم كيف صارت المشاعر تتشكل في الشبكة على نحو أكثر دفئاً وتأثيراً عاطفياً من اللقاء الفيزيائي. يُذكّر ذلك بزمن التلفزيون وكيف شغل جميع رواد المطعم والعاملون فيه بمتابعة النجمة الجميلة لدرجة أنهم لم ينتبهوا إليها وهي تتناول الغداء في المطعم، وحتى عندما دفعت الفاتورة لم ينظر إليها موظف الصندوق وظل مشغولاً بصورتها في التلفزيون! الشبكة تتحول إلى واقع، وفي ذلك فإن الأنظمة السياسية والاجتماعية السائدة تتعرض لضغط كبير لأجل إعادة صوغها، فقد حان الوقت كما يقول كارن روس[7] مؤلف كتاب «الثورة بلا قيادات» وذلك لبناء أنظمة سياسية واجتماعية جديدة يشارك فيها جميع الناس بدلاً من الديموقراطية التمثيلية، فالديموقراطية

تتعرض لأزمة كبرى كما الأنظمة الاستبدادية، كما جميع المؤسسات والأنظمة التي تنتمي إلى المرحلة الهرمية الصناعية. هل يمكن أن يتولى الناس جميعهم السلطة؟

يخبرك «إنستغرام» أن سارا وآدم ومؤسسة «ناسا» و«ناشيونال جيوغرافيك» ووزارة الخارجية البريطانية قد أدرجوا في صفحاتهم صوراً جديدة. هكذا فإن الطفلة سارا والعامل آدم يملكان الفرصة نفسها، على قدم المساواة، مع المؤسسات العملاقة وحكومات الدول الكبرى. الفردانية تبدو اليوم من فضائل عصر الشبكية، بعدما كانت في عصر الصناعة ضريبة تتحملها المجتمعات باعتبارها أثراً جانبياً للحداثة، فالحوسبة والشبكات تعزز الفردانية، وتؤسس لاتجاهات وهياكل اجتماعية وثقافية جديدة.

لقد أظهرت التطورات الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الماضية، الثقة الكبرى التي ترسخت بالشبكة باعتبارها المجال العام الجديد للأسواق والأعمال والثقافة. ويمكن، على سبيل المثال، أن نلاحظ كيف تغيرت علاقتنا بالصحافة ووسائل الإعلام، وكيف تحولنا من الورق والمحطات الإذاعية والتلفزيونية التقليدية إلى الموبايلات والحواسيب، وأما الجيل الجديد فهو لم يلاحظ ابتداء هذا التحول، لأنه نشأ مفترضاً أنه لا توجد صحافة ورقية وكتب مطبوعة، وأن وسائل الإعلام بمختلف أنواعها تقدم خدماتها عبر الشبكة، وكأن ما ليس موجوداً في الشبكة أو الموبايل ليس موجوداً في الواقع! لكننا في متابعتنا للإعلام والأخبار، لم نعد نتابعها على نحو ما كنا نفعله ونحن نقرأ الصحف أو نستمع إلى الإذاعات أو نراقب محطات التلفزيون، فنحن نعدّ مفضلاتنا وطريقتنا الخاصة في تصنيف المحتوى المتاح والمتدفق بلا حدود، ويمكن لكل واحد منا أن يتذكر ويلاحظ كيف تغير في المتابعة والتلقي والتفاعل مع المصادر الإعلامية، فأن تكون مجلتك أو صحيفتك المفضلة متاحة على الشبكة، لا يعني أنك تواصل قراءتها ومتابعتها كما كنت تفعل من قبل.

لقد أصبحت تعليقات الناس ومدوناتهم الخاصة جزءاً أساسياً في تكوين وتشكيل الفضاء العام، وأما المقالات الصحفية الرصينة والتعليقات المحترفة، فهي ليست متاحة تلقائياً، لكن خوارزميات الشبكة تخمن ما تحتاجه أو ما ترغب فيه وتقدم لك المحتوى الذي تتوقعه، وتبحث لك في المواقع المختلفة عما تتوقع أنك تريده وتقترحه لك، والأمر بالطبع ليس بريئاً ولا عفوياً، فعندما تقرأ مقالاً تتدفق عليك اقتراحات بالمقالات والكتّاب، وعندما تزور فندقاً أو محلاً تجارياً تتدفق عليك اقتراحات وعروض للتسوق، وتسارع للتواصل معك شركات تنتج ما تتابعه أو تقرؤه أو تعمل في مجاله، وإذا تصفحت في جوجل في موضوع ما، فإن الشركات والمؤسسات ذات العلاقة بما تتصفحه تدرجك فوراً في قائمة مستهدفيها.

وفي ذلك تتشكل اهتمامات وخدمات إعلامية وثقافية، كما تنحسر أخرى، تبعاً لاتجاهات المتصفح، وليس كما تخطط وتفكر وسائل الإعلام، فالفرد يفرض اليوم على وسائل الإعلام والشركات والمؤسسات ما تنتجه وتقدمه، ولم يعد خيار (تقريباً) أن يُقدَّم المحتوى إلا بحسب اقتراحات ومشاركات يتساوى فيها على نحو مدهش جميع المتواصلين مع الشبكة، الأفراد والحكومات والمؤسسات والشركات، بصرف النظر عن موقعها وحجمها الاقتصادي أو السياسي.

وكما يساهم الفرد في صياغة وتوجيه المنصات المختلفة، فإنه أيضاً يشارك على نحو أساسي وفاعل في وجهة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالعالم اليوم أو في غدٍ القريب يصوغه «المؤثرون»، وهذا «المؤثر»، قد يكون طفلاً يدرج أعماله في «يوتيوب» أو قارئاً مهتماً باقتصاد المعرفة؛ يبحث عن الوجهات الجديدة للثورة الصناعية الرابعة من الشبكة السحابية أو الطابعات ثلاثية الأبعاد، أو طالب علم مجتهدا يبحث في الصحة والغذاء أو في سياسات وأخبار العالم، أو مدونا ناشطا يحاول التأثير في الاستهلاك أو البيئة أو الخدمات الأساسية في محيطه الذي يعيش فيه، أو شاعرا ينتج «الخيال» والصور

الفنية الجميلة، أو مثقفا يحاول أن يجعل معرفته رسالة للناس، أو معلما يحاول أن يوفر أفضل خدمة تعليمية لتلاميذه، أو مشجعا للرياضة يحاول أن يصل ناديه إلى أفضل النتائج، هؤلاء يشاركون، على قدر كبير من المساواة، مع وزارات الثقافة والتعليم والبنوك وشركات الاتصالات والنوادي والصحف ومحطات التلفزيون وشركات الإنتاج الدرامي والسينمائي وصانعي القمصان والأحذية ومصممي السيارات والأجهزة، إنهم سوية يفكرون في تواصل وتوازن عملي لأجل عالمهم الذي يسعون لتحقيقه، وينشئون تنظيماً اجتماعياً وأخلاقياً، ويرسخون القيم والأفكار المنظمة للأعمال والأسواق والعلاقات الاجتماعية.

وبالطبع فإنه عالم مليء بالمخاطر والاحتمالات، وهو أيضاً قابل للتنظيم والترشيد، لكن ذلك لم يعد يجري بالوسائل المؤسسية المركزية في التنظيم والإرشاد والإنتاج، إن المليارات من المتواصلين مع الشبكة في كل مكان؛ من الأطفال والشباب والكهول والرجال والنساء، كما الشركات والحكومات والجيوش والأجهزة الأمنية والمؤسسات التعليمية والإرشادية والمنظمات الاجتماعية، يفكرون معاً وينشئون عالماً جديداً وقيماً جديدة، ويغامرون معاً بكل ما تعني المغامرة من إثارة وفوضى وخوف وطموح وسمو وأهواء ومصالح وأفكار ولهفة، ولا يملك أحد اليقين أو الصواب.. ليس لدينا في هذه المغامرة سوى الخيال والنية الحسنة.

يقدم المفكر الاجتماعي الفرنسي آلن تورين في كتابه «براديغما جديدة لفهم عالم اليوم»[8] مقاربة مهمة وربما تكون فريدة، فهو يرى أن المجتمعات والحركات الاجتماعية تمضي إلى الزوال، أو هي تتغير تغيرا جوهريا، لتفسح المجال للذات الفاعلة والحركات الثقافية لتستوعب عالم اليوم المتشكل حول الشبكية والعولمة، هكذا أيضا يجب برأيه أن تخلي سوسيولوجيا الأنساق المكان لسوسيولوجيا الفاعلين والذاوات الفاعلة. وقد يبدو ذلك صعب التقبل على الاجتماعويين، لكن لا مناص لنا نحن الخارجين من مرحلة

تاريخية طويلة سيطرت عليها فكرة المجتمع من التخلي عن أداة تحليل فقدت قوتها ظاهريا. إننا نعيش نهاية التصور الاجتماعي، وندخل في قطيعة تشبه تلك التي تشكلت قبل قرون خلت عندما نهضت المجتمعات بديلا تنظيميا للمؤسسات الدينية والإقطاعية، وأنشأت ديموقراطيات وأنظمة سياسية كانت تبدو في ذلك الحين خيالا متطرفا!

في هذه الديموقراطيات صرفت المجتمعات نظرها عن الأفراد. لقد أحبت الفكر والعلم لكنها نفرت من الضمير، إذ كانت ترى فيه سمة الدين الذي يمارس تأثيرا سلبيا على النساء بخاصة، وقد جاءت مناهج التعليم الرسمي مطابقة للصورة التي تريد هذه المجتمعات أن تكوّنها عن نفسها، إذ كان يُفترَض بالمدرسة أن تنقل المعارف وتنشئ العقل وتفرض الانضباط، وتحجب الاختلافات القائمة بين الأفراد وراء ستار النظام الموحد؛ أي أن تخضع الجميع للحياة والتفكير اللذين يضمنان الإنتاج ومكافأة النخبة. كانت الفردية ضريبة لحضارة الصناعة لكنها اليوم تبدو فضيلة أو هي عنوان «الشبكية»

لكننا في هذه المرحلة الانتقالية نبدو في مواجهة مع مؤسسات تبدو في نظر نفسها وكثير من الناس راسخة مهيمنة، وتبدو من وجهة نظر «الشبكيين» آيلة للسقوط، المدارس التي أنشئت لتلبية احتياجات المجتمع أكثر منها لتلبية حاجات التلاميذ، والجامعات التي أنشأتها المؤسسات الدينية والنقابات المهنية، تبدو موضع إعادة نظر جذرية لأن المجتمعات والمؤسسات الدينية والنقابات والحركات الاجتماعية تتلاشى.

والقوميات التي صعدت مصاحبة للحداثة والديموقراطية والمجتمعات تحولت إلى أداة هدم داخلي، كما لو أن الحداثة أنتجت نقيضها، وصارت عبئا على نفسها كما هي بطبيعة الحال عبء على الاعتماد المتبادل الذي تقتضيه العولمة اليوم. وتتشكل مجتمعات وقيم جديدة حول الشبكية، تبدو فيها الفردانية سائدة ومستقلة عن كل بيئة اجتماعية، لكنها «زوالية» مصحوبة بآلام وصراعات مخيفة، وتبدو حتى من وجهة نظر المتفائلين بها لا تأتي بديلا إيجابيا، وليست بطبيعة الحال المخلص المنتظر رغم كل وعودها القادمة.

تتحـول اليـوم دول ومجتمعـات كلهـا تقريبـا إلـى متسـولين يعتمـدون علـى الحمايـة والمساعدات الخارجيـة، وتختفـي أعمـال ومؤسسـات بالجملـة لتخلـف أعـدادا كبيـرة مـن المهمشين، ويمتنع العمل على كثيرين، ويفقدون المـبرر الأساسـي لحيـاتهم، وأصـعب مـن ذلك كله ما يبـدو مـن انفكـاك بـين الاقتصـاد والعمـال، لـم تعـد فئـات واسـعة مـن الاعمـال يحتاجها المنتجـون الجـدد. يقـول تـورين: لقـد دخلنـا كلنـا المعـبر الـذي يقـود مـن مجتمـع مؤسس على ذاته إلى توليد الذات انطلاقا من الأفراد بمساعدة مؤسسـات أدركهـا التحـول والتغييـر، وهـذا هـو معنـى نهايـة الاجتمـاعي. وحـين ننظـر إلـى اللاجئـين الـذين هجـرتهم الحروب ومخيماتهم حيث يتغلغل العنف والخوف والموت في كل مكان، إن الأعمال التي تتكون في ظل أوضاع كهـذه تنتمـي هـي ايضـا إلـى عـالـم الفـراغ الاجتمـاعي، إذ يكـاد يكـون العمل مستحيلا، والموت الذي يتم إنزاله بالعدو كمـا بـالنفس هـو الجـواب الأكثـر ملاءمـة لظروف التفكك والتهميش الاجتماعيين.

ويذكر تورين مثالا معـبرا: سـأل باحـث اجتمـاعي شـابا يفتقـر إلـى عمـل ثابـت ويمضـي متنقلا من تدريب مهني إلى آخر ما الفئة الاجتماعية التـي تكرههـا أكثـر؟ فأجـاب: البـوليس أولا، ثم المدرسـون والعاملـون الاجتماعيـون، وكـان ذلـك مسـتغربا بالنسـبة للباحـث، ففسـر الشاب إجابته بالقول لأنهم يدعوننا إلى الاندماج في مجتمع مفكك الأوصال.

كيـف سـتحدد المجتمعـات دورهـا وتنشـئ القـيم والاتجاهـات والأفكـار السياسـية والاقتصادية في ظل صعود الفردية الذي تبشر به الشبكية؟ الحـال أن المجتمعـات تعرضـت للإضعاف والتفكيك بفعل تغول السلطة والشـركات والحـروب، ولـم تعـد تملـك السـيادة التي بشر بها فولتير وتوماس هوبز كلا من وجهـة نظـره، ذلـك أنهمـا رغـم اختلافهمـا الكبيـر اتفقا على أن المجتمعات تحدد الأهداف السياسية واسـتخدام المـوارد الاقتصـادية وتنشـئة الفاعلين الاجتماعيين ومعاقبة المنحرفين والخارجين على القانون.

لكن الدولة التي تغولت على المجتمعات وألحقتها بها تتعرض هي أيضا للتغول والتفكيك والبيع والشراء، تسلطت على الأنظمة السياسية والتشريعات جماعات من المرابين والمجهولين والجائلين والقراصنة. والكثير من المتسلطين الجدد ليسوا مواطنين في الدولة التي يتسلطون عليها، صارت الهيمنة على السياسات والمؤسسات الوطنية بما فيها الموانئ والمطارات شركات وشخصيات أجنبية غير مرئية وغير معروفة تماما. حتى الانتخابات الأمريكية أصبحت عرضة لتأثير واختراق هذه الشركات الجائلة!

وكما أن الجديد لا يُصنع من الجديد بل من القديم كما يقول آلن تورين؛ فقد تشكلت الحداثة بفعل مكونات لا اجتماعية فرضت على المجتمع الخضوع لمبادئ أو قيم ليست اجتماعية؛ الحريات والحقوق الفردية، والعقلانية الاجتماعية والأخلاقية، ويبدو ذلك وكأن المجتمعات التي أنتجت هذه الفردية وأدخلتها في التنشئة الاجتماعية تعمل ضد مبادئها المفترضة في تنظيم الناس وتشكيلهم وفق مبادئ وقيم جماعية شاملة، كما يتعارض أيضا مع مبدأ وحي إلهي لتنظيم المجتمعات ووجود سلطة روحية تهيمن على السلطة السياسية الزمنية. لكن تورين يقر أيضا أن هذا الوصف أصبح تاريخيا، ولم تعد مجدية الحلول التقليدية والمجربة لمواجهة التحولات الكبرى الجارية وتحدياتها، فقد تكيفت الحضارة والمجتمعات الصناعية وفق متواليات معقدة تبدو متناقضة، من الجدل بين المنفعة والحقوق المبادئ، ومن ثم التكيف مع أوضاع متقلبة وغير محددة وتخرج عن نطاق سيطرتنا؛ دون المساس بالفكر العقلاني والحقوق الإنسانية، أو الجدل الحر بين الحداثة والواقع القائم، ففي حاضر متفتت متغير يتغير أيضا معنى الحداثة، أو الجمع بين الفردية والخصوصية في الفكر والدين وأسلوب الحياة وبين التنظيم الاجتماعي والتعليمي الذي يتجاهل الفردية وتعدد الثقافات والخصوصيات.

لم يعد ذلك يصلح (يقول تورين) فالمجتمع يتفتت مفسحا المجال لتقدم غير منضبط لقوى جديدة؛ هي قوى السوق والحرب والعنف من جهة، وقوى الحداثة المشكلة للعقلانية والحقوق الإنسانية الشاملة من جهة أخرى. وفي ذلك فإنه يدعو إلى مقاطعة كل

الأفكار المرتبطة بالدفاع عن النظام الاجتماعي الذي يستطيع أن يكون ويفرض قيما ومعايير وأشكال سلطة وأن يحدد أوضاعا وأدوارا، لأن الحداثة هي النقيض لخلق المجتمع نفسه. ويقول: هناك قوتان غير اجتماعيتين تظهران على أنقاض الأنظمة الاجتماعية؛ هما قوى السوق والعنف والحرب، وقوى الحقوق والعقل، ولم يعد تاريخنا يتحدد بوجهة سيره ونقطة وصوله المحتملة ولا بروح عصر أو شعب، بل بتصارع قوى طبيعية؛ هي قوى الأسواق والحروب والكوارث مع الحداثة، مع الذات الفاعلة.

وكما انفصلت المجتمعات عن المؤسسات الدينية لتنشئ الحضارة الصناعية، فإن الذات الفاعلة تنفصل في الحضارة الشبكية (سوف تنفصل) عن المجتمعات لأجل خدمة الحرية الخلاقة لكل فرد، ولتواجه العنف والهيمنة والاتجاهات السوقية والاستهلاكية متحررة من الانتماءات والقواعد المفروضة، ذلك أن قوى السوق والعنف التي أضعفت المجتمعات والدول أتاحت في الوقت نفسه للذات الفاعلة أن تعمل وتتحرك مستقلة بذاتها، وأن تكون أكثر قدرة وتأثيرا، بل تستغني عن المجتمعات لتنشئ مجتمعات جديدة لا اجتماعية!

لكن كيف تتشكل الأخلاق والقيم في ظل هذا التغير الذي لم تعد فيه الأديان ولا المجتمعات منشئة أو ضامنة للأخلاق والقيم والتنشئة الاجتماعية والضبط والتنظيم الاجتماعي؟

تشكلت المنظومة الأخلاقية السائدة (كانت سائدة) بناء على مصالح المجتمعات والدول، ففي الشجاعة والكرم تحمي مواردها وسياساتها وأهدافها، لم تكن هذه القلاع والهياكل وكذا الأسواق والدفاع والأمن والقيادات الاجتماعية لتعمل لولا منظومات الشجاعة والكرم، هكذا يؤشر أيضا بصعود قيم الثقة والإتقان كرأسمال اجتماعي يحمي المنظومة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة بصعود الفردية كمحرك للأسواق والقيم والسياسة، ففي الأعمال والعلاقات المتشكلة عبر الشبكة أو المستمدة من اتجاهات وتأثير الفرد؛ لا يحمي الأسواق والمصالح الناشئة سوى الثقة والإتقان، فالفرد الذي ينشئ عبر

الشبكة أو بذاته مصالحه ويقدم نفسه إلى الآخرين ويعمل ويبيع ويشتري لا يجد ما يديم هذه المنظومة الهشة أو غير المرئية سوى الثقة والإتقان، والأسواق والمؤسسات التي تقدم نفسها اليوم عبر الشبكة تجد نفسها متجهة إلى الفرد، كل فرد على حده لتنال ثقته.

وبالطبع لم تكن منظومة الثقة والإتقان غائبة عن الأسواق والأعمال كما أن الشجاعة والكرم لن تغيب أيضا في حضارة الفرد ومجتمعاته، لكن يتغير توزيعها وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية بل وتتغير معانيها وتطبيقاتها أيضا، فالكرم يتجلى اليوم أكثر ما يكون في العمل التطوعي والخدمة العامة وتبادل المعرفة والمهارات والتعاون المهني والاجتماعي.

عندما صعدت المجتمعات في مرحلة الصناعة بديلا للمؤسسات الدينية والإقطاعية كان متوقعا أن تتفكك المنظومة الدينية والأخلاقية الحامية للقيم والمجتمعات والأعمال، لكنها (المجتمعات) كانت بديلا كفؤا وفاعلا، ولم ينحسر الدين كما لم تتلاشى الأخلاق، وفي صعود الفردية بديلا للمجتمعات والدولة فإن الضمير هو الضامن والبديل المتماسك والمتوقع ليعيد تنظيم وتطبيق القيم والأخلاق على النحو الذي تواصل به الإنسانية خط سيرها الطبيعي في الارتقاء والتطور، ولا يخلو المسار بالطبع من المشكلات والأزمات والخسائر، لكن يمكن الاستدلال والملاحظة كيف صعدت على نحو غير مسبوق قيم حقوق الإنسان والحريات والبيئة والعالمية والمشاعية المعرفية، وكيف تتزايد فرص النساء والفئات الخاصة التي كانت مهمشة ومستغلة في الأعمال والمواقع والمساواة والتأثير والتعبير عن ذاتها.

ورغم ما في ذلك من مساوئ وسلبيات تغري المتشائمين، فإنها بيئة اجتماعية واقتصادية تؤسس لمرحلة مليئة بالوعود والإيجابيات، فالمواطن الذي يواجه اليوم متطلبات الحرية والحياة الكريمة من غير دعم أو مشاركة من أحزاب سياسية أو منظمات اجتماعية أو مؤسسات حكومية، لا يجد مفرا من أن يؤدي هو بذاته ما كانت تؤديه الأحزاب والمنظمات والنقابات والحكومات، ويبحث بطبيعة الحال عن الفرص الجديدة الممكنة.

والأفراد الذين يعلمون أنفسهم معتمدين على الشبكة أو يحلون مشكلات كثيرة كانت تحتاج إلى تكاليف ومهارات معقدة مثل الصيانة والتصميم والبحث عن المعرفة والمهارات والسلع والخدمات والتسويق والعمل، ومن الطريف جدا أن قوى التقدم والريادة في المرحلة السابقة أصبحت رجعية؛ إذ يشعر المتخصصون والمهنيون اليوم بالانزعاج والمنافسة من العمل الفردي المستقل عن المؤسسات والمتخصصين في العمل والتعليم والتداوي والكتابة والنشر والإفتاء والاستشارات والتفاعل الاجتماعي والسياسي، والأعمال الفنية والإعلامية الفردية والمستقلة، ورغم صحة كثير من الأدلة والشواهد التي يقدمونها على الضعف والأخطاء في محاولات الأفراد مواجهة احتياجاتهم مستقلين، فإنها أيضا تفيض بالعجرفة والشعور بالتهديد والانحسار؛ انحسار كثير من المهن والأعمال والمؤسسات والمنظمات والجماعات، ومعها بطبيعة الحال قيم وأفكار ونظريات وتجارب وتراث هائل متراكم من الإنتاج الفكري والعلمي والفني والأدبي والمؤسسي.

وكما يؤكد التاريخ، فإن نهاية مرحلة وابتداء مرحلة جديدة تصحبها انهيارات وكوارث، فالقوى الإيجابية الفاعلة ليست جاهزة لتحل مكان المنظومات السابقة التي هيمنت على الحياة والأعمال والأفكار والقيم، هكذا ففي انسحاب الدولة والمجتمع تصعد العشائر والطوائف والجماعات الدينية وجماعات الأتاوات، وتكون الصراعات الأهلية والدينية، كما تنشأ تحالفات ضدية بين الجماعات والأفراد والشركات، ويمكن في هذا السياق ملاحظة كثير من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية الجديدة حولنا، مثل الفوضى والاكتئاب والانتحار والاتجار بالبشر والسلوك غير الاجتماعي، لكن يمكن أيضا في هذا الركام ملاحظة كثير من الظواهر الإيجابية الجديدة، مثل الأعمال والخدمات الجديدة في النقل والعمل والتعليم والتأثير، والجدالات والتفاعلات الشبكية حول القضايا والأفكار الدينية والوطنية والثقافية والتواصل الاجتماعي وتبادل المهارات والمعارف بيسر وفاعلية.

الفـرد؛ كـل فـرد تقريبـا، يمتلـك اليـوم مـن الكتـب والأفـلام والموسـيقى والدراسـات والأوراق العلمية والوثائق والمخطوطات والمحاضرات وورش العمل والتدريب والقدرة على الوصـول والتواصـل مـع وسـائل الإعـلام والجامعـات ومراكـز الدراسـات مـا يسـاوي إمكانيات الدول والمؤسسات الكبرى، ومؤكد أن هذه الموارد الهائلة المتاحة للفرد تجعل منه قوة جديدة مؤثرة تتجاوز السلطات والمجتمعات والشركات.

المراجع

1. المجتمع الشبكي. تأليف دارن باربي. ترجمة: أنور الجمعاوي. الدوحة: المركز العربي للأبحاث والسياسات، 2015.
2. http: //hdr. undp. org/sites/default/files/reports/258/ hdr_ 1997_ en_ complete_nostats. pdf
3. بناء مجتمع من المواطنين: المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين. تحرير: دون إي. إيبرلي. ترجمة: هشام عبد الله. مراجعة: فؤاد سروجي. عمان: الأهلية للنشر، 2003.
4. علم الجمال وفلسفة الفن. تأليف: هيغل، فريدريك وليام هيغل، ترجمة: مجاهد عبد المنعم مجاهد، القاهرة، دار الكلمة، 2010.
5. الثورة الرابعة. تأليف: لوتشيانو فلوريدي. ترجمة: عبد المجيد السيد. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2017.
6. الثقافة العربية في عصر المعلومات، رؤية مستقبلية للخطاب الثقافي العربي، تأليف: نبيل علي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001.
7. الثورة بلا قيادات، تأليف: كارن روس، ترجمة: فاضل جتكر، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2017.
8. براديغما جديدة لفهم عالم اليوم. تأليف: آلن تورين، ترجمة: جورج سليمان، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011.
9. أثر المعلومات في المجتمع: دراسة لطبيعتها وقيمتها واستعمالها، تأليف: مايكل هيل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004.

10. الخير العام: إشكاليات الفرد والمجتمع في العصر الحديث. تأليف: أميتاي إتزيوني. ترجمة: ندى السيد. دار الساقي، بيروت، ومركز البابطين للترجمة، الكويت، 2005.

11. القوة الثالثة، المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية. تأليف: آن فلوريني، ترجمة: تانية بشارة. دار الساقي (بيروت) ومركز البابطين للترجمة، الكويت، 2005.

12. هل الرأسمالية أخلاقية؟ تأليف: أندره كونت سبونفيل. ترجمة: بسام حجار. دار الساقي، بيروت، ولندن، 2005.

التَّحدّي والاستجابة

«بومة منيرفا (الحكمة) لا تحلق إلا في الغسق، أي بعد انقضاء الأحداث»

هيغل

يحاول هذا الفصل أن يعالج السؤال البديهي بعد عرض التحولات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لتكنولوجيا «المعنى» أو الحوسبة والتشبيك، وهو بطبيعة الحال ما الفرص والتحديات الناشئة عن الشبكية، وكيف يمكن توظيفها في التقدم؟ وكيف يمكن تجنب الأخطار والتحديات؟ لكنه سؤال على بداهته يعني بعكس طبيعة الأشياء «حكمة استباقية» فالتحولات ما زالت تعمل وتتفاعل، والمستقبل يبدو غامضا ومنقطعا عن الماضي والحاضر، لكن أيضاً لا مناص من المغامرة في السعي المتواصل لالتقاط اللحظة وتشكيل الحكمة قبل الغسق! فربما يكون قد فات الأوان، أو أنها حكمة لا تفيد كثيراً، والتاريخ مليء بالأمثلة عن الفرص التاريخية التي أُهدرت بسبب تفويت اللحظة، أو بسبب تشكيل استنتاجات وتقديرات خاطئة بناءً على مقدمات ومنهجيات تقليدية، كانت صحيحة أو تصلح وفق خبرات وأولويات قائمة، لكنها عاجزة عن ملاحظة ما يجري خارج حدودها. فقد فوت العرب والصينيون في القرن الخامس عشر فرصة ضاعت إلى الأبد عندما لم يوظفوا خبراتهم وعلومهم في الملاحة والجغرافيا وعلوم الفلك في عمليات جديدة في التجارة والكشوف الجغرافية، ولم يلاحظوا التطور الذي حدث في الغرب على صناعة السفن والإمكانيات الجديدة للملاحة البحرية، وإنها قصة تشبه الأسطورة عندما أظهر الغرب لهفة غير عادية على العلوم البحرية ليضيفوها إلى سفنهم الجديدة، على سبيل المثال قصة الحسن الوزان (ليون الإفريقي) الذي اختفى في عام 1520 ليقيم معززاً مكرماً أكثر من عشرين سنة في الفاتيكان ويقدم للأوروبيين علومه وخبراته الجغرافية، وما زال كتابه «وصف إفريقيا» الذي كتبه في أثناء غيابه الغامض متداولاً حتى اليوم، وكذا الإدريسي

وابن ماجد وابن رشد، وغيرهم كثير ممن انتبه الغرب إلى معرفتهم وحكمتهم أكثر من العرب.

ولم يهتم نابليون بالمحرك البخاري في أوائل القرن التاسع عشر؛ لأنه لم يلاحظ فيه أهمية حربية، في حين التقط البريطانيون الفرصة ليُنشئوا ثورة هائلة في النقل البحري والبري وليؤسسوا عالماً جديداً بقيادتهم، وما زال التأثير البريطاني على العالم قائماً حتى عندما تحولت قيادة العالم إلى الضفة الأخرى من المحيط الأطلسي (الولايات المتحدة الأميركية) منذ أوائل القرن العشرين، وخرجت شركة نوكيا عملاق الاتصالات في مرحلة من الزمن؛ لأنها لم تلاحظ أهمية تطبيقات الموبايل.

المسألة ببداهة أن التكنولوجيا الجديدة تقتضي استجابات اقتصادية وسياسية جديدة؛ لأنها بطبيعة الحال تنشئ أعمالاً وموارد جديدة، ثم يتشكل حول هذه الموارد منظومات سياسية واجتماعية جديدة، ثم ثقافة وقيم جديدة، قد لا نكون نملك المعرفة التامة بالمستقبل لكننا نملك الاستعداد والتحوط.

التقدم بما هو استيعاب التحديات المصاحبة للشبكية

هل يمكن التصدّي لحراك التقنية وما يصحبها من تحولات؟ يقول التاريخ: لا يمكن، بل يزيد ذلك الأزمات والخسائر، فروسيا القيصرية رفضت إدخال تقنيات النسيج وسكة الحديد بعكس بقية دول أوروبا. وكان تفسير القيصر لذلك، بوضوح وصراحة، إنها تقنيات تشجع على الثورة، شهدت ثورة أطاحت بالقيصرية، ثم كرّرت الشيوعية أخطاء القيصر الروسي، في محاولة حظر التقنية الجديدة، ومنع الناس من الاستفادة منها واستخدامها. وفي بريطانيا، بذلت الملكية في القرن السادس عشر جهوداً كبرى، لمنع آلات النسيج واستخدمت الكنيسة لتحريم منتجات هذه الآلات ومنع استخدامها، وحاولت منع التوسع والاتجاهات الجديدة في إنتاج الملح في أميركا والهند. كما حاولت الطبقات الأرستقراطية في فرنسا السيطرة على إنتاج الملح وتسويقه.. وفي سورية وليبيا والعراق، حظرت الإنترنت وأجهزة الفاكس والاتصالات.. ثبت أن الدول التي تواجه التحولات والحقائق الجديدة بالحظر والقمع تتعرّض للفوضى والاحتجاج المدمر، وأن الطبقات التي تحاول الحفاظ على امتيازاتها بالمواجهة والعداء تعصف بنفسها.

ماذا تعني قدرة الناس جميعاً على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم التعليمية والاجتماعية على استخدام الحواسيب والموبايلات الذكية والمتقدمة؟ إن «البداهة» التي استخدمت في تصميم هذه الأجهزة والبرمجيات ليكون في مقدور الإنسان العادي استخدامها من دون حاجة إلى مختصين أو إلى خبرات تقنية وعلمية معقدة، تنشئ متوالية من الذكاء الجمعي المتحصل، وتتحول البداهة إلى فلسفة فكرية وثقافية ودينية، ففي ما أنشأته من تداخلات بين المعارف والعلوم والاختصاصات وما أتاحته من معرفة علمية متقدمة لجميع الناس

صارت المنظومات المعرفية والدينية والثقافية والعلمية تطبيقات «بدهية» تمكّن المستخدم من استيعابها وتطبيقها بالقدرة نفسها على استخدام الأجهزة الذكية والمتقدمة.

ماذا يحدث للعالم عندما يُقدَّم الدين بـ«بداهة» علمية وتقنية تجعل فهمه واستخدامه وتطبيقه متاحًا لكل أتباعه والباحثين في شأنه؟ فإذا أنشأت المطبعة الثورة الدينية والسياسية التي غيرت في الدين والحكم والسياسة والاقتصاد؛ ماذا يمكن أن تغير تكنولوجيا المعنى المتنامية والمتجهة إلى السيادة؟ سوف تكون المنظومة الدينية مفتوحة لسؤال المعنى والجدوى والبقاء والبحث، بدءا من رجال الدين ومؤسساته إلى محتواه وتطبيقه، ومن ثم علاقة الأفراد والسلطة والجماعات والمجتمعات بالدين، ويبدو بدهيًا أنه يتحول أو يعود شأنًا فرديًا خالصًا لا علاقة له بالسلطة والمجتمعات والجماعات، ذلك أنها وببساطة علاقة تاريخية وليست ضرورية ولا بنيوية نشأت من الحاجة إلى فهم الدين. فقد كان هؤلاء الكهنة والمفتون والعلماء والأئمة والدعاة والواعظون والخلفاء والحكام والقادة الاجتماعيون والسياسيون يكتسبون مواقعهم وأهميتهم ومواردهم وسلطاتهم من حاجة الفرد إلى الدين والمعرفة وعجزه عن تحقيق حاجته هذه، أما وقد صار ممكنا للفرد كل فرد أن يحصل على احتياجاته المعرفية والروحية من غير حاجة إلى المؤسسات الدينية والتعليمية والسياسية فإن هذه المؤسسات تتغير جوهريا إن بقيت ولم تنقرض، وبالطبع فإن النخب القائمة على هذه المؤسسات تنقرض أيضا، إذ هي مؤسسات رغم قدمها وسطوتها واستمرارها على مدى القرون كانت مستمدة من حاجة الفرد إليها، هذا الاستغناء الفردي عن المؤسسات ليس مقتصراً على الدين، فتقنيات المعنى والمحتوى تغير في الحكومات والمدارس والجامعات وفي الحاجة إلى مهن وأعمال كثيرة في الإدارة والتعليم والرعاية الصحية والصيانة. فالإنسان القادر على أن يعمل لنفسه وبنفسه أو المتجه إلى ذلك يعيد تشكيل المعابد والوزارات والمؤسسات والوظائف الدينية والاجتماعية. لكنه وبالتأكيد في

فرديته هذه سوف ينتج معنى وفهماً وتطبيقا للدين مستمداً من معرفته وحاجاته الذاتية وما يتوقعه.

الحال أن العالم يمر بمرحلة انتقالية غير واضحة مليئة بالفوضى والخوف، وفي مثل هذه المرحلة فإن خيارات الأمم أن تتبع خوفها وما ينشئه ذلك من نكوص وفشل وربما انقراض، أو أن تسلم قيادها لنخب جديدة يتوقع أنها الأفضل أو الأنسب لتقود المجتمعات وتنظم الموارد؛ ليس لأنها تعرف؛ فلا أحد يعرف اليوم، ولكن لأنها المرشحة لتكون الأكثر نزاهة وكفاءة، ولذلك يفترض أن تتقدم القيادات الاجتماعية بالنظر إليها تعكس القواعد الاجتماعية الممتدة وتطلعاتها واحتياجاتها وأولوياتها، وإن كانت غير قادرة بعد على إنجازها، والفئة الأخرى هي المبدعون ممن يقدمون أو يحاولون أن يقدموا أفكارا وتطبيقات وتصورات جديدة أو بديلة للأزمات والتحديات القائمة. هكذا يتقدم القادة الاجتماعيون والمبدعون لاستيعاب الفوضى والتغيرات الجوهرية في الموارد والسياسة والثقافة، ويكونون هم العمود الفقري للنخب وتشكيلاتها السياسية والاقتصادية. وبالطبع فإن تلك حالة انتقالية؛ إذ يجب أن تظل المجتمعات قادرة على الاستقلال وتقديم القادة الذين يعكسون استقلالها وولايتها لأجل حمايتها، ولأن المجتمعات هي الأَوْلى والأقدر على استشعار التغير في السلع والأسواق والموارد، والأقدر أيضا على تحديد احتياجاتها وأولوياتها، ولأنها الضامن الأساسي للثقة والرضا، فبغير مشاركة المجتمعات وولايتها لن يكون في مقدور السلطات السياسية والنخب أن تواصل دورها، وأما المبدعون فهم الأقدر على التفكير والاختيار في مرحلة منقطعة عن الماضي وتُنشئ أفكارها وآفاقها من غير علاقة واضحة مع الماضي والحاضر.

هكذا يبدو الإصلاح بأنه الحريات الناشئة عن عدم المعرفة، فلأننا لم نعد نعرف فإننا نطلق الحريات إلى أقصى مدى ممكن، ونترك للمجتمعات أن تختار قادتها ونخبها ولجميع الناس أن تفكر في حرية تامة، ثم تجرب المجتمعات من خلال الانتخابات

والأدوات الممكنة لاختيار الأفكار والبرامج والسياسات والتشريعات، وتظل تراجعها دوريا وعلى نحو متواصل بلا ضمانة لإدراك الصواب أو الاقتراب منه سوى الحرية؛ ما يعني بالضرورة أن كل المقولات والأفكار يجب أن تنال الفرصة نفسها من الحرية والقبول وفرص المشاركة والتعبير عن نفسها.

في ظل عدم اليقين هذا تتشكل القيم المنشئة للإصلاح، فهذا التقدم العلمي والتكنولوجي المنجز مستمد من عدم اليقين هو محاكاة للإنسان في لغته وتفكيره وتذكره وتداعياته وإدراكه، تقوم على الاحتمالات وعلوم اللغة وعلم النفس بما يحوطها من ريبة ونقص في المعرفة، هكذا فهذا العالم الجديد من الموارد والفرص تنظمه أيضا قيم عدم اليقين والاحتمالات.

وفي التشبيك وثورة الاتصالات، أمكن إتاحة المعرفة والمحتوى على شبكات الإنترنت والاتصالات؛ ما أتاح المجال بلا حدود لجميع الناس في الاطلاع والتواصل والإحاطة المعرفية والتدريب والتعليم والتعلم والتأثير والتجمع وتبادل المعلومات والخبرات والتسويق والبيع والشراء على نحو مدهش، بتكاليف قليلة وبمهارات ممكنة لجميع الناس، لدرجة أن العالم القائم اليوم يمكن وصفه ببساطة «access» الوصول إلى الشبكة، فبمجرد الوصول إلى الشبكة يصبح الأفراد والشركات والمجتمعات والجماعات أعضاء متساوين (تقريبًا) في التأثير والمشاركة، وهكذا تشكلت مساواة مدهشة تقترب من أن تكون مطلقة! ولم تعد ثمة حقوق لفرد أو طبقة سوى المعرفة.

لم تعد الحريات والمساواة زينة جميلة أو قيمة عليا معزولة عن الحياة، لكنها اليوم أساس الموارد وتنظيمها، فما من خيار أمامنا في مواجهة التحولات سوى الحريات والمساواة لعلها ترشدنا إلى فكرة تساعدنا أو تحمينا، وبدون هذه الحريات والمساواة فإن الدول والمجتمعات معرضة للانهيار، فلم تعد الدول وجيوشها وأجهزتها الأمنية والبيروقراطية قادرة على إدامة المؤسسات والأسواق والأعمال والعلاقات، وليس في

مقدورها أن تتحكم في أدوات التفكير والتأثير وعلاقاتها، لأن النقود والمعلومات والمعرفة والسلع والخدمات تتدفق اليوم بلا استئذان، وما من وسيلة للمواجهة سوى التكيف والبحث عن الفرص والقيم والعلاقات الجديدة المنظمة لحياة الناس ومواردهم. وتتيح الشبكية المجال واسعا لتنظيم المدن والمجتمعات، وتشكيلها حول قضاياها وأولوياتها. وبذلك، فإن المجتمعات والمدن قادرة اليوم على بناء مؤسسات وتجمعات من غير تكلفة مالية، وبإمكانات فنية متقدمة، وقدرات عالية على التأثير والتجمع. إذ يمكن، بسهولة بناء مجموعات وشبكات، تستهدف التأثير على السلطة والمجتمعات والأسواق، مثل رصد حالات الظلم والفساد والرشوة والتقصير، والتشهير بها ونشرها؛ وإنشاء مجموعات نقاش وتواصل محدودة وضيقة للأحياء والبلدات، لتقييم أداء المؤسسات المحلية ورصد مشكلاتها. ويمكن بناء شبكات وبرامج رقابية على المؤسسات والأعمال المحيطة.

يبدو المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم حتى عام 1990 (تقريبا) سلسلة من الاستجابات والتحولات الناشئة بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، وكما يقول إريك هوبز باوم بدأ القرن العشرين في عام 1914 وانتهى في عام 1990، إن قصة التقدم الإنساني هي التفاعل مع التقنيات والموارد والأحداث، وفي المقابل، فإن الفشل هو العجز عن الاستجابة الصحيحة والإيجابية، وفي ذلك، يمكن أن نفكر في الإصلاح، بما هو القدرة على توظيف الفرص القائمة اليوم، في الأسواق والموارد، أو نتساءل ببساطة ما الذي أنشأته الأسواق والأعمال والتقنيات من إصلاح وتقدم في حياتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، هل تعود بالفائدة على جميع المواطنين، وبقدر من العدالة والمساواة نرضى عنه، وبالطبع فإن اللامساواة حقيقة أساسية، وهي جوهر التنافس، لكن ما نحتاج إليه هو التنافس العادل على اللامساواة، ويمكن أيضاً تقليل فجوة اللامساواة، وتحقيق قدر معقول من عدالة التوزيع والإنفاق والعدالة الاجتماعية، وببساطة، هذا هو التقدم.

تاريخ التقنية هو تاريخ الإنسانية الحقيقي، إذ يعرض كيف تشكلت المجتمعات حول الموارد والتقنيات، وكيف طورت أدواتها ومؤسساتها مع تطور التقنية، ويمنح الدارسين فهماً أعمق وأشمل للتاريخ، بدلاً من دراسة تاريخ بلد أو منطقة بالتحديد، واليوم، في مرحلة العولمة، يبدو النظر إلى تاريخ العالم باعتباره وحدة واحدة ضرورياً ومتطابقاً مع طبيعة العولمة نفسها، ويشكل استجابة منطقية، تؤثر في الدراسات والمناهج، وفي وعي الإنسان ذاته وعالمه المحيط.

أسست الحرب العالمية الثانية لعمليات بحوث وتجارب كثيرة جداً. يقول دانيال آر هيدريك، في كتابه «تاريخ التكنولوجيا»: حصلنا، بفضل الحرب، على سلسلة من المنجزات التقنية المدهشة، مثل الرادار لتقصي الطائرات، والطائرات النفاثة، والكمبيوتر، والصواريخ، والمضادات الحيوية، والمركبات الفضائية، والترانزستور، والتقنيات الزراعية والحيوية والإنترنت والتلفزيون والكمبيوتر الشخصي والمحاصيل المعدلة جينياً، وفي المقابل، وعلى غرار التقنيات الأخرى التي أُدخلت منذ الثورة الصناعية، تستهلك تلك التقنيات كثيراً من الطاقة والمواد الخام والأرض، وتلوث البيئة وتدمرها وتستنزفها، وتلحق الضرر بالعالم الطبيعي، ولم تعد التكنولوجيا وسيلة للبقاء في وجه طبيعة مادية، بل صارت رحلة سعيدة على حساب الطبيعة، إلى متى تستطيع هذه الرحلة السعيدة أن تدوم؟ يتساءل هيدريك، ويقول إنه سؤال لن يجيب عنه سوى الجيل المقبل.

وفي جميع الأحوال، وكما أنشأ الألمان تقدمهم حول سؤال الدروس والعبر من الحرب العالمية الثانية، فإننا، في أزمتنا العربية، وكل ما ينشأ عنها من تحديات تهدد وجودنا ومصائرنا، في حاجة إلى سؤال دائم، يطرحه العرب على أنفسهم فرادى وجماعات ودولاً، كيف نوقف هذا الهدر والنزف والتدمير؟ كيف نغادر الصراعات التاريخية، ونواجه التحديات المعاصرة والمستقبلية؟

يبدو المشهد العالمي القائم، في أبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية، سلسلة من الاستجابات والتحولات الناشئة بعد الحرب العالمية الثانية، والحال أننا ما زلنا نخوض هذه الحرب، وكأنها لم تتوقف بعد. الخرائط السياسية وحدود الدول، والدول الجديدة الناشئة والمستقلة، وتلك الآفلة، والتقنيات الحديثة التي أنشأت منظومة الأسواق والموارد القائمة اليوم، وتلك الأسواق والموارد الآفلة، والصدمات والإرادات الاجتماعية والثقافية الجديدة المنشئة للنهضات والإحباطات الفردية والاجتماعية، ما جعل للنصر والهزيمة معنى آخر مختلفاً، فهل نعدُّ، على سبيل المثال، ألمانيا واليابان اليوم منتصرتين أو مهزومتين. وفي المقابل، فإن بريطانيا وفرنسا المنتصرتين دخلتا في ركود اقتصادي واجتماعي يشبه الهزيمة.

وهنا، يبدو السؤال وجيهاً وضرورياً وأكثر وضوحاً، كيف ينشئ الإصلاحيون بالتكنولوجيا الجديدة فرصاً وموارد وأسواقاً وأعمالاً جديدة، تنشئ موارد مستقلة لهم ولمجتمعاتهم؟ هم بذلك فقط ينشئون علاقات قوة وتأثير جديدة وبديلة، تحرك الأسواق والمجتمعات، بعيداً عن الاحتكار والامتيازات التي ترفل فيها النخبة المهيمنة، ويجبرونها على المشاركة في الإصلاح والتنافس العادل، أو يُخرجونها من التأثير. يضعونها في مواجهة الانقراض والفناء. وببساطة، وعلى نحو عملي، يجعلون قواعد الدخول إلى النخبة (النخب تعني قيادة المؤسسات والأعمال والقطاعات) والخروج منها على قاعدة «البقاء للأصلح»، وفي هذه القاعدة يكون الإصلاح!

السؤال، إذن، ببساطة، ومرة أخرى، كيف تنشئ المجتمعات والطبقات موارد وأعمالاً جديدة، تحررها من هيمنة النخب والاستبداد والاحتكار والامتيازات والإذعان والوصاية؟ فبغير الخروج من هذه الدوامة اللعينة، لن تستفيد المجتمعات من التكنولوجيا والانتخابات والديموقراطية والحريات!

تتشكل الأنظمة الاجتماعية والثقافية في متوالية معقدة من التفاعلات بين الناس والمكان يمكن اختزالها بالمسار التالي:

تقنية وموارد ـ نظام اقتصادي وسياسي ـ نظام اجتماعي وثقافي ـ تقنية وموارد جديدة

فالإنسان ينشئ ويبدع وفق حاجاته وتحديات البيئة المحيطة أدوات الإنتاج والحماية، وتتشكل حول هذه التقنيات والأدوات أنظمة اقتصادية وسياسية، فتنشأ المجتمعات والدول والعلاقات والطبقات والحروب والصراعات والتنافس والتعاون، وتتشكل حول هذه الأنظمة الاقتصادية والسياسية منظومات اجتماعية وثقافية تقوم على صيانة وتنظيم الإنجازات البشرية وتحقيق العدل والمصالح والقيم والأعراف والتقاليد والتشريعات المنظّمة لحياة الناس وتطلعاتهم، وهذه المنظومة الاجتماعية والثقافية تعيد تطوير وإنتاج تقنيات وأدوات الإنتاج وفق الأفكار والقيم الجديدة، فيكون التقدم.

فعندما بدأ الإنسان يعتمد على الصيد وجمع الثمار تكونت مجتمعات وأنظمة الصيد، وهي غالبا مجتمعات عائلية صغيرة تتمركز حول حماية نفسها وتأمين البقاء والاحتياجات الأساسية، فكانت العلاقات الاجتماعية والثقافية قائمة على تطوير أدوات الصيد وتنظيم الإقامة وفق هذا المورد، فكان التقدم باتجاه تدجين الحيوانات وتربيتها.

ونشأت المجتمعات الرعوية، وتشكل حولها نظام اقتصادي قائم على الممتلكات، وتحولت اتجاهات العلاقات والإقامة والتحرك بما يلائم تنظيم وتنمية هذه الممتلكات والموارد، فتشكلت المجتمعات الرعوية التي يقودها الأكثر قوة وشجاعة وامتلاكا للإبل والبقر والغنم. ولأجل ذلك تجمع الناس في قبائل لحماية وتنظيم أنفسهم وزيادة مواردهم، وتشكل نظام سياسي يقوده الفرسان والملاكون ويستتبع آخرين من الرعاة والحرفيين والخدم والمهزومين، وكانت الشجاعة والكرم هي رمز الأرستقراطية في هذه المجتمعات، فهي الثقافة الأكثر ملاءمة لقيادة القبائل وتفوقها وترسيخ تقاليد وأعراف تحمي هذه المجتمعات في حراكها الدائم في البوادي والمراعي، لأنه بدون قيم الشجاعة والكرم لا

مجال للتنافس الاجتماعي والتقدم وتبادل المنافع والخدمات لهذه الجماعات المتنقلة في بيئة قاسية متقلبة.

وكانت التجارة والقوافل التجارية نظاما تقنيا واقتصاديا يطور التبادل وتنظيم الفوائض والموارد، فنشأت المدن والمراكز الحضرية واللوجستية، والفعل الحضاري القائم على تنظيم هذه الموارد، المدن والإيلاف، والحماية والطرق والممرات والنجوم والأفلاك والرحيل والتبادل الثقافي والتجاري والاكتشاف.

ربما تكون الزراعة هي أهم محصلة لتفاعل الإنسان وإبداعه الحضاري، فهي تلخص استيعاب مسار الجوع والخوف أو الإنتاج والحماية في تقنية أكثر ثباتا ورسوخا ومواجهة للمجاعة والسلب والفوضى، فبدأت بها المدن والمراكز الحضرية، والمجتمعات وضرورات الكتابة والتعليم، وتشكل الأنظمة السياسية والتشريعية والثقافية، والتجارة والتقنيات، وبدأت بها المسيرة التي نعرفها اليوم أو نحيط بها للبشرية، والتي تعود تقريبا إلى حوالي 12– 15 ألف عام، وظلت الزراعة هي المورد الأساسي للبشرية الذي تشكلت حوله الدول والحضارات حتى القرن السابع عشر الميلادي عندما أنشأت الآلة البخارية نظاما اقتصاديا جديدا حول مسار البشرية ومواردها، وحول الثورة الصناعية قامت الثورات السياسية والأنظمة الجمهورية، مثل الثورة الفرنسية (1789) والثورة الأمريكية (1776) والديموقراطيات والدول والمؤسسات الحديثة والمدن العملاقة.

وهكذا فإن التقدم يمثل مسارا دائريا جدليا ومتواصلا من استيعاب المنجزات المتراكمة، وإبداع موارد وتقنيات ومنجزات جديدة تتحول مرة أخرى إلى تراكم يعاد استيعابه:

تراكم ـ استيعاب ـ إبداع ـ تراكم

ويكون التقدم الاجتماعي والثقافي الممكن تعريفه ببساطة الاستجابة الملائمة والصحيحة مع التقنية والموارد هو الوعاء الحقيقي للتقدم وتنظيمه وتوجيهه وحمايته، فهو

الذي ينظم مواصلة التقدم، وهو الذي يضمن توجيهه نحو الرفاه والفضيلة والسلام، لأن التقنية والموارد بذاتها منفصلة عن استخدامها، فالطاقة النووية مثلا يمكن أن تدمر البشرية والبيئة أو تكون أداة للاحتلال والتهديد والردع والهيمنة، ويمكن أن تكون وهذا ما لم يحصل بسبب غياب التقدم الاجتماعي والثقافي قاعدة لتحلية مياه البحار وزراعة الصحاري والسهول والجبال وتوفير مصادر هائلة للطاقة تكفي لكل متطلبات الرفاه والتقدم.

تعود الأدوات والنظريات والمؤسسات التي تنظم الحياة المعاصرة إلى الثورة الصناعية، الدول الحديثة والدساتير والتشريعات، والمدارس والجامعات، والنظريات الاجتماعية، فعلم الاجتماع القائم يعود إلى المفكرين (أوغست كونت، إميل دروكهايم، كارل ماركس، ماكس فيبر..) الذين شغلوا بالتحولات الكبرى التي صاحبت الثورة الصناعية والثورات السياسية. لكنها نظريات ومعارف لم تعد كافية، وربما غير ملائمة لفهم وتنظيم الثقافة والمجتمعات الجديدة التي تتشكل حول اقتصاد المعرفة، وبدأت بالفعل تظهر تحديات ومآزق كبرى تجعل هذه المعرفة الهائلة والمتراكمة على مدى قرنين من الزمان شيئا تاريخيا ربما يمضى إلى المتاحف مع الاحترام والتقدير، مثلها مثل السيوف والرماح، أو كتاب القانون في الطب لابن سيناء، أو نظريات وقوانين إسحق نيوتن في الفيزياء، ولذلك فإنه يتشكل اليوم نظريات «ما بعد الحداثة» في إعادة استيعاب لنظريات ومعارف «الحداثة» التي تشكلت في القرون الأخيرة حول الثورة الصناعية ومتواليتها السياسية والاجتماعية.

تتشكل تقنيات المعرفة حول تزويد الحاسوب بالمهارات الإنسانية، وبذلك، فإن التقدم التقني، متبوعـًا بالاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة، يمكن فهمه وتقدير مساراته ومستقبلاته، اعتماداً على التقدّم العلمي في معرفة الإنسان، ثم حوسبة هذه المعرفة. وكل ما لدينا اليوم من تقدم يقوم على الحوسبة القائمة، أو التي أُنجزت، وما لدينا من وعود

وتوقعات للمستقبل، تقوم على وعود الحوسبة. هكذا تطورت الأعمال والمؤسسات، بناء على برامج المحاسبة والتصميم والتحكم والمحاكاة.. ماذا يمكن أن يحدث، إذا أمكن حوسبة مهارات الإنسان في الإدراك والتداعيات، على سبيل المثال؟

في الحوسبة «الإدراكية»، إن صحت العبارة، يمكن بناء متوالية غير منتهية من التوقعات، عندما يتقدم الحاسوب، نحو مزيد من الأعمال، فيحل محل الإنسان في التفكير وتنظيم الأفكار، فهذا الجهاز/ الكائن، القادر على تخزين واسترجاع قدر هائل وغير محدود من المعلومات، سيكون في مقدوره معالجتها معالجة متقدمة، وإنتاج معرفة إضافية. سيكون منتجاً للمعرفة، وليس مجرد قاعدة معلومات.

بدأت شركات بالفعل تستثمر في هذا المجال، وخصصت «آي بي إم» في عام 2014 بليون دولار للبحث والتطوير في التقنية الإدراكية للحاسوب، وبدأت عمليات التقييم الآلي للبيانات المتاحة في قواعد البيانات، وتفسيرها وتقديم استنتاجات منطقية واقتراحات ذكية حولها.. ثم يعلم الحاسوب نفسه، وفقاً لهذه المعالجات والتقنيات، ويكتسب مزيداً من المهارات والقدرات المعرفية الجديدة، ويمكن، أيضاً، أن يعلم المستخدم (البشري)، ويعدل في سلوكه ومهاراته. وفي هذا التفاعل، أو العلاقة الجديدة بين الحاسوب والإنسان، يمكن تصور تداعيات بلا حدود. وقد بدأت تطبيقات في هذا المجال منذ زمن، في اتخاذ القرارات والبيع والشراء والمقايضة وفي مراقبة السلوك والقرار الإنساني نفسه، بل والسلطة عليه.

في اتجاه العلاج النفسي إلى تغيير السلوك، يمكن للحاسوب أن يكون فاعلاً في تنظيم المحفزات العصبية والكيميائية ومعالجتها في اتجاه السلوك المرغوب أو المطلوب. وحتى في العلاج النفسي التقليدي، يمكن للحاسوب أن يستمع إلى المستخدم/ المريض ويقدم تحليلاً وتفسيراً معمّقاً واستشارات واقتراحات طبية ذكية، لا تقل إن لم تتفوق على ما يمكن أن يقدمه الطبيب.

وتوجد اليوم بالفعل منصات على الإنترنت، تقدم خدمات علاجية نفسية، أو لقاءات ومشورات دينية (الاعتراف والنصيحة)، ويقدم البرنامج تحليلاً للشخصية من شبكة واسعة من المدخلات والبيانات المتاحة، أو التي يحصل عليها، ثم استخدامها في العلاج، ويمكن، أيضًا، أن يقدم الحاسوب إنذارات مبكرة حول الاكتئاب والانتحار واحتمالات الجريمة، أو التعرض لنوبات وإصابات صحية خطيرة.

وتقدم، اليوم، شركات في تكنولوجيا الحوسبة الإدراكية خدمات لمنع تسرب المعلومات، أو مراقبتها، من خلال تنظيم قواعد الاتصالات وضبطها، ويمكن أن تقدم معلومات وإنذارات ذكية، بتحليل البيانات في عمليات استخدام الحاسوب والشبكة والبريد الإلكتروني والاتصالات الهاتفية، وملاحظة الاستخدامات المختلفة والشاذة.

وهناك تطبيقات بدأت منذ فترة طويلة (نسبيًا) في مساعدة المرضى، وربطهم بالأطباء، على مدى الزمان والمكان الذي ينشط ويعيش فيه الأطباء والمرضى، ويمكن إجراء التدخلات الضرورية للمساعدة والإسعاف، وتلقي المشورة والتعليمات الطبية. تقوم بذلك اليوم أجهزة صغيرة مرافقة للإنسان في جسمه أو ملابسه.

وفي نمو المعلومات والمعارف الطبية وتراكمها، فإن الحواسيب بما تزوّدت به من قدرات معرفية وتعلمية وتعليمية، فإنها تكون قادرة على أداء أعمال واستشارات وتدخلات طبية وعلاجية، لكن الأنظمة الحاسوبية الإدراكية يمكن أن تتقدّم في اتجاه تصميم أجهزة الرعاية الصحية وتصنيعها، بل أن تبتكر في ذلك.

ثم، في اتجاه آخر من التفكير، نتساءل عن مصير الأعمال والمهن والمؤسسات والأدوات في ظل القدرات الجديدة للحاسوب، ويمكن، ببساطة، أن نضع أربع قوائم: المنقرضة والمتغيرة والصاعدة التي تزيد أهميتها، وأخرى جديدة ليست موجودة اليوم، أو هي في بداياتها، وكما اختفت مهن في المرحلة الصناعية، مثل الكتاتيب وصانع الطرابيش

ومبيض النحاس وقارئ الرسائل وكاتبها، ستختفي أو تتغير مهن وأعمال ومؤسسات قائمة؛ ما مصير مؤسسات البريد على سبيل المثال؟

في صعود الفردية والفرص والإمكانات التي أتيحت للفرد، يمكن التوقع صعود وزيادة أهمية الأعمال التي يمكن أن يؤديها الإنسان بنفسه، ولنفسه، في الزراعة والصيانة والبناء والغذاء واللباس والدواء، ويمكن توقّع تحولات جوهرية في أعمال ومهن ومؤسسات، إن لم تنحسر، أو لم تكن، في تغيرها، وكأنها اختفت، مثل الصحافة والتعليم والطب والصيدلة والصيانة والمحاماة، وكذا المدارس والمستشفيات والمجمعات التجارية والمباني والشوارع والبيوت.. لن يكون عالمنا، بعد سنوات قليلة، كما نراه ونعرفه الآن.

وبطبيعة الحال، يمكن التقدير أنه سوف تقود المؤسسات والمجتمعات والأسواق الأعمال والعقول الإبداعية والمهارات والمواهب المتقدمة. وسوف تقوم الموارد والفرص على الخيال والإبداع. وفي ذلك، سوف تصعد تخصصات وحقول، مثل الشعر والفلسفة والموسيقى والفنون والعمارة والتصميم والاستشارات.

إلى أي مدى يمكن أن تنشأ حول الإنترنت، ومن خلالها، أسواق وفرص جديدة للموارد، تساعد الأفراد والمدن والمجتمعات على تشكّل جديد مستقل بها حول هذه المصالح والأسواق الجديدة؟ لقد بدا واضحاً وممكناً أن تنشئ المدن والتجمعات والمصالح والاتجاهات الإصلاحية إعلاماً مستقلاً بها، يخدم أهدافها ومصالحها وبرامجها، وأن تؤثر على السلطة والأسواق باتجاه هذه الأهداف والمصالح، وأن تحصل على المعلومات والمعرفة التي تُطوّر بها أعمالها ومصالحها. ولكن، ما الفرص والمجالات الممكنة لموارد جديدة مستقلة، تستعين بها الاتجاهات الاجتماعية القائمة على استقلال المدن والمجتمعات؟ وهناك، أيضاً، سؤال تلقائي وبدهي، كيف ستكون طبيعة وملامح هذه المدن والمجتمعات القائمة حول العالمية المتاحة تقنياً؟ وما الفلسفة والمبادئ والقيم الاجتماعية والثقافية الجديدة لهذه المدن والمجتمعات؟

تبدو واضحة الفرص التي تحققت لشركات عالمية، في بناء أسواق عملاقة لمنتجاتها وسلعها الجديدة، مثل غوغل وفيسبوك وميكروسوفت وآبل وأمازون. وكيف استطاعت هذه الشركات أن تبيع برامج وتطبيقات ومواد وخدمات وإعلانات تجارية ومساحات افتراضية للأعمال والإعلام، وتجني من ذلك ثروات هائلة. لكنْ، ما يحتاج إلى توضيح وتفكير وعمل جديد هو فرص الأفراد والمؤسسات والمدن والمجتمعات لبناء مواردها وأسواقها ومصالحها كما فعلت هذه الشركات، وهنا، بطبيعة الحال، سيكون هذا واحداً من الاتجاهات والأعمال والجهود الإصلاحية التي يجب بذلها للمساعدة في بناء هذه الموارد وتشكيلها، ففي ذلك ينشأ الأساس المادي للإصلاح، فعندما تملك المجتمعات مواردها، تستطيع أن تؤثر أو تتقدم باتجاه أهدافها ومصالحها!

الفرصة الأولى والمهمة التي يمكن، ويجب، توظيفها والتقاطها هي بناء المعرفة والمهارات والتدريب، والوصول إلى مصادر مهمة ومتقدمة في ذلك، مثل الجامعات ومراكز الدراسات والتدريب والشبكات والمواقع المتخصصة في تقديم خدمات ومعرفة مهمة وضرورية مجاناً، أو بتكلفة معقولة، ويكون دور الاتجاهات والمجموعات الإصلاحية هو التعريف والتدريب للأفراد والمجتمعات، للوصول إلى هذه المصادر، وتسهيل عمليات التواصل، بالتعريف بها.

سوف يتمكن المواطنون بذلك من تحسين قدراتهم ومهاراتهم في العمل والمهن والقدرة على المنافسة على الفرص القيادية والمواقع المتقدمة في الأعمال والمؤسسات ويكسرون احتكار النخب لهذه الفرص، ويجسّرون الفجوة المعرفية والاجتماعية، ويؤثرون على تشكيل النخب القيادية والمؤثرة في الأسواق والمؤسسات، ويحيّدون، بنسبة معقولة، إن لم تكن حاسمة، عامل الثروة المالية والنفوذ والانحياز المتبع لدى النخب المهيمنة في تشكيل النخب.

وهنا، تتحقق، بطبيعة الحال، إنجازات إصلاحية مؤثرة ومهمة، منها تدوير النخب بعدالة وكفاءة، إذ سوف يخرج من دوائرها العاجزون عن امتلاك المهارات والمؤهلات اللازمة لمواقعهم، وتدخل إليها عناصر جديدة ذات كفاءة عالية، وقادمة من أوساط اجتماعية ومهنية، تتطلع إلى المساواة وتحسين فرصها وكسر الاحتكارات والامتيازات التي تتمتع بها فئة من الناس على نحو غير عادل، وتُكرّس العدالة في التنافس، وتتشكل قوة اجتماعية تأثيرية ورقابية جديدة على الفرص والتنافس عليها، تمتد إلى قطاعات أوسع في الأعمال والمجتمعات.

وبالطبع، تؤدي زيادة المعرفة والكفاءة إلى زيادة الموارد، وهذه مسألة جوهرية في الإصلاح، أن تستطيع المجتمعات تحسين حياتها ومواردها بنفسها وتأثيرها وتكسر إرادة الهيمنة والإفقار، وتنشأ في ذلك متوالية ازدهار وإصلاح جديدة. ففي الفائض الممكن في الموارد، ستبني المجتمعات مؤسسات وبرامج جديدة كانت محرمة عليها، رغم أنها من حقوقها الأساسية، مثل تحسين التعليم والرعاية الاجتماعية والصحية والبرامج الثقافية والفنية التي ترتقي بالأفراد والمجتمعات، ثم تنشأ موارد وأعمال جديدة، أو تتطور وتتحسن الموارد والأعمال القائمة..

وسيكون بمقدور المجتمعات والتجمعات المهنية والإصلاحية بناء شبكات إعلامية وتواصلية لمراقبة الأسواق والمؤسسات العامة وقرارات وسياسات الحكومات والشركات المؤثرة على حياة الناس وفرصهم، مثل العطاءات والتوريدات والجودة والمواصفات والمقاييس وحماية المستهلك. وبذلك، تتحسن كفاءة الأسواق والسلع والخدمات، ويمكن مواجهة حلقة الاحتكار والامتيازات القائمة على إخفاء المعرفة والمعلومات. وبطبيعة الحال، ستتحسن كفاءة الأفراد والمجتمعات في معرفة وتقييم السلع والخدمات ومراقبتها، وتتحسن فرصها أيضاً في مراقبة وتطوير المشروعات والأعمال المتعلقة بحياتها اليومية والعامة، ويمكنها الحصول على مستوى أفضل من الحياة بتكاليف

أقل، وتدوّر الموارد والأموال في دائرة أوسع من الدائرة الضيقة التي تهيمن عليها فئة احتكارية قليلة من رجال ونساء الأعمال والمتنفذين. وأهم من ذلك كله، تتكرس قاعدة الثقة في الأسواق، بدلاً من الإذعان والابتزاز. إذ ستكون قدرة الموردين والمنتجين على الانتشار والتسويق قائمة على الثقة المتبادلة بين المستهلك والمورّد، وهي (الثقة) القاعدة الأساسية للإصلاح، وقيام أسواق جديدة تحسن حياة المستهلكين، بدلاً من أن تكون أداة لامتصاص مواردهم وأموالهم، لصالح أقلية فاسدة مهيمنة.

ويمكن بناء سيناريو طويل ومعقد للإصلاح والازدهار، بناء على متوالية العدالة والكفاءة والثقة والمعرفة الممكن بناؤها وتكريسها في المجتمعات والأسواق والمؤسسات، لكن المتوالية تبدأ ببناء مدن ومجتمعات مستقلة يجري تنظيمها وتشكيلها حول أولوياتها ومصالحا وأفكارها الجديدة. وفي ذلك تتشكل تجمعات وبرامج سياسية واجتماعية، تتجادل في ما بينها أو تجادل السلطة والشركات، وتنشأ أيضا أحزاب وحركات سياسية واجتماعية، تؤثر على الحكومات والبرلمانات والشركات والسوق والاستهلاك واتجاهات العرض والطلب، وبرامج لإدارة الخدمات والمؤسسات وإصلاحها وتطويرها، وكل عناصر ومكونات العمل العام الديموقراطي.. فالديموقراطية تحميها قواعد اجتماعية، تؤمن بها وتجد فيها مصالحها!

تقوم فكرة المدن والمجتمعات المستقلة باعتبارها قوة ثالثة وشريكة في الدول، إلى جانب الحكومات (القطاع العام) والشركات (القطاع الخاص) لتحقيق توازن بين مراكز القوى والتأثير ورفع مستوى الخدمات الحكومية والشركاتية، ولتتمكن المجتمعات من تحقيق واجبات المواطنة في علاقتها مع السلطة التنفيذية، وحماية نفسها كمستهلك في علاقتها مع القطاع الخاص، ولتجنب الشراكة والتحالف بين السلطة التنفيذية والشركات في مواجهة المجتمعات.

وتسمى الفكرة، أحياناً، في الدراسات والتقارير التنموية «تمكين المجتمعات»، باعتبار أن التنمية تكمن في مساعدة المجتمعات أو تمكينها، لتكون قادرة على تنظيم نفسها وإدارة مواردها وحقوقها واحتياجاتها الأساسية والقدرة على التأثير والمشاركة في الحكم والسياسات والتشريعات على النحو الذي يوسّع خياراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويجعل مؤسسات الحكم والإدارة العامة أمينة وقادرة على التعامل مع التفويض الذي منحه المواطنون لها، للتصرف في الموارد والضرائب العامة، وفق مصالح المواطنين واتجاهاتهم، ويمكّنها (المجتمعات) من تحقيق توازن مع السلطات والمؤسسات، ومن محاسبة هذه المؤسسات ومراقبتها وتوجيهها، ويجعل مؤسسات القطاع الخاص التي تورد الخدمات الأساسية والاستهلاكية، كالتعليم والكهرباء والاتصالات والصحة والتأمين والسلع الأساسية، وغيرها، تورد خدماتها إلى المستهلك (المجتمعات)، في أفضل مستوى، يتفق مع الثمن الذي تحصل عليه.

وفي الوقت نفسه، تعطي التحولات والتغيرات العالمية، القائمة على أساس المعرفة والمعلوماتية والاتصالات، المجتمعات والطبقات الوسطى، فرصا جديدة، تجعلها قادرة على التحرك والمشاركة وحماية نفسها من استغلال السلطات التنفيذية والشركات واعتداءاتها على المجتمعات والأفراد.

وعندما بدأت الدولة تتخلى عن خدماتٍ وأعمال كثيرة كانت تؤديها، وتسندها إلى القطاع الخاص، كالمناجم والتعدين والكهرباء والاتصالات والنقل والبريد، وأفسحت المجال للقطاع الخاص للاستثمار في الخدمات التي تؤديها، مثل التعليم والصحة والسكن، تبع ذلك تحولات عميقة في قوانين العمل والعلاقات مع السلطة والعلاقة بين المجتمعات والشركات والعلاقة بين السلطة والشركات. وكانت التحولات، في مجملها، إضعافا للمجتمعات، ولقدرتها على إيصال صوتها والتأثير في القرارات العامة، المتعلقة بحياتها ومشاركتها السياسية والعامة. وتَعرَّض مستوى المعيشة والدخل لتراجع كبير، فقد

أضعفت (ربما عمداً) المؤسسات الحكومية الخدماتية، وتوقف الكثير منها، وصار لزاماً على الطبقة الوسطى أن تلجأ إلى القطاع الخاص للحصول على الخدمات التعليمية والصحية، وتراجع مستوى جودة ونوعية خدمات وسلع كثيرة، وارتفعت تكاليف الحياة والسلع والخدمات الأساسية. وفي الوقت نفسه، وجدت المجتمعات أنها معزولة بلا حول ولا قوة، في مواجهتها مع التحالف النخبوي للشركات والحكومات. وتضاءلت فرص الابتعاث والتدريب في العمل والتنافس العادل على الوظائف والأعمال والفرص والترقية، والحصول على مستوى كريم من العيش والاحتياجات والخدمات الأساسية ضمن الدخول المفترضة والمتوقعة لهذه الفئات من المجتمع.

وصارت «الديموقراطية»، بطبيعة الحال، غير حقيقية، أو فوقية، تتدافع حولها النخب السياسية، وليست عقداً اجتماعياً تقوم عليه مصالح والتزامات الحكومات والمجتمعات والمؤسسات، وهذا سيجعلها خاضعة لمصالح النخب السياسية، ويعطيها فرصة تصميمها وضبطها والسيطرة عليها وتوجيهها، وربما إجهاضها وخنقها.

كيف يمكن توظيف التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية؟ وكيف يمكن مواجهة التحديات الناشئة عن هذه التحولات؟

ربما يكون السؤال بالتحديد هو: كيف تستطيع المجتمعات أن تكون شريكاً للحكومات والشركات على قدم المساواة، فتكون قوة اقتصادية وسياسية واجتماعية، تؤثر في السياسات والقرارات، وفي تحديد خياراتها وتنويعها وتعددها؟

والحال أن التحولات التكنولوجية الجارية تمنح فرصاً كبيرة وجديدة، تضيف إلى ضرورة وجود مجتمعات فاعلة وقادرة على تحقيق توازن عادل، يحمي الحاجات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، أهمية قصوى تتعلق بمصير الحاجات والحقوق الأساسية، كالتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والعمل والسكن والانتماء والمشاركة والثقافة الوطنية والمجتمعية، فتتكون اليوم أدوات جديدة لفهم المجتمعات

واستقرارها وتسييرها، تختلف عن السيطرة والتسويات مع النخب والقيادات السياسية والاجتماعية ورشوتها.

يدور الإصلاح حول وعي الطبقة الوسطى للفرق بين ما تحب أَن تكون عليه والواقع القائم، وهي في ذلك، تبحث عن وسائل تؤثر بها على السياسات العامة والأسواق. ويمثل الشباب، وبخاصة الفئة العمرية بين الثامنة عشرة والخامسة والعشرين، القاعدة الأساسية والصلبة لأي عملية تغيير، لكنهم، غالباً يتحركون ويفكرون بدوافع الغضب والتمرد، وهذا مورد اجتماعي وثقافي جميل ومهم، بل هو قاعدة رأس المال الإصلاحي في المجتمعات والمبادرات، لكنهم في ذلك تستهويهم الجماعات والجهات التي تقدم الآمال والوعود الكبرى، ولا تكاد تلهمهم الأفكار والبرامج الإصلاحية، بما هي تحسين الحياة والفرص وتكريس قيم العدالة والحياة الكريمة!

وفي هيمنة النخب على المجتمعات ومؤسساتها ومواردها الثقافية والإعلامية، فقدت الطبقة الوسطى قدرتها على التأثير وإيجاد التوازن بين السلطة والمجتمعات والأسواق، بل إِنها فقدت، أيضاً، قدرتها على إنشاء قيمها وثقافتها المستقلة والمتشكلة حول مواردها، وفرصها وأحلامها وتطلعاتها، وفرص توريثها، ونقلها إلى الأجيال التالية، فالشباب ممن وُلدوا ونشؤوا في الطبقات الوسطى لم يحملوا، في غالب الأحيان، قيم الآباء وثقافتهم القائمة على تقدير الحياة الكريمة، والتمييز بين الأولويات والمصالح الحقيقية والأساسية، وغيرها من الوعود والأفكار المنفصلة عن الإصلاح الحقيقي، أو الإصلاح كما تراه وتؤمن به، وتسعى إليه الطبقات الوسطى، وأَسوأ من ذلك أن فئة واسعة وغالبة من الطبقات الوسطى، وقياداتها وجدت مصالحها في التحالف مع النخب ضد طبقاتها، أو ما يسمى في أدبيات النضال والعمل «خيانة الطبقة» وأَلحقت (تقريبا) بالدولة والشركات الثقافة والفنون والرياضة والبلديات والنقابات والاتحادات المهنية والعمالية ومنظمات المجتمع المدني.

وهكذا، تحول الإصلاح باعتباره صراعـًا (بالمعنى السلمي الاجتماعي)، أو «تدافعـًا» بين المصالح والطبقات والحلول والأفكار والمبادرات، إلى صراع وجودي صفري مع السلطة والنخب، وهذا أَسوأ ما أُصيب به حراك المجتمعات والطبقات، فقد تحولت النخب إلى مجموعات مغلقة، تحمي وتحتكر مجموعة كبرى من المصالح والموارد والفرص، بكل الوسائل والقوة الممكنة، بما في ذلك تهميش المجتمعات، وتغييبها، ورفض العدالة في الفرص والتنافس. ولأن الطبقة الوسطى، غالبـًا ما يتشكل وعيها لمصالحها ولذاتها ووجودها حول مجموعات وقيادات في منتصف العمر، فإنها، بطبيعة الحال تنزع إلى السلبية والانسحاب، فهي غير مستعدة، ولا راغبة في معارضة أو صراع يضر بمصالحها ومكتسباتها، أو يعرضها لأذى جسدي ونفسي، لم تعد مستعدة لتحمله، إن كانت تقدر على ذلك ابتداء..

وبإفلاس التدافع/ الصراع السلمي، أصبح المجال مفتوحـًا للمواجهة العنيفة والمعارضة الجذرية مع السلطة والنخب، وهو ما يقدر عليه، ويؤمن به شباب مشحونون بالغضب، ومزودون بقيم أيديولوجية تقدس الموت، وترحب به؛ ما أَدخل الإصلاح في خيارات مضادة ومحزنة. المجتمعات والطبقات تعمل ضد نفسها، وتدمر نفسها لأجل أن تدمر خصومها «عليَّ وعلى أعدائي».

لكن الإنترنت يتيح اليوم فرصـًا جديدة للطبقة الوسطى للعمل والتشكل، ففي هذه الشبكية للموارد والفرص والأعمال، تنشأ فرص جديدة وأعمال جديدة وقدرات جديدة للتأثير، **ما الذي أَنشأته شبكة الإنترنت من قيم وثقافات وفرص جديدة؟ ماذا غيرت أو تغير في تشكلات الطبقة الوسطى، وسعيها الدائم إلى الإصلاح؟**

تهبط الكوارث والأحداث الكبرى بلا استئذان، وتصحبها آثارها وتداعياتها أيضا بتلقائية. لكن استيعابها إيجابيا والبحث في الفرص والبدائل المتاحة والممكنة ليس عفويا ولا تلقائيا، وفي ذلك تتشكل وفي سرعة متوالية من الظواهر والحالات التي لا تقل ضررا

عن الكارثة نفسها، الخوف والصراعات والإذعان والابتزاز وانهيار القيم الاجتماعية والثقة وسلوك البقاء، وصعود طبقة جديدة من الشطار تحوّل الكارثة إلى مصالح واحتكارات فاسدة تفيد أقلية من الناس وتزيد الضرر عليهم، ثم ترتد المجتمعات في مواجهة الخوف إلى الخرافة وقيم وثقافات وروابط وعلاقات سابقة للتمدن، فتتحول المدن والأسواق والمؤسسات إلى ساحة متقدمة تكنولوجيا لتكريس التخلف والاعتداء والهيمنة على المستضعفين. وبالطبع تنهار القوانين باعتبارها الرابط الأساسي للمدن والدول، ويتقدم ويصعد شرار الناس وينزوي خيارهم، وأسوأ ما يحدث في مواجهة الأزمات هو التأخر في استيعابها ومواجهتها، لأنها في ذلك تتكرس في واقع اقتصادي اجتماعي ثقافي يجد من يدافع عنه من النخب والجامعات والمؤسسات الأكاديمية والمصالح، ويتحول الفشل والفساد إلى قيم متقبلة تشتغل على تأصيلها علميا وفلسفيا ودينيا خبرات وهيئات متقدمة!

الحال أن التطور العلمي والتقني كان في مساره العام ومحصلته يعمل لصالح تحسين الحياة والارتقاء بالدول والمجتمعات والأفراد والأسواق والخدمات والسلع؛ رغم صحة ما يقال عن الآثار السلبية والأضرار التي لحقت بالمجتمعات والأسواق والموارد والصناعات التي كانت قائمة قبل التطور العلمي والتقني والتعولم في السوق والسلع والأفكار والاتجاهات والهويات، فمن المؤكد أنها حالة يمكن أن تكون مفيدة، وفرصة مهمة للتطور والنمو والإصلاح؛ بدليل ما تحققه اليوم دول ومجتمعات من تقدم، ونشوء شبكة واسعة من الأعمال والشركات الجديدة.

لقد أتاحت الشبكية فرصة هائلة لتطوير التعليم والمشاركة في الأسواق والمنجزات العالمية بتكاليف قليلة، وفي ذلك فرصة كبيرة لدول ومجتمعات ومواطني الجنوب لاكتساب المهارات والمعارف المتقدمة، لكن ذلك يحتاج إلى تحول اجتماعي وثقافي ومؤسسي جذري قائم على التعلم الذاتي والتعلم عن بعد، كما تتيح الشبكة فرصا واسعة للعمل من بعد والعمل في المنازل وتسويق المنتجات والخدمات من غير مكاتب ومحلات

تجارية، ويمكن الوصول إلى أسواق وزبائن في جميع أنحاء العالم، ويمكن للمجتمعات وجماعات المصالح والرأي أن تعمل معا في شبكات وهيئات مؤثرة من غير حاجة إلى مباني وجهود في السفر والتحرك وإنفاق كبير، وفي ذلك فإن الأفراد والمجتمعات تمتلك فرصة جيدة للتأثير باتجاه مصالحها وأولوياتها والحصول على حقوقها، وتحقيق مزيد من المساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، والمشاركة العامة والسياسية والاجتماعية.

تبدأ الاستجابة بالتعليم لإكساب الأجيال وجميع الناس المهارات الأساسية التي تمكنهم من المشاركة في الاقتصاد الجديد، وإعادة تأهيلهم من جديد ليكونوا قادرين على المشاركة الاقتصادية والإنتاج، وكل لحظة تمضي دون إعادة تنظيم المؤسسات والعمليات التعليمية تزيد التأخر في الاستجابة والتقاط اللحظة والفرص، وقد تختفي الفرصة إلى الأبد، ففي التأخر في التقاط لحظة المطبعة والآلة البخارية تأخر الشرق والجنوب قرونا طويلة، ودخل في فجوة هائلة مع أوروبا.

إن المعرفة بما هي المورد الأساسي للاقتصاد والحياة تُشكّل جوهر التقدم والفشل والإصلاح والتنمية والاحتكار، ويدور حولها بطبيعة الحال الصراع والجدل الاجتماعي، وفي ذلك يُفترَض في الجماعات والطبقات والمصالح والأعمال والمدن والمجتمعات أن تحدد على نحو عملي واضح خريطة عملها.

وربما تكون من الأهداف الاجتماعية التي يجب النضال لأجلها هي مشاعية الإنترنت بما هو خدمة عامة ومرفق أساسي مثل الطرق والمدارس والمستشفيات، إذ يفترض أن تكون متاحة لكل فرد ومؤسسة فرصة الوصول إلى الشبكة بالقدر الذي يتاح له أن يسير على الشوارع والأرصفة ويرتاد الحدائق العامة، وتكون هذه المشاعية المفترض أن ترعاها الحكومات والبلديات والشركات في سياق مسؤوليتها الاجتماعية القاعدة الأساسية للعمل والتشكل الاجتماعي والاقتصادي.

وتكـون الخطـوة التاليـة لمشـاعية الإنترنـت بنـاء المؤسسـات الاجتماعيـة والمهنيـة والاقتصادية من خـلال الشبكة لأجل التعليم والرعاية والتأثير في السياسات والأسـواق، وتخفيض الهدر في الإنفاق والمشاركة في الأسواق المتاحة وطنيـًا وعالميـًا -فالعولمة التي أنتجتها الشبكية تتيح موارد جديدة وتستولي على مـوارد قائمـة- وتقـديم مـا يمكـن تقديمـه من خلال الشبكة لأجل الحصول وعلى أفضل وجه ممكن على الخدمات الأساسية وبنـاء المعارف والمهارات، وتطوير الأسواق والجماعات والمدن والأحيـاء باتجـاه مـا تحـب أن تكون عليه.

في اسـتقلال المجتمعـات والمـدن يكـون في مقـدور المـواطنين أن يكتسـبوا المعـارف والمهارات التي يحتاجون إليهـا، وسـوف تكـون وظيفـة مـزودي المعرفـة مثـل المؤسسـات الإعلامية والتعليمية والثقافيـة تقـديمها وتطويرهـا ولـيس حجبهـا أو تشـويهها كمـا يحـدث اليوم بالفعل في المؤسسات القائمة، ولكن لن يحدث ذلك إلا في مؤسسات مستقلة تملكها المجتمعـات أو شـركات تجـد مصـلحتها في اسـتقلال المجتمعـات وفي اكتسـاب النـاس للمعرفة الجيـدة والملائمـة، وسـوف يكـون بطبيعـة الحـال لـدينا نخـب وقيـادات اجتماعيـة وإبداعية ومعرفية جديدة تستمد وجودها وتأثيرها من هـذه الاسـتقلالية، ومـن الطموحـات المعرفية الجديدة للأفراد والمجتمعات والأسواق.

فرص محتملة وتحديات أكيدة

تعمل التحولات في الموارد والأعمال والتكنولوجيا على نحو عام لصالح الأكثر استعداداً وتنظيماً والأكثر مالاً وموارد، لكن هؤلاء الذين لم يستفيدوا من الفرص ولم يشاركوا فيها ليسوا بمنأى عن تحدياتها وخسائرها، فهي ليست فقط لا تعمل لصالحهم، لكنها تُفقدهم مواردهم وأعمالهم وأسلوب حياتهم، وهكذا إذا كان عدم المشاركة في فرص العولمة والشبكية اختياراً ممكناً، فإن النجاة من شرورها ليست اختياراً، ولذلك فإن الإبداع في العمل والحكم الرشيد مستمد من القدرة على ملاحظة وتقدير ما يحدث، وما يمكن عمله قبل وقوع الحدث أو في أثناء حدوثه، ففي كثير من الأحيان تكون الحكم والدروس المستفادة بعد وقوع الأحداث والتحولات لا تفيد إلا قليلاً.

وما زالت التجارة العالمية والوطنية تعاني من أزمة عام 2008 وتحاول الخروج منها، ورغم أنها فترة طويلة مضت فإنها أنشأت واقعاً جديداً يصعب الرجوع أو التخلي عنه، فقد دخلت الاقتصادات في ركود مديد، وجرت معها النواتج الإجمالية، وتوليد الأعمال والوظائف، التي تعاني من تحديات قاسية بسبب الإحلال التكنولوجي بدلاً من العمل البشري.

استطاعت مجموعة من الدول زيادة نموها الاقتصادي بين عامي 1990– 2015 اعتماداً على سلسلة التكامل والتعاون في التجارة الدولية، مثل الصين والبرازيل وغيرهما، وأنشأت دول فرصاً جديدة أو متعاظمة مستمدة من تخصصه في مجال يخدم التكامل الدولي، مثل المنتجات الزراعية في مدغشقر، والموارد الطبيعية في تشيلي، والتصنيع البسيط منخفض الكلفة والاستخدام التكنولوجي في المكسيك، والتكنولوجيا المتوسطة في الهند وسنغافورة، كما استفادت الدول المتقدمة مثل اليابان والولايات المتحدة وألمانيا في إنتاج مجموعة من السلع والخدمات المبتكرة. وقد تطور الاعتماد المتبادل في الأعمال

والخدمات مستفيداً من فرص الشبكية، وأحيانـًا يبدو ذلك طريفـًا، مثل قراءة ومراجعة الصور الطبية التي تجري في المستشفيات الأميركية في الهند، وكذا الرد على المكالمات الهاتفية والاستعلامات وأعمال الحجز للسفر والفنادق، وأعمال التصميم والمحاسبة.

وفي حين يبدو مربكـًا ومحيراً للاقتصادات خاصة الصغيرة والنامية أن تبحث عن مكان وشراكة في السوق العالمية، وما يمكنها أن تضيف، إذ لم يمكن يشغلها السؤال من قبل عندما كانت الاقتصادات الكبرى للدول والشركات تفكر لها وتعتمد عليها في عمليات التكامل والسلاسل الاقتصادية والإنتاجية، لكن الاقتصادات الكبرى نفسها تمضي في الارتباك والتقشف والسعي للاعتماد على الأسواق المحلية، هكذا فإن الدول الصغيرة تواجه سؤالاً صعبـًا ومزعجـًا، ولا تملك سوى أن تقلل الاستيراد، وتزيد الضرائب والقيود والرسوم الجمركية، فتضيف إلى الاقتصاد العالمي مزيداً من التحديات.

لقد ترسخت الأسواق على مدى القرون، وتراكمت الأعمال في سلسلة من الثقة والاعتماد المتبادل والمشاركة بين الأطراف والمؤسسات المنتشرة حول العالم، وعلى أساس بسيط وواضح هو ما يمكن أن يقدمه كل شريك بأقل تكلفة وأفضل مستوى ممكن، وهي أيضا القاعدة التي يجب أن تشغل جميع الأمم اليوم، ماذا يمكنها أن تضيف إلى العالم؟ والسؤال وإن كان بديهيا ويعمل على مدى التاريخ، فإنه اليوم يبدو أكثر صعوبة، بل يبدو كأنه يطرح للمرة الأولى بالنسبة لكثير من الأمم التي كانت تشارك وتستفيد وتفيد على نحو تلقائي، لتفيق فجأة وتجد العالم ليس كما تعودت عليه وكما كانت تشارك فيه من قبل.

على سبيل المثال، فإن أنظمة الملكية الفكرية التي بدأت تطبق على نحو حازم وشامل لم تدع مجالاً للتكنولوجيا والسلع قليلة الكلفة، وفي المقابل فإن دولاً وشركات وبنوكـًا صارت تجني أرباحـًا وعوائد هائلة على طريقة لعبة «احتكار» لم تكن إيراداتها سوى امتيازات، وهي إن كانت تستند إلى القوانين المنظمة للتجارة، فإنها أيضـًا تلحق بنفسها وبالأسواق والمجتمعات ضرراً كبيراً، بل إن الضرر امتد إلى المزارعين وصغار المنتجين،

وتحولت الزراعة التي كانت تتضمن مجموعة من الأعمال غير المكلفة مثل إنتاج البذور إلى احتكارات للشركات!

تبدو فيتنام نموذجاً للنجاح والقدرة على السؤال والإجابة في سياق الفرص والتحديات، إذ تحولت إلى مصدر مهم للهواتف الذكية، فهي تنتج 40 في المائة من هواتف سامسونج، وتوظف 35 في المائة من موظفيها. ويُعزى نجاحها في ذلك إلى تفاهمها مع الولايات المتحدة الأميركية (يا للمفارقة التاريخية!) والكلفة المنخفضة للأيدي العاملة، وتوظيف قربها الجغرافي من دول مهمة في قطاع الإلكترونيات، الصين وكوريا الجنوبية واليابان.

ورغم كل الظروف والتحولات، تظل الدول الكفؤة والفاعلة في الخدمات التعليمية والصحية والنقل والمرافق العامة ساحة مهمة وجذابة للاستثمارات الأجنبية، إنها قاعدة لم تتغير ولم تتبدل، وأفضل استعداد ممكن لمواجهة حالة عدم اليقين المهيمنة اليوم على السياسة والتجارة.

وفي التعليم تزيد الحاجة إلى المعلم لكن تقلّ الحاجة إلى غرف ومبانٍ مدرسية وأنظمة تعليمية نمطية، فالمدرسة تتحول إلى نادي تعليمي اجتماعي، يتجمع فيها التلاميذ بحرية وعفوية لأجل النشاط التعليمي والثقافي والاجتماعي والرياضي، والمعلم يتحول إلى مرشد أكاديمي وتربوي واجتماعي وصحي، يقدم المعرفة ويتابع التحصيل العلمي من خلال الشبكة، ويلتقي التلاميذ ليس لأجل التعليم المباشر لكن للإرشاد والمتابعة والتنسيق، وفي ذلك يصعد التعلّم الذاتي والتعليم المستمر كما الفروق الفردية، ويكون في مقدور المعلم أن يقدم لكل تلميذ على حدة ما يحتاج إليه على نحو خاص بحسب مستواه المعرفي وحالته الصحية والاجتماعية والنفسية. ستنتهي الدروس الموحدة والتعليم المتشابه لجميع التلاميذ بالتساوي، لكن سيتلقى كل واحد بحسب قدرته ومواهبه واتجاهاته، وسوف يتفاوت التلاميذ بالطبع رغم تساوي أعمارهم في التقدم التعليمي كما المهارات والمواهب والاتجاهات، سوف تتجه عمليات التشابه والتنظيم الاجتماعي

والأخلاقي نحو القيم والتعاون والعمل والعيش معا والتقبل والحوار والاستماع والجدل.. وتصعد الأسرة أيضا شريكاً فاعلاً ورئيسياً مع المدرسة والمعلمين والسلطات السياسية والمحلية في شؤون التعليم والتنشئة والتغذية والصحة.

يمثل المعلم حجر الزاوية في التقدم المنتظر، وربما لا يكون اليوم لدى الأمم لصناعة المستقبل واستيعابه سوى المعلم، لكن المعلم الرائد يحتاج إلى معارف وقيم جديدة، وربما لا يكون أحد قادراً على تزويده بها بكفاية، المعلمون هم الذين ينشئون أو يقترحون أو يبدعون التصورات والأفكار والقيم التي ستتحول إلى مناهج وتجارب تعليمية للجيل التالي من المعلمين، لأنها منظومة تتشكل لأول مرة من ميدان التعليم وما يمكن أن يلتقطه المعلمون والقائمون على التعليم من تحديات وفرص وأفكار جديدة ومختلفة. المعلمون يغيرون العالم!

ويبدو أننا نُحمل المعلمين فوق طاقتهم، خاصة أنهم على مدى العقود الماضية تعرضوا لكثير من العقوق والإهمال والتهميش، وفقدت مهنة التعليم كثيراً من جاذبيتها ورسالتها، كما ضعفت كثيراً مؤسسات تدريب المعلمين وتأهيلهم، لكن لا مناص من العودة إلى المعلم لأن التعليم هو البداية الحتمية للإصلاح واستيعاب المستقبل وصدماته، ولأننا في واقع الحال لا نملك خياراً واضحاً سوى التعليم، إذ يشكل رأس المال الإنساني اليقين الوحيد لمواجهة التحديات الناشئة التي تغيّر كل شيء تقريبا، من الموارد والأعمال والمهن إلى التنظيم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للأمم، إلى القيم والثقافة الحاضنة والضامنة للسلام والتقدم وإنشاء موارد جديدة و/ أو تعظيم الموارد القائمة وحمايتها وتجديدها. هكذا فلا نملك لمواجهة مستقبل يبدو مزلزلاً سوى تعليم كفؤ وصحة جيدة يمكّنان الجيل القادم من العمل والإبداع وإنشاء حياة جديدة ستكون مختلفة اختلافا كبيراً عن الجيل الحاضر. إنها المرة الأولى في التاريخ (ربما) التي يعلّم ويقود فيها الجيل الناشئ الجيل السابق. الأطفال اليوم هم الذين يخططون للمستقبل ويفكرون له ويصنعون طريقه. نبحث عن طريق غير موجود، فالطرق كما يقال تصنعها الخطوات، وليس لدينا سوى أن

نستوعب التحدي ونفكر في ما يمكن عمله بما نملك من خيال وحسن نية، ونقتبس التجارب والأفكار الجديدة الناجحة. لكنّ المرجح إن لم يكن مؤكدا أننا نستطيع تجنب الفشل، إذ استطاعت أمم كثيرة أن تعبر التحدي وتحول أزمتها إلى نجاح.

يفترض أن تتطور وعلى نحو فوري وسريع منصات للتعليم والمتابعة الشاملة في التحصيل والكفايات والقيم المعرفية والمهنية، وأن تجري عمليات واسعة في المدارس والأسر نحو التفاعل مع الشبكة على النحو الذي يحولها إلى مصدر عملي ومتقدم للتعليم، وسنستطيع بذلك إعادة توجيه الموارد والإنفاق العام على التعليم باتجاه تطوير قدرات المعلمين والناس جميعاً، وأن نحول المدارس إلى فضاءات اجتماعية وإرشادية وإبداعية، وأن نتوسع في تقديم المحتوى وفي الترجمة وملاءمة التعليم مع الشبكة والتفاعل معها، وربما يكون في مقدور الأمم أن توفر التعليم المجاني والمتقدم لجميع الناس على اختلاف أعمارهم، ولن يكون هناك حائل تقني أو مالي أمام أحد من الناس فسمنعه من تعلسم نفسه ما يشاء وما يحب وما يحتاج إليه، إنها فكرة تبدو اليوم ممكنة جداً، ولا نحتاج سوى جرأة العبور إليها، ذلك أن الواقع القائم يظل رغم إدراكنا لضرورة إصلاحه أو تغييره موضعا لعواطفنا ومشاعرنا التي تحمينا (نتوهم أنها تحمينا) من المستقبل ومخاوفه، وبطبيعة الحال فإننا نحب أن نعيش ونسلك كما نفكر ونشعر. لكن ليس دائمـاً ما يجب أن يكون هو ما نحب أن يكون.

وهكذا يتقدم الإنسان نحو غايته الجليلة الأساسية بما هي المعرفة والحياة الأفضل، إذ الرواية المؤسسة للإنسان أنه أراد أن يعرف وأراد الخلود، وعلى نحو ما فإن الصحة بما هي الحياة أطول فترة ممكنة تمثل للخلود، والمعرفة تمكن الإنسان من وضع الأشياء في موضعها الصحيح، وهذه هي السعادة.

وتشكل الثقافة في الحياة والعمل والاقتصاد والإنتاج مساحة أكبر بكثير مما يبدو في التفكير الانطباعي السائد، ويمكن اليوم ملاحظة هذه المقولة بوضوح في اقتصاد المعرفة القائم على الفكرة والتصميم والإبداع والذي يشكل معظم الاقتصاد السائد اليوم. ولم يعد

مستهجنا الربط بين التقدم الاقتصادي والثقافي، فقد كرس التقرير العالمي للتنمية البشرية هذه المقولة على نحو بدأ يغير في خطط واستراتيجيات التنمية في العالم، ولكن الأمر يحتاج ربما لتوضيح وتأكيد متواصل ومتكرر للقدرة على الربط بين الثقافة والتقدم، أو بين الثقافة والفشل، أو لتشكيل تجمعات ومشروعات للتقدم قائمة على أساس الثقافة.

كيف تؤدي إلى التقدم الحركة الثقافية والفكرية من الإنتاج الأدبي والإبداعي والترجمة من الشعر والقصة والرواية والنقد الأدبي واللغات والفنون البصرية والسماعية، وحركة النشر بعامة من الكتب والمجلات والدوريات ومعارض الكتب والمطابع والمكتبات ومواقع الإنترنت والمدونات، وأنماط الحياة في السلوك الاجتماعي والانتماء والمشاركة والعادات والتقاليد والتعليم والعمارة واللباس والطعام؟ إن قيمة أي سلعة أو منتج تحددها ثقافة الناس، فلو اعتبروا على سبيل المثال أن الذهب شيء تافه فسيتحول إلى نفايات.

لماذا كانت روايات هاري بوتر على سبيل المثال ناجحة؟ لأنها أعجبت القراء وأقبلوا على شرائها بمئات ملايين النسخ، ماذا لو أن أحدا لم يقرأ الرواية؟ هل سنقول عنها ناجحة؟ بالطبع ثمة أعمال في الفكر والإعلام والثقافة والفن بالغة الأهمية والعبقرية، ولكنها ببساطة فاشلة حتى هذه اللحظة على الأقل لأن الجمهور لم يقبل عليها، فالقارئ هو الذي يحدد أهمية ونجاح المنتج الثقافي والفكري وكذلك السلع والمنتجات، ولذلك يقال إن المسوقين يفهمون حاجات الناس وتطلعاتهم أكثر من التنمويين. لكن أين يُصنَّف عمل ومصير الأعمال والمنتجات التي تقع في بقعة تتداخل فيها التنمية مع التسويق، والإصلاح مع التجارة والاستثمار، والثقافة مع الاستهلاك؟

إن المجتمعات في تنظيمها لمصالحها ووعيها بذاتها تحتاج إلى معرفة وفحص ثقافتها وتطوير هذه الثقافة لتكون استجابة صحيحة لتشكل المجتمعات حول أهدافها ما تريد أن تكون عليه من تقدم حضاري واجتماعي واقتصادي، وأن تشكل ثقافتها على النحو الذي يمكنها من التوافق الصائب ثقافيا واجتماعيا مع البيئة المحيطة والموارد والتقنية وسبل

الحياة والرفاه، وعلى النحو الذي ينشئ الناس به كفايتهم ويحققون الأمن والاستقرار والرضا والسعادة والانسجام مع متطلبات حياتهم وتطلعاتهم وآمالهم بحياة أفضل.

وهذه الثقافة تنشئ في محصلتها الجمال باعتباره فلسفة عمل وحياة يميز بها الإنسان القبيح من الحسن في الأفكار والأعمال والتقييم والمحاسبة والنظر إلى الذات والآخرين والعمل الاجتماعي والسياسي.

وهذا الجمال هو الذي ينظم إدارة الأمكنة والمدن وتخطيطها والتفاعل بينها وبين المجتمعات وما يتبع ذلك من أفكار في التمدن والإبداع والعلاقات الاجتماعية والثقافية ومشكلات في الهجرة والاستيطان والخدمات.

وعلى هذا الأساس تكون البيوت والمدن والأحياء أكثر استجابة لحاجات الاستقرار والإضاءة والتهوية والتدفئة واستخدام الموارد والبيئة المتاحة (مثل الشمس والمياه والرياح والفضاء أو هدرها، فمدننا وبيوتنا وأحياؤنا تكون وعاء للحياة الأفضل بمقدار ما نمتلك من طاقات الجمال، والموارد والنفقات تدار أيضا بالجمال، كيف نجعل الشمس مصدرا للحياة المريحة في الصيف والشتاء؟ كيف نحصل على الماء من الطبيعة بأقل قدر من التكاليف؟ كيف تخطط الأحياء والطرق على النحو الذي يجعل الحياة مصدرا للسعادة بلا تكاليف وجهود إضافية؟ كل هذه الأسئلة وغيرها تكون إجابتها في كلمة واحدة: الجمال.

هل الثقافة هي التي تُنشئ التقدم؟ أم أن الثقافة تعكس حالة التقدم أو التخلف القائمة؟ إن دورنا الأساسي في الإجابة عن السؤال هو ملاحظة وإدراك هذه الثقافة المصاحبة لتشكل المجتمعات حول أهدافها وما تريد أن تكون عليه من تقدم حضاري واجتماعي واقتصادي.

هل تبدو العبارة السابقة إجابة صحيحة ومعقولة؟ بمعنى أن الثقافة تصاحب تلقائيا تشكل المجتمعات وقيامها؛ فالمجتمعات تقوم حول الموارد والمصالح الاقتصادية ومن خلال الأنظمة والقرارات والظروف السياسية، وأنه لتقدم الثقافة ورقيها يجب أن تتقدم

المجتمعات والأنظمة السياسية والاقتصادية، أي أن الإصلاح يجب ألا يتجه في الحقيقة إلى الثقافة ولكن إلى التشكيل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ولكنها مقولة على منطقيتها تردها الوقائع والحالات القائمة التي نلاحظها كل يوم في المجتمعات وفي الحياة اليومية من التناقض الواضح بين الحالة الاقتصادية والموارد والأعمال والمهن وأدوات المدن والتحضر، والثقافة السائدة المفترض تشكلها والمفترض أن تُعبّر عن هذه الحالة وتعكسها على النحو الذي يجعل حياة الناس أكثر انسجاما وإنجازا. وهنا يكون السؤال بعيدا عن الجدل غير المفيد: كيف يمكن مساعدة المجتمعات على وعي وتشكيل ثقافتها على النحو الذي يمكنها من التوافق الصائب ثقافيا واجتماعيا مع البيئة المحيطة والموارد والتقنية وسبل الحياة والرفاه؟

هذا التوافق هو الذي يطور الحياة السياسية والاجتماعية ويحمي المنجزات الاقتصادية ويفعلها ويساعد على إنشاء الموارد وتطويرها على النحو الذي يحقق الكفاية في الاحتياجات الأساسية والرضا والاستقرار، فالثقافة ليست زينة غير ضارة ولا مجرد إضافة ترفية إلى حياة الناس، لكنها متطلب ضروري ومدخل حتمي للتقدم وتحسين حياة الناس، فبغير ثقافة الجمال ورؤيته وملكاته ومواهبه التي تلاحظ القبيح والحسن وتتمسك بحاكمية المنطق على الأعمال والحياة لا تنشأ العمارة على النحو الذي يحقق راحة الناس واحتياجاتهم واللباس على النحو الذي يحب أن يرى الناس أنفسهم عليه أو يراهم الآخرون، وكذا الطعام والطرق والنقل، ثم تصميم السلع والمنتجات والخدمات جميعها، إلى الحديث والسلوك والعلاقات والانتخابات والتشريعات والقرارات والسياسات، إنها جميعها تتقدم نحو الصواب والتقدم والأفضل بناء على ما يملك الناس من جمال ومنطق، وهما (الجمال والمنطق) محصلة الثقافة المنظمة لحياة الناس والمحيطة بها، وبغيرهما لا يقدرون على اختيار الأفضل والمقارنة بين الأفكار والسلع والأعمال ولا معرفة ما يريدون وما يحتاجون إليه، وما يريدون أن يكونوا، وكيف يراهم الآخرون وكيف يرون أنفسهم.

فالمجتمعات والأفراد والأعمال والمنجزات والسلع والأفكار والأذواق والخدمات والأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيوت والملابس والطرق والأحياء والمدن والأمكنة تتحدد بالقدرة على تصميمها وإدراك الحالة التي يجب أن تكون عليها، وهي نهاية تقررها القدرة على الرؤية والخيال، أي الجمال، فحياتنا إذن تكون على النحو الذي نتخيله ونراه، وهي في ذلك في تقدمها وتخلفها بمقدار قدرتنا الجمالية والرؤيوية، حتى الموارد المادية والكنوز التي لدينا تكون كذلك فقط عندما ندرك ذلك، وبغير ذلك فإنها لا تبدو مختلفة عما سواها من الأشياء عديمة الأهمية والقيمة.

هذه العبارة على بساطتها تفسر تفوق شركة لصناعة الأثاث مثل «إيكيا» لتكون إيراداتها بمئات المليارات رغم أن فكرتها الأساسية لا تختلف عن جميع محلات النجارة المنتشرة في بلادنا. كيف استطاع هؤلاء بالتشبيك والذوق الرفيع والتصميم الجميل أن يجعلوا من الخشب موردا هائلا يفوق كل بترول العرب؟ وكيف لم تكن إيكيا مجرد منجرة؟ لماذا تدفع الملايين ثمن لوحة فنية؟ لماذا وكيف ينجح كتاب في استقطاب مئات الملايين من القراء؟ كيف تستطيع رواية أن تشغل العالم؟ لماذا يختلف خريجو الجامعات والكتاب والفنانون والشعراء والروائيون والفلاسفة من ثقافة إلى أخرى في مستواهم الثقافي والإبداعي وقدراتهم؟ وكيف يكونون في مجتمع متسولين ومشردين وفي مجتمع آخر يقودون النخب والحياة السياسية والاجتماعية؟

الخواء عندما يتحول إلى ثقافة سائدة يلقي بظله على التعليم والطرق والمرور والإنتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير، والفقر في الموارد يكون على قدر الفقر في الثقافة والجمال.

المراجع

1. تـاريخ التكنولوجيـا في العـالم. تـأليف: دانيـال آر. هيـدريك ترجمـة: أحمـد حسـن مغربي. كلمة، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، 2010.

2. https: //knowledge4all.com/reports/futureofknowledge2019_ar.pdf

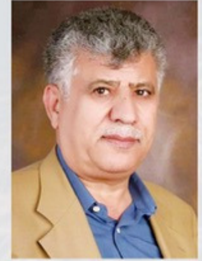


من الهرمية إلى الشبكية

وجهة الدول والمجتمعات في عصر اقتصاد المعرفة

ليست الشبكية مجرد تقنية يجري تطبيقها، سواء في الإصلاح أو في التأثير أو في التسويق أو في أي اتجاه آخر، وإنما هي منظومة جديدة تغير الاتجاهات العامة والاجتماعية للناس، وتكرس فلسفة ومفاهيم وقيماً جديدة، أو تعزز قيماً ومُثلاً معروفة من قبل.

إن متواليات الثورة الصناعية الرابعة وتفاعلاتها الاجتماعية والسياسية تَحِلّ بسرعة أكثر مما تبدي الأمم (كثير منها) اهتماماً واستعداداً كافيين للاستجابة والاستيعاب، وإذا كانت التقنية تهبط وتعمل وبلا استئذان، فإن الاستجابات ليست تلقائية ولا هي متشابهة، هكذا تتحول الأسواق والأعمال تبعاً للتقنيات والموارد الجديدة، لكن المؤسسات الاجتماعية والتنظيمية والإرشادية يغلب عليها التمسك بالوضع القائم والدفاع عنه، ومحاولة مواجهة التحولات ومنعها. وإذا كان مفهوماً التخوف على القيم والإنجازات والمبادئ والمصالح التي تحميها المؤسسات وتوافقت عليها الأمم، فإن الدافع نفسه يدعو للتأمل العميق في ما يمكن أن تحدثه بل ما أحدثته بالفعل التحولات التقنية.



إبراهيم غرايبة

باحث أردني يعمل في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية. يشارك في الكتابة والبحث منذ منتصف الثمانينات في الصحف والمجلات ومراكز الدراسات العربية. قدّم عدداً كبيراً من الدراسات في مجالات الفكر الإسلامي، والفكر التنويري، والعمل الاجتماعي، والتنمية والإصلاح، والشأن الثقافي.

من إصداراته: «الخطاب الإسلامي والتحولات الحضارية والاجتماعية». «التطرف:التكوين المعرفي في الفهم والمواجهة». ومن أبحاثه المنشورة: «الدين والدولة في الأردن»، «جذور الثقافة الوطنية والتقدم»، «العولمة: شقاء أو حظ المجتمعات العربية»، «التأثير الاجتماعي للخصخصة في عمّان»، «الجهود والحركات الإصلاحية في العالم الإسلامي». «المسؤولية المجتمعية في مواجهة الفساد».

Available at
amazon





الآن ناشرون وموزعون
ALAAN PUBLISHERS & DISTRIBUTORS
عمّان - شارع الملكة رانيا
عمارة البيجاوي (69) طابق 3
نقال: 7162720 79 962+
alaan.publish@gmail.com

